العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

5 سلسلة الاستشراق الحديث

معهد واشنطن للشرق الأدنى

the Washington Institute for Near East Policy

ترجمة وعرض: هبة ناصر

تقديم ونقد: جهاد سعد

سلسلة الاستشراق الحديث (5)

معهد واشنطن للشرق الأدنى

the washington institute for
near east policy

بسم الله الرحمن الرحيم

سعد، جهاد، مؤلف.
معهد واشنطن للشرق الأدنى = the Washington Lnstitute for Near East Policy / تقديم ونقد جهاد سعد ؛ ترجمة وعرض هبة ناصر.- الطبعة الاولى.- بيروت، لبنان : العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ١٤٤٠ هـ. = ٢٠١٩.
٢٥٦ صفحة ؛ ٢٤ سم.-(سلسلة الاستشراق الحديث ؛ ٥)
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
ردمك : ٩٧٨٩٩٢٢٦٠٤٣٨١
١. معهد واشنطن للشرق الادنى. ٢. الشرق الاوسط--العلاقات الخارجية--الولايات المتحدة الامريكية. ٣. الولايات المتحدة الامريكية--العلاقات الخارجية--الشرق الاوسط
أ. ناصر، هبة، مترجم. ب. العنوان.

LCC : **JZ4842.W37 S23 2019**
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

المقدمة..... 7

المركز في الميزان 13

- تمهيد 14

روبرت ساتلوف (Robert Satloff)..... 16

1- الديبلوماسية العامة: 16

2- ترامب والقيم الأميركية 17

3- تعديل مناهج التعليم 17

4- رصد الشارع العربي..... 18

باتريك كلاوسون (Patrick Clawson) 19

1- الحرب الخبيثة 19

2- الإدارة الحالية تطبّق تعليمات كلاوسن بكفاءة منخفضة..... 20

3- الدعم المطلق لإسرائيل..... 22

4- نهاية الأزمة السورية لصالح الأسد 23

- دينيس روس (Dennis Ross)..... 25

1- تبرير استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين في حرب تموز 2006 26

2- الرد على النتائج المحبطة لحرب تموز..... 27

3- نشر الجغرافيا الطائفية..... 28

4- دعم العلمانيين المتغربين..... 29

5- ضمان الدعم المطلق لإسرائيل..... 30

ديفيد ماكوفسكي (David Makovsky)..... 30

1- حصان طروادة 31

2- التخويف من نموذج حزب الله عربيًّا..... 31

3- استبدال الخرافات بالأساطير..... 32

4- لماذا نجحت الحركة الصهيونية؟ 33

ماثيو ليفيت (Matthew Levitt) 34

1- فريق صناعة الأوهام 34
2- الانتشار العالمي الموهوم 35
3- منسق عمليات 36
4- شهادة قائمة على الفرضيات 38
مايكل آيزنشتات (Micheal Eisenstadt) 39
1- فكرة هجوم إرهابي على المدنيين الأميركيين 39
2- إنصاف الأعداء 41
3- الحرب تنتقل إلى ساحة الاقتصاد 42
4- النفوذ الإيراني في العراق 42
جيمز جيفري (James Jeffrey) 43
2- الإسلام السياسي والديمقراطية 45
3- شرطي العالم 47
4- مزيد من التدخل في اليمن والمنطقة 49
ديفيد بولوك (David Pollock) 50
1- محاور اهتماماته 50
2- أفعال العرب لا أقوالهم 52
3- الديمقراطية الممنوعة: 55
مايكل نايتس (Micheal Knights) 59
1- الاختراق الأمني العميق لدول الخليج 59
2- التعاون الأمني الأميركي _ الخليجي 61
3- متطلبات «خلجنة» العراق 63
4- تعليم داعش كيفية الدفاع عن مناطقه 68
5- رعاية الإرهاب السلفي 68
6- التحريض ضد الحشد الشعبي 69
محمد الدجاني 71
1- وقل رب زدني علماً 72

2- الإسلام المعتدل 74
3- دعم التطبيع والتخدير 75
حنين غدّار..... 75
1- حزب الله في سوريا 76
2- المرأة في بيئة المقاومة..... 77
3- لحرب الاقتصادية والمالية..... 77
4- وصف الحرب السورية 78
5- استراتيجية اللعب على التناقضات 79
6- احتمالات الحرب..... 80
كيف يقدّم المركز نفسه 81
مهمّة المعهد..... 83
تاريخ المعهد..... 83
الخبراء والباحثون 87
روبرت ساتلوف 88
باتريك كلاوسون 112
دينيس روس..... 131
ديفيد ماكوفسكي..... 142
ماثيو ليفيت 152
مايكل آيزنشتات 172
جيمز جيفري 196
ديفيد بولوك 206
مايكل نايتس..... 220
محمد الدجاني 237
حنين غدّار..... 245

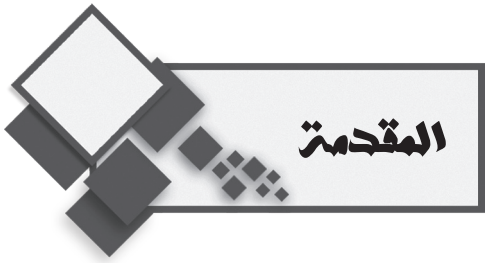

أفكار ـ أفعال ـ تأثير

هذا هو شعار المركز الأميركي ـ الإسرائيلي المسمّى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ممّا يعني الكثير بالنسبة لمفهوم مركز الدراسات والتفكير. فهو ليس مجرّد جماعة علمية تمارس هواية إنتاج الأفكار وتداولها بمعزل عن الأحداث كما ينصح جيمس بيكر في أحد كتبه «اعمل بكدّ،ادرس وابحث وابق بعيدًا عن السياسة»[1] يمكن فهم هذه العبارة على نحوين، فهي إمّا نصيحة لمجتمع المعرفة الأميركي يوجّهها المجتمع الحاكم مفادها أنّ البحث والتفكير لك أمّا السياسة والتأثير فلنا.... أو أنّها نتيجة معاناة بيكر من الهيمنة الإيديولوجية على مراكز التفكير الأميركية وهذا أرجح، وبالفعل شهدت سيرة جيمس بيكر صدامات مع اللوبي الصهيوني في واشنطن.

كيف يمارس هذا المركز وغيره من مراكز التفكير عملية صناعة الأفكار والأفعال والتأثير؟ من الواضح كما يبيّن النص الترويجي أنّه على اتصال دائم بأعضاء الكونغرس الاميركي وما يسميه الوكالات التنفيذية، والقوات المسلحة، ووحدة الاستخبارات، هذا على مستوى دوائر القرار، وعلى المستوى الأكاديمي يستعرض الباحثون نتائج أبحاثهم في الجامعات سواء في الولايات المتحدة أو حول العالم. عن المستوى

[1]- Work Hard, Study and Keep Out of Politics.

الثالـث وهـو الجمهـور يقـول النـص : لعـدّة مـرات يوميًّـا تـرد تعليقـات باحثـي المركـز في الإعـلام الرئيـسي الأميركي والعالمـي وتظهر في مقالات الـرأي في نخبة الصحـف بالإضافـة إلى المقابـلات التلفزيونيـة والإذاعية، هذا بالإضافـة إلى مليون شـخص سـنويًّا يـزورون موقع المعهـد الإلكـتروني لقراءة المنشـورات أو مشـاهدة الفيديوهـات بشـكل مبـاشر أو لـدى الطلـب. معظـم المراكـز الأميركية تعمـل بهذه الطريقـة، ومعنـى هـذا أن الأفـكار المنتجـة على مسـتوى نخبوي يتـم ترويجها على أنّهـا مصلحـة أمـيركا في دوائـر القـرار، وتسـويقها عـلى أنّهـا علـم في الجامعـات، ثـمّ تتعـرض لعمليـات تخفيف لكثافتهـا وتوضيـب لإطارها لتصبح ملائمـة للإعلام المـرئي والمسـموع والمكتـوب ومواقـع التواصل الاجتماعـي، ونشر الأفـكار بهذه الكثافـة الكمّيّـة في البنيـة الطوليـة والعرضيـة للمجتمـع يمنـح فكـرة ذات خلفيـة ايديولوجيـة هالـة العلـم وقوة الحقيقـة، فيصبح الخـروج من إطارها مسـتعصيًا على المسـتهلك للمعرفـة أو المعلومـة والـذي لا يملـك القـدرة عـلى تحليـل خلفيتهـا.

1- ألعاب اللغة

في النص الترويجي نفسه ينقلب اسم إسرائيل فيصبح «المصالح الأميركية في الشرق الأوسط «علمّا أن المنظور الأميركي غير الصهيوني لا يرى مطابقة دائمة بين إسرائيل والمصالح الأميركية، وبعض آخر يرى أنّ إسرائيل عقبة في وجه تحقيق المصالح الأميركية في العالم الإسلامي (انظر: بول فندلي: من يجرؤ على الكلام). وتستمر ألعاب اللغة فتستخدم مصطلحات كالاستقرار والازدهار والديمقراطية والأمن والسلام، وكلها تعني في قاموسهم أمورًا أخرى غير التي نعرفها، فكلمة استقرار هي المعبّر الأميركي عن عدم وجود تهديد للهيمنة الأميركية على المنطقة، والاسم الذي يطلق على هذا التهديد هو «زعزعة الاستقرار»، وكلمة ديمقراطية تستخدم حيث يكون حكم الأغلبية دافعًا للمزيد من التبعية، أما الإزدهار فهو تربية المجتمعات على أنماط الحياة الاستهلاكية التي تضمن تسويق السلع الغربية أو الأميركية تحديدًا،

أمّا الأمن والسلام فلا يمكن توفيرهما إلّا بديمومة التفوق العسكري لإسرائيل في المنطقة ولأميركا في العالم.

2- استبعاد المخالفين

وجود باحثين صهاينة إسرائيليين كمساهمين أساسيين في أبحاث المركز يستخدم في النص الترويجي كميزة تجعل مشروعية الكلام عن الشرق الأدنى شبه محتكرة لهؤلاء، باعتبارهم مراقبين من «داخل» الشرق وليس من خارجه، وبالتالي فإن أي رأي أميركي لا يتوافق مع المصالح الصهيونية فهو متهم سلفاً بأنه «رأي خارجي» بعيد عن المنطقة، وهذه تقنية الاستبعاد و«التفييش» بمعنى لصق التهمة بالمخالفين لمنع الاستماع لآرائهم، من أفعل تقنيات القمع التي تستخدمها اللوبيات الصهيونية في الغرب، سواء باستخدام التهمة المعلبة الجاهزة كالعداء للسامية أو عدم العلمية والموضوعية أو الانحياز «للإرهابيين» المسلمين، أو البعد عن «واقع» ما يجري حول إسرائيل وفيها. ولذلك يتم قمع وإسكات الأصوات المخالفة بكافة السبل وبدون أيّ قيود أخلاقية أو مهنية أو علمية، لتهيمن وجهة النظر التي يراد لها أن تكون المرجعية الوحيدة لسياسات أميركا في المنطقة.

يقول المروّجون: وضع المؤسِّسون في تصوُّرهم معهداً يرفضُ الأفكارَ الخيالية التي تدورُ في أذهان المراقبين الخارجيِّين حول ما ينبغي أن يكون الشرق الأوسط عليه، والإحاطة بدلاً من ذلك بالتقييمات الموضوعية لواقع المنطقة.

كما أوضحنا يتضمن النص تُهمًا جاهزة لوجهات النظر الأخرى: فهي إمّا «أفكار خيالية» من مراقبين «خارجيين» أو غير محيطة «بالتقييمات الموضوعية لواقع المنطقة». وحدها أبحاث المركز وما يوافقها تتمتع بتلك الصفات، فهي واقعية، داخلية، موضوعية، والأجدر بتحديد «ما ينبغي أن يكون عليه الشرق الأوسط». في هذه الجملة الأخيرة يفصح المؤسسون عن الهدف الأساس، فمسرح عملياتهم هو

الانتقال ممّا هو «كائن» إلى «ما يجب أن يكون» وفقًا لرؤيتهم الخاصة للمصالح الأميركية ـ الإسرائيلية. بلغة أكثر صراحة: يُملي المركز على أصحاب القرار والقيادات الوسطى والناس رؤيته الخاصة للكيفية التي يجب أن يرى فيها الشرق الأوسط، يعني لا يكتفي بتحديد المنظار والمنظور وزاوية الرؤيا، بل يرسم الصورة أمام العدسة ويقنع المستهلكين لإنتاجه بتبنّيها بكافة الوسائل والعمل على تحويلها إلى واقع.

الأمر يتجاوز ما ألفناه من مراكز تفكير نخبوية تعمل على نشر الأفكار في أجواء رحبةٍ من النقاش، فهذا المركز أحادي الرؤية لا يحاور الأفكار المضادة بل يضغط بقوة اللوبيات لإقصائها عن المشهد. الحديث عن قيم الحوار والديمقراطية والمجتمع المفتوح تُترك للدعاية والاستهلاك المحلي، وتكاد الأفكار هنا تتحول إلى مطرقة أو كائن فيزيائي يطحن من يقف أمامه، لا من قوة الفكرة نفسها، بل من قوة الشبكة الإدارية والإعلامية والعلاقاتية التي تروّج الفكرة وتعزّزها بالتكرار والإقصاء في الوعي الجمعي.

3- الإسلام السياسي

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيّرًا جوهريًّا في توازنات القوى في العالم الإسلامي، حين شكّل انتصار الثورة الإسلامية في إيران سببًا لنقل الاهتمام الاستراتيجي إلى منطقة الخليج، وأتى صعود تيار الإسلام السياسي في تركيا بقيادة نجم الدين أربكان ليكمل عملية رسم الخارطة بشكل لا يلائم توجهات المعهد.

ومنذ ذلك الحين تفرغ باحثون متخصصون في «شيطنة» كل ألوان الطيف الإسلامي، بهدف استبدال الاتحاد السوفياتي بعدو يحفظ لأميركا استنفارها العسكري وهيمنة شركات النفط والسلاح عليها، كما يحفظ لإسرائيل دور القاعدة المتقدمة في مواجهة «العدو» الجديد.

يعبّر المؤسسون للمعهد عن هذه المهمة بالتالي:

«في التسعينيّات، ومدفوعاً بسقوط الاتّحاد السوفياتي وحرب الخليج الأولى والتحوُّلات التي جرت على مستوى التركيبة الإقليمية الاستراتيجية، اتّسع نطاق بحث المعهد ليشمل تركيزاً خاصًّا على تركيا وعلى تصاعد السياسة الإسلامية باعتبارها المفهوم المتكرّر الضروري لفهم الاتجاهات السياسية في أنحاء الشرق الأوسط ما بعد الاتحاد السوفياتي».

كان الإسلام المتطرف قد أُنتج بتعاون وثيق بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في أفغانستان، وأصبح جاهزًا للتصدير بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي وسقوطه المدوّي. ولم تكن أحداث 9/11 /2001 مطلع هذا القرن إلا إشارة البدء لا لحرب الولايات المتحدة على الإرهاب كما تقول الدعاية، بل لتوظيف الحركات التكفيرية والإرهابية ضد أي شكل من أشكال التمرد على النفوذ الأميركي ـ الصهيوني ـ السعودي في المنطقة.. ولذلك من الطبيعي أن تحظى اتجاهات الحركات الإرهابية باهتمام المعهد لتوجيه العنف التكفيري بعيدًا عن المُنتِج والمُموِّل ليعمل لصالح أطروحة التمزيق الشامل للعالم الإسلامي تنفيذا لنظرية الفوضى الخلاقة.

الإسلام السياسي في قاموس المركز، عبارة عن «مُنتَج» يتم تصنيعه وتعليبه وتصديره على مستوى أميركا والعالم والمنطقة، وتُدمج كل محاولة لإحياء الإسلام ولو بصورة عصرية بعنوان كونها تهديدًا للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وهكذا نفهم معنى تحوّل «السياسة الإسلامية» إلى «مفهوم متكرر ضروري لفهم الاتجاهات السياسية في أنحاء الشرق الأوسط».

يختلف المركز هنا مع مفهوم «الإسلام الديمقراطي المدني» الذي حاولت شيريل بينارد من معهد «راند» أن تسوّقه، فهي في بحثها تحاول أن تختار بين «الإسلامات» الموجودة على الأرض ذلك الذي يصلح حليفًا للولايات المتحدة في المنطقة،

وبالطبع ستحتاج أي نسخة من الإسلام إلى تحولات جذرية لملاءمة معايير السياسة الأميركية، وسيكون المُنتَج النهائي غير ذلك الإسلام الذي أنُزل على رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله، ولكنّه في المحصّلة نسخة أنتجتها المنطقة تتّسم بأنّها محايدة أو بعيدة عن التوجهات التي تهدد الهيمنة الأمريكية.

يختلف معهد واشنطن عن معهد راند... عندما يتبنى فكرة العداء المطلق لأي إسلام، ويركّز باحثوه كما سنرى على تصوير كلّ من يرفع شعارًا إسلاميًّا بوصفه تهديدًا. والمقاربات تحاول أن تبرز الجوانب الصراعية والأمنية في تكرار مختلف الأساليب لنظرية الصدام الحتمي بين الحضارات والثقافات التي أسس لها الاستشراق الأميركي ـ الصهيوني الحديث.

مدير التحرير

جهاد سعد

معهد
واشنطن للشرق الأدنى
في الميزان

the Washington Institute for
Near East Policy

المركز في الميزان

تمهيد

كنّا قد خصّصنا مقدمة الكتاب لنقد النص الترويجي المعتمد للمعهد، وبيّنّا الفروقات الأساسية بين اللغة ومدلولاتها الفعلية من خلال المحتوى الذي ينتجه المعهد والسياسة التي ينتهجها. هنا نفصّل كيف يسهر الباحثون في المعهد على صيانة أفكار هي أقرب إلى الإيديولوجيا منها إلى العلم، ولكن كالعادة تقدَّم بقوالب معرفية تعجز عن إخفاء الأجندا الإيديولوجية. فمن البديهي أن نقول مثلاً إنّ من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية أن تكسب العالم الإسلامي بدل إسرائيل وحدها. هذا لو تعاملنا مع الحقائق بعقل رياضي بحت، ونظرنا إلى العالم الإسلامي ككتلة متراصة معادية لإسرائيل... ولكن مع توقيع اتفاقيات السلام العربية (كامب ديفيد، وادي عربة، أوسلو)، أُزيحت عقبات من أمام تمدد النفوذ والعلاقات بين إسرائيل ودول عربية وإسلامية وأفريقية كانت متضامنة مع القضية الفلسطينية، وأصبح بإمكان أميركا أن تحافظ على دعمها لإسرائيل من دون أضرار تذكر على علاقاتها بالعرب خصوصاً، ومن يلحق بالعرب من المسلمين عمومًا. ولكن لم يؤدّ ذلك التخفيف من حدة الصراع على مستوى بعض الأنظمة العربية واسرائيل إلى اطمئنان للمستقبل لدى المختصين في معهد واشنطن، واستمروا في ضخ المواد التي تُبقي الدعم الأميركي في حالة استنفار، خصوصًا بعد الانسحاب الصهيوني من لبنان وما سُمّي الربيع العربي. ورأينا قبل 2011 كيف رصد المعهد بواسطة لجنة متخصصة عدد المظاهرات الشعبية التي تُعتبر معادية لأميركا في العالم العربي وحاول التقليل من أهميتها لكي لا تكون سببًا في إعادة النظر بطبيعة العلاقة الأميركية ـ الصهيونية.

ومن يقرأ ما ينشره هذا المعهد وغيره لا بدّ أن يصل إلى نتيجة: وهي أنّ العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية هي ورشة عمل يتم ترميمها يومياً، إن لم نقل بالساعة والدقيقة عندما نلاحظ المواكبة الإعلامية الحثيثة لأي خبر في الإعلام الأميركي، يمكن أن يؤثّر سلبًا على صورة إسرائيل عند الرأي العام. ومع ذلك لم تسلم صورة إسرائيل من الخدوش التي أتاحها تعدد مصادر المعلومات في عصر الثورة المعلوماتية، وتفاعلت منظمات مجتمع مدني مع نداء المقاطعة لكل ما هو صهيوني حتى وصل الأمر إلى خسائر اقتصادية بالملايين من الدولارات.

رغم ذلك ورغم المستوى العلمي الرفيع الذي يتمتع به الباحثون تبقى هناك ثوابت «إيديولوجية»، لا يتم التشكيك بها أبدًا وعلى رأسها : أنّ العلاقة الأميركية مع إسرائيل ضرورة أمريكية، وإلّا فإن أميركا لن تحسن إدارة مصالحها في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي. ولا يحتاج الأمر إلى تدبر عميق لتهفيت هذه المقولات التي تُعتبر أساطير في معايير الجيو استراتيجيا... حتى في عيون بعض الخبراء الأميركيين الوطنيين، ولكنّها أساطير تتغذى من مجهود هائل يبقيها في صدارة اهتمام الرأي العام واصحاب القرار هناك. وما فيها من اللامعقول تتم حمايته «بديانة إنجيلية صهيونية» تجعل من مصير البشرية مرتهنًا لهذا الحلف المقدس الذي سيقاتل «المسلمين الأشرار» في نهاية التاريخ.

لم تمُت الإيديولوجيا إذاً ولم ينته التاريخ، بل على العكس تمّت أدلجة العلم والتاريخ، وأكدت أبحاث مراكز التفكير الصهيونية ـ الأميركية أنّ الإيديولوجيا والدين المزيف ملاذ الخائفين على ذلك الكيان الغريب الذي زُرع من سبعة عقود من دون أن يلتقي بجذور.

الخطورة تكمن لا في تزييف الديانة اليهودية والمسيحية وحسب، بل في توظيف أموال وشبكات فضائية ومساجد ودعاة لتزييف الإسلام، وتأسيس تنظيمات إرهابية عالمية تحرص على حمل راية الإسلام لتعزيز الارتباط بين الشعار المقدس والإرهاب المدنس.

محميات عربية أميركية أصبحت تحمل اليوم شعار العلمنة والحداثة، بعد أن ساهمت في تشويه صورة الدين الحنيف تمهيداً لطرح العلمنة بصيغتها الغربية كحلّ للدول الرازحة تحت حكم الطغاة المتغربين. ولم يكن الدين بحقيقته يوماً مسؤولاً عمّا تنتجه مطابخ المخابرات ولا عمّا تقدّمه الجاهلية المحدثة من فهم متخلف للإسلام... ولكن عمليات تجهيل الناس بعنوان تبليغهم تفعل فعلها في تنفير الأمة من دينها.

روبرت ساتلوف (Robert Satloff)

1- الديبلوماسية العامة

كان إدموند غولين، عميد كلية فليتشر للحقوق والدبلوماسية بجامعة تافتس، ومسؤول متقاعد في الخدمة الخارجية، «أول من استخدم العبارة في معناها الحديث.» وذلك سنة 1965، أمّا التعريف الأشمل لها بحسب نيكولاس كول فهو: أنّ الدبلوماسية العامة، هي إدارة العلاقات الدولية من قبل الحكومات من خلال وسائل الاتصال العامة، ومن خلال التعامل مع مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية (الأحزاب السياسية، والشركات، والجمعيات التجارية، والنقابات العمالية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات الدينية، والجماعات العرقية). وهكذا، بما في ذلك الأفراد المؤثرين) لغرض التأثير على السياسة وأفعال الحكومات الأخرى.[1]

هنا يهتم روبرت ساتلوف (Robert Satloff) مدير المعهد منذ سنة 1993، بالديبلوماسية العامة التي تشمل عنده ثلاثة عناصر رئيسية هي الإعلام والتعليم وتبادل الطلاب، وتستهدف الناس بخلاف الديبلوماسية التقليدية التي تخاطب الدول.[2]

وتعتبر إضافة التربية والتعليم وتبادل الطلاب مزجًا بين فكرتي الديبلوماسية العامة

[1]- https://en.wikipedia.org/wiki/Public_diplomacy.

[2]- دراسة صادرة عن المعهد في 2004 تحت عنوان «معركة الأفكار في الحرب على الإرهاب: مقالاتٌ حول الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط».

كما عرفها كول، والقوة الناعمة كما عرفها جوزيف ناي. فهذا الأخير ركز على تبادل الطلاب الذي يمكّن الطلاب الأجانب من عيش النموذج الأميركي بلا تلقين، ونقل القيم والإعجاب بشكل تلقائي بفعل الاحتكاك الطبيعي.[1]

في مطلق الأحوال فإنّ تحويل الإعلام أو التعليم إلى «ديبلوماسية عامة» لتسويق سياسة حكومية، يجرد المجالين من دورهما الأصلي. فلا يعود الإعلام باحثًا عن الحقيقة ولا ناطقًا باسمها، بل يصبح ببساطة مسؤولاً عن ترويج معلومات وصور نمطية وقوالب لفظية ومصطلحات تخدم سياسة الدولة المُموِّلة بغضّ النظر عن العلاقة المتوهمة مع الإخبار البريء والحقيقة. أمّا التربية فتتحول بدورها من عملية تأهيل اجتماعي الى عملية قولبة لإنتاج شخصية حاملة لجينات التبعية بلا إرادة منها بل بحكم الاحتكاك والانبهار بالنموذج الأميركي.

2- ترامب والقيم الأميركية

في تركيزه على إبراز القيم الأمريكية الجوهرية التي يتّسمُ بها المجتمع الأمريكي، وعلى وجه الخصوص: التسامح، الانفتاح، الجدارة، والنشاط المدني. يظهر روبرت ساتلوف كأحد رعاة نظرية «القوة الناعمة» التي طورها جوزف ناي. علماً أنّ انتخاب رجل مثل دونالد ترامب ينسف كل ما قال ساتلوف أنه سمات المجتمع الأميركي فهو من دون أدنى شك، عنصري في مقابل التسامح، منغلق في مقابل الانفتاح، ولا يتمتع بأي جدارة أو أهلية لكي يكون رئيس أعظم قوة في العالم، ولم يحصل على ثروته بنشاط مدني شريف، وفي الوقت نفسه هو الرئيس الأقرب إلى قلب معهد واشنطن الذي يديره ساتلوف.

3- تعديل مناهج التعليم

وتحتل التربية والتعليم حيّزاً مهمًّا من اهتماماته، فيما يكشف تركيزه على المحتوى التعليمي ونشر اللغة الإنكليزية والكتب الأميركية في العالم العربي عن مدى إدراكه العميق لقوة الجذب الكامنة في الثقافة عندما تقدَّم للأولاد على طبق بارد بعيدًا عن

[1]- راجع: جوزيف ناي : القوة الناعمة.

ساحات القتال والسجال فتؤدي إلى انتصار الأفكار التي تخدم المصالح الأميركية. وهنا يقحم ساتلوف الحديث عن المحرقة اليهودية في البرامج التربوية ليواجه ما يسمّيه موجة انكار المحرقة في العالم الإسلامي، ويلجأ إلى أسلوب مبتكر وجديد وهو البحث عن عربي شمال أفريقي أنقذ يهوديًّا من يد النازية ايام الاحتلال الألماني لشمال أفريقيا. يختفي ذكاء الرجل ومنهجه الأكاديمي عندما يتعلق الأمر بإسرائيل فعقدة المحرقة غربية أساساً، والعربي يشعر أنّه ضحية الصهيونية وليس العكس، ولا تساعد المشاهد اليومية والحروب التي تشنّها أو تدعمها إسرائيل على تغذية موقف إيجابي من المحرقة...

في المحصلة يبرع الرجل في نصح أميركا باستهداف المسلمين، ولا يفرق بين إسلامي معتدل وإسلاموي متطرف، طالما أنّ الكلّ يهدف في النهاية إلى تطبيق الشريعة، وهذا بالنسبة إليه يشكل خطراً استراتيجياً.

من هنا ينصح بدعم العلمانيين والليبراليين، ولا يؤيد التقارب حتى مع الإخوان المسلمين في مصر، في فترة حكمهم القصيرة على الرغم ممّا أبدوه من تعاون وموافقة على اتفاقية كامب ديفيد.

4- رصد الشارع العربي

الدراسة التي نشرت تحت عنوان: "تقييم ما يفعله العرب لا ما يقولونه سنة 2006"، هدفت إلى رد الأصوات التي تطالب أميركا بتغيير سياساتها في الشرق الاوسط عن طريق رصد حركة الشارع العربي، وعدد المظاهرات التي خرجت ضد أميركا على تفاوت في حجم تأثيرها وقوتها. قالت الدراسة خلال 6 سنوات خرجت 538 مظاهرة في 18 دولة تحت تأثير حوادث معينة كاجتياح العراق أو اغتيال الشيخ أحمد ياسين،... أمّا السرعة التي يخرج فيها العرب للتظاهر فإنّها تشبه السرعة التي يعودون فيها إلى حياتهم الطبيعية. وهذا يعني أنّ الرفض العربي للسياسة الأميركية هو مجرد ردات فعل آنيّة لا ترقى إلى مستوى مشروع تغيير شامل يضغط للوصول إلى هدف، لذلك يستنتج الباحثون أن لا داعي لتغيير السياسة الأميركية لأنّ الغضب الشعبي العربي قصير النفس

أو مضبوط... عام 2011 تحرّكٌ ما يُسمّى الربيع العربي، وليس هنا مكان تقويم العملية من بدايتها إلى نهايتها بل يكفي أن نحكم عليها من نتائجها.

باتريك كلاوسون (Patrick Clawson)

1- الحرب الخبيثة

لا يتردد باتريك كلاوسن في الدعوة إلى استفزاز إيران، لتوريطها بالحرب قبل أن تستكمل بناء ترسانتها العسكرية وفي هذا الإطار يقترح طريقة هو يسمّيها خبيثة، وهي إغراق غواصات إيرانية تحت الماء في المحيط الهندي. هذا النمط من التفكير يشهد ازدهارًا مع إدارة ترامب اليوم، ولكنّه يحمل معه خطر مواجهة واسعة النطاق قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إشعال المنطقة، ولا يظهر أنّ إدارة ترامب تميل إلى حرب استنزاف تضطرها للعودة بقوّة عسكريًّا إلى المنطقة، فقدراتها العسكرية في كلّ ما شهدناه حتى اليوم وسيلة ابتزاز لتحسين الوضع المالي والاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية على حساب الحلفاء والخصوم والأعداء.

من جهة أخرى: لا تزال القواعد التي أرساها كلاوسن بعد الانسحاب الإسرائيلي المذلّ من جنوب لبنان، سارية حتى يومنا هذا. فهو كان أوصى بأن تدعم أميركا ما يسمّيه الردع الإسرائيلي على أن يترجم هذا الدعم بمنح إسرائيل حق العدوان على لبنان تحت عنوان حق الدفاع عن النفس. الضربات الإسرائيلية للبنان قد تكون استباقية أو وقائية، أو ردًّا على عملية مقاومة، وهذا ما حصل بشكل يفوق التصور في حرب تموز 2006، وبالتالي فيمكن تصنيف كلاوسن بأنّه من المتحمسين للخيارات العسكرية التي تُبقي العسكر الأميركي على الأرض، وحول إسرائيل في المنطقة، بغضّ النظر عن الخسائر البشرية والمادية التي يمكن أن تمُنى بها القوة الأميركية ثمنًا للدفاع عن إسرائيل.

2- الإدارة الحالية تطبّق تعليمات كلاوسن بكفاءة منخفضة

يعتبر كلاوسون أنّ استخدام مزيجٍ قوي من العقوبات، والدبلوماسية، والقوة الناعمة، والتدابير الأشدّ يخلق فرصاً جيدة لصرف إيران عن مسارها النووي الحالي. ويقترح برنامجا شرساً لمحاصرة إيران، تمهيدًا لكسر إرادتها السياسية أو إسقاط النظام.

ويبدو أنّ إدارة ترامب قد اعتمدت سلة كلاوسن كلها ونفّذتها، ولكن ليس بالكفاءة المناسبة، لذلك نستعرض فيما يلي اقتراحات الباحث وتعليقنا عليها:

أ-**العقوبات**: «تُقوِّضُ اللهجة الشديدة التي تفتقدُ للإجراءات القاسية عمليةَ الردع، وينبغي على الولايات المتّحدة أن تحشد الدول الأخرى للمساعدة في مسألة فرض العقوبات من أجل تعزيز تعهُّدات الوفاء بالردع».

يتألف الاقتراح هنا من شقّين: الأول عدم الاكتفاء بالتهديد من دون إجراءلت قاسية، وفي هذا المجال صعّدت إدارة ترامب بالفعل من لهجتها، وانسحبت فعلاً من الاتفاق النووي، وأرفقت ذلك كله بتشديد العقوبات بشكل غير مسبوق، ممّا أثّر بشكل مباشر على الاحتياط النقدي الإيراني من العملة الصعبة، وتسبب بهبوط حاد للتومان الإيراني في مقابل الدولار.

أمّا بالنسبة للشق الثاني المتعلق بحشد تأييد الدول الأخرى للعقوبات، فقد كانت طريقة ترامب في حشد هذا التأييد بعيدة عن النجاح بل ومستفزة للأطراف الدولية، بحيث تحولت أوروبا والصين وروسيا والهند وتركيا إلى مدافعين عن الاتفاق النووي...

ب-**استخدام الدبلوماسية**: «ينبغي أن يتمثّل الهدف الرئيسي للدبلوماسية الأمريكية تجاه إيران بإقناع الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم بأنّ الغرب هو المتعقِّل بينما النظام الإيراني هو الذي يقف عائقاً أمام حلّ الأزمة النووية، وبذلك يتمُّ دفعُ عجلة المصالح الأميركية إلى الأمام في العالم. مع ذلك، يتدنىّ احتمال حلّ المشكلات مع إيران عبر الدبلوماسية».

يمكننا القول إنّ ما حصل بالفعل كان مخالفاً تمامًا لهذه التوصية؛ فقد أعلنت إدارة ترامب انسحابها من الاتفاق النووي بطريقة بدت فيها متجاهلة لالتزاماتها الدولية، والقانون الدولي، ولتقارير منظمة الطاقة النووية، فيما تمسكت إيران بالاتفاق حتى مع خروج طرف رئيسي منها. وهكذا فإنّ معايير الديبلوماسية الخاصة والعامة قد تمّ تجاهلها تماماً، واعتمدت الإدارة الأميركية فقط على قوّتها الفيزيائية والاقتصادية ممّا جعل فترة ترامب صالحة لإعلان موت الديبلوماسية الأميركية. وعدم الالتفات لأهمية «القوة الأميركية الناعمة» يشير إلى قصور عقلي في طريقة إدارة ملف بهذا القدر من الحساسية، ولن يؤدي بالطبع إلى دفع عجلة المصالح الأميركية إلى الأمام، كما كان كلاوسن يأمل، ولذلك نعود إلى أنّ كلمة «مصالح أميركية» في أدبياته غالبًا ما تعني مصلحة إسرائيل وحدها، ولو أدى ذلك إلى إضرار واضح وفاضح بصورة سعت الولايات المتحدة إلى بنائها بكافة الوسائل.

ج -**القوّة الناعمة**: «يعتقدُ الخامنائي بشدّة أنّ الهدف الحقيقي للغرب هو «الإطاحة الناعمة» بنظام الجمهورية الإسلامية، وأنّ المأزق النووي هو مجرد عُذرٍ مؤقّت لتنفيذ هذه الغاية الغربيّة القديمة. يصعبُ على الحكومات الغربية صرفَ الخامنائي عن هذا التفكير لأنّ اعتراضاته تُوجَّه ضدّ «الغزو الثقافي» الغربي وليس ضدّ سياسات حكوميةٍ غربيةٍ مُحدّدة. لا تستطيع الحكومة منعَ هوليوود من إنتاج الأفلام التي يودُّ الإيرانيون مشاهدتها على الرغم من أنّ الخامنائي يعتبر أنّ هذه المنتوجات الثقافية تُؤدِّي إلى تخريبٍ عميقٍ للجمهورية الإسلامية وقيمها.

يعتبر كلاوسون أنّه باستطاعة الحكومة الأمريكية تقديمَ يد العون للقوى الديمقراطية الإيرانية في هذا المجال وأنّ هذا العون سيكونُ أكثر فاعليةً إذا تمّ بشكلٍ سرّي، ويرى أيضاً أنّ أفضل وسائل إيصال الأخبار إلى الإيرانيين سوف يبقى التلفزيون الفضائي الذي يرجع إليه الإيرانيون أكثر من الإنترنت».

لم توفّر الولايات المتحدة الأميركية جهدًا في هذا المجال، وبالفعل نرى أثر التخريب الثقافي والتغريب الفكري في أوساط واسعة من النخبة والشعب الإيراني،

ولكنّ المفارقة هي أنّ المتغربين أصبحوا جزءًا من النظام، ممّا وفّر للإيراني الخارج على مبادىء الثورة فرصة للبقاء في النظام والدفاع عنه من منطلق قومي، وليس من منطلق الدفاع عن الثورة. إنّ المرونة التي تبديها الساحة السياسية والثقافية الإيرانية، قد تساهم في انتاج نسخة جديدة من النظام بفعل التحول بين الأجيال، وبطريقة ديمقراطية، طالما حافظ أركان الثورة والنظام على عملية التداول السلمي للسلطة، وإدارة الصراع بينهم ضمن منظومة القيم الإسلامية. ومن دون قصد منها بالطبع، ساهمت الإدارة الأميركية الحالية بنزعتها الاستعلائية العنصرية، في تقريب المسافات بين الإصلاحيين والمحافظين، خصوصاً فيما يتعلق بالموقف الاستراتيجي من الغرب، ممّا سيعزز التوجهات الأوراسية في السياسة الإيرانية الدولية في المدى المنظور... وهذا بلا شك ينسجم مع الأسس الخمينية للثورة. علينا فقط أن نكف عن تصور مشهد سكوني للدولة في إيران، واعتبار كل تحول فيها نصرًا للغرب، بل هو التحول الطبيعي والضروري الذي يحاول الغرب حرفه عن مساره.

3- الدعم المطلق لإسرائيل

بعد اتفاق كامب ديفيد وما أصبح واضحًا الآن من سياسات لبعض الدول العربية أو معظمها، ما عادت إسرائيل عدوّة للنظام العربي الرسمي، وهذه التطورات أضعفت بالفعل من الحاجة إلى إسرائيل كحارس للمصالح الأميركية في المنطقة. بل إن بعض الدول العربية بدت علنا هذه المرة، أكثر طواعية للإرادة الأميركية من الكيان الصهيوني نفسه، والذي يتمتع بهامش كبير بفضل لوبيات الضغط الصهيونية في أميركا. لذلك يسعى كلاوسن ومن معه لتضخيم ما يسمّونه الخطر النووي الإيراني، لإبقاء إسرائيل بوابة إجبارية لدخول أميركا إلى المنطقة.

في هذا الإطار يعتبر كلاوسون «أنّ التعاون الإقليمي الأكثر أهميةً بالنسبة للولايات المتّحدة هو مع إسرائيل، ويفترض أنّ احتياجات إسرائيل تتمثّل باستخباراتٍ دقيقة وتفصيلية، ووسائل لهزيمة الدفاعات الإيرانية، وقدرات لإلحاق أضرارٍ مدمِّرة بالبرنامج النووي الإيراني. ومن خلال تزويد إسرائيل بقدراتٍ أشدّ في جميع هذه

المجالات تستطيع الولايات المتّحدة التأثير على النقاش الإسرائيلي حول ما إذا كان عليها توجيه ضربةٍ إلى البرنامج النووي الإيراني أم لا».

وبناء على ذلك فإنّ المطلوب من أميركا بنظره هو طمأنة إسرائيل باستمرارٍ عبر الحفاظ على تفوقها العسكري والاستخباري، وتزويدها بأحدث ما لدى الترسانة الأميركية لضمان هزيمة الدفاعات الإيرانية وتدمير البرنامج النووي الإيراني... هذا وقد تمت مناقشة موضوع توجيه ضربة عسكرية لإيران أكثر من مرة، وثبت لدى الاستراتيجيين الأميركيين عدم إمكان التنبؤ بردود الفعل أو التحكم بالنتائج، ممّا أدى في نهاية المطاف إلى مفاوضات أفضت إلى الاتفاق النووي مع إيران. ولم تعد إسرائيل ومن معها قادرون بعد اقرار الاتفاق على العزف على سمفونية الخطر النووي الإيراني، فعادت بقوة نغمة تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها نتيجة الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انسحاب دول عربية كبرى من أدوارها التقليدية، واجتياح العراق وأزمة سوريا.

4- نهاية الأزمة السورية لصالح الأسد

لم تكن روسيا سنة 2013 قد تدخلت بالأزمة السورية، وكانت جحافل المقاتلين التكفيريين تحتل أكثر من نصف مساحة سوريا بما فيها حلب، ولكن رغم ذلك كتب كلاوسن يقول: «النتيجة الأرجح للصراع سوف تتمثّل بانتصار الأسد وحلفائه، حزب الله وإيران، وأنّهم قد يكتسبون الجرأة من انتصارهم. بالتالي، قد تشعر إسرائيل بوجود حاجةٍ ضروريةٍ لتعزيز الردع ضدّ الحركات المغامِرة.... وبروز الخصوم المتجرّئين على إسرائيل من ناحية، وتصميم إسرائيل من ناحيةٍ ثانية على تعزيز قوّة الردع لديها قد يُشكّلان مزيجاً خطيراً».

في غمرة الجدل الدائر يومها عن انسحاب أميركا من المنطقة، واتّباعها سياسة الحروب بالوكالة، كان كلاوسن وأمثاله، من أنصار تدخل عسكري أميركي أفعل في المنطقة، ولذلك لم تكن الساحة السورية بنظرهم ترجّح كفّة انتصار حلفاء أميركا لأنّ جبهتهم لم تكن متماسكة بالقدر الكافي في مقابل الأسد وحلفائه كما فسرت أبحاث أميركية أخرى.

التنبوء بانتصار الأسد وحلفائه دعوة صريحة لمزيد من التدخل الأميركي المباشر، لما سيشكله هذا الانتصار من خطر على إسرائيل التي لم تعد رادعة لخصوم أكثر جرأة عليها بحسب تعبيره.

نفهم من هذا الإصرار أنّ الدعم الأميركي مهما كان كبيراً وشاملاً، لم يعد يكفي لضمان مستقبل إسرائيل؛ فالمطلوب هو استدراج أميركا لتكرار تجربتها في العراق مع سوريا، ولكنّ دروس حرب العراق من جهة، وتراجع الحاجة الأميركية للنفط العربي من جهة أخرى، ورفض إسرائيل لفكرة حلّ الدولتين من جهة ثالثة، مع ما تسبّب ذلك من توتر مع إدارة أوباما الذي كان ينفّذ آنذاك توصيات بيكر ـ هاملتون، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت المراقبين مهما كان انتماؤهم يلاحظون شرخاً عميقًا في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. في حالة كلاوسن نجد الإحساس بهذا الشرخ ينذر بالخطر العظيم، فليس له إلّا أن يحشد الأسباب لبقاء أميركا في المنطقة بغضّ النظر عن «سياسات الطاقة» كما يسمّيها، وكأنّ التفسير التقليدي للاهتمام الأميركي بالمنطقة القائم على ركني النفط وإسرائيل يهتز من كلا جانبيه، ولم تنفع حتى إدارة ترامب في ترميم هذا التوجه الاستراتيجي بل أكدته مؤخرا بقرار الإنسحاب من سوريا. وكلاوسن وأمثاله بحشد الحجج والذرائع لضرورة إبقاء أميركا في المنطقة يؤكدون جدّيّة المخاوف من توجه يبدو أنّه استراتيجي بالانسحاب، وترك إسرائيل لمصيرها، كل ما في الأمر أنّهم يستبدلون كلمة «حماية إسرائيل» بالحديث عن «دور نشيط تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة» كما يرد في النص التالي :

«لا بدّ أن يستمع الأمريكيون بوتيرةٍ أعلى ووضوحٍ أكبر إلى الأسباب غير المرتبطة بالطاقة التي تقف وراء الدور النشيط الذي تلعبه الولايات المتّحدة في المنطقة. وفي المقابل يجدر بالمسؤولين الأمريكيين من أعلى المستويات إلى أدناها، أن يقوموا بتذكير أبناء الشرق الأوسط بشكلٍ متكرِّر بمدى قوة الالتزام الأمريكي بالمنطقة، ومدى كثافة الأصول العسكرية الأمريكية المنتشرة فيها، وكم من الوقت والجهود يُكرِّسها كبار المسؤولين الأمريكيين للمنطقة، ومدى أهمية المنطقة بالنسبة للمخاوف الأمريكية. بالإجمال، يحتاجُ العالم إلى تفسيراتٍ واضحةٍ ومتكرِّرة بأنّ الولايات

المتّحدة لا تزالُ مستعدةً وقادرة على لعب دورٍ نشيط في العديد من المناطق في الوقت نفسه».... يعني يمكننا أن نصارع الصين في آسيا، ونهدد الأمن الروسي من أوكرانيا، ونحمي إسرائيل في الشرق الأوسط، لا داعي للانسحاب من أجل التوجه صوب المحيط الهادي.

حسناً، هذا درس آخر في حرب اللغة، لنحاول الآن أن نكتب النص نفسه بدون تشفير: حتى لو أصبحت أميركا أقل حاجة إلى الطاقة من المنطقة، عليها أن تهدد خصوم إسرائيل بوضوح، ولا يكفي التهديد، بل التواجد العسكري الكثيف والإشارة اليه كعنصر ردع لتهدئة المخاوف الإسرائيلية. وإلّا فإنّ أميركا ترسل رسالة ضعف للعالم من أنّها غير قادرة أو مستعدة للمواجهة على جبهات متعددة... وهكذا فإنّ التزام أميركا بحماية إسرائيل يوضع في سياق صورة أميركا العظمى في العالم.

مرة أخرى يأتي الجواب المحبط لمعهد واشنطن، من توجهات الإدارة الأميركية عندما تعلن انسحابها من دور شرطي العالم، فالمؤشرات الاقتصادية لم تعد تسمح بتحمل تكاليف الانتشار العسكري الأميركي، وهذا ما يعبرَّ عنه ليس فقط بوضوح، وإنّما بصلافة الرئيس ترامب عندما يطلب من حلفائه تحمّل نفقات حمايتهم من الخليج إلى أوروبا وآسيا.

- دينيس روس (Dennis Ross)

تحت عنوان: «لم تَسعَ واشنطن يوماً لتسوية القضية الفلسطينية»، نشرت جريدة الأخبار اللبنانية مقابلة مع المؤرخ اليهودي الأميركي سيث أنزيسكا[1] الذي وصل بعد بحث طويل إلى النتيجة التالية:

«لقد تعرّض الفلسطينيون لعملية خداع مديدة من قِبَل الإدارات الأميركية المتعاقبة.

[1]- جريدة الأخبار اللبنانية: الإثنين 31 كانون الأول 2018.

ولم يكن «حلّ» القضية الفلسطينية وارداً بالنسبة إلى هؤلاء يوماً، بل العمل على تصفيتها على المدى الطويل.

وفي مقابلة مع قناة الميادين في إطار برنامج توثيقي عن الرئيس حافظ الأسد تحت عنوان «الرجل الذي لم يوقع»، قالت المستشارة بثينة شعبان: «لا سلام مع إسرائيل طالما أن الوسيط الأميركي هو دنيس روس». إذا أخذنا هذا المخطط الأميركي الذي يعتبر تصفية القضية الفلسطينية هدف الديبلوماسية الأميركية منذ كيسنجر، فإن كتاب «السلام الضائع» لدنيس روس لهو «قصة نجاح» في منع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة. ويقول النص الترويجي إنّ «المؤلف يشرح سبب بقاء السلام بعيد المنال في الشرق الأوسط». ويساعدنا دوره على فهم الترابط المحكم بين السياسة الخارجية الأميركية والكيان الصهيوني خصوصًا في العالم الثالث، وليس فقط في الشرق الأوسط.

لقد أتيح لدنيس روس أن يكون باحثاً ومنفّذًا للأفكار التي يتبناها أو يقترحها، بسبب أدواره الفاعلة في الخارجية الاميركية، وما يُسمّى عملية السلام، وسنلاحظ كيف وجدت اقتراحاته طريقها إلى التنفيذ من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة.

1- تبرير استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين في حرب تموز 2006

في خطاب له في 20 تموز 2006 وقد كانت نار العدوان الإسرائيلي على لبنان مشتعلة رأى روس : أنّ حزب الله قام بعمليّته في نفس اليوم الذي كان ينبغي على إيران أن تُجيب فيه عن مجموعة الحوافز المقدَّمة مقابل توقيفها لبرنامج التخصيب النووي، ومن خلال وكيلها حزب الله أرادت إيران إظهار قدرتها على الردِّ على الضغوط الدولية على المسألة النووية من خلال الضغط على المجتمع الدولي من نواحٍ أخرى.

ويضيف: بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وغزة، حصل إجماعٌ في إسرائيل على أنّ العالم العربي ينظرُ إلى هذه الانسحابات كعلامة ضعف، وعليه يعزو روس الردَّ الإسرائيلي القاسي على حزب الله إلى رغبة إسرائيل في إعادة قوة ردعها العسكرية،

وإظهار العواقب المترتّبة على الهجوم عليها لحزب الله وحماس، وإضعاف قدراتهم وبُناهم التحتية بشدّة.

يعتبرُ روس أنّ الاتّجاه الفكري العربيّ الجديد الذي ينتقدُ حزب الله يفتحُ مجالاً لخطّةٍ أمريكية مدعومةٍ عربياً لتغيير الحالة الراهنة. وعليه، ينبغي أن تعمل الولايات المتّحدة وراء الكواليس مع السعودية ومصر والأردن من أجل تطوير خطّةٍ تدعمُ الحكومة اللبنانية وجيشها وتلبّي الشواغل الإنسانية. انتهى

يشرح الخطاب جذور المفردات المستخدمة في الديبلوماسية، والإعلام العربي التابع للولايات المتحدة بشكل أو بآخر.

_ التركيز على علاقة حزب الله بإيران وإهمال البعد الوطني والعربي، وحتى مسألة تحرير الأسرى من سجون الاحتلال الصهيوني.

_ أيّ تعرّض لإسرائيل هو ضغط على «المجتمع الدولي»، مصطلح يعبرّ في الأدبيات السياسية العربية عن إرادة الولايات المتحدة الأميركية، ويضخّم أهمية إسرائيل بالنسبة للعالم، ويعمد إلى استخدامه كل المطبخ المتأمرك في العالم العربي لتصوير أيّ مواجهة مع إسرائيل على أنّها خلاف إرادة المجتمع الدولي.

_ تبرير العنف المفرط ضد المدنيين والبيئة الحاضنة لحزب الله، بحاجة إسرائيل إلى إظهار قوتها بعد انسحاب عام 2000.

_ حشد أجواء عربية معادية لأيّ شكل من أشكال المقاومة «خلف الكواليس»، لعلّنا نشعر اليوم بأنّها أصبحت على السطح .

2- الرد على النتائج المحبطة لحرب تموز

كيف يطوّر دنيس روس الردود الملائمة على فشل إسرائيل في القضاء على حزب الله؟

اللغة التي يستخدمها لافتة ولكن الغايات واضحة: أولاً، «الكلام عن حساسية

حزب الله تجاه الذين لا يؤيدون سياسته»، يعني رفع مستوى هذه الحساسية واستغلالها للحد الأقصى لتحويل الحزب إلى مشكلة لبنانية داخلية، وقد حصل هذا بالفعل في أحداث 7 أيار 2008 عندما لجأت حكومة السنيورة،إلى افتعال مشكل مع شبكة اتصالات الحزب، مما دفع الحزب إلى استخدام السلاح للدفاع عن منشأة استراتيجية في مقاومته.

ثانياً: «معاقبة سوريا على دورها في تسهيل تزوّد حزب الله بالسلاح بتعاون أوروبي أميركي»، وبالفعل حوصرت سوريا اقتصاديًا، ونُظّمت ضدها حرب دامت سبع سنوات حتى الآن.

ثالثاً: «دمج المصالح الإسرائيلية والسعودية في نهج متماسك للوصول إلى نتيجة أفعل»: يعني ليكمل التحريض الوهابي ـ الإرهابي الممول من قبل السعودية ما بدأه العدوان الصهيوني، ورأينا هذا الأمر يحصل بالفعل أيضًا في العمليات الإرهابية التي حصلت في لبنان، وفي تعاون التنظيمات الإرهابية المدعومة من السعودية وغيرها مع إسرائيل في سوريا، لاستنزاف القدرات العسكرية للحزب والدولة السورية..

يكشف التنفيذ المتطور والعملي لأفكار روس أمرين: الأول، أنّه من الدائرة التي تعكس توجهات الإدارة العليا القريبة من التخطيط للتنفيذ.وثانيًا أنّ أفكاره تجد آذانًا صاغية ويكُرّس لتنفيذها ميزانيات هائلة.

3- نشر الجغرافيا الطائفية

العالم الإسلامي في مفردات الإدارة الأميركية عبارة عن قوى سنية، وقوى شيعية، والخارطة التي يجب أن ترسم بعد «داعش» تقضي بتحرير المناطق التي سيطر عليها داعش بالقوى السنية فقط، ليس للحصول على مشروعية في الحرب وحسب، بل أيضًا لرسم حدود الدول السنية التي ستنشأ في سوريا والعراق بعد التخلص من داعش الذي تكفّل برسم هذه الحدود بالعنف المفرط والمجازر المروعة.

المساهمة الأميركية في التنسيق بين الدول السنية حاسمة، وإلّا من المستبعد

أن يحقق أي تحالف سني غير منسّق أهدافه على المدى البعيد، ويتفق مع روس جماعة من الباحثين الذين يشجعون مساهمات فاعلة أكثر من قبل الولايات المتحدة ويوجّهون سيلاً من الانتقادات لإدارة أوباما بسبب دورها المتواضع في دعم القوى السنية كما يفضلون تسميتها.

ولكن روس يشرح لنا سبب هذا التلكؤ الأميركي عندما يقول : يجب على الولايات المتّحدة الاستعداد للتحرك في سوريا بطريقة يعتبرها أبرز شركائها السنّة معقولةً وموثوقة، ولكن إذا أرادوا أن تقوم واشنطن باستخدام قوتّها الجوية وتقديم الدعم اللوجستي ووسائل الاستخبارات بصورة أكثر منهجية، يتعيّن عليهم بيان ما هم مستعدّون لفعله أيضاً.

هي نفسها لغة ترامب اليوم ولكن من ديبلوماسي رفيع، ممّا يؤكد أنّ أميركا قد تبنّت مبدأ الحرب بالوكالة بشكل شبه نهائي، فعلى الآخرين أن يقدموا المال والجنود، والمسلم يقاتل المسلم بالوكالة، وإذا أراد المعسكر السني الحليف قدرًا أكبر من الدعم فعليه أن يحدد ما هو مستعد لفعله.

4- دعم العلمانيين المتغربين

يفسّر لنا الباحث والديبلوماسي، توجهات نراها اليوم واضحة في اجتياح علماني للمنطقة بقيادة حكومات غير ديمقراطية، ولذلك فإنّ الحليف لأميركا يكفي أن يكون غير إسلامي، وليس بالضرورة ديمقراطيًّا يؤمن بالحريات السياسية والعقائدية.

ربمّا كان كلامه عن الابتعاد عن إيران في محاربة داعش ناتجًا عن المشهد العراقي، حيث كانت تنظيمات إسلامية عراقية قريبة لإيران تقاتل على الأرض، ويحصل تنسيق مع سلاح الجو العراقي والأميركي بواسطة الجيش والشرطة الاتحادية. في المحصلة ينضم روس الى الذين لا يؤيدون أي تنسيق مهما كان مستواه مع قوى إسلامية بالمعنى الإيديولوجي سواء كانت سنية أو شيعية، وقد مر معنا أنّه يدعم التحالف مع دول سنية بالمعنى الطائفي، يعني التسنن في هذه الدول يوظَّف كنزعة مذهبية في مواجهة الشيعة فقط، وليس له أن يتحول إلى اتجاه اسلامي. هي مدرسة تدرك الفارق

الدقيق بين الطائفية كسياسة، والإسلامية كالتزام، فتوظف الطائفية لتنحية الإسلام بكل ألوان الطيف التي تنضوي تحت صفة إسلامي.

ويبقى العلماني أو غير الإسلامي هو الحليف الأنسب، باعتبار أنّ المحركات الإيديولوجية تكون منزوعة منه، ويقيس مدى نجاح سياسته بأسلوب نفعي خالص، ولا يهدد بالتحول إلى عدو لإسرائيل في حال تمكنه من الحكم. ولذلك :» يعتبرُ روس أنّ غير الإسلامويين يودّون التيقُّن من دعم الولايات المتحدة، وبالنسبة لواشنطن فإنّ ذلك يعني عدم التعاون مع إيران في مواجهة «داعش»، والإبقاء على التنافس الفعلي مع إيران في باقي أرجاء المنطقة، والاعتراف بأنّ مصر هي جزءٌ لا يتجزأ من الائتلاف المناهض للإسلامويين. ويُمثّل غير الإسلامويين شركاء أمريكا الطبيعيين في المنطقة...»

5- ضمان الدعم المطلق لإسرائيل

في كتابه «النجاحُ المحتَّم: العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية منذ ترومان وحتّى أوباما» الصادر في تشرين الأول، 2015 يحاول روس أن يحاكم الإدارات التي سجّلت نقصًا في التضامن الأميركي مع إسرائيل، وهو يكمل مهمته كديبلوماسي صهيوني يسهر على سلامة الدعم الأميركي المطلق للكيان. إنّ هذا الكتاب يكشف بوضوح معنى أن تكون أميركا «وسيطاً نزيهاً» فيما مندوبها لعملية السلام دنيس روس يحاكم الإدارات الأميركية عندما تبتعد ولو بشكل تكتيكي عن تحقيق متطلبات التفوق الصهيوني في المنطقة.

ديفيد ماكوفسكي (David Makovsky)

تندرج أدبيات ماكوفسكي تحت عنوان صحافة التمجيد؛ فمقالته الأشهر في جريدة نيويوركر «الضربة الصامتة»، هي احتفال بالضربة الإسرائيلية للمنشآت النووية السورية العام 2007. والهدف هو إبقاء التعاون الميداني بين الأميركيين والإسرائيليين في وضعية رادعة لخصوم إسرائيل في المنطقة.

واللافت أكثر هو زياراته المكثفة للكليات الأميركية، وقد بلغت ما يزيد عن 120 زيارة في السنوات الأخيرة، للترويج لوجهة النظر الصهيونية في مناقشات عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. هؤلاء مقاتلون على جبهة وليسوا مجرد باحثين، ونشاطهم يعكس التزامهم الإيديولوجي أكثر مما هو حماس علمي لنشر المعرفة. ويجدر بنا أن نرى في آليات عملهم أسرار الحفاظ على الدعم الأميركي غير المبرر لإسرائيل من وجهة نظرنا. إنّه النشاط الدؤوب على انتاج الأفكار وتوزيعها بكافة الوسائل والحرص على بقاء التواصل مع المجتمع الحاكم وصنّاع المعرفة لتوفير وجهات نظر جاهزة للاستهلاك..

1- حصان طروادة

لعبت الوفود الرسمية الأميركية دور حصان طروادة في إدخال ماكوفسكي إلى العاصمة السورية دمشق، وذلك لخمس مرات على التوالي ابتداء من سنة 1994. وكان في تلك الأثناء يراسل مجلات إسرائيلية، وربما يراسل الموساد بسبب العلاقة الوطيدة بين المعهد والمخابرات الإسرائيلية.

أمّا دخوله إلى السعودية عام 1995 فكان إذنًا حصل عليه بتدخل أميركي لمراسلة الصحف الإسرائيلية من جدة. والفارق واضح بين أن يكون ماكوفسكي عضوًا مرافقًا لوفد من الخارجية الأميركية، أو أن يكون صحفيًّا إسرائيليًّا تمكّن من الحصول على إذن بمراسلة صحف إسرائيلية من جدة. العبرة أن نشاط ماكوفسكي وغيره يشمل العالم العربي بعنوان أنّه أميركي، فيما يصبّ المردود الفعلي لعمله في حساب إسرائيل.

2- التخويف من نموذج حزب الله عربيًا

رأينا في مقالة 14 آب 2006 كيف يحاول ماكوفسكي تجنيد الأنظمة العربية ضد حزب الله معتبراً انتصاره في تموز خطراً عليها. ويأتي هذا الكلام في سياق تسعير الصراع السني ـ الشيعي وتحويل الأنظمة العربية إلى حزام دفاع عن إسرائيل. والمؤسف أنّ هذا الكلام تحوّل إلى سياسات رسمية لدى الدول التي تتأثر بالنفوذ الأميركي. على الرغم من اختلاف الظروف بين البيئة اللبنانية وتاريخها والبيئات

العربية المختلفة، والتي تَبيَّن أنّها مهيّأة لإنتاج تنظيمات سلفية إرهابية تبتعد عن مقاومة إسرائيل لتحارب الأنظمة والحركات المعادية لها. ويجب علينا اعتبار ظاهرة الإرهاب التكفيري نجاحًا للمخطط الصهيوني ـ الأميركي في رسم خارطة جيوسياسية مذهبية تحوّل إسرائيل إلى حليف للمعسكر ـ السني، في مقابل محور المقاومة بقيادة شيعية، ولكن هذا النجاح بالذات يهفت من إمكان نشوء تنظيمات تتماهى مع حزب الله اللبناني سواء في التوجه أو الأسلوب أو الأداء. وإذا استفدنا من تجربة داعش والنصرة فإنّ هذه التنظيمات بقيت غير قادرة على التصالح مع أطروحة مدنية بديلة للدولة، وغير قادرة على تقديم سياسة دولة بديلة، فهي نتوء اجتماعي غريب بدل أن تكون مشروعًا يملك رؤية مستقبلية لكيفية التعامل مع الآخر بغير القتال، وما ذلك إلا لأنّها ظواهر وظيفية يطلب منها تدمير المجتمعات العربية وتفسيخها ليأتي موظفوها بعدها ويساهموا في رسم الخارطة الجديدة للخراب.

3- استبدال الخرافات بالأساطير

في كتاب مع دنيس روس :«الخرافات والأوهام والسلام» يتم استبدال أوهام أمريكية بأساطير إسرائيلية، فكيف بعد فشل التسوية في القضية الفلسطينية يقترح الكاتبان تجاوزها، ممّا يحولها بحسب المثل الأميركي إلى «فيل في الغرفة»، يشكل وجوده واقعًا لا يمكن تجاهله، ولكن لا يتحدث عنه أحد، وعلى الرغم من ذلك وجد مشروع تجاهل القضية الفلسطينية طريقه إلى الإدارة الأميركية الحالية بمعنى أن يسبق التطبيع أي تسوية فلسطينية مهما كانت هزيلة. أما الخطة التي يعرضها في التقرير الاستراتيجي الصادر سنة 2011، فتتضمن ضم 70-80 % من أراضي المستوطنات التي تنمو بشكل طبيعي وبقرارات حكومية، بشكل يجعل حصة الفلسطينيين لا تتجاوز 20 % من فلسطين التاريخية. وإذا ضمينا إلى هذا الاقتراح ما كتبه ما كوفسكي في الخرافات والأوهام، فحتى هذا الاقتراح الهزيل مجرد ورقة على الطاولة لكسب الوقت، وليس لحل القضية، لأنّ حلّها بمنظوره ليس شرطًا لتطوير العلاقات مع العرب وترسيخ الوجود الصهيوني في المنطقة.

4- لماذا نجحت الحركة الصهيونية؟

لم تكن الحسابات الكمية ولا الكيفية لصالح الحركة الصهيونية عشية حرب 1948، وحتى الآن يعتبر نجاح الغرب في زرع إسرائيل واستمرارها لمدة سبعة عقود مسألة جديرة بالتأمل.

النص الصهيوني يحاول أن يقنعنا بتفوق «النوع» اليهودي، فيما الحقيقة هي الاستعمار الغربي الذي أراد للمشرق العربي أن ينفصل عن المغرب العربي، لإنهاء أي احتمال لمشروع تكامل أو وحدة يشكّل خطرًا على المصالح الغربية، ولكن رغم ذلك هذا قد يبرر تأسيس إسرائيل ولكنّه لا يبرر استمرارها.

إن فهم حقيقة الكيان الصهيوني كقاعدة غربية متقدمة في قلب الشرق، والدور المريب الذي لعبته أنظمة عربية حليفة للغرب، قد يمكّنا من القول إنّ الأمّة العربية كانت في أغلب الأوقات مشلولة الإرادة السياسية حتى وهي قادرة على تصحيح هذا الخطإ التاريخي. فالمعادلات الدولية حتى في أثناء الحرب الباردة، كانت حريصة على إبقاء الأمن الإسرائيلي تحت حراسة الدول العظمى، سواء من جهة الغرب الأوروبي والأميركي أو من جهة الشرق السوفياتي.

مقدار القلق الذي تشكّله اليوم تنظيمات مسلحة مقاومة لا ترقى إلى مستوى إمكانيات الدول، في داخل دوائر القرار الصهيونية، يعبرّ عن هشاشتين: واحدة تتعلق بإسرائيل ككيان، وواحدة تتعلق بالنظام العربي الرسمي الذي بقي منزوع الفعالية في صراع ما كان ينبغي له أن يدوم سبعة عقود.

نعود إلى ماكوفسكي وأدبياته التمجيدية التي تحاول أن تجعل من إسرائيل وليدة العبقرية الصهيونية، بينما تشير كلماته إلى ركوب موجة الأقوى بانتهازية صارخة للوصول إلى تأسيس الحلم الصهيوني خصوصًا حين يقول، «نجحت الحركة الصهيونية لعدّة أسباب:

أ) قيام الصهاينة بتنمية علاقاتٍ مع القوى العظمى وعلى وجه الخصوص بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى والولايات المتّحدة خلال الحرب العالمية الثانية.

ب) إدراك الصهاينة لأهمية تطوير المؤسسات (المستشفيات، الجامعات، نقابات العمّال، ميليشيا الهاغانا...)، وحين أُسِّستْ إسرائيل في العام 1948 جُعلت كلّ واحدةٍ منها ببساطة جزءاً من الحكومة الإسرائيلية.

ج) القيادة الصهيونيّة المتمتِّعة بذهنيةٍ بعيدة النظر.انتهى

من الواضح أن العامل الحاسم هو دعم بريطانيا في التأسيس وأميركا في الاستمرار، ولولا ذلك الدعم ما كانت إسرائيل لتبصر النور، ولا تؤسس مؤسسات ولا ميليشيا مسلّحة..أمّا بُعد النظر فحقيقة يجب الاعتراف بها خصوصًا في الاستفادة من الوجود اليهودي في الشرق لفهم العرب من جهة، والوجود اليهودي في الغرب لتسخير إمكانيات دول عظمى من أجل التخادم المتبادل بين الغرب وإسرائيل.

ماثيو ليفيت (Matthew Levitt)

1- فريق صناعة الأوهام

بعد هجمات 9/11 تطلّب الاستثمار السياسي للحادثة إنشاء دوائر والاستعانة بخبراء لحبك القصص وتأليف الروايات وخلطها ببعض المعلومات المخابراتية لكي يبقى الرأي العام الأميركي في حالة استنفار، وبالطبع كان الباحثون الصهاينة على رأس من تصدّى لهذه المهمة لأنّ من مصلحتهم دائمًا أن يبقى التدخل الأميركي نشطًا في المنطقة، ومن اللافت أنّ ماثيو ليفيت قد شغل مناصب تتعلق بالإرهاب في إسرائيل وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة بالتوازي مع إصداراته التي تمحورت حول المهمات التالية:

_ أوّلاً تذويب وإخفاء الفوارق بين إرهاب التنظيمات السنية التكفيرية المتطرفة وتنظيمات المقاومة الشيعية بمعنى التعامل مع أي تنظيم إسلامي كمنظمة إرهابية بغية ابقاء كلّ الإسلام عدو لكلّ أميركا.

_ تضخيم دور حزب الله تحديدًا عبر نسج القصص التي تحوله إلى خطر عالمي لأنّه يشكّل خطرًا استراتيجيًّا على إسرائيل. حبك الروايات يسقط ماثيو ليفيت من الاعتبار الأكاديمي تماما كصديقه مارتن كريمر، فدائمًا ما يكرّر ليفيت قدرًا محدودًا جدًّا من المعلومات ليبني عليها جبلاً من التحليلات والتوقعات التي تجعل من مواجهة حزب الله مهمة عالمية.

ينجز ليفيت هذه المهمة بإنتاج غزير مستغلاً جهل الرأي العام الأميركي بالفروقات والتفاصيل بين مقاومة وإرهاب واسلام سنّي وإسلام شيعي.

ويغفل تمامًا أن التنظيمات الشيعية لم تُسهم أبدًا في الاعتداء على مدنيين في الغرب أوّلاً كموقف فقهي وثانيًا لأنّ مثل هذه الاعتداءات فضلاً عن عدم مشروعيتها فقهًا فإنّها تكون دائمًا أصغر من أن تؤثّر على السياسات الغربية بل ذريعة للاعتداءات الغربية على الدول العربية والإسلامية ممّا يطرح شكوكًا بتورط المخابرات الغربية والصهيونية في مثل هذه العمليات، ولم تعد علاقة داعش بمخابرات الغرب وإسرائيل خافية الآن.

2- الانتشار العالمي الموهوم

في مقالة له في 6كانون الثاني 2003 يحتفل ليفيت بالقرار الكندي الذي يمنع نشاطات حزب الله في الدولة ويجهد لتصحيح ما يسمّيه خطأ شائعًا تسبب بالتردد الكندي وهذا الخطأ برأيه هو أنّ الحزب منظمة اجتماعية وسياسية تخوض صراعًا مسلّحًا ضد إسرائيل، ليسوّق سلسلة من الحبكات والمؤلفات التي تريد أن تخفف من وقع تلك الحقيقة على القرار الكندي، ويتضح من المقالة أنّ الكنديين بالفعل يرون الحزب بحجمه الطبيعي ولكنّ جهود ليفيت وأمثاله مع ضغوط الإدارة الأميركية أفلحت في جعل كندا تتخذ قرارًا يحظّر نشاط الحزب على أراضيها وما هو هذا النشاط في الحقيقة إلّا تبرعات يقدمها مؤيدون للحزب من المغتربين اللبنانيين والمسلمين والعرب، وهنا تأتي أهمية مثل هذه القرارات لأنّها تندرج في إطار تجفيف التمويل عن الحزب لمنعه من تطوير إمكانياته في مواجهة العدو الصهيوني.

ولكي يؤكد صورة العالمية يأتي مقاله عن حزب الله ونشاطه في استراليا في الإطار نفسه مع عنوان مبهر «بصمات حزب الله الدامية حول العالم» ويتحول الحزب إلى منظمة نشطة في استراليا تهدد «الناس» هكذا بشكل غامض وعام بغية حث السلطات الاسترالية على وقف التبرعات لصالح الحزب في أرجائها.

أمّا التهمة التي لا يمكن تبرئة حزب الله منها وهي تُشرّفه في الحقيقة، فهي دعم الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وهنا يصطدم ليفيت بعدم اعتقال أي منتسب لحزب الله في الضفة ويحل المشكلة بالقول إنّ الحزب أصبح لديه من يسمع كلامه في التنظيمات الأخرى.

هذا الأمر بالذات يستغله بشكل أخطر عندما يقول أكثر من مرة وبطرق مختلفة إنّ الفروقات الإيديولوجية وهو يقصد المذهبية لا تؤثر على التعاون بينها، علمًا أنّ هذا يَصدُق فقط في فلسطين ولكنّ ليفيت يريد أن يخلق انطباعًا بتعاون مع غير التنظيمات الفلسطينية، ولكن تداعيات الأحداث في سوريا كذّبت هذه المقولة عندما تحوّل الحزب إلى قوة ضد الإرهاب السلفي.

وفي مقالته عن أفريقيا يحوّل ليفيت كلّ الاغتراب الشيعي هناك إلى مموّل للحزب ويشكو من ضعف الدول الأفريقية ممهدًا لتدخل صهيوني مباشر في الموضوع. ومنذ سنة 2004 تم بالفعل استهداف مغتربين بتهم ملفقة وبإيعاز ومشاركة مباشرة من الموساد الإسرائيلي كما حدث في نيجيريا وأنغولا وغيرها، وهذا يكشف خطورة ما يقوم به ليفيت وأمثاله ليس ضد حزب الله فقط وإنّما ضد الاقتصاد اللبناني ككل والذي يعتمد بقدر كبير على التحويلات من الخارج علما أنّ الاغتراب الأفريقي هو الأول في هذا المجال.

3- منسّق عمليات

في مقالة بتاريخ 2004/6/18 يظهر ليفيت كمنسق عمليات إقليمي ضد نشاط الحزب في المنطقة فهو يعتبر الحزب مسؤولاً عن 80 % من العمليات في الضفة وبذلك يوحي بأنّ الفلسطينيين ليسوا اصحاب المبادرة في المقاومة وليس هناك إرادة

عند أغلبيتهم للمقاومة بعد أوسلو وإنّما يتدخل الحزب ليخرّب هذا الاستقرار!! وفي المقالة نفسها يتحدث نيابة عن مصر «التي تريد السيطرة على وجود الحزب في غزة» وعن ما يمكن لتركيا أن تفعله لمنع اتخاذ أراضيها كملتقى. الرجل منسق فعلي للعمليات على المستوى الدولي والإقليمي هدفه توريط كافة الأطراف في حرب إسرائيل على حزب الله لخلق المزيد من الأعداء وتشتيت جهود مقاومة إسرائيل والتأثير على التمويل المالي وقوة التعاطف مع المقاومة. وفي كتابه عن تمويل الإرهاب، يستهدف البيئة الحاضنة التي يجب أن تتعرض لمشاكل بسبب دعمها للحزب وهذا ما نفذ عمليا في حرب تموز 2006.

وبعد الفشل في حرب تموز يلاحظ ليفيت أنّ الرصيد الأخلاقي للحزب يجب أن يُمسّ فيتّهمه بالاحتيال وغسيل الأموال والسقوط إلى هاوية التعابير اللا أخلاقية وهذا ما يشير إلى العجز والفشل في الحقيقة أكثر مما هو عنصر قوة.

استراتيجية أخرى يجب أن نلتفت إليها على الرغم من كونها مكشوفة ولكنّها مؤثرة وتمثل عدة الشغل لخصوم حزب الله في الداخل وهو التبرع بتحديد أهداف الحزب في لبنان والعالم. أمّا في لبنان فالهدف إنشاء كيان شيعي، وفي العالم تحويل المسلمين في الغرب إلى متطرفين ولا يجد الرجل في أدبيات الحزب أي اقتباس يساعد على تدعيم التهم، ولذلك قلنا إنّ ليفيت لا يلتفت أبدًا إلى الاعتبارات الصحفية والأكاديمية في تعمير أبراج الوهم، المهم عنده أن تؤتي الأكاذيب مفعولها ولو إلى حين.

هذه استراتيجية في الحقيقة تعتمدها كل الدوائر الغربية اليوم على اختلاف في الحرفية والحرفيةوتقتضي تعميم صور نمطية مغلوطة يعرف من ينشرها أنّها كاذبة ولكنّها لا تخاطب إلّا عصبيات معيّنة تؤدي إلى شلل في الوعي. تقوم الفكرة بدورها في التحريض ثمّ ينكشف زيفها في وقت لا يمكن تعويض الخسائر التي سببتها.

يمكنني تسمية هذه الاستراتيجية بمطرقة الأفكار، حيث تقوم الصور المختلقَة بدور المِعوَل الذي يهدم الوعي ويتجه بالأحداث إلى الدمار ثمّ تختفي فجأة وكأنّها لم تكن بعد أن تستنفذ دورها.

في هذه السلبيات التدميرية لا ضرورة للمطابقة بين المعلومة والفكرة والصورة، والواقع عندما تكون الحقيقة ضد المشروع يتم تجاهلها تمامًا لهدم ما هو قائم على انقاضها.

4- شهادة قائمة على الفرضيات

في شهادته أمام اللجنة الحكومية للأمن الوطني آذار 2012، لا تكاد ترى واقعة واحدة تؤيد كلام ليفيت، وتسيطر على لغته التحليلات والفرضيات التي يستند فيها على نفسه ومَن هو مِثله: نلاحظ مثلاً هذه الجملة التي تقول: «إنّ قادة إيران قد أصبحوا أكثر استعدادًا للموافقة على تنفيذ الهجمات في الولايات المتحدة،» وهي كافية لكشف الغاية من كل ما يقدمه «الخبير» أمام اللجنة، وهي باختصار ردم الهوة بين حزب الله وإيران والقاعدة، ليتم توجيه الحرب على الإرهاب بهذا الاتجاه. لاحظ هذه الإضافة: «حينما يعتبرُ حزب الله أن الولايات المتّحدة قد تورّطت بشكلٍ مباشر في استهدافه أو تقويضه، فإنّ احتمال قيامه بهجومٍ ضد المصالح الأمريكية في الداخل أو الخارج سوف يتضاعف». يقال هذا الكلام بعد ست سنوات من تعاون أميركي صهيوني في حرب تموز 2006، ولا يعبر في الحقيقة إلّا عن يأس من النجاح في وضع الحزب مكان القاعدة وتصويره خطرًا على الداخل الأميركي.

وفي مقالته عن التفجير الذي استهدف السياح الإسرائيليين في بلغاريا، يعود ليفيت ليؤكد أنّ الحزب كان جمّد العمليات الدولية بعد 9/11 ليكون خارج الاستهداف في الحرب على الإرهاب ممّا يناقض بشكل واضح شهادته أمام اللجنة الحكومية للأمن الوطني، ويشير إلى استخدام غير منضبط للمعلومات والتحليل. أمّا كلامه عن حرب المخدرات فتنطلق من معلومة صهيونية ليبني منها ليفيت منظومة دولية تتاجر بالمخدرات كعادته في تضخيم امتدادات الحزب الدولية، والطعن بمصداقيته الأخلاقية، لتحويل الصراع معه من قضية حقوق واحتلال، إلى قضية حقوقية جنائية ضد منظمة إجرامية كما يسميها.

بعد دخول حزب الله في الحرب السورية ينشغل ليفيت بردة الفعل المتوقعة من

الحزب على الضربات الغربية، ويقدّم تحليلاً يحاول أن يقدّر فيه متى يخرج الحزب شبكاته الدولية إلى الفاعلية، ويخلص إلى أن الضربات في حال كانت مؤثرة على نظام الأسد فإنّها قد تؤدي إلى ظهور ما يسميه الشبكة الدولية. هاجس يتحكم بتفكيره ويسعى إلى تسويقه بكل الطرق من دون أن تسعفه الوقائع، ولكن بكل أسف كلامه يقال في فضاء خال من الخبراء الحقيقيين بالواقع المشرقي ويفضلون رؤية الشرق بعيون هؤلاء.

مايكل آيزنشتات (Micheal Eisenstadt)

كما دخل ماكوفسكي سوريا ضمن الوفود الرسمية للخارجية الأميركية، خدم مايكل آيزنشتات في العراق على مستوى قيادي، ابتداء من مشاركته في فريق عمل السياسة الدفاعية التابع لوزارة الخارجية حول «مستقبل العراق»، وصولاً إلى سنة 2010 سنة اعتزاله العمل العسكري. وتشير سيرته الذاتية إلى أنّه كان أخذ إجازة من معهد واشنطن سنة 1992 لإنجاز تقرير«دراسة القوة الجوية في حرب الخليج» الذي كلّفته به القوات الجوية الأميركية. لا يحتاج الأمر إلى كثير تفكير لنلاحظ أن الرجل كان يعمل على مستوى التخطيط قبل أن يذهب إلى ميدان التنفيذ على الأرض في العراق. وسنلاحظ فيما يأتي من تحليلاته كيف يفضّل أن يرى العراق من منظور الأمن الصهيوني، وكيف ينفصل البلد في منظوره عن كونه مأهولاً بالبشر ليتحول إلى ساحة صراع على النفوذ.

1- فكرة هجوم إرهابي على المدنيين الأميركيين

ممّا يستحق التأمل أن فكرة هجوم إرهابي على المدنيين الأميركيين، قد تم تداولها في معاهد الصهاينة الأميركيين قبل خمس سنوات من أحداث 9/11، ويوجد شبه يقين الآن أنّ أميركا إمّا فَعَلتها، أو رأت التخطيط وتركت العملية تحدث، بهدف إطلاق حربها المزعومة على الإرهاب، والتي لا يُحدد فيها العدو لتبقى يد الدولة العظمى مطلقة.

سنة 1996 كتب كلاوسن وآيزنشتات وَصْفة العقوبات التي تطبّق بشدة اليوم على إيران، وذلك تحت عنوان مضلل تماماً هو«إمكانية وقوع إرهاب إيراني ضدّ الأمريكيين والردود الأمريكية المحتَمَلة». الفكرة لا تساعد عليها الوقائع مطلقاً، كانت إيران يومها في آخر سنوات الرئيس رفسنجاني، وتشهد صعوداً للتيار الإصلاحي تُوّج بانتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً للجمهورية سنة 1997، وهي فترة عُرفت بانفتاح إيراني غير مسبوق على أميركا والغرب. وقد تُوّجت تلك الفترة بمبادرة إيرانية لحوار الحضارات تبنتها الأمم المتحدة عام 2001، وهو العام نفسه الذي شهد أحداث 9/11. وفجأة تم الإيعاز للإعلام الغربي والمتغرب باستبدال شخصية خاتمي الحوارية، بشخصية بن لادن الصدامية، فساد منطق «الفسطاطين»، ودار الإسلام ودار الكفر، ومن ليس معنا فهو ضدنا، الذي يغذي أطروحة صدام الحضارات التي تخدم مشاريع إدارة بوش الابن.

ربط إيران بإمكانية أن تكون وراء اعتداء إرهابي على المدنيين الأميركيين في فترة صعود التيار الإصلاحي في إيران، لا يليق بمتخصصين بالملف الإيراني. ولذلك نرجّح أن تكون تلك الكتابات هادفة إلى تعطيل التجاوب الأميركي مع الانفتاح الإيراني آنذاك، وخلق صورة عدوانية وتغذيتها بالشكوك. ورغم أنّهم يعرفون أنّ القوى الشيعية دولاً وتنظيماتٍ لا تؤيّد أيّ هجوم إرهابي على المدنيين في عقر دار الغرب، بسبب عدم مشروعيته عندهم أولاً، وعدم صوابيته ثانياً، فإنّ الكاتبين يزعمان وجود خطر إرهابي إيراني يعلمون بحكم اختصاصهم أنّه لن يحدث أبداً، ثمّ يرتّبان على هذا الهجوم ردود الفعل المحتملة، وهي العقوبات التي تصعّب حصول إيران على العملة الصعبة وتؤجج الاحتجاجات الشعبية الداخلية ضد الحكومة، وهو ما يفعله ترامب الآن. والأهم أنّهم لا ينصحون بالغزو العسكري حتى بعنوان انتقام من هجوم إرهابي مفترض عندما يقولان: «أمّا الاقتصاص العسكري الأمريكي من إيران، فإنّه سيكون محفوفاً بالمخاطر، فقد أظهرتْ إيران قدرةً عاليةً على تحمُّل الألم وقد تجلّى ذلك في حربها الطويلة ضدّ العراق». هذا، ولم تكن دروس الحرب على العراق وأفغانستان قائمة، أما الآن فإن أداتي الحرب الأساسية هما الاقتصاد والدعاية

المضادة، في إطار تقويض الدولة وتسعير الحرب النفسية ضد النظام، مما يحتم ضرورة تطوير أدوات مواجهة غير تقليدية، تستهدف بنية السيطرة الاقتصادية على العالم، والفصل بين القيمة الفعلية والقيمة الوهمية للدولار، والعمل لتحرير الاقتصاد العالمي من الهيمنة الأميركية التي تزداد عدوانية «اقتصادية» مع تراجع إمكانيات التدخل العسكري لديها.

2- إنصاف الأعداء

سنة 2004 كانت أصداء انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان تحت تأثير ضربات المقاومة، لا تزال تدوّي في أرجاء المنطقة خصوصًا أنه كان انسحابًا بلا أي ثمن سياسي أو اتفاق، مما أجبر أيزنشتات على إنصاف الأعداء، والإقرار بتميّز تجربة المقاومة التي فضحت في الحقيقة عدم جدّيّة معظم الأنظمة العربية في مواجهة الكيان الصهيوني.

يقول في مقالة تحت عنوان «حزب الله، إيران، واحتمالات عملية السلام» تُعبِّر أنشطة إيران وحزب الله في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن تركيبٍ نادر من الجدّية وثبات الهدف والكفاءة التقنية والفطنة الاستراتيجية».

الأهم من ذلك هو انعكاس وجود المقاومة الكفوءة على التفكير الاستراتيجي الصهيوني. يقترح ايزنشتات « أ) تحسين الوضع الاقتصادي والسياسي في المناطق الفلسطينية؛ ب) الضغط على حزب الله (عبر سوريا) وإيران لتوقيف دعمهما للمجموعات الفلسطينية المعارِضة؛ وج) تجميد البرنامج النووي الإيراني ومن ثمّ توقيفه». لم يتم الالتزام بالاقتراح الأول فالوضع الاقتصادي خصوصًا في غزة وصل إلى الحضيض وفجّر مسيرات العودة، والتوتر السياسي يزداد خصوصًا بعد انتخابات 2006 التي جاءت بحماس كطرف أساسي في المعادلة السياسية. أمّا البندان الثاني والثالث فوجدا طريقهما إلى التطبيق بشراسة، ولكن لم يؤديّا في المحصلة إلّا إلى تدمير سوريا والاتفاق النووي ثم الإنسحاب منه. وما تواجهه سوريا اليوم من تحدّيات الحرب عليها بلا شك أثّر على بنية الدولة، ولكن في موضوع مقاومة

إسرائيل بالذات، أضاف إلى الأمن الصهيوني تحديات وجود المقاومة وإيران على الحدود السورية مع إسرائيل.

3- الحرب تنتقل إلى ساحة الاقتصاد

المقاوَمات ذات الطابع الشعبي مهما كانت خلفيتها الإيديولوجية، أثبتت أنّها أفعل من الجيوش النظامية المحكومة بسقف سياسي تحدده القوى العظمى، سواء في وجه الاحتلال أو الإرهاب. وليست التنظيمات الإرهابية في الواقع إلّا «ميليشيات الأنظمة الموالية لأميركا وإسرائيل»، في وجه المقاومات المتعددة التي افتتحت طرقًا جديدة في المواجهة تتجاوز الأطر المحددة من قبل النظام الإقليمي والعالمي، مما حتّم على الولايات المتحدة وحلفائها نقل الصراع إلى ساحة ليس للمقاومات فعالية تذكر فيها وهي ساحة الاقتصاد. وهنا تواجه الأطروحة المقاومة ضرورة تعميم فكرها وممارستها إلى ساحات متعددة ولعلّ تحديات اليوم كحصار غزة وإيران وفنزويلا، والتلاعب بأسعار النفط، ينتج توجهًا عالميًّا ما، يفضي إلى تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية في العالم والقائمة على أسس نتائج الحرب العالمية الثانية.

4- النفوذ الإيراني في العراق

تقرير نيسان 2011 عن النفوذ الإيراني في العراق يحاول أن يقدّم نصائح للإدارة الاميركية في مرحلة ما بعد الانسحاب ولا يغفل إثارة النعرات التي توتر العلاقة بين العراق وإيران.

ما يستفزك هو أسلوب المقاربة السطحي لمسائل عميقة في التاريخ والجغرافيا، وما يمكن أن نسميه صراع الصناعة مع طبيعة الأشياء.

فليس كل ما يحدث بين إيران والعراق مخطط بالدرجة التي يحلو للباحثين تقديمها، خصوصًا مسألة الزيارات ذات الطابع الديني بين البلدين، فهي جزء لا يتجزأ من الثقافة والعادات الشيعية عمومًا، وحظيت بدفع عراقي إيراني بعد سقوط النظام الصدامي السابق.

كما يتم تصوير العراقيين على أنهم مجرد جهة سلبية تتلقى تأثير ما تخططه إيران وأميركا، وهذا بعيد جدًّا عن ما يحدث بالفعل، فمن الصعب أن تنجح سياسة لا يوافق عليها شريحة واسعة من العراقيين لهم تمثيلهم السياسي وحضور مؤثر في المجتمع العراقي.

ولذلك تبدو اقتراحات آيزنشتات وزملائه ومنها الإصرار على فتح قنصلية أميركية في النجف، نوعًا من حفلة علاقات عامة لا تلتفت إلى أن العراقيين أصبح لهم طريقتهم الخاصة في التوفيق بين مختلف الأطراف.

وفي مطلق الأحوال لم تجد دعوتهم لسياسة أميركية حكومية شاملة آذانًا صاغية عند الإدارة، وخصوصًا الحالية التي لا تؤمن إلا بأهمية وجود عسكري يحمي منابع وممرات النفط.

أمّا تقرير 2012 عن احتمالات رد الفعل على ضربة عسكرية لإيران سواء من قبل إسرائيل أو أميركا، فلم يعد هذا الخطاب صالحًا إلاّ في مجال الحروب الدعائية والنفسية، لأنّ التقارير المتخصصة أجمعت على أنه سيكون بداية لحرب شاملة لا توجد إرادة أميركية أو صهيونية للدخول فيها بسبب تغير ملموس في موازين القوى... ربمّا لهذا تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام قوتها الاقتصادية كسلاح بديل، آملة أن يتحرك الشعب الإيراني ضد النظام تحت وقع الآثار المؤلمة للعقوبات.

جيمز جيفري (James Jeffrey)

سفير أميركي سابق في العراق وتركيا وشغل مناصب حساسة في الأمن القومي والخارجية، ولديه شهادة خدمة في الجيش في فيتنام وألمانيا مما يعطي شخصيته بعدًا وطنيًّا أميركيًّا، ويمكّنه من وضع رؤاه الصهيونية في الإطار الوطني.

يكرر جيفري اقتراحات زملائه بشأن إيران ولذلك سنهتم بالجديد من أقواله حول دول المنطقة الأخرى.

1 - تركيا والإسلام المعتدل

في دراسة مشتركة تحاول استشراف مستقبل تركيا، تحت حكم حزب العدالة والتنمية سنة2013، يستبعد الكاتبان جيمز جيفري وسونر جاغابتاي إمكان تحول تركيا إلى دولة إسلامية بمعنى تحكيم الشريعة لأسباب هي:

«أ) مفهوم «الشريعة» الذي يحمل دلالة غير إيجابية في المجتمع التركي حيث لا تدورُ الأسلمة حول فكرة الشريعة وإنما حول الإسلام الأخلاقي؛ وب) الطابع الغربي القائم والمؤسَّسي الذي يمُثِّل سمةً تنفرد بها تركيا بين جيرانها المسلمين في الشرق الأوسط؛ ج) إرث تركيا من العلمانية الدستورية وإرث كمال أتاتورك».

هذا الحد من الإسلام المتصالح مع العلمانية والغرب، يُطرح اليوم من خلال تعاطف الإخوان المسلمين معه كنموذج للعالم الإسلامي. ممّا يدفعنا إلى ضرورة تفكيك هذا النموذج وملاحظة ما فيه من عوامل جذب وعوامل طرد:

أوّلاً: إنّ الآليات الإدارية والمؤسساتية المتَّبعة في تركيا والمستمدَّة من التجربة الغربية، ومن تميُّز الأتراك تاريخيًّا في الجانبين الإداري والعسكري، هي في الواقع آليات عقلانية محايدة تنتج دولة مؤسساتية أينما تمّ تطبيقها بغضّ النظر عن البعد الإيديولوجي.

ثانياً: صحوة الإسلام السياسي في تركيا كانت من البداية تسير بشكلٍ متوازٍ مع العلمانية، لكي تتجنب انقلابات الجيش، ولكنّها وصلت مع أردوغان إلى مصالحة ضمنية تشوبها بعض الصراعات التي تحاول أن تحافظ على شكلية التدين الشخصي بحيث أصبح السماح للمحجبات بدخول الجامعات التركية انجازاً.

ثالثاً: رُسمت خطوط حمراء من كلا الجهتين لتفادي الصدام العنيف لصالح الصراع الخفيف، فلا الحزب يمضي في أسلمة الحياة في المواضع التي تهدد بنية التغريب في تركيا في المدى الاقتصادي والاجتماعي، ولا الجيش والأحزاب العلمانية تسعى للعودة إلى إرث اتاتورك الذي يرمز لعلمانية معادية للإسلام ككلّ في منظومته العقائدية والشرعية والأخلاقية.

رابعاً: تمتزج الشعارات الإسلامية بالإرث القومي الطوراني، بما يجعل الإسلام وسيلة لاستعادة المجد العثماني، بدل تسخير قدرات الأمّة التركية للعودة إلى مشروع إسلامي فيه دول إسلامية متكاملة في وجه الهيمنة الغربية. تركيا في هذه الحالة لا تخرج عن حدود الاطمئنان الغربي، بل تطرح نفسها شريكًا للغرب في المنطقة بدل أن تكون وكيلاً له، ومن هنا ينشأ التوتر بين الإسلام التركي الذي يملك نزعة استقلال نسبي من دون انسلاخ عن الفضاء الغربي، والإسلام السلَفي التابع بشكل كلّي لدوائر الغرب والمستخدم كمعول هدم لدول المنطقة وعنصر تفتيت لبنيتها الاجتماعية وعامل استنزافٍ لمواردها الطبيعية.

وهذا الإسلام السلَفي يقوم بحكم الواقع بأمرين:

الأول، هو حراسة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وترك المجال السياسي للمستبدين والدفاع عن سياساتهم..والثاني، تقديم صورة منفّرة للإسلام تضمن بقاء النموذج الغربي متفرداً في المنافسة على مشاريع التنمية الشاملة.

ولذلك فإنّ تحرير الإسلام من النسخة السلفية المتخلفة، يمهد لرؤية تنموية متحررة من هيمنة النموذج الغربي، وتظهر التجربة التركية أكثر تقدمًا على هذا الصعيد ولكنّها في المدى الاستراتيجي تصطدم بمحرمات غربية تتمثل :

أولاً: بالمحافظة على أمن إسرائيل وثانياً: ضرورة عدم المس بالنظام الاقتصادي الربوي العالمي الذي يضمن قيادة غربية للموارد العالمية. وثالثاً: ضرورة عدم الانفصال العسكري عن حلف شمال الأطلسي لمنع ظهور نموذج «سني» مشابه للتجربة الإيرانية. ويبدو أنّ النموذج التركي ملتزم بعدم الوصول إلى هذا المستوى من التحدي لمنظومة الهيمنة الغربية.

2- الإسلام السياسي والديمقراطية

ولكن رغم الجهود التركية في البحث عن مكان في الشرق مع الغرب وليس من دونه، واستمرار التعاون العسكري مع الحلف الأطلسي، والعلاقات مع إسرائيل، فإنّ جيفري

وزميله يرفضان أي شكل من أشكال الإسلام السياسي، ولو كان على الطريقة الأردوغانية.

ففي مقالةٍ بتاريخ 5 أيلول 2014 تحت عنوان «هل يتطابق الإسلام السياسي مع الديمقراطية؟»، يرى الباحثان أنّ الإسلام السياسي ليس من أشكال الدين الإسلامي: «بل هو فكرٌ سياسي يسعى لاستمداد الشرعية من الإسلام. وتُعدُّ الأحزاب الإسلامية السياسية جزءاً من الحركات السياسية المدفوعة فكريّاً، بينما تستندُ الديمقراطية على نزاهة الفرد وحرية اختياره. في ظلّ الإسلام السياسي، تُصبح الحكومة «أداةً» للحركة الفكرية التي تروم فرض العقيدة».. ثمّ ينتقلُ الباحثان للحديث عن تركيا، فيعتبران: «أنّه مع عدم التطابق بين الإسلام السياسي والديمقراطية، سوف تتغلّب الديمقراطية على الإسلام السياسي في تركيا».

ويبرز رفضهما للأردوغانية بالقول: «أنّه توجد أمورٌ تحول دون تسلُّط أردوغان، منها: التنوّع الكبير في المجتمع المدني التركي، حلول وسائل التواصل الاجتماعي مكان الإعلام التقليدي مما يُشكّل التفافاً حول قبضة أردوغان على الإعلام، وعدم قدرة أردوغان على تحدّي قاعدة السياسة التركية، ووجود الانتخابات الحرّة».

لو تجاوزنا الخطاب الأميركي الرسمي إلى عهد أوباما، فإنّ الولايات المتحدة الأميركية كانت ولا تزال تؤيد العملية الديمقراطية عندما تأتي بأنصارها إلى الحكم، وترفضها عندما تأتي بخصومها بغضّ النظر عن الاتجاه الفكري أو الإيديولوجي. المهم أن يكون الحاكم مواليًا لأميركا حتى ولو أتى على ظهر دبابة، والغاية تبرر الوسيلة سواء أكانت انتخابًا أو انقلاباً... قلنا إلى عهد أوباما، لأنّ الإدارة الحالية تخلّت أساساً حتى عن ذلك الخطاب الذي كان يستر شيئًا من عورات السياسة الأميركية في العالم؛ الحال اليوم هو الدعم العلني للاستبداد والإطاحة برئيس جاءت به صناديق الاقتراع في فنزويلاّ لتعيين عميل للشركات الأميركية.

فإذا ارتكبت الديمقراطية في تركيا، «خطيئة» انتخاب حزب اسلامي فإنّ «العناصر الديمقراطية الأساسية في تركيا» ـ هو الاسم الحركي للقوى الموالية للغرب ـ «كفيلة بإصلاح الوضع والتغلب على الإسلاميين بانتخابات حرة»، على حد تعبير الكاتبين.

لا ريب أنّ سلوك الأحزاب الإسلامية في مصر وتركيا ساعد الأميركيين على الادعاء بأنّ الأحزاب الإسلامية تعتمد الانتخابات ليس ايمانًا بها، ولكن كوسيلة للوصول للحكم لمرة واحدة. ولكن رأينا في تونس وإيران والعراق انتخابات منتظمة ونتائجها مفاجئة تعكس بالفعل مدى التغير في الرأي العام. هذا الاحترام للتداول السلمي للسلطة، من شأنه أن يبدّل تلك النظرة التي تربط ما بين الأحزاب الإسلامية والتمترس الإيديولوجي لمنع تداول السلطة. وفي كل الأحوال الفصل بين سلوك الأحزاب التي تحمل الشعار الإسلامي، والإسلام كعقيدة ودين ومنظومة قيم، ضروري مهما كانت النتائج، لكي تبقى الأمّة قادرةً على محاكمة أداء الأحزاب وفقًا للمعايير الإسلامية من جهة على قاعدة «الزموهم بما الزموا به أنفسهم»، ومن جهة أخرى لكي لا يتم تحميل الإسلام ككلّ وزر الأخطاء الناتجة عن شهوات المال والسلطة.

في حالة تركيا، شهدنا صعودًا وهبوطًا في مدى التمسك بالديمقراطية قبل محاولة الانقلاب الفاشلة وبعدها؛ فقد وصل حزب العدالة والتنمية بانتخابات حرة، وفاز بناء على إنجازات تنموية ملموسة، ولكنّ التعديلات الدستورية التي عزّزت صلاحيات الرئيس، والإجراءآت القمعية بعد الانتخابات، أوحت بأنّنا أصبحنا أمام سلطانٍ عثماني سيحكم بالآليات الديمقراطية وبغيرها.

3- شرطي العالم

إذا قلنا شرطي العالم فقد يتصور "البعض" أنّه شرطي حماية القانون الدولي، ولكن كما ظهر من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي في التدخلات الأميركية المتعاقبة في العالم، فإنّ من الواضح أنّ معيار المصالح الأميركية يتقدم على أي قانون أو معاهدة أو ميثاق.

ما يسميه جيمز جيفري «بالنظام الأمني العالمي» هو التعبير الملطَّف لنظام الهيمنة. والتأمل بالممارسة يجعلنا نعتبر التعبير خادعاً، لأنّ المصالح كانت تقتضي أحيانًا تقرير أماكن نشر الفوضى في العالم «كمحيط إسرائيل مثلاً»، والأماكن التي يجب زعزعة الاستقرار فيها لابتزاز الدول الأخرى مثال أوكرانيا ـ روسيا، والمناطق

التي يتم فيها فرض الأمن بالقوة خوفًا من انتشار عدواها، مثال الأزمة في دول يوغسلافيا السابقة.

هي ليست عمليات إدارة للأمن بالمعنى الحرفي بقدر ما هي إدارة للأزمات، تبقي معامل الاسلحة الأميركية في حالة ازدهار من جهة، وتُنشئ الحاجة إلى تدخل أميركي ما من جهة أخرى.

هذا هو المنظور الذي نقارب من خلاله كلام جيفري عن النظام الأمني العالمي عندما يقول:

«تركّزت الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة منذ الحرب الباردة على تأسيس نظامٍ أمنيٍّ عالميٍّ وإدارته من أجل الإحاطة بأيِّ تهديدٍ يواجه هذا النظام وردعه» ولكي ينسجم مع أهداف معهد واشنطن فإنّه يرى: «أنّ معظم التهديدات المتبقية التي تُواجه النظام الدولي تتواجد في الشرق الأوسط الكبير».

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بدا أن التهديد الأساسي للهيمنة الأميركية على العالم أصبح من التاريخ، ولكن الفريق الداعم للوجود العسكري الأميركي في العالم، اتبع سبيلاً آخر لحث الإدارات المتعاقبة على إبقاء جنودها على الأرض حيث توجد جهة تهدد المصالح الأميركية أو الأمن الصهيوني. ولذلك يعبرّ جيفري بأنّ معظم التهديدات المتبقية موجودة في الشرق الأوسط الكبير ثمّ يفصل فيما بعد بأنّهما إيران وسوريا ومن معهما.

أمّا التنظيمات الإرهابية من القاعدة إلى داعش، فهناك فكرة ثابتة تتكرر عند الباحثين الأميركيين بطرق وأساليب مختلفة، وهي تضخيم قوة العدو بشكل غير واقعي لضمان تدخل وتواجد أميركي فاعل في المنطقة بذريعة محاربته.

الأسلوب نفسه اتُّبع قبل غزو أفغانستان والعراق، ولكنّ نتائج التدخلات العسكرية لم تُقدِّم للأميركيين ما كانوا يطمحون إليه من التحكم بما فوق الأرض وما تحتها. في هذه الناحية بالذات يجب أن نلحظ تغيرّاً في أصل مفهوم القوة الاستراتيجية، فكثيراً ما كانت

أميركا تربح الحرب الضارية «بالماكرو»، وتخسر «بالميكرو»، بسبب الجهل بطبيعة الثقافة والناس، وأهمية التفاصيل المحلية التي تترك الرمال متحركة تحت أقدام جنود الاحتلال.

بعد الانسحاب من العراق جزئيًّا، وإعلان الانسحاب من سوريا، والتفاوض مع طالبان لتسهيل الانسحاب من أفغانستان، يبدو أن الولايات المتحدة لأسبابها الاقتصادية، وبسبب تغير مفهوم توازن القوى ستبحث عن وسيلة لإدارة «نظامها للردع» مع وكلاء أو شركاء مع التركيز على مطرقة العقوبات الاقتصادية التي أصبحت السلاح الوحيد بيد إدارة ترامب بعد سقوط سلاح الدعاية وفشل التدخلات العسكرية المتتالية.

والعقوبات الاقتصادية على المدى البعيد، ستفضي إلى محاولات جادة من الدول المتضررة للتحرر من سلطة الدولار لحساب العملات المحلية أو سلة من العملات القوية ليس بينها الدولار. وكلّ هذا يفسّر القلق في معهد واشنطن على مصير إسرائيل.

4- مزيد من التدخل في اليمن والمنطقة

في خطاب له سنة 2016 يصوّر لنا جيفري الأمر، وكأنّ وقف التعاون الأميركي مع الحلف السعودي لن يؤدي إلى وقف الحرب على اليمن!!!. كانت الأصوات قد بدأت ترتفع من الكلفة الإنسانية للقصف بالطائرات الأميركية، والنصيحة التي يقدمها السفير هنا هي «توخي الحذر أكثر في تنفيذ العمليات العسكرية». يعني لا لوقف الحرب، ولا سبيل لتهدئة المخاوف السعودية إلا بالمزيد من التورط الاميركي عبر مقاربة أكثر جدّيّة للخطر الإيراني.

إنّ الرجل ينتمي إلى ديبلوماسية عدوانية بكل معنى الكلمة، ولا يعطي بالاً للجوانب الإنسانية مهما كان الثمن، طالما أنّه يرى أي شكل من أشكال التراجع الأميركي من المنطقة خطَرًا على إسرائيل وحلفائها. ويحتوي الخطاب على جملة من التهويلات والتناقضات فتارة يلوّح بأنّ الوجود الأميركي يمنع حربًا سنية ـ شيعية شاملة، وتارة أخرى يدعو إلى تدخل أميركي حاسم لصالح الطرف السنّي.

وفيما يؤكد ضرورة زيادة الدعم الأميركي للتحالف من أجل أن يكون «القتل اليومي أكثر دقة»، يدعو إلى هدف عملياتي هو وقف إطلاق النار وبدء الحوار السياسي، وفي مقاربة ما يسمّيه الصراع الإقليمي الشامل بين إيران والسعودية فإنه يدعو إلى «مناقشة هذا الصراع». كلمة تحمل أكثر من معنى، ولكنّه يوضّح في النهاية أنّه لا سبيل لحياد أميركي في هذا الصراع الاستراتيجي، وعلى الولايات المتحدة أن تكون طرفًا فاعلاً في الحرب ضد إيران، لطمأنة السعودية، وبالطبع من خلفها إسرائيل.

حتى في عهد ترامب تسير الحسابات الاقتصادية الداخلية في أميركا، ضد الهوى الصهيوني، فأميركا ليست مستعدة لإنفاق المزيد من الأموال على حملات عسكرية غير مضمونة النتائج، ولذلك فإنّها تستخدم أدوات سيطرة أقل كلفة أملاً في إبقاء نفوذها السياسي مستندًا على قوّتها الاقتصادية وتفوّقها التكنولوجي، وبالأمس قرأنا عن توصية للرئيس الأميركي يأمر فيها بالاهتمام بالذكاء الصناعي الذي يفترض فيه أن يوفّر خسائر بشرية في صراعات المستقبل... ولكن الآن أصبح واضحًا أن الانسحابات الأميركية العسكرية من المنطقة خيار استراتيجي أملته ضرورات أميركية محلية، وهذا يُسرّع في رفع وتيرة التحريض الصهيوني ـ السعودي لإنجاز ما يسمى «صفقة القرن» التي تختص بالقضية الفلسطينية، لكي يغادر الأميركي وقد ارتسمت خارطة تحالفات جديدة في المنطقة تحمي إسرائيل بسياج من الدول العربية «المعتدلة»...

ديفيد بولوك (David Pollock)

1- محاور اهتماماته

يهتم ديفيدبولوك بما يسمّيه المركز «الحراك السياسي» في بلدان الشرق الأوسط، ومن خلال متابعة نتاجه المهم نفهم أنّ جل اهتمامه يتلخص بما يلي:

أ_ في مقابل التقارير التي تنصح أميركا بالتوازن في سياساتها في الشرق الأوسط وتحذرها من الانحياز السافر لمصلحة إسرائيل، يركّز بولوك على أنّ الحراك الشعبي

العربي محدود التأثير وقصير النفس ولن يرقى أبدًا إلى مستوى تشكيل خطر على مصالح أميركا في المنطقة، مهما انحازت.

ب_ إن مشروع «فكرة» الذي يديره يهدف في الحقيقة إلى رصد تطور الأفكار في العالم العربي عبر اتاحة الفرصة للمشاركة في برنامجه، وهو ينشر بالعربية والإنكليزية، مركّزاً على وسم كلّ من يقف في وجه السياسات الأميركية بالتطرف، وداعيًا إلى إنشاء بيئة «معتدلة»، هذه الكلمة التي تعني دائمًا في القاموس الأميركي إمّا الرضى أو التحالف مع أميركا وإسرائيل.

ج _ يأتي برنامج «المبادرة الديمقراطية للنساء العراقيات» في إطار استغلال «مظلومية» المرأة في العالم العربي، لإحداث موجة تشكيك ليس بالأعراف المتخلفة فحسب، وهو الأمر المحمود، ولكن أيضًا بمنظومة التشريع الإسلامي في الأحوال الشخصية. فبرامج كهذه تهدف إلى تحميل نساء علمانيات خطابًا مناصرًا لحقوق المرأة وفق الأجندا الأميركية، والدفع بهنّ باتّجاه مراكز القرار بعنوان تعزيز دور المرأة في المجتمع العراقي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ وكالة الأنباء الكويتية «كونا»[1] نقلت عن وزير الخارجية الأميركي كولن باول: بأنّ كلفة البرنامج هي 10 مليون دولار، بينما يخبرنا المركز أن الكلفة الحقيقية هي 15 مليون دولار بفارق 5 ملايين بين الرقمين.

ساهم وجود نساء مؤمنات متدينات، في الوسط الحزبي والسياسي العراقي، في التخفيف من قدرة برامج كهذه على تكريس فصل نمطي بين علمانية متغربة مناصرة للمرأة، وإسلام سياسي معادٍ لها. ولكنّ الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود لكي تتوقف البرامج الأميركية عن العبث بالنسيج الاجتماعي العراقي لأهداف مشبوهة.

[1]-://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1419207.

2- أفعال العرب لا أقوالهم

أ. أسئلة مضللة

في إصدار المجهر السياسي سنة 2010، يقدّم بولوك قراءة ملتوية للحقائق، عن واقع العلاقات الأميركية ـ العربية بعد الحرب على العراق. المنهجية المتبعة في مقاربة الموضوع تهدف إلى تهدئة المخاوف الأميركية من ردود فعل عربية ضد الولايات المتحدة، وذلك بهدف استكمال ما تمّ التخطيط له وهو اعتماد العراق كمنصة للهجوم على سوريا وإيران من جهة، وتأمين حزام أمني لإسرائيل من جهة أخرى، والسيطرة على أسواق النفط منابع وممرات من جهة ثالثة، وقد بدت الأمور في عهد أوباما خلاف تلك التوجهات، خصوصًا قبل عام الانسحاب الأميركي من العراق 2011 وفقا للمعاهدات الموقعة بين الإدارة الأميركية والحكومة العراقية. بأسلوب موارب يتجاهل بولوك واقعا لا يعرفه إلا أهل المنطقة ليطرح الأسئلة التالية:

«هل قطعتْ الدول العربية علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة أو صفقاتها من الأسلحة الأمريكية؟

هل لم يعد العرب يهتمّون بالسفر أو الدراسة في الولايات المتحدة أو شراء المنتجات الأمريكية؟

هل تفجّرتْ المظاهراتُ المعادية لأمريكا في الشوارع العربية؟

هل تراجعت الدول العربية عن الإصلاح السياسي أو الاقتصادي عندما كان هذا الإصلاح بدعمٍ من واشنطن؟

إنّنا نجدُ أنّه مع قياس السلوك بمعايير موضوعية فإنّ العلاقات مع كلّ الحكومات العربية ـ وأغلب الجماهير العربية ـ قد تحسّنت باستمرارٍ وقوّة بعد السنة الأولى من حرب العراق».

إنّ حجم التضليل في هذه الأسئلة لا يخفى على من يعيش في البلاد العربية، فمتى

كانت الجماهير العربية تملك قرار قطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة؟ أو تملك حق الاعتراض على صفقات الأسلحة؟ وخصوصًا بعد غزو العراق حين دخل العرب عصر هيمنة دول الخليج على القرار، وهي دول حليفة للولايات المتحدة، وكمعظم الدول العربية ليس فيها ديمقراطية تعبّر عن رأي شعوبها، كما يقرّ بولوك نفسه.

ورغم ذلك كلّه لا يعكس كلامُه الواقعَ حتى في الصحافة الخليجية؛ فبعد سلسلة استطلاعات للشارع العربي علّقت جريدة الاتحاد الإماراتية سنة 2011 كما يلي : ما يُظهره تاريخ استطلاعات الرأي التي نقوم بها في العالم العربي هو أنّ سياسات إدارة بوش ألحقت ضرراً بالغاً بصورة الولايات المتحدة عبر الشرق الأوسط. فالتعذيب، وجوانتانامو، وأبو غريب، والعراق، وتدمير غزة ولبنان... كلّها سياسات لا تُنسى طبعت عهد بوش. ولأنّ العرب كانوا يتوقعون من أوباما أن يغيّر كلّ هذه الأمور، فقد ارتفعت الآراء الإيجابية حول أميركا في 2009. ولكن بعد إدراك أنّ الرئيس الجديد لا يستطيع أو لن يكون قادراً على القيام بتلك التغييرات، انخفضت المعدلات الإيجابية حول أميركا بشكل حاد. وربما يكون رفع التوقعات ثم إحباطها عملاً مدمّراً، ولكنّ الأكيد أنّه لا توجد رغبة عربية في «إعادة بوش»، وذلك لأنّ الحُفر التي حفرها بوش كانت عميقة جدّاً والضرر الذي تسبب فيه كان عظيماً للغاية إلى درجة أنّ العالم العربي والولايات المتحدة سيعيشان مع تداعيات سياساته لفترة طويلة قادمة. [1]

نعم، لم تُنظَّم مقاطعة ممنهجة ومدروسة ومنظمة للمنتجات الأميركية، كتعبير عن رفض العرب للسياسات الأميركية. وبكلمة أوضح لم تتعرض أميركا لقدر كاف من الأذى في مصالحها يدفعها لتغيير سياساتها، وهذا إنّما يعبّر عن عجز الجماهير العربية الغاضبة عن ترجمة هذا الغضب ببرامج مقاطعة فعالة، كتلك التي نشهدها اليوم في الغرب ضد البضائع الإسرائيلية.

ولكن الذي كان يحدث بالفعل هو استهداف الأميركيين في العراق من أكثر من جهة، كلٌّ لأسبابه. ولم يسلم البرنامج الذي أشرف عليه «بولوك»، وهو برنامج

[1]- https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/60689/.

«المبادرة الديمقراطية للنساء العراقيات» من الاستهداف المباشر. فقد تمّ اغتيال أخطر امرأة في هذا المجال وهي الأمريكية (فيرن هولاند) [1]التي أدّت دوراً خطيراً في إنشاء مركزين لتدريب النساء في مدن الحلة وكربلاء والنجف، وقد تم اغتيالها في مدينة كربلاء بعد أيام قليلة على افتتاح المركز النسوي الأمريكي في المدينة حيث كانت هولاند تقود سيارة (دايو) بيضاء عندما اقتربت منها سيارة تحمل علامة الشرطة العراقية، ووثب منها رجل مسلّح فرشقها بسيل من الرصاص، فقُتلت هي وعراقية أخرى تساعدها في مهامها تدعى سلوى عماشي، وجندي أمريكي كان يعمل في البحرية الأميركية، ثم تحوّل إلى محاضر في المراكز النسائية يدعى بوب زنغاس! .

أمّا المظاهرات التي حرّكتها المرجعية في العراق لفرض هيئة منتخبة لكتابة الدستور، ثم انتخابات نيابية، وحكومة تعكس نتائج الانتخابات، فكلّها كانت تعبرّ عن رفض للاحتلال والهيمنة الأميركية وبأسلوب سلمي مدني. ولذلك يمكن اعتبار كلّ مظاهرة حرّكتها إرادة عراقية حرّة اعتراضًا على المخطط الأميركي لكيفية حكم العراق تحت الاحتلال، وتجاهل هذه المظاهرات للقول إنّ الجماهير العربية لم تخرج ضد أميركا، هو محض تضليل.

ب. تشريح نتائج البحث

لا شك أنّ البحث الذي قُدّم في توقيت مهم سنة 2010، أي قبل سنة ممّا سُمّي الربيع العربي، له أهميته الخاصة. فهو يحاول استشراف ردود الفعل العربية على السياسة الأميركية، ويُقدّم تصورًا كاملاً من وجهة نظر صهيونية لتفادي السياسات والتوجهات الأميركية المضرة بإسرائيل في المنطقة.

النتائج عُرضت بطريقة منسقة قادرة على اقناع القارىء البعيد عن العالم العربي، وهذه مشكلة لا زلنا نعاني منها إلى الآن، وهي تغييب الجوانب التي يمكنها أن تفضح تماسك البحث، والمعطيات التي ليست بمتناول المستهلكين لانتاج المعهد.

سيكون تشريح النتائج مثالاً على التفاوت الكبير في قوة الصراع على الرأي العام

[1]- موقع دنيا الوطن في 22/1/2005.

الأميركي، لا أقصد بين لوبي عربي ولوبي صهيوني؛ فالحكومات العربية في أميركا، وخصوصًا الخليجية منها، تستعين باللوبي الصهيوني لتسويق نفسها عند الإدارة الأميركية، ولكنّ الصراع هو بين من يريد مقاربة الوضع العربي من منطلق مصالح أميركا التي لا تتطابق دائمًا مع المصلحة الإسرائيلية، وأولئك الذين لا يريدون سياسة أميركية في المنطقة إلّا من خلالهم. أسّس الباحث هنا لنتائج خاطئة من مقدّمات بعضها صحيح، وأثبتت الأحداث خطأه، بمعنى أنّ الشعوب العربية ترجمت غضبها في النهاية ضد أنظمتها التابعة لأميركا سرًّا أو جهرًا ولكنّها فشلت في المحافظة على مكاسبها ضد الثورات المضادة، وهذا يعني أن العالم العربي بعد 2011 ليس كما قبله، والمستقبل يعدنا بالمزيد.

3- الديمقراطية الممنوعة

يعتبرُ بولوك أنّ هناك أربعة تفاسير معقولة للفجوة الكبيرة بين المواقف المعادِية للولايات المتّحدة المنتشِرة افتراضاً، والأفعال العربية الواقعية:

على مستوى الحكومات:

أ) «**معظم الحكومات العربية ليست أنظمةً ديمقراطية تستطيع شعوبها محاسبَتها**». يعني مهما تصاعد الغضب الشعبي العربي من انحياز أميركا لإسرائيل، فإن هذا الغضب لن يترجم على مستوى سياسة الدولة، لأنّ الحكومات غير الديمقراطية ستمنع ذلك. ومن ناحية أخرى يحق لنا أن نفهم الكلام بطريقة معاكسة وهي أنّ الديمقراطية ممنوعة في العالم العربي لأنّها ستأتي بأعداء أميركا وإسرائيل إلى الحكم.

ب) «**معظم النُخَب العربية الحاكمة تُريدُ علاقاتٍ جيدة مع الولايات المتّحدة وتُوافِقُ سرّاً على بعض السياسات الأمريكية**». العلاقات مع النخب العربية لا تشمل فقط أولئك الذين هم في صدارة السلطة، بل هم طبقات حاكمة على عدة مستويات اقتصادية وإعلامية وثقافية، وهي مستفيدة من الدعم الأميركي من جهة، وحارسة للمصالح الأميركية في المنطقة من جهة أخرى، وتمارس نفاقًا على شعوبها فترفض علناً وتوافق سرّاً على السياسات الأميركية في المنطقة.

ج) «**بعض الحكومات العربية تُتقِنُ إخفاء تعاونها الواسع مع الولايات المتّحدة وراء قناع معاداة أمريكا**». بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تكشَّفَ أنّه لم يكن هناك يسار عربي في الحقيقة؛ فالحكومات التي وسمت نفسها بطابع «ثوري يساري» كانت متعاونة مع الولايات المتحدة على اختلاف في عمق هذا التعاون ومداه. إجمالاً لا يوجد في العالم العربي حكومة «معادية» للولايات المتحدة وصولا إلى المحميات والدول التابعة كلّيًّا، وإنّما يوجد ملفات متقاطعة، تُحرّكها المصالح قربًا أو بعدًا.

د) «**حتى الشعوب العربية التي لا تُحبُّ الولايات المتّحدة أو بعض سياساتها تعترفُ بقيمة العلاقات الجيدة بين الحكومات**». هنا يستغل بولوك ظاهرة عربية إيجابية ويوظّفها لصالح وجهة نظره، بينما الأمر مخالف تمامًا لما يعرضه. فلطالما كانت الشعوب العربية بِوَعي فطري وأحيانًا بِوَعي سياسي وثقافي تُفرّق بين موقفها من سياسات الحكومة الأميركية والموقف من الشعب الأميركي، بل وتعتبر الشعب الأميركي ضحية من ضحايا حكومته كما هو الحال عندنا. أمّا المدارس والجامعات الأميركية في العالم العربي فقد ساعدت على التفريق أيضا بين أميركا الحضارة وأميركا الإدارة. ولذلك، قد نجد من هو معادٍ للسياسة الأميركية راغبًا في الدراسة في أحد جامعات أميركا، وقد يتخرج من الجامعات الأميركية كبار قادة الحركات المقاومة للسياسات الأميركية في المنطقة. بهذا المعنى، لا تشكّل الاستفادة من خدمات الحكومات الموالية لأميركا تعبيراً عن الموقف السياسي. والدليل أنّ الدول الأقرب إلى أميركا في العالم العربي قد شهدت هزات ثورية بدأت عام 2011 أي بعد سنة من كتابة هذا البحث. الآن، قد يناقش "البعض" في براءة هذه التحركات، ولكن الراجح أنها كانت في بداياتها هبّات شعبية ركبت الثورة المضادة موجتها.

على مستوى السلوك الشعبي:

أ) «**يعتبرُ معظمُ العرب أنّ العلاقات السياسية مع الولايات المتّحدة ليست الأولوية المهمة، بل الاقتصاد المحلّي هو الذي يمُثِّلُ الأولوية**». لا بل يطمعون في تغيير السياسات الأميركية تجاههم، ويحمّلون الولايات المتحدة مسؤولية إعاقة التنمية

الاقتصادية عندهم، ويعتبرون إملاءات البنك الدولي سياسة تفقير متعمَّدة لهم، وهذه بديهيات في الشارع العربي، تمت التعمية عليها بهذا الاستنتاج.

ب) «**حرية الإعلام وراحة الأفراد قد تدفعُ بعض العرب للاكتفاء فقط بمشاهدة التلفاز أو المشاركة في المدوّنات الإلكترونية على الإنترنت فحسب، من دون اتّخاذ خطوات عملية**». ينطبق هذا الأمر على الأنظمة الخليجية؛ فالكلام عن الراحة والترف لا يَعُمُّ دول الثقل العربي الشعبي، بل دول النفط، ويغلب على شعبها الاستخدام المفرط لوسائل التواصل، وقلة عدد السكان بالمقارنة مع الدول العربية الكبرى والوسطى (مصر، العراق، سوريا، اليمن..الجزائر، السودان)، هذا المزيج من الترف المالي وقلة عدد السكان يجعل وسائل التواصل الوسيلة الأساسية للرفض من دون ترجمة عملية. وقد تم التحكم حتى بهذا المستوى المتواضع من الرفض من قبل دول الخليج التي تشهد حراكًا معاديًا لحكوماتها التابعة للولايات المتحدة كلّيًّا (البحرين، والسعودية). فضلاً عن أنّه لا توجد حرية للإعلام بل تعبرّ كلّ شاشات التلفزة عن سياسة الحكومة مباشرة وتميل معها حيثما تميل في كل دول الخليج. وفي خارج شبه الجزيرة العربية يختلف الأمر من دولة إلى أخرى بينما تبقى سيطرة الحكومات على الإعلام هي الغالبة.

ج) «**تمييز العرب بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، أو بين بعض السياسات الأمريكية والتعليم، والتجارة، والفرص الأخرى التي يحصلون عليها بالتعاون مع أمريكا**». أشرنا فيما سبق إلى أنّ هذا التمييز يكشف عن وعي العرب مع علمهم بالانحياز الأميركي لاسرائيل، ولكنّ بولوك يريد أن يقول هنا إنّ هذه المصالح التي تربط العرب بأميركا (تعليم أو تجارة) تمنع التمرد العربي على السياسات المنحازة، وهذا غير دقيق لأسباب، أهمها أنّ الشريحة المتضررة من السياسات الأميركية هي أوسع بكثير من الشريحة المستفيدة، هذا أولاً. وثانياً: حتى المستفيد فإن انتماءه لجامعة أميركية أو تعامله مع شركة أميركية لا يعني أنّه مرتبط بالعلاقة مع أميركا ارتباطًا لا يمكن الإستغناء عنه؛ فالشوارع العربية امتلأت بالمتظاهرين من خريجي الجامعات الأميركية على مدى عقود وخصوصًا في العقد الحالي: (2010- 2020).

د) «**تحوُّل بعض المظاهرات في الدول العربية ضدّ الأنظمة بحدّ ذاتها وليس ضدّ أمريكا.**» هذه مغالطة واضحة لأنّ أكثر ما يأخذه العرب على أنظمتهم، هي تلك التبعية العمياء للولايات المتحدة والمؤسسات التابعة أو المنحازة دوليًّا لها، خصوصًا في السياسات الخارجية وأنماط التنمية التي يتم إملاؤها وفقًا للأجندات الأميركية. ولذلك، بخلاف ما توقّع بولوك خرجت المظاهرات المعادية للأنظمة ولأميركا والتي أُنفق على قمعها أو حرف مسارها المليارات، ولكن، ونحن على عتبة نهاية هذا العقد، يظهر أنّ المسرح العربي لا يزال مرشحًا للانفجار من جديد، كما تظهر لنا مشاهد السودان والجزائر وتونس ومصر والأردن..

بعد هذه السلسلة من الملاحظات يمكننا إعادة صياغة النتائج التي توصل إليها بولوك كالتالي:

1- «**يُمكن أن يتطابق سلوكُ معظم الحكومات العربية على المدى المتوسِّط مع المصالح الأمريكية ـ خصوصاً فيما يتعلّقُ بالروابط الاقتصادية والأمنية ـ حتّى ولو كانت المواقف الشعبية مُعادية لأمريكا**». هذا صحيح، وقد حصل بالفعل لأنّ الحراك العربي لم يترجم نفسه ثورة كاملة تغيّر الأنظمة وتوجهاتها.

2_ «**بالنسبة للشعوب العربية، حتى بحال معارضتها لسياسات الولايات المتّحدة فإنّها لا تفتأُ تميلُ نحو الروابط الشخصية والعلمية والاقتصادية مع أمريكا، وعلى الأغلب تمتنعُ هذه الشعوب بشكلٍ متنامٍ عن المشاركة في المظاهرات المعادية للولايات المتّحدة**». الفصل ذهني وليس واقعيًّا بين الثورة على الأنظمة الموالية لأميركا، والقيام بتظاهرات مباشرةٍ ضد أميركا، فكلّ ما يصيب الأنظمة ينعكس على النفوذ الأميركي في المنطقة سلبًا إذا كان البديل ممثّلاً للإرادة الشعبية كما هي.

3- «يرى بولوك أنّه **ينبغي على صنّاع السياسة أن يضعوا في أذهانهم الازدواجية بين المصالح والمواقف العربية حينما يقومون بتحديد الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث سوف تختار الحكومات والشعوب العربية التصرُّف وفق مصالحها. يختتمُ بولوك بقوله إنّه من المطلوب إجراء المزيد من الأبحاث ولكن تلك الأبحاث التي تتمحورُ حول الأفعال وليس المواقف!**»... الازدواجية في العالم

العربي ليست بين المصالح والمواقف، بل بين الإرادة الشعبية والإمكانيات، فالكل مدرك أن مصالح العرب أن ترفع الهيمنة الأميركية عن بلادهم، سواء المستفيد أو غير المستفيد، ولكنّ المفتقَد هو تحويل هذا الوعي إلى حركة تحفيز وتنفيذ لثورة كاملة واضحة في قياداتها وولاءاتها وبرنامجها. هذا على المستوى الشعبي، أمّا على مستوى الأنظمة فمصالحها ومواقفها متطابقة ومُجمعة على ضرورة بقاء الهيمنة الأميركية الحامية للكراسي والعروش في أغلب الدول.

مايكل نايتس (Micheal Knights)

يمثّل هذا الرجل خلاصة العقلية الاستعمارية الجديدة، فهو يتنقل في العراق كباحث ولكنّ مهمته الأساسية تتمحور حول النفط وأمن النفط لا أمن العراق، ممّا يذكرنا بالتصريحات الشهيرة لترامب والتي يقول فيها: لا وجود لشعب في العراق، هناك فقط النفط وأنا سآخذ النفط. قيل له هذا لا يوافق عليه العراقيون فأكمل متجاهلاً السؤال: سنحمي الآبار ونأخذ النفط. يعني هذا كلّ ما يُهمّه من العراق. ونايتس عبارة عن أداة تنفيذية للفكرة، حيث تُشكّل الخدمات الأمنية الأميركية محور اهتمامه كما هو واضح من كتابه الصادر سنة 2005: «المياه المضطربة: مستقبل المساعدة الأمنية الأمريكية في الخليج».

1- الاختراق الأمني العميق لدول الخليج

ما يسمّيه نايتس: «صيانة الدعم الأمريكي العسكري والاستخباراتي للدول الخليجية الأصغر حجماً وتوسيعه كجزء رئيسي من أيِّ استراتيجيةٍ طويلة الأمد لحماية المصالح الأمريكية والموظّفين الأمريكيين في الخليج»، يعبرّ بدقة عن مخطط الاحتلال «الأمني» لهذه الدول والذي بلغ حدودًا تتجاوز أي فهم تقليدي للاحتلال في التجارب السابقة.

حيث لم يعد التواجد العسكري كافيًا، بل وجب انتشار الأمن والاستخبارات الأميركية في طول البلاد وعرضها، ونشر الشركات الأميركية ومواكبتها أمنيًّا،

باعتبار أنّ أنظمة الخليج لم تعد قادرة على حماية نفسها «من التطرف السني الداخلي».

نرى اليوم بأمّ العين ما كان سنة 2004 مُخطَّطًا للخليج ويتلخص بما يلي:

يقول نايتس: «من المحتمل أن يقومَ الإصلاحُ السياسي والاقتصادي وآثار العولمة بزعزعة العديد من المجتمعات السنّية الدينية التقليدية في الخليج ممّا يُشكِّلُ بيئاتٍ مُناسبة للعمليات الإرهابية الموسَّعة ولتصاعد المجموعات السنّية السياسية المتطرِّفة».

كأنّه يتحدث عن رؤية 2030 لوليّ العهد السعودي اليوم. وهذا يعني أنّ أميركا تتّبع في مناطق سيطرتها سياسة خلق الداء لتكون هي الدواء، وتصعيد التوتر الداخلي في دول الخليج وبين دول الخليج لإبقاء الحاجة إلى وجودها العسكري ثم الأمني ضرورةٌ مُلِحّةٌ عند الأنظمة القائمة أساسًا على حمايتها السياسية والعسكرية.

إنّ العلاقة مع دول الخليج كانت دائمًا علاقة تبعية مطلقة للبريطاني ثم الأميركي، ومن الخطإ اختصارها باستيراد النفط وإعطاء المحميات فتات أرباح الإنتاج والتصدير... ولكن على الرغم من ذلك أنهت أميركا فترة العمل بالوكالة منذ سنة 1991 وجاءت بأساطيلها ووسّعت قواعدها، وها هي في عهد ترامب تمد يدها إلى الثروات السيادية الخليجية وتدخل في البنية المجتمعية، وصولاً لا إلى استيراد النفط بقيمة زهيدة وحسب، بل أيضًا التجارة بالنفط نيابة عن الدولة أو الدول المعنية. وأبعد من ذلك يتم الآن إحداث تغيير بنيوي عميق في المجتمعات الخليجية، نحو عملية تغريب كاملة بحراسة ديكتاتوريات ملكية تعتمد بشكل أساسي على حماية المرتزقة التابعين لأجهزة مخابرات أميركية ـ إسرائيلية، وتضع الشركات الأميركية يدها حتى على الأوقاف بعنوان التطوير، فيما أصبح الأمن هاجسًا في معظم الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة.

لا يوجد شك بأنّهم كانوا يأملون ذلك في العراق، وقد أشارت تقارير صادرة مؤخّرًا أنّهم يحرسون في الأنبار، بواسطة قاعدة عين الأسد الأميركية، ثروة غاز ونفط لم تُستثمر بعد من قبل الحكومة العراقية، وهي على بعد بضعة كيلو مترات من

الحدود السعودية. لم يكن ترامب مجنونًا إذًا عندما قال سنبقى في العراق لحماية منابع النفط، ولا شأن لنا فيما يحصل للناس هناك.

2- التعاون الأمني الأميركي ـ الخليجي

في بحث حزيران 2013، يقدم نايتس رؤية للتعاون الأمني بين الولايات المتحدة ودول الخليج ويعتبر نقاط القوة هي التالية :

ـ «الاشتراك مع الولايات المتّحدة في النظرة إلى التهديدات حيث يذكرُ أنّه في الواقع، تقترب آراء قادة الدول الخليجية حول مسألة حيازة إيران على الأسلحة النووية من رؤية إسرائيل أكثر من قربها من الموقف الأمريكي والأوروبي.

ـ الاستثمار القويّ في قطاع الدفاع وتقديم الدعم للاستعراض الأمريكي للقوة، حيث يذكرُ أنّ السعودية ستبقى أهمَّ مستثمرٍ في قطاع الدفاع على المدى المنظور. **على الرغم من أنّ جميع دول الخليج الأصغر حجماً تُقدِّم نوعاً من القاعدة أو النفوذ أو الدعم للجيش الأمريكي إلّا أنّ عُمان تبرز كحليف مُلتزم ومقتدر عسكرياً.**

ـ وجود قدراتٍ أمنيةٍ داخلية مشدَّدة للغاية». انتهى

يعني باختصار، نقطة القوة الأساس هي الاعتماد على أميركا عسكريًّا، وشراء أسلحتها، وتوفير قواعد عسكرية لها لاستعراض القوة، والتشدد أمنيًّا ضد كلّ من يقف في وجه هذه السياسة. وكلّ ما ذُكر بعنوان «نقاط قوة» هو «مؤشرات ضعف» مزمن في بنية الدولة وأساس وجودها ومعنى سيادتها على أرضها وأصل قوّتها، فهذه الدول لا تستطيع ببساطة أن تدافع عن نفسها بدون دعم أميركي واضح، ومرتزقة على الأرض للقتال..كما أصبح واضحًا من حرب اليمن.

يدرك المخططون الأميركيون والصهاينة هذه الحقيقة، ولكنّ السياسة الأميركية ما بعد حرب العراق تقضي بقتال المسلمين بالمسلمين والعرب بالعرب، فلم يكن أمامهم من خيار سوى المزيد من عسكرة الخليج عمومًا والسعودية خصوصًا، والوسيلة الفضلى إلى ذلك هي الحرب العبثية ضد اليمن.

من المعروف أنّ الحروب تستنهض الشعوب وتدفعها إلى تقديم أقصى طاقتها للدفاع ولكن بشرط أن تكون الحرب عادلة ضد عدو حقيقي. والأمر لم يكن كذلك في العدوان على اليمن، فالقبائل تاريخيًّا متداخلة بين اليمن والسعودية، والخلاف على نجران وعسير وجيزان حُسم في اتفاق سنة 2000 لصالح السعودية، وما يُسمّى نفوذ إيراني في اليمن تبيّن أنّه دفع اليمنيين باتجاه إيران أكثر، فيما لم يكن لإيران ذلك التأثير الحاسم على الأحزاب والقبائل اليمنية.

ولكن نعم، اشترت السعودية سلاحًا بأرقام خيالية، وجُمّد نهوض اليمن إلى الأمام لسنوات، ومن ناحية العسكرة برز عجز الجيش السعودي، وظهرت مؤشرات من أرض المعركة ليس على ضعف كفاءة الجيش وحسب، بل على عدم اقتناعه بأنّه يخوض حربًا مشروعة، فلجأ النظام السعودي إلى الدعاية المذهبية لحشد المرتزقة من السودان وباكستان والدول العربية والإسلامية الأخرى بالإضافة إلى جهود الإمارات في حشد المرتزقة الأجانب، وتجنيد اليمنيين الجنوبيين في حرب استنزاف لم تنته فصولاً حتى الآن.

لا ريب أنّ التدريب المتواصل والصرف الجنوني لتشكيل جيش حقيقي، وعمليات التجنيس، والتعاون مع دول قوية كباكستان ودول الغرب، سيؤثر على المدى البعيد في زيادة كفاءة القوى العسكرية والأمنية السعودية، ولكنّ الثغرة الكبرى تبقى في نقص الموارد البشرية، وميل القبائل السعودية إلى أن تكون المراكز والرتب العسكرية تشريفية أكثر منها «حربية». فقد فشل النظام السعودي في سَعْودة العمالة في مهن تتطلب قدرًا متواضعًا من الجهد، فكيف سيتمكن من إقناع مجتمع مترف بالعسكرة لخوض حروب ضد العرب والمسلمين في اليمن وغيرها...أمّا الأداة الأساسية في الحشد للحرب، وهي الشحن المذهبي، فقد فقدت بريقها بعد انكشاف أهدافها من جهة، وتراجع النظام نفسه عن دعم الوهابية من جهة أخرى.

فيما بقي الاتفاق النووي حتى بعد انسحاب أميركا منه، قادرًا على الحدّ من استثمار فكرة الخطر الإيراني بسبب التزام إيران به وفقًا لتقارير وكالة الطاقة النووية.

لم يعد في الأفق سبب لاستمرار العدوان على اليمن إلاّ عملية الابتزاز الأميركي

لدول الخليج، والتمركز العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي الذي يمنح الولايات المتحدة قواعد ومنصات تجسس، تستفيد منها لسرقة الثروة الخليجية، والاقتراب من خصومها الإقليميين والدوليين.... ودفع خطوط التماس مع إيران والصين وروسيا إلى داخل الفضاء العربي الآسيوي، ومن هذا المنظور الجيو ـ سياسي تصبح مسألة السيطرة على النفط وراءنا، وتطل تحديات تغيير خريطة العالم لصالح هذه القوة الدولية أو تلك.

ربمّا لذلك: «يعتبرُ نايتس أنّه من المهم الحفاظ على وجودٍ عسكري أمريكي واضح يحظى بتغطيةٍ إعلاميةٍ دوريةٍ جيدة في بلدان الخليج العربية بما في ذلك برامج التدريب مع القوات، كما أنّه ينبغي على الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي القيام بمناوراتٍ دفاعيةٍ جويةٍ وصاروخيةٍ في آن واحد وبانتظام، لتعزيز الالتزام الأمريكي تجاه دول الخليج، وبناء الثقة والمهارات داخل هذه الدول».

3- متطلبات «خلجنة» العراق

العراق دولة وازنة يفوق عدد سكانها (38 مليون نسمة)، أمّا عدد المواطنين في دول مجلس التعاون الست فهو حسب إحصائيات 2018 (27 مليون نسمة) يخدمهم (28 مليونًا) من الأجانب الوافدين.

المخطط الأميركي يقضي بتحويل كل دولة وازنة في العالم العربي إلى دولة فاشلة، بغية تقسيمها وتحويلها إلى إمارات أو دويلات على الطريقة الخليجية، يعني محميات لا تتمتع بالسيادة الحقيقية في إدارة مواردها الطبيعية... ولا سياستها الخارجية.

يساعدنا نايتس في إيضاح معالم المخطط عندما يكرر مقولة أنّ الحرب مع «داعش» ستطول، ثم يقدّم خبراته الفنية لداعش كي يصمد بعد أن بدأ تراجع التنظيم الإرهابي يظهر على الأرض في الموصل، ومن جهة أخرى يشجع على الإسراع في إنشاء الدولة الكردية، ويحذّر من تحول الحشد الشعبي إلى قوة عراقية وطنية جامعة. فقد كان وضع العراق على مسار التقسيم يقتضي «تحرير» الموصل بقوة سنية بحتة تؤكد الهوية المذهبية للدويلة المنوي إنشاؤها في شمال وغرب العراق.

في إصدار «المجهر السياسي» العدد 137 عام 2015 تحت عنوان «الجهدُ الكبير: إعادةُ تفعيل التعاون الأمني الأمريكي في العراق»، العنوان وحده يكمل ما بدأه نايتس عن التعاون الأمني مع دول الخليج، ولكنّ التحديات التي تواجه الهيمنة الأميركية في العراق مختلفة، لذلك يتم اللجوء إلى استراتيجية تخويف الإدارة الأميركية من أنّها ستفقد السيطرة على الأحداث لصالح «الهلال الشيعي» إذا تركت القوى العراقية تسجّل تقدّمًا على الأرض.

أ) داعش يؤسس للتعاون الأمني

يرى نايتس: «أنّ معركةَ إضعاف «الدولة الإسلامية» وتدميرها سوف تكون طويلةً وستُشكِّل تحدياً». لم يورّط نفسه بذكر المدة كما فعل مسؤولون أميركيون آخرون أعلنوا بكل ثقة أنّ معركة التخلص من داعش ستدوم 30 عاماً، وهي المدة نفسها التي شغلت أوروبا ودمرتها بين البرتستانت والكاثوليك وانتهت بالاتفاق الوستفالي سنة 1648، ليؤسس ذلك الاتفاق لظهور مفهوم الدولة ذات السيادة في الغرب، ومما يجدر التوقف عنده أنّ الحرب بين المذاهب المسيحية أسست الدولة هناك على أنقاضها، بينما المطلوب من الحرب المذهبية بين المسلمين تقويض دعائم الدول القائمة وتفتيتها.

ولذلك بُذلت جهود أميركية ملموسة لجعل هذا التوقع بمثابة نبوءة تُحقّق نفسها، وحصل بالفعل بحسب مسؤولين عراقيين أن تدخلت أميركا لإعاقة التقدم، وتزويد داعش بالمعلومات ونقل القيادات بمروحيات أميركية إلى أماكن آمنة لإطالة أمد الحرب قدر الإمكان، وإجهاد القوى العراقية المتصدية من جيش وشرطة وحشد.

أمّا الخدمة التي قدّمها داعش لأميركا فهي العودة إلى شراكة أمنية مع العراق فقد:

«كانت الولايات المتّحدة تأمل بعد انسحابها في العام 2011 من العراق أن تُبقي على الدفاع الجوي ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع العراق ولكنّ هذا الجهد قد تعثَّر في البداية بسبب تردُّد العراق تجاه الالتزام بشراكة أمنية مع أمريكا على المدى البعيد، ولكنّ أوائل العام 2014 قد شهد البدء بمشاركاتٍ أمريكية».

ب) عدم توفر شروط التعاون الأمني من جهة العراق

يُقدِّمُ نايتس نتائج إحدى الأبحاث التي تُفيد أنّ التعاون الأمني الأمريكي الناجح يتعلّق بدولٍ حليفة تمتلكُ الصفات التالية:

1- «الاشتراك مع الولايات المتّحدة في المصالح والاهتمامات الأمنية وكيفية النظر إلى التهديدات»، وهذا غير متوافر في حالة العراق؛ فمصلحة أميركا تقضي بالعودة إلى احتلال صامت للعراق لإدارة ثروته والانتقاص من سيادته، كما تقتضي بالنسبة للتهديدات أن يتبنى العراق وجهة النظر السعودية ـ الإسرائيلية التي تعتبر إيران تهديدًا أساسيًّا، فيما يرى العراق أنّ الأولوية للتخلص من داعش، ويطمح إلى علاقات متوازنة مع كل الأطراف، ولا يريد أن يكون ساحة مواجهة إقليمية أو دولية بل جسر حوار.

2- «امتلاك القدرة المالية على الاستثمار في التعاون الأمني، وامتلاك القدرة الاستيعابية للاستفادة القصوى من الدعم الأمريكي»، يعني على الطريقة السعودية والبولندية أنّ على العراق أن يطلب حماية أمريكية يُنفق عليها من موازنته وخزائنه المنهوبة من قبل أميركا نفسها، على مدى عقد ونصف من العقوبات قبل الغزو سنة 2003 وبعد الاحتلال بسبب حرص أميركا على إبقاء العراق تحت الفصل السابع، فالحال أنّ العراق لا يملك أصلاً تلك الملاءة المالية التي يتطلبها التعاون الأمني مع أميركا حتى ولو كان هناك إرادة سياسية، وهو الأمر غير المتوافر أيضًا، وما «القدرة الاستيعابية القصوى» إلّا تعبير ملطَّف عن الاستعداد لنشر أكبر عدد ممكن من القواعد العسكرية الأميركية على الأرض العراقية لاستنساخ ما هو حاصل اليوم في دول الخليج، وهو الأمر الذي سيعبرّ عنه بوضوح في الفقرة التالية.

3- «أمّا أنجح مناهج التعاون الأمني الأمريكي فهي: البرامج الأمريكية الضخمة المموَّلة بشكلٍ جيد والتي تُحقِّق بالتالي نتائج أفضل، بالعمل بثباتٍ وعلى المدى الطويل، وتطوير القدرة الاستيعابية للدولة الشريكة، وملاءمة المساندة الأمريكية مع الأهداف الاستراتيجية والقدرة الاستيعابية لشريكتها. تطابقاً مع هذا البحث، يعتبر

نايتس أنّ المرحلة التالية من التعاون الأمني الأمريكي مع العراق ينبغي أن تتّجه نحو بناء القدرة الاستيعابية للعراق الفيدرالي وحكومة إقليم كردستان (حيث يُبدي الأكراد استعدادهم لاستقبال وجودٍ عسكريٍ أمريكي طويل الأمد في ديارهم)».

حسناً، تمّ شرح معنى «القدرة الاستيعابية» هنا بوضوح، ولكن ما معنى «ملاءمة المساندة الأميركية مع الأهداف الاستراتيجية»؟ نفهم هذا المصطلح إذا عدنا إلى تصريحات كبار المسؤولين الأميركيين وخصوصًا الرئيس الأميركي الحالي ترامب الذي لايملك ذكاء تغليف الأهداف بالمصطلحات الغامضة، فما كان في خطاب مايكل نايتس بمثابة إدانة لسياسة أوباما سنة 2015، أصبح تعبيراً عن سياسة الإدارة في عهد ترامب الحالي فنقول: إنّ ملاءمة المساندة الأميركية للأهداف الاستراتيجية يعني التمسك بالإنفاق على الانتشار العسكري الأميركي في العراق بحيث تُنفَّذ على أرضه عمليات تمركز تضمن السيطرة الكاملة على الثروة النفطية إنتاجًا وتسويقًا، منابع وممرات، استكشافًا واستخراجًا وتكريرًا. كما توفر إعادة تأهيلٍ للقوى العسكرية العراقية بما يؤدي إلى تغيير عقيدتها، والتحكم بالمنظومة الأمنية وخياراتها. ولا نُحمّل الكلام هنا أكثر ممّا يحتمل فهو يقول أيضًا بوضوح: «أنّه ينبغي على الولايات المتّحدة أن ترتبط بالعناصر الفاعلة الرئيسية المستقبلية داخل منظومة القوات الأمنية العراقية، فهذا ما تفعله إيران وهذا ما ينبغي أن تُحقّقه الولايات المتحدة أيضاً. كذلك، ينبغي لأمريكا أن تدعم بقوّةٍ حصولَ العراق على التدريب والمعدّات الأمريكية، ومن المهم عدم الغفلة عن وزارة الداخلية العراقية لأنّها تضمُّ عدداً غير مسبوق من القوات العسكرية، وإنّ أيَّ جُهدٍ لمنع تحوُّل العراق إلى نموذجٍ كحزب الله ينبغي أن يتّصل بكيفية تشكيل وزارة الداخلية» انتهى

والإمساك بالنفط (الاقتصاد)، والأمن (تغيير عقيدة الجيش)، سيؤدي إلى عزل العراق عن أي دور مستقبلي، في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتالي تحقيق هدف استراتيجي آخر وهو تحييد قوة وازنة تمثّل تهديدًا كبيراً لأمن إسرائيل.

أما الهدف الثالث والمعلن فهو محاصرة إيران ومراقبتها والاعتداء عليها إن لزم

الأمر، انطلاقًا من القواعد المزمع إنشاؤها زيادة على الموجود في العراق، وتلك الموجودة أصلاً في كردستان.

ج- **العزف على الوتر المذهبي**

على إثر تحرير تكريت (14 آذار 2015) كتب يقول : «هل يمكن لقوات تتألّف بغالبيتها من المتطوّعين الشيعة أن تلعب دوراً رياديا مثمراً في العمليات التي يتمّ تنفيذها في المجتمعات السنية؟ وهل يستطيع الجيش العراقي طرد مدافعي تنظيم «الدولة الإسلامية» من الأماكن الحضريّة المحصنة» ؟ !!!

لاحظ المصطلحات، شيعة في مجتمعات سنية، ومدافعي الدولة الإسلامية، إصرار على رؤية العراق حواضر سنية لا يجب أن يدخلها الشيعة، وحواضر شيعية لا شأن للسنة بها. أما داعش فهو دائمًا «تنظيم الدولة الإسلامية» بكلّ ما في هذا الاستخدام من تشويه لمفهوم الدولة وقيم الإسلام، وكأنّ الذي يقاتلهم ليس مسلمًا، والأهم من كلّ ذلك استخدام كلمة «مدافعي التنظيم» يعني سنة يدافعون عن منطقة سنية في وجه الشيعة. ويعرف كلّ من تابع المعارك أنّ ضباطاً سنّة من رتب رفيعة شاركوا في المعارك ضد إرهاب داعش بصفتهم عراقيين وطنيين وكذلك الأمر بالنسبة للشيعة، وأن استخدام هذه الأدبيات هدفه تكريس نوع من التقسيم الذهني على أمل أن يصبح واقعيًّا، بجهود القوات الأميركية طبعًا.

ويمضي نايتس خائفًا من أن يقاتل الشيعة لتحرير الموصل، وهو ما حصل بالفعل، ويلقي ما بجعبته من تخويف للدولة في العراق عندما يقول: «أنّ إحدى العواقب غير المقصودة التي قد تترتَّبُ على معركة استعادة الموصل هي إضعاف سيطرة الدولة على الملف الأمني في بغداد نفسها بشكل خطير، وهذا وضعٌ قد يصعب التعافي منه في السنوات المقبلة»، يعني لا تقتربوا من الموصل وإلّا فإنّكم ستخسرون أمن بغداد.

يحتاج المخطط الأميركي إلى وقت أطول في عمر «داعش» لتكريس سنّية الموصل على حساب عراقيتها، يريدها نواة لدولة سنّية، ومنصة انطلاق لحروب أهلية طويلة الأمد، تبني أبراجًا من الدم الفاصل بين مكونات الشعب العراقي.

4- تعليم داعش كيفية الدفاع عن مناطقه

في إطار ما أسميناه «إطالة عمر داعش قدر الإمكان» تكشف مقالة 30 نيسان 2015 ما يمكن تصوره محضر اجتماع في غرفة عمليات القوات التي تقاتل داعش. في هذه الغرفة تُناقَش عادة عناصر القوة والضعف عند العدو بموضوعية وتُعتبر المناقشات بمثابة أسرار عسكرية. ولكن نايتس يفضّل تقديم محضر التقرير إلى داعش ليتمكن من تغيير استراتيجيته الدفاعية: «يتَّبعُ تنظيم «الدولة الإسلامية» نمطاً عملياتياً دفاعياً فريداً تشوبه عدّةٌ من نقاط الضعف التي يمُكن استغلالها. من نواحٍ كثيرة، يُشبه نمط الدفاع الذي يعتمده «داعش» ذاك الذي اتّبعه الجيش الألماني بين عامي 1944 و1945؛ فعلى المستوى التكتيكي، تُعتبر عناصره شديدة الخطورة ولا تزال قادرةً على تحقيق الانتصارات في الاشتباكات، ولكن على مستوى العمليات تفتقرُ إلى التماسك الاستراتيجي وتُظهر عجزاً مزمناً عن الدفاع عن الأراضي التي تقعُ تحت سيطرتها». انتهى

من بقية المقالة نفهم أنّ على داعش أن يعزز آليات الضبط والسيطرة على الأرض، بالانتقال من الدفاع إلى الهجوم، لاستغلال شراسة مقاتليه، وتعويض النقص في العديد، والاحتفاظ بالأرض التي يسيطر عليها. وهذا هو عنوان المقال: «عقيدة الهجوم: تنظيم الدولة الإسلامية في وضعية الدفاع».

5- رعاية الإرهاب السلفي

لم تكتف الولايات المتحدة الأميركية بتقديم خدمات فنية لداعش واستشارات عسكرية، بل زودته بالأسلحة والتدريب قبل سقوط الموصل وبعدها، وأفسحت له مواقع التواصل الاجتماعي لتسهيل التجنيد، وضخّمته إعلاميًّا لترهب من يرغب في قتاله، وأشرفت على انتقال مقاتليه من كل دول العالم، عبر المطارات... وها هي تقصف بطيرانها من يقترب من معسكر داعش في وادي حوران.

لاحظنا مقدار الدلال الذي توافر لداعش على مواقع التواصل الاجتماعي عندما راقبنا كيف تتصرف هذه المواقع اليوم مع تغريدات أو منشورات معادية للأنظمة الحليفة لأميركا في المنطقة، يصل الأمر في السعودية إلى الإعدام، وفي غيرها إلى

الاعتقال والتعذيب، وتحجب أي كلمة ممكن أن تعترض على انتهاك فاضح لحقوق الإنسان، ويتم الآن حجب الصفحات بالكامل بقرار من تويتر وفايس بوك، وإقفال الحسابات... بينما لم يكن الأمر كذلك مع القاعدة وداعش والنصرة وأخواتها... وقد أجريت دراسات للخطاب الداعشي تعتمد على ما توفره الصفحات الداعشية على الفايس بوك بالإضافة إلى ما تبثه وكالة «أعماق» الناطقة باسم التنظيم.

إنّ نمو وتكاثر «فيروس السلفية التكفيرية» في الحواضن الأميركية، عربية كانت أو إسلامية، على امتداد الفضاء الأوراسي، من الخليج إلى باكستان وأفغانستان، وصولاً إلى الشيشان... أصبح حقيقة تؤيدها الوقائع والشواهد والاعترافات، وبالتالي فإنّ كلّ من يهتم بالصورة الحضارية للإسلام الحقيقي، والجوهر النوراني والتنويري لهذا الدين القيّم يجب أن يستنفر جهوده، لمنع إعادة إنتاج وإعادة انتشار هذا المرض الفتاك الذي يهدد بنية المجتمعات والدول الإسلامية، بل ويهدد مصير الأقليات المسلمة في الدول الآسيوية والأوروبية.

6- التحريض ضد الحشد الشعبي

إذا قرأنا نايتس جيدًا فإنّ برنامج إدارة الصراع في العراق يفترض أن يجري وفق الجدول التالي:

أولاً: تمكين داعش من احتلال المناطق السنية العربية غير الكردية كافّة، والحفاظ على الأرض لأطول فترة ممكنة.

ثانيًا: إدارة الصراع مع داعش من قِبل جهات تتحكم أميركا بقوتها وقرارها، ويدعو صراحة وفي أكثر من موقع كما أشرنا سابقًا ـ إلى تعيين قيادات أمنية عراقية متعاونة مع أميركا.

ثالثًا: تحضير صحوات سنية للحلول مكان داعش. حيث يشير أيضًا في أكثر من موقع إلى ضرورة عدم مشاركة الشيعة في تحرير الموصل، ويستغرب مشاركتهم في تحرير تكريت، ويعتبر داعش مدافع عن مناطق السنة.

رابعاً: إعلان الدويلة الكردية في الشمال لإطلاق دومينو التقسيم، حيث يقول في خطاب له في 14 أيلول 2016: «يتعيّن على واشنطن أيضاً العمل عبر تحالف مجموعة «دول العشرين» على تعزيز الإصلاح والتعاون بين القوات العراقية و«قوات البشمركة الكردية»، إلى جانب تنفيذ مشاريع حُكم في المناطق السنّية والشيعية على حد سواء».

خامساً: يبدو أنّ مشروع التقسيم لن يتحقق إذا بقيت أميركا معتمدة على القوى المحلية العراقية، فلا بدّ من مشاركة أميركية ودولية مُموّلة بشكلٍ هائلٍ لابتلاع المعادلة المحلية: «فمع غياب الانتشار لقوّة بريّة دولية كبرى، ستستمرُّ الجهات الفاعلة المحلية بالتحكُّم بوتيرة الحرب ممّا يعني أنّ المعركة ستدور وفقاً لجدولها الزمني الخاص وليس وفق الجدول الزمني للولايات المتحدة.»

الحشد الشعبي العراقي لم يكن في الحسبان، «فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب». يقول نايتس: **يعملُ الحشد الشعبي كقوّة ضاربة متنقّلة ممّا يُضاعف من الإمكانيات الهجومية المتاحة للعراق. يُشكّل هذا الأمر معضلة بالنسبة لواشنطن، حيث إنّ العديد من المقاتلين في صفوف الحشد الشعبي يُعادون الولايات المتّحدة.... ويقول: «أمّا خارج إطار القتال، تكتسبُ هذه الوحدات نفوذاً شعبياً، ويمكن أن تصبح قوةً سياسيةً كبرى، مع استفادة أعضائها من ارتباطهم بالإنجازات الميدانية»، وقد حصل هذا بالفعل وتحققت مخاوفه بالكامل. ويضيف:** «يبدو أنّ أمام وحدات الحشد الشعبي مسارَين مُحتملَين على المدى الطويل، إذ يُمكنها أن تُصبح قوّةً عابرةً للطوائف، أو بإمكانها أن تُصبح قوّةً عسكريةً مُوازية على غرار الحرس الثوري الإيراني فتؤدّي دورَ قوةٍ أمنيةٍ شيعيةٍ مُقوِّضةٍ لقوات الأمن العراقية ورافضةٍ للدعم الغربي. يعتمدُ تحقيق أيٍّ من هذه النتائج على تعاون مختلف جماعات الحشد الشعبي مع بعضها أو تنافسها فيما بينها، وفيما إذا كانت تتطلّع إلى قيادة الحكومة العراقية أو طهران». وقد اختار الحشد حكومة العراق، أمّا إشارته إلى تحقق ذلك في حال بقي الحشد متماسكًا، فهو إيعازٌ بضرب تنظيمات الحشد ببعضها كمخطط بديل في حال جرت الأمور وفق السيناريو «المرعب» الذي حصل.

محمد الدجاني

يذكّرك هذا الرجل بما كتبه جون بول سارتر سنة 1961، في مطلع تقديمه لكتاب المناضل فرانس فانون، «معذبو الأرض». يسخر سارتر من تلك النخبة البرجوازية المصنعة على أيدي النخبة الغربية. ويشرح كيف أصبح الآسيوي والأفريقي مجرد صدى فارغ لما يردده «البشر» في العواصم الغربية :

«منذ زمن ليس ببعيد، كان عدد سكان الأرض مليارين، منهم خمسمائة مليون من «البشر»، ومليار وخمسمائة مليون من «السكان الأصليين». فالأولون يملكون «الكلمة» والآخرون يستعيرونها. وبين هؤلاء وأولئك يقوم بدور الوسطاء ملوك صغار تم شراؤهم، وإقطاعيون، وبورجوازية زائفة مصطنعة.

وكانت الحقيقة في المستعمرات تبدو عارية، وكانت عواصم البلاد المستعمرة (بكسر الميم) تفضّل أن تكون تلك الحقيقة مستورة أو مكسوة، وكان على السكان الأصليين في البلاد المستعمرة (بفتح الميم) أن يحبّوا عواصم المستعمرين لهم، تمامًا كما يحبّون أمهاتهم إن صح التعبير. وشرعت النخبة الأوروبية تصنع «نخبة مزيفة» من السكان الأصليين، فأخذت تختار مراهقين فتيان، وترسم على جباههم بالحديد الأحمر مبادىء الثقافة الأوروبية، وتحشو أفواههم «بتعابير رنانة»، وكلمات كبيرة لزجة تلتصق بالأسنان، ثم تردّهم إلى ديارهم بعد إقامة قصيرة في العاصمة وقد مُسخوا. إنّ هؤلاء الأفراد الذين يمثّلون أكاذيب حية تسعى على قدمين، قد أصبحوا لا يملكون ما يقولونه لإخوتهم، لأنّهم لا يفعلون شيئًا غير ترداد ما يسمعون، فمن باريس إلى لندن وأمستردام كنّا نحن نهتف قائلين: «بارتينون، فراتيرنيتيه» فإذا بشفاه تنفرج في مكان ما من أفريقيا أو آسيا لتقول : «بتينون!... نيتيه!!!!!» كأنّه رجْعٌ تافه للصدى... وكان ذلك هو العهد الذهبي».[1]

بدأت صناعة محمد الدجاني في الجامعة الأميركية في بيروت واستكمل تعليبه

[1]- Frantz Fanon: Les damnés de la terre Préface de Jean-Paul Sartre (1961), Éditions La Découverte & Syros, Paris, 2002,p18.

في الولايات المتحدة على مدى 17 عامًا من سنة 1975 إلى سنة 1993 وعاد بعدها إلى القدس يردد كلمة سمعها من أمثال روبرت ساتلوف، «هولوكوست... هولوكوست...!!!

وفيما كان قومه وأبناء جلدته يُذبحون: «في آذار من العام 2014، اصطحب الدجاني 27 طالباً فلسطينياً في رحلة إلى معسكرات الاعتقال النازية في بولندا ليعرّفهم على المحرقة، فقام العمّال والموظفون ورابطة المعلّمين في جامعة القدس بتعليق عضويته نهائياً، كما أصدرت تسع منظمات طلابية سياسية تابعة للجامعة بياناً علنياً ضدّه تحت عنوان «التطبيع=خيانة»، وتظاهر الطلاب ضدّه في حرم الجامعة ووجّهوا رسالةً إلى مساعده يهدِّدون فيها بقتله إذا عاود التعليم في الجامعة، وعمدوا إلى إحراق سيارته لاحقاً».

ولكنّه استمر ناشرًا لأفكار مدير المعهد روبرت ساتلوف بجهود مشتركة تهدف إلى إقناع الفلسطينيين بضرورة تعلم «الهولوكوست»!!!. وقد سبق لنا أن ناقشنا هذا الموضوع كفكرة أثيرة عند ساتلوف، وسنضيف في تعليقنا على المقالة التالية أبعادًا خفية لطرح هذه المقولة، ولكن لا بد قبل البدء بمناقشة الأفكار أن نبدي الاستغراب من سلوك دجاني، خاصة وأنّ الجامعة الأميركية في بيروت والأردن، خرّجت رجالاً فلسطينيين مناضلين متمسكين بقضيتهم تحوّلوا فيما بعد إلى قيادات في منظمة التحرير الفلسطينية. القصد أنّ المشكلة لا تكون دائمًا في الجامعة بل في تهافت الشخصية وخوائها إلى الحد الذي يجعل منها نقيضًا لهويتها، وعدوًّا لثقافتها، وخائنةً لقضيتها.

1- وقل رب زدني علماً

في مقالةٍ بقلم محمد الدجاني وروبرت ساتلوف بتاريخ 29 آذار 2011 تحت عنوان «لماذا ينبغي أن يدرس الفلسطينيون عن المحرقة؟»، يعمد الكاتبان إلى تصوير الأمر وكأنّه مجرد زيادة في المعرفة متسلّحين بقوله تعالى : وقل رب زدني علماً... أمّا الهدف بحسبهما : «فهو منع حدوث إبادة جماعية في المستقبل وتغليب الحلول الديبلوماسية باعتبار الصراع سياسيًّا».

نحن نعرف ظروف انتشار تلك الفكرة في الغرب، وكيف تحولت عقدة الذنْب من اليهود إلى المسيحيين هناك؛ فعلى مدى قرون كان اليهودي في الغرب المسيحي قاتل السيد المسيح (ع)، بنص الإنجيل أو بشكل أدق المحرض الأساسي على قتله، فتحول المسيحي بعد المحرقة إلى قاتل اليهودي الذي يجب أن يقضي عمره وهو يكفّر عن هذا الذنب بالتعاطف مع اليهود الصهاينة «المساكين». ساهم الخواء الروحي في الغرب في نشر فكرة التعاطف وتقديسها؛ فالمواطن الغربي بعد أن تخلى عن الله والقيم الدينية وأُسّست له دولة الرعاية الاجتماعية، أصبح يبحث عن قضية يلتزمها كشعار لحسّه الإنساني... وهذا الترف غير متوافر في العالم العربي ذي الأغلبية المسلمة التي لم تساهم في المحرقة سواء أكانت واقعًا أم خيالاً.

العربي مشغول بأبسط حاجاته، وبالدفاع عن قضاياه المحقة التي يأتي على رأسها قضية تحرير فلسطين وتحرير البلاد العربية من التبعية والتخلف، لذلك يبدو الكاتبان مُنفصلَين عن الواقع تماماً، يريدان حشر التعاطف مع اليهودي ـ الصهيوني في قلب العربي المليء بالجراح من الصهاينة أنفسهم.

لكن يبقى لطرح هذه الأفكار على سخافتها دور، وهو إبقاء القضية الخاصة «بمظلومية اليهود» مشتعلة ومحل تداول ممّا يؤثّر على المدى البعيد في كسر الحاجز النفسي تجاهها.

لقد تجاوز الأمر في الغرب مجرد التعاطف، عندما تحوّلت مقولة العداء للسامية بمعناها الحصري، إلى سلاح قانوني تستخدمه اللوبيات الصهيونية ضد كلّ من ينتقد إسرائيل حتى ولو كان متعاطفًا مع اليهود، كما حصل مؤخرًا مع جريمي كوربن رئيس حزب العمال البريطاني المعارض. القضية إذاً أبعد من مجرد معرفة وتعاطف، بل هي محاولة إدخال العرب إلى حظيرة المنظومة القانونية التي أصبحت تُكبّل أيّ تحرّك معادٍ لإسرائيل. ولعلّ القارئ الكريم قد لاحظ مقدار استخفاف الكاتبين بعقول العرب والمسلمين عبر استخدام آية قرآنية كريمة للوصول إلى ذلك الهدف الدنيء.

2- الإسلام المعتدل

في مقالة بتاريخ 15 كانون الثاني 2015 يتابع محمد الدجاني لعبة استخدام القرآن الكريم والحديث الشريف للتسويق لنسخته الأميركية من الإسلام، اللعب على المصطلحات أصبح مسألة مفضوحة ولكنّه تجاوز كلّ الحدود في مسألة «الإسلام». أعني أنّ أميركا يمكنها أن تعطي رأيًا في الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان بغضّ النظر عن مصداقيتها، لا أن تفرضه على الآخرين، ولكن فيما يتعلق بالإسلام تحديدًا فليست مؤهلة حتى أن تبدي رأياً، ولا أن تنصّب نفسها «مرجعاً» للحكم على الإسلامات، فهذا متطرف وهذا معتدل وهكذا. ولكن على الرغم من ذلك هي استنفدت «ألعاب اللغة» عندما ألصقت المصطلحات بمصالحها لا بمصاديقها الحقيقية، فمن يقاتل النظام السوري مثلاً اسمه في الإعلام المتأمرك «ثائر»، ولكن إذا خطر لنفس هذا المقاتل أن يدير بندقيته صوب إسرائيل يتحول فورًا إلى إرهابي متطرف.على هذا المنوال يُسمّى المسلم معتدلاً في قاموس المفردات عند الدجاني وأضرابه، إذا نسي آيات رد الاعتداء في القرآن الكريم، وتذكَّرَ فقط آيات السلام مع تحريف واضح للدال والمدلول.

الأخطر من التلاعب بالألفاظ هو السعي لبناء تيار فلسطيني تحت عنوان «الوسطية» لفرض أجندا أميركية تسهم في انقسام عامودي حادّ داخل المجتمع الفلسطيني، حيث يعتبر الدجاني : «أنّ هناك ثلاثة محظورات في المجتمع الفلسطيني لا بدّ من كسرها، ألا وهي: المواقف تجاه الولايات المتحدة، وتجاه تعليم الدين الإسلامي، وتجاه تعليم تاريخ المحرقة. يُصرّح الدجاني أنّه يعمل على كسْر هذه المحظورات منذ أكثر من عشرين عاماً، ويُشيرُ إلى الإنسانية التي لاحظ وجودها عند الإسرائيليين والتي ساهمت في تغيير مواقفه».

قدر كبير من الفتنة الخالصة في مشروع تحسين صورة الصهيوني هذا، وقدر أكبر من الوقاحة عندما يجد نفسه مؤهّلاً لتغيير محتوى التعليم الديني من موقعه هناك. ولذلك من الطبيعي أن لا يلقى تجاوبًا لأنّ الوقائع تكذّبه يوميًّا فهل يمكننا اليوم أن نُحدّث الفلسطيني الذي يموت كلّ يوم عن وجهٍ إنسانيٍ لإسرائيل؟!!!

3- دعم التطبيع والتخدير

بعد عشرين سنة من التركيز على الفلسطينيين، يحاول الدجاني إقناعهم بأهمية «التطبيع» في مقابلةٍ سنة 2016، ولكنّ الثمار الملموسة لاتفاق أوسلو، وتوسّع الاستيطان، ثم الموقف المنحاز من إدارة ترامب حول القدس سنة 2017، كشفت الهدف الحقيقي لتوظيف الدجاني من قبل الدوائر الصهيونية، ولم تُبق له إلا الاعتراض الخجول على نقل السفارة الأميركية إلى القدس. إنّ المهمة الأساسية لهؤلاء هي تخدير الضحية ما أمكن قبل إجراء العمليات الجراحية المؤلمة وهي دائمًا عمليات قضم أو بتر تُهيّئ للمزيد من التوسع والاستيطان على حساب فلسطين التاريخية.

حنين غدّار

على الرغم من انبطاحها ونصرتها لأميركا لا يعتبرها المعهد إلّا زميلة مؤقتة تؤدي خدمة شبيهة بخدمات الدجاني وهي أن تكتب لصالح أعداء بلدها طلبًا للانتماء إلى المستعمر.

من ناحية اللياقة العلمية هي أيضًا الأقل علمًا فلا تتعدى كتاباتها تقارير المخبر الذي سمح وجوده في لبنان في استكشاف البيئة الداخلية بنفَسٍ عدائيٍ لكلّ ما هو مقاومة.

تقضي منهجية المقاربة التي تتبناها غدار بتضخيم أي ظاهرة تعتبرها سلبية وتوظيفها لتصوير الأمر وكأنّه تمرّدٌ داخل البيئة الشيعية المقاومة.

ولكن دائمًا ما تخذلها النتائج وتحوّل توقعاتها إلى سراب، وهذا لا يمنع من إتاحة الفضائيات المتأمركة لها؛ فالدعاية المعادية لا تعتمد على صوابية ما يقال بل على الأثر النفسي.

1- حزب الله في سوريا

في 15 آب 2016 تحاول غدار رصد التحولات الناتجة عن مشاركة حزب الله في الحرب السورية.

لتقول:

«أصبحت سياسة «المقاومة» ضدّ إسرائيل ثانوية مع تحوّل اهتمام التنظيم إلى النزاع السوري. ثالثاً، تخلّى التنظيم عن خطابات «النصر الإلهي»، وبعد أن كان حزب الله يُعتبر قوةً تُحقِّق الانتصارات السريعة والحاسمة، أصبح اليوم قوةً تُرسل إلى بلادها جثامين «شهدائها»، فالقتال في سوريا لا يُفسح الكثير من المجال أمام الانتصارات الإلهية».

كان ذلك وإسرائيل تعلن بشكل رسمي دعمها للنصرة وتدخل بطيرانها لمنع أي تقدّم عندما تجد التوازنات على الأرض ترجّح كفّة الجيش العربي السوري وحلفائه، ولم يكن الأمر بحاجة إلى ذكاء ثاقب لمعرفة أنّ المعركة في سوريا كانت بالدرجة الأولى ضد إسرائيل وحلفائها العرب الذين يستهدفون قطع الطريق الممتد من طهران إلى بيروت عبر دمشق.

هي المعركة ذاتها مع تغير وتوسع جغرافي لخطوط التماس التي ما عادت بفضل الإرهاب المعولم تعترف بحدود الدول.

نعم، لأنّ الذين اختاروا أن يكونوا أداة إسرائيل وأميركا في هذه الحرب هم عرب وسوريّون ومسلمون فإنّ الحرب في سوريا كانت مصحوبة بالألم والمرارة وكلّفت المقاومة زهرات يانعة من شبابها شهداء، ورغم ذلك كان النصر واضحًا وبأثمان باهظة، وكلفة مرهقة من المنظور الإنساني. أمّا من المنظور العسكري فلم تتحقق الأهداف الصهيونية باستنزاف المقاومة، بل زادت من جهوزيتها العسكرية وكفاءتها القتالية باعتراف خبراء الكيان الصهيوني. ولم تكن البيئة الحاضنة للمقاومة إلّا خزان تضحيات كعادتها، وللمرة الألف خسر المراهنون على انقلاب بيئة المقاومة على قيادتها، مهما غلت التضحيات.

ربّما لذلك لم تجد غدار إلّا أن تعترف على مضض بأنّ خط الاتصال والحبل السرّي الممتد من طهران إلى بيروت تكرس بدل أن ينقطع واشتد بدل أن يضعف في مقالة أيلول 2016.

2- المرأة في بيئة المقاومة

أمّا دخولها إلى حالة النساء والأمهات في بيئة حزب الله، فأقل ما يقال فيه أنّه يعبرّ عن «خِسّة» غير مسبوقة لما فيه من تضليل واستخدام لظواهر اجتماعية وكأنّها انعكاس للحرب السورية بالذات.

فمن قال إنّ الأم أو الزوجة أو البنت في بيئة المقاومة لا تتبنى نفس الخيارات، ومن قال إنّها مجرد ضحية سلبية للأحداث، وهل يمكن تصور بذل هذه التضحيات بدون دعم معنوي وروحي وعملي من المرأة بكل أدوارها؟

ستبكي على ولدها وأخيها وزوجها كما بكت زينب ولكنّها في النهاية ستقول كما قالت زيتب : ما رأيت إلّا جميلاً.

يصعب على أمثال غدار فهم هذه المعادلة... ولكن بلى، بقيت زينب مقامًا شامخًا في الشام وفي قلوب المؤمنات وفعلت فعلها في تضميد الجراح وتعليم الصبر.

3- الحرب الاقتصادية والمالية

على أثر الحرب الاقتصادية التي شنّتها أميركا على حزب الله وتجاوب بعض المصارف مع الإجراءات العقابية كتبت تقول:

«خلال عددٍ من المقابلات التي أُجريت مع مقاتلين في صفوف حزب الله وأعضاء فيه وداعمين له، تجلّى شعورٌ واحدٌ بوضوح: قد يكون هؤلاء الأفراد منفتحين على النظر في فرصٍ اقتصادية خارج نطاق الحزب». أمّا عنوان المقالة فهو يعبرّ عن هدف الحرب بوضوح: «البدائل الاقتصادية قد تُساهم في فصل الشيعة عن حزب الله».

الثغرة الأساسية في هذه المقاربة هي اختزال الانتماء إلى المقاومة ببعدها المالي

والاقتصادي، فالجهاد في سبيل الله ليس مجرد «فرصة عمل» والمخصصات المالية للمجاهدين في المقاومة لم تكن يومًا منافسة للوظائف الأخرى أو الأعمال الحرة.

ولكن على الرغم من ذلك وجدنا أصحاب اختصاصات عالية في الهندسة والطب وحاملي شهادات دراسات عليا في العلوم الطبيعية والإنسانية، يوظفون كلّ طاقاتهم ومهاراتهم وأعمارهم في سبيل الحصول على مكان متواضع في هذه المسيرة.

سر القوة كان دائمًا في العقيدة ولم يكن في الإمكانيات التي تزيد وتنقص، وأثر الحرب الاقتصادية في لبنان تحديدًا قد انعكس أيضًا على النظام المصرفي سلبًا وهو نظام حليف للكارتل المالي العالمي.

وهذه المحن تساهم في غربلة الصفوف وامتحان القلوب، فلا يوجد حلّ بيد الأعداء، حتى البلاء في ثقافتنا نعمة.

4- وصف الحرب السورية

وفقاً لغدّار: «ليس هناك شكٌ في أنّ الحرب الأهلية هي إحدى الصفات المتعدِّدة التي تطبعُ النزاع السوري، ولكنّ الحقيقة هي أنّ هذه حربٌ يشنّها نظام الأسد وحلفاؤه على الشعب السوري». تعتبرُ غدّار أنّه لا يُمكن إطلاق تسمية الحرب الأهلية على هذا الصراع في حين أنّ المعارضة السورية نادراً ما تُقاتلُ الموالين السوريين للنظام بل تخوضُ عملياتها بوجه مقاتلين أجانب في بلدها، وكذلك فإنّها ليست حرباً أهلية عندما تكون روسيا وإيران والسعودية والولايات المتّحدة وغيرها من دول حلف الناتو منخرطةً فيها بشكلٍ أو بآخر. إنّ وصف هذا الصراع بالحرب الأهلية له تداعياتٌ خطيرة على السياسة، حيث يؤمِّنُ الحماية للأسد ويُعطي الانطباع أيضاً بأنّ هذا النزاع محليّ، الأمر الذي يُتيح للقوى الغربية والمنظّمات الدولية عدم الانحياز لجهةٍ أو لأخرى».

لا توجد حدود لتزوير الواقع في هذا الكلام، فكلّ من تابع مراحل الصراع في سوريا يعلم أنّها بدأت مظاهرات في درعا حرّكتها غرفة عمليات الموك في الأردن، ثم تحوّلت بفعل فاعلٍ إلى حرب عسكرية شنّتها منظماتٌ إرهابية جَنّدت عشرات

الآلاف من سوريا ومن خارجها بتمويل أميركي خليجي تركي وتسهيلات في كلّ مطارات العالم لإرهابيين دخلوا سوريا عبر تركيا ولبنان والأردن وإسرائيل وكلّ الممرات البرية والبحرية المتاحة.. أمّا ما تُسمّيه غدار «معارضة سورية» وعلى رأسها ما سُمّي «الجيش السوري الحر» على طريقة جيش لحد في لبنان، فقد تبيّن أنّه مجرد واجهة تم ابتلاعها بعد أشهر قليلة من إطلاقها.

ولذلك نتّفق مع حنين غدار بأنّها لم تكن حربًا أهلية وإن انخرط فيها سوريون، بل كانت حربًا عالمية على سوريا بغية تدميرها وتقسيمها وتحويل سياستها، وبالتأكيد لم تكن من أجل ديمقراطية داعش والنصرة.

أمّا عدد شهداء الجيش العربي السوري فتكذّب سردية مقاتلة «المعارضة السورية» لقوى أجنبية، وما هو تفسير تدمير حلب وسرقتها وتفكيك معاملها وهي سنية بالكامل من قبل القوى التابعة لتركيا.. ألم يكن هذا استهدافًا للاقتصاد السوري القائم بمعظمه على طبقة رجال أعمال سنة موالية للنظام؟

5- استراتيجية اللعب على التناقضات

تنصح حنين غدار باللعب على التناقضات الشيعية وتمارس اللعبة التي تنصح بها في كل كتاباتها، وترمي فتائل التفجير بين الحزب وبيئته، وبين الحزب وإيران، فبعد أن خسرت الحرب في سوريا والعراق تقدّم غدار خدماتها للولايات المتحدة على هذه الجبهة فتقول في 2017: «**ستتحقَّقُ مصالح الولايات المتّحدة بشكلٍ أفضل إذا اشتملت خطواتها المستقبلية ضدّ حزب الله على خطةٍ للاستفادة من الانشقاقات والتناقضات داخل المجتمع الشيعي**».

وكأنّ الولايات المتحدة لم تبذل كلّ ما لديها من قوة دعائية في هذا المجال بالذات، ولكنّ موازين القوى سواء في لبنان أو سوريا، والدم الذي اختلط في الجبهات بقي بمثابة لاصق استراتيجي لمحور المقاومة. فمثل هذه الألاعيب قد تترك أثرًا في معسكرات مترفة تقاتل في العالم الافتراضي أمّا التي تتحد في الميدان فلا ترى إلّا سياسة صناعة الوقائع وفرضها...بعيدًا عن وسوسات الشيطان.

6- احتمالات الحرب

في مقالةٍ لها بتاريخ 24 أيار 2017 تحت عنوان «لردع حزب الله الجديد ينبغي التفكير على المستوى الإقليمي»، تعتبر غدّار : «أنّه يزداد احتمال حدوث حربٍ بين حزب الله وإسرائيل ما دام الحزبُ مستمراً في بناء ترسانته بالاعتماد على الأسلحة الإيرانية المتطوّرة، وما دام يُشكِّلُ خطراً على إسرائيل من جهة الحدود اللبنانية والقسم السوري من هضبة الجولان. وسّع حزبُ الله دائرةَ نفوذه في المنطقة إلى حدٍّ كبير منذ اندلاع حربه الأخيرة مع إسرائيل في عام 2006، و**لا بدَّ للخطط والسياسات الرامية إلى احتواء تهديد حزب الله داخل لبنان وخارجه ـ سواء عبر الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية ـ أن تأخذ بعين الاعتبار الدور الجديد الذي يضطلع به الحزب على المستوى الإقليمي».**

العنوان وحده هزيمة لحنين غدار ومَن وراءها، فقد دخل الحزب المعركة قوةً لبنانية محلّية، وخرج منها قوةً إقليمية، وهذا هو حزب الله الجديد كما تسمّيه. أمّا مَن فشل في هزيمة الحزب المحلّي فسيكون أعجز في هزيمة الإقليمي.

بقية الكلام عن الترسانة العسكرية يفصح عن جهلٍ في معنى الردع الاستراتيجي، فكلما زادت قوة الحزب قلت احتمالات الحرب بقرار واعٍ من العدو الصهيوني؛ نعم، يبقى احتمال الانزلاق إلى حرب إذا تجاوز أحد الطرفين خطوطًا حمراء رسمها كلٌّ من الطرفين.

ولكن ما ثبت حتى الآن هو أنّ إسرائيل مردوعة باعتراف جنرالاتها، ومشغولة بإبعاد المقاومة عن حدودها مع سوريا، وأيضًا بلغة الاستراتيجيا هذا يعني أنّ حسابات الأرض وجغرافيّة الصراع سجّلت تقدّمًا لصالح محور المقاومة، على مستوى الحدود والانتشار وعلى مستوى الإقليم، ولم يبق لغدار وغيرها إلّا التسلّي بالعالم الافتراضي.

معهد واشنطن للشرق الأدنى

the Washington Institute for Near East Policy

كيف

يُقدّم المركز نفسه؟

معهد واشنطن للشرق الأدنى

the washington institute for near east policy

«في الحرب والسِّلم، ساهمت جهود المعهد الرامية إلى التعبير عن نظرةٍ واضحة وواقعية إلى المصالح الأمريكية الوطنية بتقديم يد العون إلى صُنّاع السياسة في الحكومة وخارجها من أجل إصدار قراراتٍ مُبتنية على المعرفة بحقِّ الشرق الأوسط».

الرئيس الأمريكي بيل كلينتون

«إنّ عملكم الدؤوب وإلتزامكم بنشر الحرية يُقوّيان وطننا ويساعدان على جعل العالم مكاناً أكثر أمناً وسلاماً».

الرئيس الأمريكي جورج بوش

* * *

تأسّس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى من قبل اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة (American Israel Public Affairs Committee) وتربطه علاقةٌ وثيقة بالحكومة الإسرائيلية. شعار المعهد: أفكار، أفعال، تأثير.

مهمّة المعهد[1]

تتمثّلُ مهمّة معهد واشنطن بتقديم فهمٍ موزونٍ وواقعيٍ عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وتعزيز السياسات التي تُحافظ على هذه المصالح.

تاريخ المعهد

في العام 1985، قامت مجموعةٌ صغيرة من الأمريكيين الملتزمين بتعزيز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بتأسيس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو اليوم أكبرُ معهدٍ للبحوث المكرّسة حصرياً لدراسة الشرق الأوسط والبحث في شؤونه السياسية والعسكرية والاجتماعية.

بقيادة الزعيم المدني في لوس أنجلوس باربي واينبرغ (Barbi Weinberg)، تمثّلتْ مهمة المؤسّسين بإدخال قوة الأفكار ونظام إجراء الدراسات في عملية صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولكي يكون العنوان مناسباً مع السياسة قاموا باختيار مصطلح «الشرق الأدنى» بدلاً من المصطلح الأشهر «الشرق الأوسط» لأنّهم أرادوا لاسم المعهد أن يعكس التحديدَ الجغرافيَّ الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية. أدرك المؤسِّسون أنّ المصالح الأمريكية في المنطقة تنبعثُ من مجموعةٍ من الأفكار الرئيسية كـ«الأمن والسلام والازدهار والديمقراطية والاستقرار»، ولكنّهم أدركوا أيضاً أنّ الطريقة المثلى لتعزيز هذه المصالح هو من خلال السياسات التي ترجع بجذورها إلى التحقيق والمناقشة والبحث. والأهم من هذا، **وضع المؤسِّسون في تصوُّرهم معهداً يرفضُ الأفكارَ الخيالية التي تدورُ في أذهان المراقبين الخارجيِّين حول ما ينبغي أن يكون الشرق الأوسط عليه، والإحاطة بدلاً من ذلك بالتقييمات الموضوعية لواقع المنطقة.**

تتضمّن الهيئة البحثية خبراء مختصّين بمجموعةٍ واسعةٍ من القضايا السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي تتناول كلَّ زاويةٍ من الشرق الأوسط. يُجيد

[1]- مهمة المعهد وتاريخه: مترجم عن البيان الوارد على الصفحة الرسمية لمعهد واشنطن على الشبكة العنكبوتية.

هؤلاء الخبراء لغاتِ المنطقة وقد سكنوا وعملوا فيها وأحياناً ما ينحدرون منها، وقد عمل باحثو المعهد فعلياً في كلِّ فرعٍ حكومي يؤدّي دوراً في صناعة السياسة في الشرق الأوسط ـ ومن ضمنها مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية والبِنتاغون ووحدة المخابرات.

يُقدِّمُ معهد واشنطن التحليل عبر الكلمات المكتوبة والمنطوقة والتواصل الشخصي. تحظى منشورات المعهد من مُلخّصات السياسة إلى الدراسات الطويلة بإجماعٍ واسعٍ حول «وجوب قراءتها» من قبل المسؤولين والدبلوماسيين والصحفيين في واشنطن وحول العالم، وتُقدِّمُ تحليلاً فورياً للأحداث بالإضافة إلى تقييمات مدروسة وبعيدة المدى للاتجاهات التي تُشكِّلُ السياسة المستقبلية. **غالباً ما يقومُ المعهد بتقديم مُلخصّاتٍ للكونغرس والوكالات التنفيذية والقوّات المسلَّحة ووحدة الاستخبارات. كذلك، يستعرضُ الباحثون نتائجهم في لجانٍ أكاديمية رفيعة المستوى حول العالم، ولعدّة مرّات يومياً تردُ تعليقاتهم في الإعلام الرئيسي الأمريكي أو العالمي وتظهرُ في مقالات الرأي الواردة في نُخبة الصحف، بالإضافة إلى المقابلات التي تُجرى مع هؤلاء الباحثين على الشبكات التلفزيونية أو برامج الأخبار الإذاعية. يلجأُ أكثر من مليون شخصٍ سنوياً إلى موقع المعهد على الشبكة العنكبوتية لقراءة المنشورات أو مشاهدة الفيديوهات بشكل مباشر ولدى الطلب.**

في بادئ الأمر، انصبَّ تركيزُ جدول الأعمال البحثيّ التابع للمعهد على العلاقات العربية-الإسرائيلية، والقضايا السياسية والأمنية، والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على نحو الإجمال. **في التسعينيّات، ومدفوعاً بسقوط الاتّحاد السوفياتي وحرب الخليج الأولى والتحوُّلات التي جرت على مستوى التركيبة الإقليمية الاستراتيجية، اتّسع نطاق بحث المعهد ليشمل تركيزاً خاصًّا على تركيا وعلى تصاعد السياسة الإسلامية باعتبارها المفهوم المتكرّر الضروري لفهم الاتجاهات السياسية في أنحاء الشرق الأوسط ما بعد الاتحاد السوفياتي.**

بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001، أضاف المعهد حقولاً بحثية لمساعدة

الحكومة الأمريكية في فهم ومواجهة التطرُّف الإسلامي والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه التحديد الأسلحة النووية. **بعد عشر سنوات، أدّى اندلاع ما يُسمّى بالربيع العربي ونشوب النزاع السنّي ـ الشيعي المحلّي إلى سلسلةٍ من الأحداث التي قوّضت الاستقرار في المنطقة وهدّدت بمحو حدودها السياسية التي كانت قد استمرّت لقرون. مجدّداً، تحرّك المعهد عبر توفير تحليلٍ متطوّر لمواضيع جديدة كالسلفيّة وتجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت وإعادة بروز روسيا كمؤثّرٍ إقليمي.**

بعد أكثر من 30 عاماً، ما زال المعهد يتلقّى التمويل من المواطنين الأمريكيين بشكلٍ حصري، وما زال «مُلتزماً بإنشاء شرقٍ أوسط أكثرَ سلاماً وأمناً وازدهاراً» **ويُصرّح البيانُ التعريفي بأنّ «القيادة الأمريكيةَ التي تُحرّكها قوةُ الأفكار ومواهبُ الأفراد المتفانين الذين يستطيعون تحويلها إلى سياساتٍ سليمة وقابلة للتطبيق، سوف تُقرّب من تلك الحقيقة».**

* * *

الخبراء والباحثون

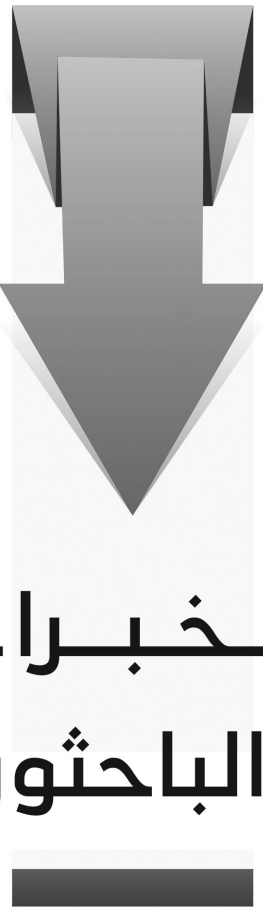

روبرت ساتلوف
(Robert Satloff)

يشغلُ روبرت ساتلوف منذ العام 1993 منصب المدير التنفيذي لمعهد واشنطن، وبهذه الصفة يتولّى الإشرافَ على جميع عمليات المعهد ويقودُ فريقاً مؤلَّفاً من الباحثِين والخبراء وممارسي السياسة المختصِّين بالشرق الأوسط. كذلك، يتبوّأ ساتلوف في معهد واشنطن كرسيّ هاورد بركووِتز حول السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

يتمتّع ساتلوف بخبرةٍ في السياسة العربية والإسلامية وسياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، وقد تكلّم وكتب كثيراً حول عملية السلام العربية-الإسرائيلية، والتحدّي الذي يُمثّله الإسلام السياسي، والحاجة لتنقيح الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط.

بُعيد هجمات الحادي عشر من أيلول، انتقل الدكتور ساتلوف وعائلته إلى الرباط عاصمة المغرب، وقام لأكثر من سنتَين بالسفر في أرجاء الشرق الأوسط وأوروبا وأسهب في الكتابة عن الطرق التي تمنحُ الحملة الفكرية ضد الإسلام السياسي الراديكالي ضرورةً مُلحّة بالإضافة إلى أساليب إمدادها بالأفكار، وقد كان هذا موضوع مجموعة مقالاته تحت عنوان: «معركة الأفكار في الحرب على الإرهاب: مقالاتٌ حول الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط»[1] (2004). خلال مدّة سفره إلى الخارج، تركّزت أبحاث ساتلوف الشخصية على الكشف عن قصص العرب «الأبطال» و«الأشرار» في المحرقة اليهودية، مُعتمداً على الأرشيف والمقابلات وزيارة المواقع في 11 دولة في أربع قارات. تسبّبت اكتشافاته في إقناع الحكومة الألمانية بدفع التعويض لليهود الناجين من معسكرات العمل الإجبارية في شمال أفريقيا،

[1]- The Battle of Ideas in the War on Terror: Essays on U.S. Diplomacy in the Middle East.

وهذا هو موضوع كتابه الذي حقّق مبيعاتٍ عالية: «برفقة الأخيار: القصص الضائعة من الامتداد العميق للمحرقة في الأراضي العربية» (2006)[1].

قام ساتلوف بتأليف/تحرير 9 كتب وأبحاث، وغالباً ما تظهر آراؤه حول قضايا الشرق الأوسط في صحفٍ رئيسية مثل «نيويورك تايمز»، «وال ستريت جورنال»، «واشنطن بوست»، و«لوس أنجلوس تايمز». يتكرّرُ ظهور ساتلوف كمعلّق في برامج الأخبار التابعة لأهم شبكات التلفاز وفي البرامج الحوارية وعلى الإذاعة العامة الوطنية. قام ساتلوف بإطلاق برنامجٍ إخباريٍ وحواريٍ بعنوان «داخل واشنطن» يُبثّ مرّةً في الأسبوع منذ العام 2005 على قناة «الحرّة»، وهي محطّةٌ تلفزيونية فضائية عربية مدعومة من الحكومة الأمريكية ويُغطّي بثُّها أنحاء الشرق الأوسط. **يتولّى ساتلوف إدارة الحوار في هذا البرنامج، وعليه، فإنّه يُعَدُّ المذيع الأجنبي الوحيد الذي يستضيفُ برنامجاً على محطة تلفزيونيةٍ عربية فضائية.**

بالإضافة إلى عمله في الميدان الإعلامي، أدلى ساتلوف بشهادته عدّة مرات أمام مجلس الشيوخ واللجان الحكومية المهتمة بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

-**التحصيل العلمي**: دكتوراه من كلية سانت أنطونيو في جامعة أوكسفورد، ماجستير من جامعة هارفارد، وبكالوريوس من جامعة ديوك (Duke).

-**مجالات الخبرة**: مصر، الأردن، شمال أفريقيا، الفلسطينيون[2]، السياسة العربية والإسلامية، العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، الديمقراطية والإصلاح، عملية السلام، السياسة الأمريكية.

-**نطاق بحثه الحالي**: الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط، السياسة الأمريكية حول تحقيق الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط، السياسة الأمريكية حول النزاع العربي ـ الإسرائيلي، الإسلامويون، والسياسة العربية.

[1]- Among the Righteous: Lost Stories of the Holocaust's Long Reach Into Arab Lands

[2]-يتعمّد الموقع الرسمي لمعهد واشنطن أن يذكر كلمة «الفلسطينيين» وليس «فلسطين» لأنّها تحمل دلالةً على الدولة، وصنّاع السياسة الأمريكيون لا يعترفون بدولةٍ فلسطينية في الأرض المقدّسة.

-**اللغات التي يُتقنها**: الإنكليزية، العربية، الفرنسية، العبرية.

1) في العدد السابع من إصدار «المجهر السياسي» الذي يعود إلى تشرين الأول من العام 1988، وتحت عنوان «البعد الإسلامي في الانتفاضة الفلسطينية»، يُقدّم ساتلوف في هذا البحث الميداني الذي أجراه في إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية النقاطَ التالية وشرح كلاًّ منها:

-النشاط الإسلامي هو الشرارة التي أشعلت الانتفاضة الفلسطينية وأحد الأمور الأساسية التي حافظت على جذوتها.

-تنفي مشاركةُ المجموعات الإسلامية في الانتفاضة فكرةَ التناقض المتأصِّل بين الإسلام والوطنية.

-يميلُ الإسلاميون إلى تشكيل مجموعة محورية من الناشطين ممّا يُجبر المجموعات الوطنية الأخرى على البحث عن تحالفات أخرى ومجالات التعاون معها.

-يُوفّر الإسلام عبر المساجد عاملاً مهماً لتأمين جنود الانتفاضة ومقرّاتها وشبكات تواصلها.

-فيما يتعلّق بمقاتلة إسرائيل، تشترك المجموعات الإسلامية في الأهداف الأساسية وتبدو متحالفة بشكلٍ وثيق مع الوطنيين.

-يوجد سباقٌ بين المجموعات الفلسطينية المختلفة لنيل السيطرة الخطابية والسياسية والتنظيمية على مسار الانتفاضة.

-في الأشهر التسعة الأولى من الانتفاضة، استطاعت المجموعات الإسلامية أن تُبقي تركيزها مُنصبّاً على العدو الإسرائيلي المشترك، ولكن برزت بعدها اختلافاتٌ استراتيجية بين المجموعات الفلسطينية المختلفة.

-على المدى البعيد، يُهدِّد بروز الناشطين الإسلاميين كفاعلين أقوياء داخل الأراضي الفلسطينية بإبعاد النقاش السياسي الفلسطيني عن المصالحة مع إسرائيل.

يتحدّث ساتلوف بشكلٍ رئيسي عن ثلاث مجموعات إسلامية وهي: حركة الجهاد الإسلامي التي كانت المنظمة الدينية الأولى الداعية إلى مواجهة إسرائيل باسم الإسلام والتي ينظرُ معظم أعضائها إلى الخميني كقدوة، وحماس التي برزت كنتيجةٍ مباشرة للانتفاضة، وفتح الإسلامية. نجح الخميني من خلال انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في الحصول على مرتعٍ خصب بين الفلسطينيين، ولكن حينما تراجعت الثورة في نظر العديد من العرب السنّة، تدنّت جاذبية المجموعات الإسلامية في الأراضي الفلسطينية. بعد هذا التراجع بمدّةٍ وجيزة، أخذ المسلمون في جنوب لبنان مكانَ الإيرانيين وأصبحوا قدوة النشاط الإسلامي السياسي، وذلك بعد نجاحهم في إخراج الأمريكيين ومن ثمّ الإسرائيليين من لبنان[1]. كلّما استمرّ الوفاق الإسلامي/ الوطني بالتطوُّر، وكلّما لعب الناشطون الإسلاميون دوراً أعظم في المواجهة اليومية ضدّ السلطة الإسرائيلية، سيكون من الأصعب في المستقبل إنشاء عمليةٍ سياسية بعيدة المدى حول الرؤية الاستراتيجية التي يحملها هؤلاء الناشطون المتمثّلة بإنشاء دولة فلسطينية «خالية من الصهاينة».

2) في دراسةٍ صادرة في 2004 تحت عنوان «معركة الأفكار في الحرب على الإرهاب: مقالاتٌ حول الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط»، تردُ عدةّ مقالات:

في القسم الأول تحت عنوان «استراتيجية الدبلوماسية العامة»، يعتبرُ ساتلوف أنّ أيَّ حملةٍ تُخاض ضمن الإطار السياسي الحالي ينبغي أن تتألّف من ثلاثة عناصر أساسية:

---

[1]- يعودُ تاريخ هذه المقالة إلى العام 1988، فيكونُ المراد من إخراج الأمريكيين من لبنان هو الانسحاب الأمريكي على إثر تفجير السفارة الأمريكية في بيروت في نيسان من العام 1983 ومن ثم تفجير مقرّ المارينز في تشرين الأول من العام نفسه. أمّا إخراج الإسرائيليين من لبنان، فإنّه إشارة إلى انسحاب الإسرائيليين في العام 1985 من أكثر من نصف الأراضي اللبنانية المحتلة منذ العام 1982.

أ) شرح السياسة الأمريكية بصراحة ودون تقديم الاعتذار (ومن ضمن ذلك عدم تجنُّب شرح الدعم الذي تُقدّمه الولايات المتّحدة لإسرائيل).

ب) توفير المصادر البديلة للمعلومات الموثوقة والواقعية عن العالم بشكل عام وعن الدول المحلية حيث يقطُن المستمعون والمشاهدون المستهدفون.

ج) إبراز القيم الأمريكية الجوهرية التي يتّسمُ بها المجتمع الأمريكي، وعلى وجه الخصوص: التسامح، الانفتاح، الجدارة، والنشاط المدني.

يرى ساتلوف أنّ الخطوة الأولى في إنشاء حملةٍ دبلوماسية عامة مُتمِّمة «للحرب على الإرهاب» هي: إدراك صعوبة التحدّي، التمييز بين الدول والشعوب المستهدفة، ومعرفة الاختلافات الأساسية بين الوضع الراهن والنزاع الفكري الأمريكي ـ السوفياتي الذي جرى في السنوات السابقة.

يذكرُ ساتلوف أنّه توجد ثلاثة عناصر رئيسية في حملة الدبلوماسية العامة المتكاملة وهي: الإعلام، التعليم، وبرامج تبادل الطلّاب، وينبغي بذل المزيد من الجهد في كلٍّ من هذه الميادين.

في الميدان الإعلامي، الهدف الأسهل للدبلوماسية العامة المعزَّزة هو البثّ، أي التركيز على التلفاز والإذاعة، ولكنّه الأدقّ.

أمّا بالنسبة **للتعليم**، يعتبرُ ساتلوف أنّه من المؤسف أنّ أغلبية طلّاب الجامعات العرب لا يملكون فرصةً لكسب المعلومات عن الحكومة الأمريكية وسياستها ومجتمعها وثقافتها، ويرى أنّ **فهم شعوب الشرق الأوسط بشكلٍ أفضل للمجتمع الأمريكي ينبغي أن يكون أمراً ذا أهمية حاسمة بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية العامة.** تُوجد أولويتان وهما: ترويج هذه البرامج في الجامعات الكبرى في الشرق الأوسط، وإنشاء وسائط جديدة للتعاون مع أساتذةٍ محلّيّين من أجل إدخال الدراسات الأمريكية في التعليم الأساسي والثانوي. يعتبر ساتلوف أنّ **اللغة الإنكليزية هي المعبر إلى الثقافة والمجتمع الأمريكي، وإتاحتها بشكلٍ أوسع لأهل الشرق الأوسط**

تُشكِّل أفضلَ فرصةٍ لنجاح كلِّ الجهود الدبلوماسية العامة الأخرى. كذلك، ينبغي تعليم الطلّاب العرب عن المحرقة اليهودية.

فيما يتعلّق ببرامج **تبادل الطلّاب**، ينبغي للولايات المتّحدة أن تبذلَ المزيد من الجهد في جذب التلاميذ إلى المعاهد والجامعات في الولايات المتّحدة، ويعتبرُ ساتلوف أنّ برامج تبادل الطلّاب قد أثبتت مع الوقت أنّها نافعة وعالية المردود في بناء العلاقات الإيجابية.

يختمُ ساتلوف بالقول إنّه في حملة الدبلوماسية العامة ـ كالحرب على الإرهاب نفسها ـ لن يكون هناك انتصاراتٌ سريعة بل نجاحات قليلة قابلة للإثبات. يُفضَّل إنجاز هذه الحملة بطريقةٍ صحيحة ومن دون تسرُّع، ومن المهم للولايات المتّحدة أن تبذل الجهد في منح الفرصة لأهل الشرق الأوسط للتعرُّف على سياسة أمريكا وحكومتها وطريقة الحياة فيها وسياساتها، واستناداً إلى ذلك يتّخذون القرار المدروس حول دعم أمريكا أو مناهضتها، وكيفية بناء مستقبلهم ومجتمعاتهم.

في القسم الثاني تحت عنوان «الأخطاء التي نرتكبها»، يذكرُ ساتلوف بعض أسباب فشل السياسة العامة الأمريكية منذ 11 أيلول ومنها:

-التوجُّه الاستراتيجي الخاطئ لصُنّاع السياسة الذين ثمّنوا الجهد الرامي «لنيل المودّة» وذلك على حساب دعم السياسة الأمريكية.

-القرارات التكتيكية الخاطئة التي أضفت هالةً من التأييد على بعض أكثر النُقّاد خُبثاً للمصالح والسياسة الأمريكية.

-قلّة السرعة والإبداع في اغتنام حادثة 11 أيلول لتطوير مشاريع ومبادرات دبلوماسية جديدة وتطبيقها.

-الاعتماد المفرط على قوى البثّ الإعلامي.

-النقص في تقديم الاهتمام والتمويل المناسب للأبعاد المتوسطة والبعيدة المدى لحملة «السيطرة على القلوب والعقول».

يعتبرُ ساتلوف أنّ المشاكل الرئيسية هي: عدم امتلاك الولايات المتّحدة لتعريفٍ صحيح عن «الأخيار والأشرار»، تقديمها العونَ لأفرادٍ غير مُناسبين في الحروب الثقافية التي تُشنّ في المجتمعات العربية والإسلامية، تأكيدها المفرط على إعلان التسامح الديني الأمريكي، وعدم التأكيد الكافي على دعم السياسة. وفقاً له، ينبغي أن يكون دعم السياسة الأمريكية في صميم جميع حملات الدبلوماسية العامة.

يتطرّق ساتلوف لمسألة التعليم ويعتبر أنّه **على الولايات المتّحدة أن لا تهتمّ فقط بمسألة التعليم بل أيضاً بالمحتوى الدراسي: أي ما يتعلّمه، ويقرأه، ويسمعه، ويشاهده الطلاّب في الشرق الأوسط**. تحتوي هذه النقطة على أربعة عناصر، فيتحتّم على أمريكا:

أ) أن تقوم بشدةٍ وثباتٍ **بمحاربة حملات الدعاية المعادية لها** في العديد من الدول.

ب) أن تسعى **للسيطرة على عقول الشباب المسلم من خلال التعليم.**

ج) أن تكون حكيمةً في **توسعة جهود البثّ الإعلامي في الشرق الأوسط.**

د) أن تزيد بشكلٍ كبير من **تمويل برامج تعلّم اللغة الإنكليزية في الخارج**، فمن خلال هذه اللغة يدخلُ الشباب إلى بوابة العولمة التي تُتيح الفرصة للولايات المتّحدة لإيصال صوتها.

في القسم الثالث تحت عنوان «الأمورُ الصحيحة التي نقومُ بها»، يعتبرُ ساتلوف أنّه **من ضمن الأمور الإيجابية التي تقومُ بها الولايات المتّحدة: إبقاء أبواب التعليم العالي في أمريكا مفتوحة للطلاّب العرب، ووجود المدارس الأمريكية في الخارج التي تلعبُ دوراً حيويّاً في الحروب الثقافية الدولية** على حدّ تعبيره.

في القسم الرابع تحت عنوان «مقاربة جديدة»، يعتبرُ ساتلوف أنّ الدبلوماسية العامة ليست مجرد حملةٍ دعائية بل استثماراً في الأفكار والأشخاص لكي تحصل

الولايات المتّحدة على مُحاكمةٍ عادلة لسياساتها الحالية وفرصةٍ لتكوين الحلفاء الجدد الذين يُحاربون إلى جانبِ أمريكا في المستقبل. في سبيلِ تعزيز المصالح الأمريكية، تتمثّل الخطوة الأولى في إدراك أنّ الدبلوماسية العامة الناجحة تعتمدُ على ثلاثة مضامين: التركيز القصير الأمد على الصورة الخارجية للولايات المتّحدة، الاستثمار بعيد الأمد في الحلفاء المستقبليين، وأكثر من أي شيء التأكيدُ المستمر على تعزيز المصالح الأمريكية.

-في هذا القسم، وتحت عنوان «الدليل العملي للاستفادة من حلفاء أمريكا المناهضين للإسلامويين»، يعتبرُ ساتلوف أنّه مع وجود أكثر من 1.3 مليار مسلم حول العالم، من غير الواقعي أن تقوم الولايات المتّحدة بمفردها أو بمساعدة الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية والمبادرات الخاصة بإفراغ البيئة التي تعثرُ فيها المنظمات الإرهابية على المجنَّدين. ولكن على الرغم من عدم إمكانية إنجاز هذا الأمر بشكلٍ تام، إلّا أنّه يوجد الكثير ممّا يُمكن فعله لتقليل عدد الإسلامويين الذين قد يُصبحون إرهابيين، أو عدد الناشطين المتعاطفين معهم. **على الرغم من أنّ هدف الدبلوماسية العامة هو الناس وليس الحكومات، إلّا أنّها تُشبه الدبلوماسية التقليدية في أهدافها وهي: تقوية الأصدقاء، تقويض تأثير الأعداء، وتنمية الفهم العام (والدعم) للمصالح والقيم الأمريكية الوطنية.**

من أجل تقليل عدد الإسلاميين المجنّدين، ينبغي:

أ) تحديد الحلفاء المحتملين في أوساط المسلمين غير الإسلامويين، ومن الطرق التي يُمكن اتّباعها: دعوتهم للمشاركة في أنشطة السفارة الأمريكية والمؤتمرات الصحفية المتعلّقة بالسفارة والزيارات التبادلية والرحلات التعليمية إلى أمريكا.

ب) إنشاء شبكات تجمعهم بهدف عام، وقد يتضمّن هذا الأمر جمعَ أشخاصٍ ذوي رؤى مختلفة لمحاربة انتشار الإسلاموية. لا تُسهم هذه الشبكات فقط في مضاعفة قوة النشاط الإصلاحي بل أيضاً في تحديد الأفراد الذين يمكن أن يتولّوا أدواراً ريادية في قضايا محدَّدة في السياسة العامة. يمكن الوصول إلى تغييرٍ أدوم

وأكثر فاعلية من خلال التأييد الأمريكي الخفي لأفرادٍ ذوي تفكيرٍ إصلاحي في الهيئة البيرواقراطية والمجتمع المدني وذلك من أجل إيصالهم إلى الهيئات الوطنية والمحلية التي يتم تشكيلها عادةً من أجل مراجعة المناهج الدراسية.

ج) إظهار دعم الولايات المتّحدة لهؤلاء الحلفاء في الرؤية والمال.

من أجل تقوية الحلفاء، يعتبر ساتلوف أنّه على الرغم من أهمية تقديم الدعم السياسي الواضح للمناهضين للإسلامويين، إلاّ أنّه غير كافٍ. **إحدى الأساليب المهمة وغير المكلِفة مادياً هي تقديم المعلومات الاستخباراتية لهم وعلى وجه الخصوص تلك المعلومات المتعلّقة بالعمليات والإدارة والتمويل والعناصر داخل جميع المبادرات والمنظّمات غير الحكومية المتّجهة نحو الإسلاموية، وهذا محفزٌ قوي للعمل.**

في الحملة الرامية للحدّ من انتشار الإسلاموية، لا يكفي تحديد الحلفاء الحاليين ودعمهم وتقويتهم بل ينبغي تكوين حلفاء جُدُد ومستقبليين. في هذا الميدان، يعتبرُ ساتلوف أنّ **إحدى ساحات المعركة الأساسية هي تعليم الأطفال** (تعليم اللغة الإنكليزية، تمكين الطلاب غير الأثرياء من ارتياد المدارس الأمريكية في الخارج، دعم إنشاء الجامعات الشبيهة بالجامعات الأمريكية في الشرق الأوسط، وتوزيع الكتب التعليمية الأمريكية في بلاد المسلمين).

-تحت عنوان «المبادرات الخاصة والدبلوماسية العامة»، يعتبر ساتلوف أنّه لا يوجد شكٌ حول أهمية السعي وراء الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الأعم. يتحدّث ساتلوف عن دول هذه المنطقة وأديانها ولغاتها وأساليب حكمها، ويعتبر أنّه **لا توجد أهمية لمفهومي «العالم العربي» و«العالم الإسلامي» بل ينبغي إبعادهما عن قاموس السياسة لأنّ الإسلامويين ينتفعون منهما،** والعنصر الأساسي في مواجهة الإسلاموية هو دعم مفهوم الدولة.

يعتبرُ ساتلوف أنّه يقع على عاتق الولايات المتّحدة دورٌ مهم في ترويج الإصلاح

في الشرق الأوسط، مع أنّ بعض المنظّمات غير الحكومية كانت ناشطة لعشرات السنوات في هذه المنطقة ومن المرجَّح أن تبقى كذلك، إلاّ أنّ هناك العديد من المؤسّسات التي يُمكنها إدخال الحركة والإبداع في الأجندة الإصلاحية (كعالم التجارة، التعليم العالي، والمؤسّسات الإنسانية). **أمّا في القطاع الخاص، فتوجد نقطة مفيدة لانطلاق المبادرات الأمريكية وهي التركيز على: الإعلام، التعليم، والنساء.**

-تحت عنوان «**دروس من الخط الأمامي: السنتين اللتين قضيتهما في المغرب**»، يعتبر ساتلوف أنّ انتشار الإسلاموية الراديكالية -وليس انعدام شعبية أمريكا ـ هو أكبر تحدٍّ يواجه المصالح الأمريكية في المجتمعات العربية والإسلامية. استناداً إلى تجربته في المغرب، يرى ساتلوف أنّ على الدبلوماسية الأمريكية العامة التركيز على ثلاثة ميادين أساسية: أ) صورة أمريكا (يمكن اتّباع العديد من الخطوات لتحسين هذه الصورة)؛ ب) مصالحها؛ وج) استثماراتها في الحلفاء الحاليين والمستقبليين (وهذا هو العنصر الأهم).

تحت عنوان «معركة الأفكار في الحرب على الإرهاب»، يرى ساتلوف أنّه مع المشاكل التي تشهدها الدبلوماسية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط، يُمكن القيام بالأمور التالية لترميم الأضرار: **النظر إلى معركة الأفكار كجبهةٍ عسكرية، وأن يكون الهدف على المدى البعيد النصر وليس مجرّد التقدُّم**. كذلك، ينبغي القيام بأمورٍ أقلّ وبطريقةٍ أفضل، وأن تُصبح جهود الدبلوماسية العامة أشدّ وأكثر محلية، وأن يبحث المسؤولون الأمريكيون في كلّ بلدٍ إسلاميٍ عن حلفاء محتملين. **لن يكون الفوز في معركة الأفكار أمراً سهلاً، وينبغي للولاياتٍ المتّحدة أن تعرف أولاً بأنّها معركة، وأنّه يُمكن الفوز بها ثانياً.**

3) في جلسة مناقشة بتاريخ 91 نيسان 5002 تحت عنوان «مُشكلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلامويون هم الحل؟»، يذكرُ ساتلوف أنّ الإسلاموية التي تعني بذل الجهد لإنشاء الحكم وتنظيمه استناداً إلى التشريع الإسلامي هي أكبر تحدٍّ فكريٍ يُواجه الولايات المتّحدة في الوقت الراهن. ينبغي أن يكون هدف

السياسة الأمريكية تقويض الإسلامويين وهزيمتهم من خلال تحديد تحالفٍ واسع من غير الإسلامويين والمناهضين لهم وتنميته ودعمه. من أجل إدخال المجموعات الإسلاموية في حوارٍ سياسي مع الولايات المتّحدة، ينبغي أن تنجح في امتحانين: أن تبقى متمسكة بالديمقراطية مع مرور الوقت، وأن يكون النطاق الكامل لسياساتها في ميدان العمل خالياً من العنف وليس مجرد نبذه لفظياً.

يرى ساتلوف أنّه ينبغي على الولايات المتّحدة أن يكون لديها أقل قدر من التواصل مع المجموعات الإسلاموية، ومن الأفضل أن لا يكون هناك تواصل على الإطلاق. لا يُمكن لأمريكا أن تدعم الإسلامويين والإصلاحيين في نفس الوقت، بل ينبغي أن تدعم الأفراد والمؤسّسات التي تحمل القيم العالمية، وهذا يعني تطبيق سياسة أكثر حزماً تتمثّلُ بالاستثمار في الأنصار الحقيقيين للديمقراطية وليس الديمقراطية النظرية.

4) في مؤتمر أُقيم في 24 أيلول 2005 تحت عنوان «السياسة الأمريكية تجاه الإسلامويين: التعاون أم العزل؟»، يعتبر ساتلوف أنّه بالنسبة إلى بعض الإسلامويين، يمُثّل الحصول على القوة خطوةً في سبيل تحقيق هدفين رئيسيين: أ) محو الحدود بين الدول الإسلامية من أجل إعادة تشكيل الخلافة؛ وب) قلْب المفاهيم المعاصرة للمواطنة من أجل تحويل الأمّة إلى الفاعل البارز في الشؤون الدولية. هناك ثلاث نقاط مهمّة ينبغي تذكّرها وهي أنّ الإسلامويّين يعتبرون أنّ العنف هو تكتيكٌ وليس استراتيجية (الاستراتيجية ثابتة وتتمثّل في تحويل الأنظمة الموجودة إلى دول مُستندة إلى الشريعة)، وأنّه لم تُعلِّق أي مجموعة إسلامية ممارستها للعنف إلّا حينما تمّ الضغط عليها من قِبل دولة معيّنة، وأنّ عدم اللجوء إلى العنف ليس المعيار الوحيد للدخول في السياسة الديمقراطية، بل أيضاً نبذ العنصرية والتحريض.

لا تتعاون الولايات المتّحدة سياسياً مع المجموعات الإرهابية ولكنّها تتعاون مع الإسلامويين الذين يتمتّعون بالشرعية في بعض البلدان. يتحتّمُ على الولايات المتّحدة أن تساعد أصدقاءها في الشرق الأوسط بدلاً من التعاون مع خصومها، وعليها دعم الديمقراطيين وليس الديمقراطية فحسب، بالإضافة إلى عدم تحفيز الارتباط السياسي

مع الإسلامويين. وبدلاً من تحويل المتطرّفين إلى معتدلين، ينبغي على الولايات المتّحدة الالتزام بالمشروع المتمثّل بتقوية المعتدلين، ولا يُمكن تحقيق ذلك إلّا إذا كانت أمريكا أكثر علماً بكيفية ترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط.

5) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 53 بتاريخ شباط 2006، تحت عنوان «تداعيات فوز حماس على الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والاستراتيجية»، يناقشُ عدّة باحثين هذا الموضوع بتشعّباته ويتولّى ساتلوف تقديم معلومات أساسية عن حركة حماس حيث يذكرُ أنّها قد عبرّت في ميثاقها عن هدفها الأساسي المتمثّل بمواجهة إسرائيل، ومن دون هذه المهمة فلا سبب لوجودها. توجد وسائل متعدّدة لتحقيق هذا الهدف وتتراوح بين أسلمة المجتمع الفلسطيني لإغراق إسرائيل ديموغرافياً وصولاً إلى الصراع المسلَّح ضدّ الدولة اليهودية. يعتبر ساتلوف أنّه من المؤكَّد أن تقوم حماس بإظهار الليونة التكتيكية في الحُكم، إلّا أنّه من غير المحتمل أن تقوم بتغيير أيٍّ من أبعاد استراتيجيتها الأساسية.

من أجل تقييم أداء حماس في السلطة، يُلفت ساتلوف النظر إلى النقاط التالية:

أ) هدف حماس المباشر هو تعميق سيطرتها على جميع أبعاد المجتمع الفلسطيني، وهذه السيطرة هي أساس إستراتيجيتها الطويلة الأمد المتمثّلة بمواجهة إسرائيل، وما تخاف منه حماس هو هفوة تُهدِّد ممارستها للحكم السياسي.

ب) **قد تقيم حماس هدنةً مع إسرائيل ولكنّها لن تُقيم السلام معها. بالتالي، فإنّ تثبيت سلطة حماس في الداخل الفلسطيني سيكون مقدمة للتجهيز للمرحلة المقبلة من المعركة ضدّ إسرائيل والتي سوف تخوضها حماس من موقعٍ أقوى دبلوماسياً، وسياسياً، وعسكرياً.**

يعتبرُ ساتلوف أنّ ظهور حكومةٍ راديكالية مسلَّحة في قلب الميدان العربي ـ الإسرائيلي له انعكاساتٌ سلبيةٌ على إسرائيل والدول العربية المعتدلة وكثيرٍ من السياسات الأمريكية. لا يُمكن حلّ مشكلة وصول القوى الخارجية كحزب الله

وإيران إلى أبواب القدس وتحوّل الصراع إلى نزاعٍ دولي إلّا من خلال منع قيادة حماس من الوصول إلى نظام الحُكم أو ضمان سقوطها السريع إذا وصلت إليه فعلاً. وكلّما بقيت الحكومة بقيادة حماس في الحكم لوقتٍ أطول، سوف تزداد سيطرة الحركة على المؤسّسات الفلسطينية (ومن ضمنها العسكرية)، وسوف تُرحّب بمشاركة المنتهزين الإسلامويين وتمُهِّد للاستئناف المحتمل للصراع المسلَّح ضدّ إسرائيل.

6) في إصدار «المجهر السياسي»، العدد 57 تموز 2006 تحت عنوان «تقييم ما يفعله العرب وليس ما يقولونه: مقاربةٌ جديدة لفهم العداء العربي تجاه الولايات المتّحدة»، يُركِّز ثلاثة باحثين: روبرت ساتلوف، يونيس يومانز، ومارك نخلة على حركات المظاهرات العامة ويعتبرونها مؤشِّراً مهماً لأنّها تمثّل أفعالاً شخصية يقومُ بها الأفراد. يتضمّن هذا الإصدار إحصائياتٍ دقيقة عن عدد المظاهرات وأماكنها وسنواتها وأسبابها وعدد المشاركين فيها وانتماءاتهم.

أكثر الدول التي شهدت مظاهرات مُناهضة للولايات المتّحدة هي العراق ومن ثم مصر وتأتي بعدها الأراضي الفلسطينية، أمّا الدول التي شهدت أقلّ المظاهرات فقد كانت الإمارات العربية المتّحدة، الكويت، وتونس. أمّا لدى اتّخاذ عدد السكان بعين الاعتبار، فقد كانت الدول التي شهدت أكثر المظاهرات هي: لبنان، البحرين، الأردن؛ والدول التي شهدت أقلّ المظاهرات هي: تونس، السعودية، والجزائر. بعد إيراد التفاصيل المتعلّقة بالمظاهرات، يقدِّمُ الباحثون الملاحظات التالية:

العدد الإجمالي للمظاهرات المناهضة للولايات المتّحدة كان مُنخفضاً (538 مظاهرة مذكورة في قاعدة البيانات في 18 دولة على مدى 6 سنوات)، وقد كانت هذه المظاهرات مدفوعةً بحوادث معيّنة (كاجتياح العراق واغتيال الشيخ أحمد ياسين) وهمدت بسرعةٍ بعد ذلك. لا يتشابه جميع العرب وهذا يتّضح من عدد المظاهرات في الدول المختلفة، ولم تكن هذه المظاهرات عنيفة بشكلٍ عام وكذلك لم تزدد وتيرتها مع الوقت أو عدد المشاركين فيها أو طبيعتها. كذلك، لا توجد علاقةٌ بين تكرُّر المظاهرات والاصطفاف السياسي للدول التي شهدت هذه الاحتجاجات.

تتمثّل الاستنتاجات التي يُقدّمها الباحثون كالتالي:

حالات التعبير عن العداء تجاه الولايات المتّحدة هي عرضية ومدفوعة بأحداث معيّنة ولا يوجد دليلٌ كبيرٌ على تنامي الكراهية تجاه أمريكا أو شعبها أو سياساتها. أمّا السرعة التي يخرجُ فيها العرب للتظاهر فإنّها تشبه السرعة التي يعودون فيها إلى حياتهم العادية بعد الاحتجاج. مع أنّ نتائج الاستطلاعات تُظهر وجود مستويات عالية من العداء تجاه الولايات المتّحدة، إلّا أنّ قلّة المظاهرات المناهضة لأمريكا وطبيعتها غير العنيفة تأتي كمفاجأة. لعلّ السبب هو منع الحكومات العربية من انعقاد هذه المظاهرت تجنّباً لاستياء أمريكا أو خشيةً من تحوُّل هذه الاحتجاجات ضدّها، أو قد يكون السبب اعتبار الشعوب العربية أنّ المظاهرات في الشوارع هي غير فعّالة.

يرى الباحثون أنّه قد قامت بعضُ الحكومات في المنطقة بالتحريض على إقامة عددٍ كبير من المظاهرات لإظهار امتعاضٍ رسمي تجاه إحدى السياسات الأمريكية، أو لحرف الانتباه العام عن قضيةٍ محدَّدة، أو لسببٍ آخر. في ختام البحث، يتساءل الباحثون عن معنى معاداة الولايات المتّحدة وهل أنّ المواقف مؤثِّرة إذا لم يتمّ ترجمتها إلى أفعال؟ ينبغي أن تتطرّق الأبحاث الإضافية إلى مؤشراتٍ أخرى عن السلوك المعادي لأمريكا كمقاطعة البضائع الأمريكية وعدم السفر إلى الولايات المتّحدة أو الامتناع عن ارتياد مدارسها وجامعاتها، وقبل التوصّل إلى أحكام نهائية ستكون الولايات المتّحدة مخطئة إذا قامت بتقييد سياساتها أو أنشطتها الخارجية فقط بسبب خوفها من ردّة الفعل الشعبية.

7) يذكرُ تقرير كتاب روبرت ساتلوف «برفقة الأخيار: القصص الضائعة من الامتداد العميق للمحرقة في الأراضي العربية» الصادر في تشرين الأول 2006، أنّ المؤسسات المكرَّسة لإحياء ذكر المحرقة قد كرّمت أكثر من عشرين ألف شخص لقيامهم بإنقاذ اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ولكن لا يندرج عربيٌ واحد ضمنهم. في سعيه للعثور على ردٍّ مفعمٍ بالأمل لمواجهة سيل إنكار المحرقة الذي يجتاحُ العالمين

الإسلامي والعربي، انطلق ساتلوف في مهمة البحث عن بطلٍ عربي تستطيع قصّته تغيير الطريقة التي ينظرُ فيها العرب إلى اليهود وإلى أنفسهم وتاريخهم.

-جديرٌ بالذكر أنّ وزارة الخارجية الأمريكية قد قامت برعاية جولةٍ خطابية لساتلوف في مصر وإسرائيل استمرّت لعشرة أيام، وذلك لكي يُقدِّمَ سلسلةً من المحاضرات أمام جماهير في الشرق الأوسط حول الدور العربي في المحرقة وأهميّته السياسية في يومنا الحالي.

8) في خطابٍ له في 31 تشرين الأول 2006 تحت عنوان «مقاربة جديدة لمواجهة إنكار المحرقة في المجتمعات العربية والمسلمة»، يرى ساتلوف أنّ أحد أكثر أشكال معاداة السامية خُبثاً وانتشاراً في المجتمعات العربية هو إنكار المحرقة، وأنّه إذا أُريدَ تبديل تصوّرات العرب عنها ينبغي تقديم الحادثة في قالب قصةٍ عربية: أي سرد واقعةٍ قام فيها عربيٌ بإنقاذ يهودي في زمن المحرقة (حيث إنّ الألمان وحلفاءَهم قد احتلّوا شمال أفريقيا الذي كان يقطنُ فيه أكثر من نصف مليون يهودي). **يعتبرُ ساتلوف أنّه ينبغي للعرب أن يسمعوا هذه القصص من أساتذتهم، ووعّاظهم، وقادتهم، وتقع على الأمريكيين مسؤولية فتح العقول العربية على هذه الحقبة المنسيّة من تاريخهم، ويختمُ بالقول بأنّ تعزيز التسامح في الداخل والخارج هو فعلاً مسألة تمسّ الأمن القومي الأمريكي.**

9) في خطابٍ له في 2009 تحت عنوان «المصلحة والاحترام المتبادَلَين: أفكارٌ تخدمُ الدبلوماسية الامريكية العامة تجاه «العالم الإسلامي»، يرى ساتلوف أنّ الدبلوماسية العامة تتجاوزُ الانشغال المباشر بالجماهير الأجنبية ودعم المصالح الأمريكية وأنّها تمُثّل منافسةً فكريةً مع المتطرّفين الإسلامويين الذين يودّون فرض حكوماتٍ مُستندة إلى الشريعة في دولهم والعالم. تتطلّبُ هزيمة هذه العناصر جميع آليات الأمن الوطني غير القهرية، وعلى الولايات المتّحدة أن تضمن وجود خيارات متعددة للمسلمين لأنّه حينما يُصبح التطرّف الخيار الوحيد ستكون أمريكا قد هُزمت بالفعل.

من أجل توجيه الدبلوماسية العامة نحو حرب الأفكار، ينبغي للولايات المتّحدة أن تُصمِّم خططاً خاصة بالدول من أجل التعاون وتقوية أولئك الذين يواجهون التطرُّف، وينبغي تفصيل هذه التخطيطات ضمن خمس فئات: أ) مناطق حربيّة (العراق وأفغانستان)؛ ب) دول هشّة (اليمن، نيجيريا، باكستان)؛ ج) دول حاسمة (تركيا، مصر، إندونيسيا)؛ د) منطقة نظامية (أوروبا)؛ وه) إيران لوحدها.

ينبغي أن تكون الولايات المتّحدة فَطِنة ومتبصِّرة في تناول التحديات الفريدة التي تتضمّنها هذه الفئات، وعليه، يجب تحديد المجموعة الواسعة من المسلمين ـ الملتزمين والعلمانيين ـ الذين يُعارضون التطرُّف والحكم الإسلامي. من ناحيةٍ أخرى، **لا ينبغي الاعتماد على الإسلامويين غير العنيفين لحجْب أصوات الإسلامويين العنيفين بل يتحتّم مواجهة الإسلامويين جميعاً. كذلك، ينبغي التفريق بين الحكومات المستعدّة للتعاون مع الولايات الأمريكية وتلك التي تعتبر أنّ التعاون مع الإسلامويين يخدمُ مصالحها بشكلٍ أفضل.**

10) في شهادةٍ أدلى بها ساتلوف أمام مجلس النوّاب الأمريكي في 9 شباط 2011 تحت عنوان «التطوّرات المستجدّة في مصر ولبنان: تداعياتها على سياسة أمريكا وحلفائها في الشرق الأوسط الأعم»، يعتبرُ ساتلوف أنّه مع الاضطرابات التي تجتاح الدول العربية في الربيع العربي، ينبغي للسياسة الأمريكية أن تتّبع التالي:

-تعزيز التحالفات: حيث إنّه مع سقوط سند أمريكا المتمثّل بمصر (ولو بشكلٍ آني) ينبغي للولايات المتّحدة أن تعزِّز تحالفاتها. تأتي شراكتها مع إسرائيل في أول اللائحة مع أهمية التحالف مع دول الخليج وتقوية الأردن.

-ترويج عمليةٍ إصلاحية مستمرة وأساسية.

-**توجيه حركات التغيير نحو الأنظمة القمعية كإيران وسوريا**[1].

د) عدم السماح لإيران بالاستفادة من التهاء الولايات المتّحدة بمصر.

هـ) تبنّي مقاربة أكثر جدّيّة وواقعية تجاه السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

[1]-كتب ساتلوف هذه التوصية قبل وقوع الأزمة السورية.

يرى ساتلوف أنّ **على الولايات المتّحدة أن تُركّز في لبنان على الهدف الطويل الأمد المتمثّل بدعم وتطوير القوات الوطنية التي ترفض السيطرة الأجنبية ونفوذ إيران وسوريا وتُعارض سياسة حزب الله** التي تجعل الشعب اللبناني رهينة «لمقاومته» الوهمية ضد إسرائيل.

11) في دراسةٍ صادرة في آذار 2011 تحت عنوان «إسرائيل: قيمةٌ أم عبء؟ نقاشٌ حول العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية»، يقفُ ساتلوف متعصِّباً لصالح إسرائيل في مقابل شاس فريمان ـ السفير الأمريكي السابق في السعودية ـ الذي يعتبر أنّ إسرائيل هي المستفيد الأكبر من أمريكا وليس العكس، وأنّ إيران لا تُشكِّل تهديداً مباشراً للولايات المتّحدة. فيما يلي تلخيصٌ لأبرز آراء ساتلوف:

-تُشكِّل إسرائيل قيمةً استراتيجية للولايات المتّحدة، بل وأكثر من ذلك، مصدراً استراتيجياً غنياً. من مصلحة أمريكا أن يكون لديها دولة صديقة تدعمُ حكومتُها وشعبُها المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط الأعم، ولا توجد في هذه المنطقة دولةٌ مؤيِّدة لأمريكا حكومةً وشعباً مثل إسرائيل.

-تشترك الولايات المتّحدة مع إسرائيل في الثقافة والقيم، وهذا الأمر ينصبّ في قلْب المصلحة الوطنية الأمريكية. كذلك، من مصلحة أمريكا أن يكون اقتصاد إسرائيل مرتبطاً بشكلٍ وثيق بالاقتصاد الأمريكي وقد ساعدت العلاقة القوية بين البلدين في تحويل إسرائيل إلى محطة طاقةٍ اقتصادية وشريك اقتصادي لأمريكا.

-دولة إسرائيل القوية التي تتمتّع بعلاقةٍ متينة مع الولايات المتّحدة هي أساسيةٌ في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهذه العملية كانت إحدى أكثر المبادرات الدبلوماسية الأمريكية نجاحاً. خلال 36 سنة لم تحصل حربٌ إقليمية في الشرق الأوسط ولكن يبقى هذا الاحتمال قائماً بخاصة مع الظروف على الجبهة الشمالية (مع جنوب لبنان). يرى ساتلوف أنّ **إحدى أعظم إنجازات التعاون الأمريكي ـ الإسرائيلي في شراكتهما في عملية السلام هو تحويل النزاع العربي-الإسرائيلي إلى نزاعٍ إسرائيلي ـ فلسطيني.**

-تعودُ إسرائيل على الولايات المتّحدة بالعديد من المصالح العسكرية، وقد قامت إسرائيل باستخباراتها وتكنولوجيتها والدروس التي تعلّمتها من تجربتها الخاصة في القتال غير المتكافئ ومكافحة الإرهاب بإنقاذ عددٍ من الأمريكيين.

-بالنسبة للسلفيِّين والمتطرفين الشيعة، أمريكا هي «الشيطان الأكبر» وإسرائيل هي فقط «الشيطان الأصغر». إنّهم يكرهون أمريكا وقيمها وتعدُّديتها وثقافتها، وإسرائيل هي جزءٌ صغير من الموضوع. يعتبرُ ساتلوف أنّ **ما تحتاجه الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط هو المزيد من «الإسرائيليين» ـ ولكن ليس بمعنى دولٍ يهودية بل حلفاء أكثر قوةً وديمقراطيةً ودعماً لأمريكا، أي بتعبيرٍ آخر، دولاً مثل إسرائيل.**

12) في مقالةٍ له في 30 حزيران 2011 تحت عنوان «مصر، واستراتيجية الولايات المتّحدة، والتعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين»»، يعتبرُ ساتلوف أنّ الجميع في واشنطن يُدرك أنّ مصر هي نواة ما يُسمَّى بـ«الربيع العربي» وأنّه سيكون لمصيرها تأثيرٌ مباشر وفوري على المصالح الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط، بدءاً من الاحتياجات الأمنية الأساسية مثل الوصول إلى قناة السويس ومكافحة تهريب الأسلحة، وحتى الأولويات الإقليمية مثل السلام العربي ـ الإسرائيلي والحاجة إلى مواجهة طموحات إيران الإقليمية. والأهم من ذلك، فإنّ انتعاش مصر من جديد قد يجعلها مستعدّةً للعودة كلاعبٍ رئيسي على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول الإقليمية، والذي يُشكِّل مسارُ تغييرها الثوري نموذجاً قويّاً لحصول تغييراتٍ في أماكن أخرى.

يعتبرُ ساتلوف أنّه يتعيّن على الإدارة الأمريكية أن تفعل ما بوسعها لتعزيز الآفاق لحدوث تغيير إيجابي، ويشمل ذلك:

-إخبار الشعب المصري، والحكومة المصرية، و«المجلس الأعلى للقوات المسلَّحة» عن طبيعة الدولة المصرية التي تودّ الولايات المتّحدة إقامة شراكة دائمية معها.

-الاعتراف بعدم وجود تناقض بين الاستثمار في عملية الاختيار الديمقراطي وانعدام اللامبالاة تجاه نتائج هذه العملية، أي إيجاد السبل لتقديم الدعم من خلال الأقوال والأفعال، وعن طريق الزعماء والأحزاب التي تشارك قيم ومصالح الولايات المتّحدة.

-التعاطي مع جهاتٍ فاعلة رئيسية أخرى ـ مثل المانحين الدوليين المحتملين وزعماء الكونغرس الأمريكي ـ لزيادة مساهماتها المفيدة المحتملة والحدّ من السلبية منها.

يرى ساتلوف أنّه مع وجود استراتيجيةٍ واضحة المعالم لتعزيز المصالح الأمريكية في مصر، فإنّ قرار التعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين» ـ وهي قوة سياسية من الواضح أنّ نجاحها سيكون معادياً لمصالح الولايات المتّحدة ـ هو موضوع أقل أهمية. أمّا مع غياب مثل هذه الاستراتيجية، سيقوم أصدقاء أمريكا وخصومها بتفسير موضوع التواصل مع جماعة «الإخوان المسلمين» على أنّه تعثُّرٌ في الظلام.

13) في مقالة بقلم روبرت ساتلوف وإريك تراجر بتاريخ 23 كانون الثاني 2012 تحت عنوان «كيف ينبغي للولايات المتّحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلاموي في مصر»، يذكرُ الباحثان أنّ "البعض" يرى أنّه إذا كانت الولايات المتّحدة قد بَنَت علاقاتٍ أمنية وثيقة مع أكثر الدول المسلمة المحافظة مثل السعودية وقطر فبالتأكيد أنّ مصر بقيادة «الإخوان المسلمين» يمكن أن تكون ودودة أيضاً. مع ذلك، فإنّهما يعتبران أنّ مصر تختلف تماماً لأنّ التصوُّر الإسلامي فيها قد وجد أنّه من اللازم المحاربة من أجل النجاة من قبضةٍ حديديةٍ لمستبدٍ فاسد مدعوم من قبل الولايات المتّحدة، كما أنّ معاداة أمريكا -إلى جانب معاداة الغرب وإسرائيل- هي مترسِّخة بعمق في وجدان الجماعات الإسلامية المصرية.

-يرى الباحثان أنّ أقوال الإسلاميين وأفعالهم في الأشهر القليلة الماضية قد تحدّثت عن نفسها وهي تؤكِّدُ أنّ المصالح الأمريكية الرئيسية ستعاني على الأرجح. ينبغي أن تكون رسالة واشنطن إلى القادة الصاعدين في القاهرة هي أنّ الدعم

الأمريكي ـ سواء المباشر وغير المباشر- يُشترط بتعاونهم للحفاظ على السلام مع إسرائيل والتمسُّك بالتعددية السياسية والحقوق الدينية وحقوق الأقليات. وعليه، ينبغي لأمريكا أن تحدِّد علاقتها بناءً على ما يفعله حكام مصر الجدد في الواقع وليس الكلام الناعم الذي يقوله متحدّثوهم بالإنجليزية مع الصحفيين والدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين الذين يزورونهم.

14) في مقالةٍ له في 27 كانون الثاني 2015 في جريدة «دايلي ستار» الصادرة في لبنان، وتحت عنوان «المسلمون الصالحون بين الماضي والحاضر»، يسردُ ساتلوف قصةَ رجل مسلم في الحرب العالمية الثانية قام بإنقاذ رجلٍ يهودي تونسي. يعتبرُ ساتلوف أنّ السبب الذي يدعو إلى تكرار هذه الروايات بأعلى صوت ممكن وبقدر الإمكان هو التذكير الضروري بالقوة التي تتمتّع بها حرية الاختيار. فالأشخاص الذين يأخذون الأفكار العادية السائدة كالقومية أو الإسلام ويحوِّرونها بتطرُّفٍ لتعكس أقصى درجات الفاشية أو الجهادية يتّخذون خياراً بذلك، وأولئك الذين يُواجهون بشجاعةٍ من يضطهدُ الآخرين على أساس هذه الأفكار المتطرفة والمحرّفة هم أيضاً يتخذون خياراً. بناءً عليه، **يعتبر ساتلوف أنّ النصر في المعركة ضدّ التطرُّف سيتحقّق عندما يتّخذ المزيد من المسلمين نفس الخيار الذي اتّخذه الأفراد الذين أنقذوا اليهود في زمن المحرقة خلال الحرب العالمية الثانية.**

15) في مقالة له في 11 كانون الأول 2015 تحت عنوان «خارج حدود البيت الأبيض: ملء الفراغات في الاستراتيجية الأمريكية ضد «الدولة الإسلامية»، يرى ساتلوف أنّ الواقع المرير والصادم هو أنّ هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» أمرٌ ضروري ولكنّه غير كافٍ. لقد هزمت الولايات المتّحدة التطرف السني المتشدد في السابق (القاعدة) وستهزمها بشكلها الحالي (داعش)، **وللأسف، قد تضطر للقتال لإلحاق الهزيمة بها مجدداً في المستقبل، ضمن حلقة ستتكرّر إلى أن تتخلص الحكومات والمجتمعات والجماعات السنية بصورةٍ فعّالة من العقلية والظروف التي تُشكِّل أرضيةً خصبة لهذا التطرف.**

يعتبرُ ساتلوف أنّ أمريكا وحلفاءَها ومصالحها وقيمها يواجهون تحدياتٍ طويلة الأمد من التطرُّف الإسلامي المتشدِّد من السنة والشيعة على اختلاف أنواعهما. يُعتبر تنظيم «الدولة الإسلامية» التهديد الأكثر إلحاحاً اليوم، ولكنّه قد لا يكون الخطر الأهم. فاليوم، يمتدُّ نفوذ إيران من بيروت إلى المحيط الهندي من خلال وكلائها (كـحزب الله والميليشيات الشيعية المتطرّفة في العراق)، وشركائها (مثل بشار الأسد). **وبخلاف تنظيم «الدولة الإسلامية»، فإنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي دولةٌ فعلية تتمتّع بجميع السلطات والصلاحيات والخصائص بما فيها بنى تحتية نووية هائلة. قد لا تتصدّر إيران العناوين اليوم، ولكنّها قد تشكِّل أخطر تهديد في المستقبل.**

يُترجَم مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» بشكل شبه حتمي من خلال الاستعانة بالقوة الكافية لتحقيق الهدف المتمثّل بإلحاق هزيمةٍ عسكرية بالعدو. قد لا تتطلّب هذه الخطوة أعداداً كبرى من الجنود الأمريكيين، إلّا أنّها قد تستوجب أعداداً أكبر من الأعداد المنتشرة حالياً. يعتبرُ ساتلوف أنّ هناك مشكلة واقعية وهي كيفية ملء الفراغ السياسي بعد تحقيق النصر، ولكن يجب أن لا تُساهم هذه المعضلة في ثني الولايات المتّحدة عن السعي إلى تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو النصر، **وهذا كلّه يجب أن لا يصرف أنظارها عن التحديات الطويلة الأمد القائمة على منع انتشار الحركات الجهادية السنية، والعمل مع اللاعبين المحليّين لتشكيل حكوماتٍ سنية فعالة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة، ومجابهة النفوذ الإيراني الإقليمي المتزايد.**

16) في مقالة له في 1 تموز 2016 تحت عنوان «الأهمية التي تلعبها الكلمات في مكافحة الإسلاموية»، يعتبرُ ساتلوف أنّ على الولايات المتّحدة أن تكون أوضح في تمييزها بين الإسلام، الإسلاموية السياسية، والإسلاموية العنيفة. هناك فرق بين الكلمتين: إسلامي وإسلاموي. الإسلاموية هي أيديولوجيةٌ تتعلّق بالقوة وليس الإيمان، فهي تؤكِّد سيادة القوة المسلمة على سائر القوى وتسعى لفرض نوعٍ من الحكم الديني على مجتمعاتٍ برمّتها مع تدمير كلِّ شيء يعتبره الإسلامويون مُعارضاً مع فهمهم للتطبيق الصحيح للإسلام.

يختلفُ الإسلامويون بين أنفسهم، وتتمثّل إحدى الفروقات في ممارستهم السياسة الانتخابية لتحقيق المجتمع المحكوم إسلامياً، أو استخدامهم العُنف لتعزيز المشروع الإسلاموي. مع الالتباس الذي قد ينطوي عليه استخدام مصطلح «جهادي»، يُفضِّل ساتلوف استخدام مصطلح «الإسلاموية العنيفة» هنا. ما يُهمُّ أكثر هو ليس الوسائل التي يستخدمها الإسلامويون (اتّباع العملية السياسية أو العنف) بل الهدف المتوخّى (الوصول إلى السلطة). تختلفُ هذه المقاربة عن التركيز التقليدي على مواجهة التطرُّف العنيف الذي يضع التأكيد على الوسائل وليس على النتيجة ويتردّد في الاعتراف بأيِّ صلة لهذا التطرُّف مع الدين الإسلامي أو أتباعه. يرى ساتلوف أنّه في قلب الجدال الأمريكي الوطني حول المصطلحات، يتمركزُ المفهوم الذي يصرّح بأنّ جميع الإسلامويين مُسلمين ولكن ليس كلّ المسلمين إسلامويين.

-يُفضّل ساتلوف عدم الهروب من استخدام مصطلح الإسلاموية ويعتبر أنّ التحدّي الذي تواجهه الولايات المتّحدة ينبع من هذه الإسلاموية بحد ذاتها، وأنّها أيديولوجية شريرة يستطيع أتباعها اختيار الوسائل العنيفة أو غير العنيفة لتحقيق أهدافهم. بالتالي، **ينبغي على القادة الأمريكيين أن يتكلّموا بصراحةٍ وحكمة عن خطر الإسلاموية لإنشاء التحالفات مع المجتمعات المسلمة في أمريكا والحكومات الاتحادية والدولية والمحلية، وهي تحالفات ضرورية للفوز في المعركة ضدّ هذه الأيديولوجية.**

17) في إصدار «مُذكّرات سياسية»، كانون الثاني 2017، وتحت عنوان «نقل السفارة الأمريكية إلى القدس»[1]، يعتبرُ ساتلوف أنّه إذا أراد ترامب الوفاء بالتزامه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، فعليه أن يتحرّك بسرعة مُنجزاً الأمور التالية:

-التشاور مع الحكومة الإسرائيلية.

[1]- في السادس من كانون الأول 2017، اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل وأصدر قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المقدّسة. بعد أشهر من إصدار القرار، تمّ افتتاح السفارة الأمريكية في القدس بتاريخ 14 أيار 2018 وسط احتجاجاتٍ فلسطينية عارمة على حدود غزة أسفرت عن شهادة أكثر من 60 فلسطينيًّا برصاص قوّات الاحتلال.

-قيام فريقه بتقييم التداعيات الأمنية الإقليمية والمحلية وتجهيز الردود المناسبة عليها.

-إشراك الأصدقاء والحلفاء الإقليميين والدوليين الأساسيين عبر شرح هذه الخطوة لهم وحثّهم على نقل سفاراتهم إلى القدس.

-إجراء لقاءاتٍ سرّية وعالية المستوى مع الشركاء العرب والمسلمين الأساسيين (يذكر ساتلوف على وجه الخصوص مصر، الأردن، السعودية، المغرب، إندونيسيا، وتركيا).

-إخبار القيادة الفلسطينية بالخطوة وأنّ مصلحتها تتمثّل في تفادي العُنف وليس بإثارته

-تحديد خطة لتنفيذ الأبعاد اللوجستية لهذا الانتقال.

يرى ساتلوف ضرورة وقوع السفارة الأمريكية ومكان إقامة السفير في غرب القدس، أي ذلك الجزء من المدينة الذي سيطر عليه الإسرائيليون بين عاميّ 1948-1949 وذلك للتأكيد على أنّ هذه الخطوة تهدف لإصلاح الظلم التاريخي العائد إلى تاريخ تأسيس إسرائيل والمتمثّل بعدم اعتراف أمريكا رسمياً بأيٍّ جزءٍ من القدس كعاصمة لإسرائيل. إذا تمّ تصوير نقل السفارة وتخطيطه وتنفيذه بأساليب ضعيفة، قد يؤدّي ذلك فعلاً إلى ردٍّ عنيف من العرب والمسلمين، وهو ما يتنبّأ به "البعض" وكان سبب إحجام الرؤساء السابقين عن اتّخاذ هذه الخطوة.

يرى ساتلوف أنّ إعلان نقل السفارة ينبغي أن يترافق مع تصريح للسياسة الأمريكية يتضمّن النقاط التالية:

-نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قد تأخّر 69 عاماً.

-تثمين أمريكا لموافقة إسرائيل على تحديد الموقع والحدود الدائمة للقدس عبر المفاوضات.

-عمل السفارة الأمريكية في القدس سيتمّ كالعمل المعتاد للسفارات.

-محافظة الولايات المتّحدة على قنصلية عامة في القدس كممثليةٍ فعليةٍ عنها لدى السلطة الفلسطينية.

-دعم الولايات المتّحدة للحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدَّسة في المدينة.

-دعوة الولايات المتّحدة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة لنقل سفاراتهم إلى القدس.

باتريك كلاوسون
(Patrick Clawson)

باتريك كلاوسون[1] زميلٌ أقدم في معهد واشنطن يتولىّ منصب مدير الأبحاث فيه حيث يُشرفُ على «المبادرة الأمنية الإيرانية». قام كلاوسون بكتابة أكثر من 150 مقالة حول الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تأليف/تحرير 18 كتاباً ودراسةً عن إيران، وقد نشر مقالات رأي في صحفٍ رئيسية كـ«نيويورك تايمز»، «وال ستريت جورنال»، و«واشنطن بوست». أدلى بشهادته أمام لجان الكونغرس أكثر من عشرين مرة، كما ساهم كشاهدٍ خبير في أكثر من 30 قضية فيدرالية ضدّ إيران. يَظهرُ كلاوسون بصورةٍ متكرِّرة على التليفزيون والراديو ويُقدِّمُ تحليلاته وتعليقاته على الإعلام بالإضافة إلى أنّه يُرجَع إليه بنحوٍ مُكثَّف للاستشارة.

قبل انضمامه إلى معهد واشنطن، عمل كلاوسون كأستاذٍ رفيعٍ للبحوث في معهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية التابع لجامعة الدفاع القومي، وكاقتصاديٍّ رفيع في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكباحثٍ في معهد أبحاث السياسة الخارجية.

التحصيل العلمي: دكتوراه في الاقتصاد من «New School for Social Research» وبكالوريوس من كلية أوبرلين (Oberlin College)

مجالات الخبرة: إيران، دول الخليج الفارسي، الطاقة والاقتصاد، انتشار الأسلحة.

اللغات التي يتحدث بها الكاتب: الإنكليزية، الفارسية، الفرنسية

* * *

[1]- أثار باتريك كلاوسون ضجةً في إحدى تصريحاته التي دعا فيها لإشعال الحرب مع إيران بشكلٍ عمدي (Crisis Initiation) حيث قال: «إذا لم يرد الإيرانيون التسوية، سوف يكون من الأفضل لطرف آخرٍ أن يبدأ الحرب. تنزل الغواصات الإيرانية بشكلٍ دوري (إلى أعماق المحيط)، وفي أحد الأيام قد لا تطفو إحداها على السطح (مجدداً). نحن في لعبة استخدام الأساليب الخفية ضدّ الإيرانيين، ويُمكننا أن نصبح أخبث (في هذه اللعبة)».

1) في مقالة بقلم باتريك كلاوسون ومايكل آيزنشتات تحت عنوان «المصالح الأمريكية بعد أيِّ انسحابٍ إسرائيلي من لبنان» بتاريخ نيسان 2000 [1]، يعتبرُ الباحثان أنّ الانسحاب من جنوب لبنان يُشكِّلُ عدّة أخطارٍ ويُقدّم عدّة فرص في الوقت عينه. في أسوء الأحوال، قد يؤدِّي الانسحاب إلى وقوع هجماتٍ مُتجدِّدة على شمال إسرائيل، حصول ثأرٍ إسرائيلي، وقوع دمارٍ إضافي في البُنية التحتية المدنية اللبنانية، واندلاع مواجهة بين إسرائيل وسوريا بسبب تسامح الأخيرة ـ إن لم نقل تشجيعها ـ للهجمات الصادرة من الجانب اللبناني. أمّا في أفضل الحالات، فقد يؤدِّي الانسحابُ إلى حدودٍ هادئة (إن لم تكن سلمية)، ونزع سلاح حزب الله والمجموعات الفلسطينية المناهِضة لإسرائيل، وتأكيد سيطرة الحكومة اللبنانية على منطقة الجنوب.

يرى الباحثان أنّ ما سوف يحصلُ بعد الانسحاب الإسرائيلي يعتمدُ على عاملَين: أ) ظروف الانسحاب، وب) ردّة فعل العناصر الإقليمية والدولية الرئيسية، ومن ضمنهم الولايات المتّحدة. يذكرُ الباحثان أنّ صنّاع السياسة الأمريكيين لم يهتموا بلبنان على مدى سنوات، ولكن بعد الانسحاب قد يغدو هذا البلد موضعَ اهتمامٍ لواشنطن. على المدى القريب، تتمثّلُ المصالح الأمريكية الرئيسية بعد الانسحاب بالحيلولة دون وقوع العنف، والحدّ منه، وإعادة السلام والاستقرار إلى لبنان وحدوده مع إسرائيل. أمّا إحدى المصالح الأخرى، فإنّها تتمثّل بالقضاء على دور لبنان كملاذٍ آمن للإرهابيين وكنقطةٍ أساسية للتجارة الدولية للمخدّرات.

بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، قد يكون للبنان وسوريا مصلحةٌ في تشجيع العنف ضدّ إسرائيل على يد مجموعاتٍ مسلَّحةٍ مختلفة. يتمثّل التحدِّي المباشر للسياسة الأمريكية في منع هذا العنف، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي على الولايات المتّحدة أنّ تتّبع سياسةً: أ) تدعمُ الردعَ الإسرائيلي؛ ب) تضْمنُ جنيَ لبنان وسوريا للمنافع لقاء منعهما للعنف بعد الانسحاب، ودفعهما لثمنٍ باهظ إذا تسامحا تجاهه أو شجّعاه؛ ج) تُرسِّخُ حالة ما بعد الانسحاب من خلال تقديم الدعم للترتيبات الأمنية ومعايير بناء الثقة؛ د) تمنعُ الأحداث التي يُمكن أن تتسبَّب بعُنفٍ

[1]- صدرت هذه المقالة قبل شهرٍ فقط من تحرير الجنوب اللبناني في 25 أيار من العام 2000.

مُتجدِّد. يعتبرُ الباحثان أنّه بحال وقوع هجمات على الحدود بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، فمن حقِّ إسرائيل التام أن تُدافع عن نفسها عبر ضرباتٍ وقائية وانتقامية، وينبغي على الولايات المتّحدة أن تدعم هذا الحق. قد يكونُ الردعُ هو مفتاحُ الحفاظ على السلام بين إسرائيل ولبنان وسوريا. لهذا السبب، **يجب أن يبقى تأييدُ حقِّ إسرائيل بالدفاع عن النفس والانتقام ركناً أساسياً في السياسة الأمريكية تجاه لبنان.**

2) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 93 بتاريخ أيّار 2009 تحت عنوان «التعامل مع إيران: دروسٌ من الماضي»، يعتبرُ كلاوسون أنّ منهجية إيران في علاقتها مع الولايات المتّحدة تعتمدُ على السياسة الداخلية للبلاد بقدر اعتمادها على الإطار الجغرافي ـ السياسي الأعم، وفي أغلب الأوقات ينصبُّ اهتمامُ معظم السياسيين الإيرانيين على القضايا السياسية الداخلية. يُشير كلاوسون إلى أنّه ينبغي على الولايات المتّحدة أن تُدرك أنّ عليها التعامل مع المسؤولين الفعليّين في البلاد وليس أولئك الذين تُكنّ لهم الودّ.

يذكرُ كلاوسون أنّ الإيرانيين الذين ينجحون في التعامل مع الولايات المتّحدة سوف ينتفعون سياسياً؛ لأنّ الشعب الإيراني بأغلبه يُريد إسقاط الحواجز التي تقف بوجه العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. ولكن تحت الظروف الراهنة، سوف يقع التعامل مع المتشدِّدين الذين يمُسكون بزمام القوّة، ويُفيد الواقع المرير الذي لا يمُكن التهرُّب منه أنّ هذا التعامل سوف يعودُ بالنفع على أولئك الذين تكرههم الحكومة والشعب الأمريكي.

يرى كلاوسون أنّه ينبغي أن تعتقد الولايات المتّحدة وإيران أنّ التعامل المشترك يخدمُ مصالحهما الاستراتيجية إلّا أنّ هذه المصالح في الواقع تتعارضُ بشكلٍ رئيسي حيث **تكمنُ المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في المحافظة على الوضع الراهن بينما تُريدُ إيران أن تُغيِّر المشهد وأن تُصبح القوة البارزة في المنطقة، وهو أمرٌ لا تقبل به الولايات المتّحدة.** بالتالي، ما دامت تختلفُ المصالح بشكلٍ أساسي، يوجد عائقٌ هائل أمام التعاون الاستراتيجي. يرى كلاوسون أنّ الارتياب وانعدام الثقة هما حاجزان كبيران يقفان بين الولايات المتّحدة وإيران، ومن الصعب جداً التوصُّل إلى

حلٍّ بين الطرفين حيث يعتبرُ الأمريكيون أنّ الحكومة الإيرانية هي مُنقسمة بحيث قد يُقابَل أيّ اتفاقٍ مع جهة مُحدَّدة بالرفض من جهةٍ أخرى، بينما يرى الإيرانيون أنّ الأمريكيين يُريدون إحداث «ثورة ناعمة» أو «مخمليّة» لتغيير النظام.

3) في إصدار «مذكّرات سياسية» العدد الثامن، بتاريخ كانون الثاني 2012 تحت عنوان «الانعتاق النووي الإيراني ليس أمراً حتمياً»، يعتبرُ كلاوسون أنّ لدى العالم الغربي الوقت ـ سواءً من الناحية التكتيكية أو الاستراتيجية- لمنع الانعتاق النووي الإيراني؛ فمن خلال الاستمرار في استغلال العديد من نقاط الضغط الموجَّه نحو الجمهورية الإسلامية، باستطاعة الولايات المتّحدة وحلفائها أن يُظهروا للنظام الإيراني أنّ تكلفة الأسلحة النووية هي أكثر من فائدتها.

يرى كلاوسون أنّه في حال وقوع عمليةٍ عسكرية تؤدِّي إلى تدمير البرنامج النووي الإيراني بشكلٍ كبير، ستحتفظ إيران بالعِلم اللازم لإعادة بنائه، وقد تُقرِّر بعد الهجوم أن تعمل على تطوير أسلحةٍ نووية بشكلٍ جليّ. كذلك، قد يحشد الهجوم العسكري الإيرانيين وراء النظام وربما تنتقم إيران عبر دفع حلفائها في حزب الله إلى إطلاق صواريخهم على إسرائيل، أو تقوم بشنّ هجماتٍ على الملاحة في الخليج الفارسي ومضيق هرمز. أمّا فيما يتعلّق بالجدول الزمني لإسرائيل تجاه إيران، فقد تتّخذ إسرائيل قراراها بمهاجمة إيران دون إبلاغ الولايات المتّحدة مّما قد يتسبّب بالكثير من التعقيدات لأميركا بغضِّ النظر عن نتيجة تلك الغارة.

من وجهة نظرٍ سلبية، تتمثّل التحديات في ما يلي:

-سوف تُثقل العقوبات كاهلَ الاقتصاد الإيراني ولكن من غير المرجَّح أن تؤدِّي بالقيادة الإيرانية إلى تغيير مسارها حول البرنامج النووي.

-من غير المحتمل أن تُفضي المفاوضات الدبلوماسية إلى حصول اتّفاق لأنّ المستوى الأدنى الذي تقبل به إيران لا يتطابق مع أقصى ما يقبل به الغرب.

-لن يقوم المجتمع المدني الإيراني بالوقوف بوجه النظام في أيِّ وقتٍ قريب.

-تتضاءل احتمالات قيام العمل العسكري بتأخير إيران لوقتٍ طويل.

-جدول إسرائيل الزمني تجاه إيران هو أقصر من جدول الولايات المتّحدة ممّا يعني أنّه من المحتمل أن تقوم إسرائيل باتخاذ خطواتٍ عسكرية سريعة لا ترضى بها الولايات المتّحدة.

-من شبه المؤكَّد أن تبقى أسعار النفط مرتفعةً كما هي في الوقت الحاضر ممّا يعني أنّ إيران ستواصل جمع الكثير من العملات الأجنبية بسرعة ممّا يُمكّنها من تحمُّل التكاليف الإضافية التي تفرضها العقوبات.

يعتبرُ كلاوسون أنّ استخدام مزيجٍ قوي من العقوبات، والدبلوماسية، والقوة الناعمة، والتدابير الأشدّ يخلق فرصاً جيدة لصرف إيران عن مسارها النووي الحالي.

-العقوبات: تُقوِّضُ اللهجة الشديدة التي تفتقدُ للإجراءات القاسية عمليةَ الردع، وينبغي على الولايات المتّحدة أن تحشد الدول الأخرى للمساعدة في مسألة فرض العقوبات من أجل تعزيز تعهُّدات الوفاء بالردع.

-استخدام الدبلوماسية: ينبغي أن يتمثّل الهدف الرئيسي للدبلوماسية الأمريكية تجاه إيران بإقناع الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم بأنّ الغرب هو المتعقِّل بينما النظام الإيراني هو الذي يقف عائقاً أمام حلّ الأزمة النووية، وبذلك يتمُّ دفعُ عجلة المصالح الأميركية إلى الأمام في العالم. مع ذلك، يتدنّى احتمال حلّ المشكلات مع إيران عبر الدبلوماسية.

-القوّة الناعمة: يعتقدُ الخامنائي بشدّة أنّ الهدف الحقيقي للغرب هو «الإطاحة الناعمة» بنظام الجمهورية الإسلامية، وأنّ المأزق النووي هو مجرد عُذرٍ مؤقّت لتنفيذ هذه الغاية الغربيّة القديمة. يصعبُ على الحكومات الغربية صرفَ الخامنائي عن هذا التفكير لأنّ اعتراضاته تُوجَّه ضدّ «الغزو الثقافي» الغربي وليس ضدّ سياساتٍ حكوميةٍ غربيةٍ مُحدّدة. لا تستطيع الحكومة منعَ هوليوود من إنتاج الأفلام التي يودُّ الإيرانيون مشاهدتها على الرغم من أنّ الخامنائي يعتبر أنّ هذه المنتوجات الثقافية تُؤدِّي إلى تخريبٍ عميق للجمهورية الإسلامية وقيمها.

يُشيرُ كلاوسون إلى مسألة الثورة الخضراء ويعتبرُ أنّه لا ينبغي أنّ نستنتج من خلالها أنّ المقاومة الداخلية هي عقيمة. يُواجِهُ النظام الإيراني بشكلٍ مُتكرِّر مقاومةً شعبيةً، وتُظهرُ التجارب في العقد الراهن أنّ حركات المقاومة المدنيّة قد تنجح ضدّ الديكتاتوريات القاسية إذا حصلت في الوقت المناسب واستمدّت قوّتها من الشعب. تعتمدُ هذه الحركات على نفسها بشكلٍ أساسي، إلّا أنّ الأطراف الخارجية تؤدّي دوراً مُتواضعاً، وقد ساهمت بالفعل في كثيرٍ من الحركات المشابِهة من خلال مساعدة المجتمع المدني على التواصل بشكلٍ أفضل في الداخل ومع المجتمع الأعم، ومن خلال استخراج الدروس من الحركات المدنيّة الناجحة في الدول الأخرى.

يعتبرُ كلاوسون أنّه باستطاعة الحكومة الأمريكية تقديمَ يد العون للقوى الديمقراطية الإيرانية في هذه المجال وأنّ هذا العون سيكونُ أكثر فاعليةً إذا تمّ بشكلٍ سري، ويرى أيضاً أنّ أفضل وسائل إيصال الأخبار إلى الإيرانيين سوف يبقى التلفزيون الفضائي الذي يرجع إليه الإيرانيون أكثر من الإنترنت.

الخطّة الأمريكية من وجهة نظر كلاوسون

يرى كلاوسون أنّه لا ينبغي للحكومة الأمريكية أن تُعلن دعمها لإطاحة نظامٍ مُحدَّد إلا حينما يطفو الاحتمال العقلاني بأنّ هذا النظام سيسقطُ بالفعل. في الوقت الحالي في إيران، من غير المناسب الحديث عن إسقاط النظام إذ ينبغي أن يتمثّل الهدف الآني في تعزيز التمحور حول قضايا محلية من أجل كسْب انتصاراتٍ صغيرة تمدُّ الشعبَ بالثقة بالإضافة إلى تشجيع الانشقاقات بين النخبة الحاكمة، وقد تأتي اللحظة التي تشهدُ تغيّراً سريعاً في الوضع داخل إيران. تخافُ المعارضة الإيرانية من مواجهة النظام الذي يتمتّع بدعمٍ قوي من بعض شرائح الشعب، ويعتبرُ كلاوسون أنّ اتِّباع مسارٍ خالٍ من العنف هو أكثر فاعليةً من المعارضة المسلَّحة لأنّ العوائق أمام المشاركة ترتفع، وبإمكان الأطفال والعجَّز أن يُشاركوا أيضاً، بالإضافة إلى أولئك الذين لم يكرِّسوا أنفسهم بشكلٍ تامٍ للمشروع. حينما يُشاركُ الناس بهذه الأعداد الكبيرة، وخصوصاً حينما ينضمّ إليهم المتنوِّرون من جميع المجالات العلمية،

سوف يؤدّي استخدام النظام للعنف إلى نتائجَ عكسية. يذكرُ كلاوسون أنّ العديد من المحاولات المسلّحة للإطاحة بالشاه لم تنجح في السبعينيات، ولكنّ العصيان المدني هو الذي أسقطه في النهاية. بالتالي، فإنّه يُشيرُ ضمنياً إلى أنّه **من أجل إسقاط النظام الحالي ينبغي إعادة سيناريو الثورة الإسلامية ولكن بوجهةٍ مُعاكسة.**

التدابير الأشدّ: يتحدّث كلاوسون عن العمل السرّي الأمريكي المستمر ضدّ البرنامج النووي الإيراني ويُقدِّم أمثلةً عليه، ويتطرّق أيضاً إلى الحملة العسكرية التخريبية التي تشنّها إسرائيل وقيامها باغتيال العلماء النوويين وفق مزاعم إيران. يعتبرُ كلاوسون أنّ الأعمال السرية يمُكن أن تكون أدواتٍ ممتازة وأنّ تكاليفها السياسية هي أقلّ من القصف الجوي الواسع، فقد ساهمت الانشقاقات وتحليق الطائرات دون طيّار والحرب الإلكترونية والاغتيالات في تعزيز أثر العقوبات على برنامج إيران النووي.

يُصرِّح كلاوسون أنّه **ينبغي أن يحمل المهندسون الإيرانيون النوويون هاجس الخوف من التعرُّض للقتل في طريق عودتهم إلى منازلهم**، وينبغي أن يحذروا من قيام زملائهم بتسريب المعلومات إلى الغرب، وأن يخشوا من توقُّف عمل حواسيبهم ومُعدّاتهم، أو من عدم حصولهم على الأدوات اللازمة والتدريب والنصح (في إشارةٍ إلى بعض الأساليب التي قد تعتمدها الولايات المتّحدة ضدّ إيران). يعتبر كلاوسون أنّ هذه الأعمال الخفيّة ليست فعّالةً فحسب، بل تُقلِّل أيضاً من إثارة ردود فعلٍ إيرانية وطنية للالتفاف حول النظام وتحدُّ من إثارة التعاطف تجاه إيران كدولةٍ تقعُ تحت حصار الولايات المتّحدة وحلفائها.

قد تشتملُ التقنيات العدائية ضد إيران على تقاسم المزيد من المعلومات مع إسرائيل التي يبدو أنّها تقودُ حملةً إلكترونية قوية وتدميرية ضدّ البرنامج النووي الإيراني. كذلك، قد يكون من المناسب تجهيز الطائرات الآلية التي تُحلّق فوق إيران بقدراتٍ هجومية، وهي الخطوة التي يمكن أن تزيد الرهبة والتخوف لدى «الحرس الثوري» خلال التجارب الصاروخية من احتمال قيام الطائرات بدون طيار بإشعال الوقود الشديد الانفجار. يعتبرُ كلاوسون أنّ **التعاون الإقليمي الأكثر أهميةً**

بالنسبة للولايات المتّحدة هو مع إسرائيل، ويفترض أنّ احتياجات إسرائيل تتمثّل باستخباراتٍ دقيقة وتفصيلية، ووسائل لهزيمة الدفاعات الإيرانية، وقدرات لإلحاق أضرارٍ مدمِّرة بالبرنامج النووي الإيراني. من خلال تزويد إسرائيل بقدراتٍ أشدّ في جميع هذه المجالات تستطيع الولايات المتّحدة التأثير على النقاش الإسرائيلي حول ما إذا كان عليها توجيه ضربةٍ إلى البرنامج النووي الإيراني أم لا.

تتمثّلُ الأشكال الأخرى من التدابير التي تقلّ حدّةً عمّا ذكرناه آنفاً بما يلي: إظهار تأهُّب الجيش الأمريكي المتواجد في العديد من الدول القريبة على إيران واستعداده للردّ بسرعةٍ وبشدّة ضدّ أيِّ هجومٍ إيراني (وأحد وسائل تحقيق هذا الانطباع هو من خلال تكثيف المناورات على الحدود مع إيران)، زيادة عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية في الداخل الإيراني، زيادة الضغط على الإرهاب الإيراني سواءٌ أكان الإرهاب الذي تقوم به إيران مباشرة أم من خلال وكلائها، ووضْع سياسةٍ توكيدية (على سبيل المثال: إصدار مرسوم رئاسي مدعوم من الكونغرس ينصُّ على أنّ أيَّ دولةٍ في المنطقة تستخدمُ السلاح النووي ضدّ أحد حلفاء أمريكا تكون قد قامت بالفعل بشنِّ هجومٍ ضد الولايات المتّحدة نفسها).

يبدو أنّه من غير المحتمل أن تتخلّى الجمهورية الإسلامية عن الحصول على قدرة تصنيع الأسلحة النووية لكنّها قد تُوافق على تعديلٍ تكتيكي يمكن أن يكون له مردودٌ استراتيجي. قد يبدو أنّ تأجيل البرنامج النووي هو مجرد تأخير، ولكنّ هذا التأخير قد يمثِّل نصراً لأنّ نظام الجمهورية الإسلامية لن يستمر إلى الأبد، فالخامنئي الذي يُفترض أنّه يعرف شيئاً عن سياسات إيران مشغول جداً بالتهديد الذي يمثله الغزو الثقافي الغربي واحتمال «الإطاحة الناعمة». من الواضح أنّ الجمهورية الإسلامية لم تسيطر على قلب الجيل الإيراني الصاعد وعقله، وهذا ليس علامةً جيدة للمستقبل.

يعتبرُ كلاوسون أنّ لدى الولايات المتّحدة وشركائها الوقت الكافي من الناحية التكتيكية والاستراتيجية: فمن الناحية التكتيكية، لم ينضج البرنامج النووي الإيراني بعد، وأمّا من الناحية الاستراتيجية فإنّ نظام الجمهورية الإسلامية لن يستمرّ إلى الأبد.

وعليه، فإنّ امتلاك إيران للأسلحة النووية ليس أمراً حتميًّا. لا يوجد حلٌّ سحري للمأزق النووي ولا يمُكن لأيِّ إجراءٍ دبلوماسي أو عسكري أو عقوباتي أن يكون حاسماً، ولكنّ الأثر التراكمي لتشديد الإجراءات على صعيد جميع الجبهات يحملُ فائدةً مُزدوجة وهي رفع التكاليف الملقاة على إيران في حال استمرّت في مسارها الحالي، وإظهار فشل الجهود النووية للقادة الإيرانيين.

4) في تقريرٍ استراتيجي صَدَر في نيسان 2010 تحت عنوان «المصافحة المثالية مع إيران: الاستراتيجية العسكرية الحذرة وسياسة التعامل البراغماتية»، يذكرُ كلاوسون أنّ النخب الإيرانية ليستْ متّفقةً على رأيٍ واحد فيما يتعلّق بالتعامل مع المجتمع الدولي أو الولايات المتّحدة، وأنّ إحدى المعالم الدائمة في الجمهورية الإسلامية هي الاختلاف القائم حول توجيه البلاد والأسس السياسية. كذلك، يتحدّث كلاوسون عن الحرس الثوري الإيراني وتحوّله التدريجي إلى أداةٍ حكومية للقمع، وتشكيله للمشهد السياسي الإيراني، وسيطرته على البسيج الذي أصبح قوةً وحشيةً لكبح المعارضة والتغلغل في الهيئة التشريعية والجامعات والمؤسَّسات الأخرى. يعتبرُ كلاوسون أنّه مع استمرار قمع المعارضة بطرقٍ أشدّ قسوة، قد يتغيّر طابع الجمهورية الإسلامية جوهرياً ويُصبح أكثر استبداداً، وكذلك قد يُسيطر الحرس الثوري على مُعظم القوة على حساب الوليّ الفقيه.

يرى كلاوسون ضرورةَ بناء أيِّ جُهدٍ للتعامل مع إيران على أساسَين: أولاً، من غير المرجَّح أن تتخلّى إيران المحكومة من قبل المتشدِّدين عن أنشطتها الواسعة التي يُعارضها الغرب سواء كانت تتعلق بالمسألة النووية ودعم الإرهاب وتخريب الحكومات الأخرى أو انتهاك حقوق الإنسان داخل البلاد. ثانياً، **لا تدعمُ أغلبية الإيرانيين ـ وعلى وجه الخصوص الشباب ـ سياسات النظام الإيراني، وقد لا تستطيع الحكومة المتشدِّدة أن تحظى بالسيطرة حينما يكبر الجيل القادم. استناداً إلى هذين المبدأين، يعتبرُ كلاوسون أنّ التعامل مع إيران ينبغي أن يهدف إلى كسْب الوقت حتّى يتغير النظام من الداخل.**

يرى العديد من النخبويّين الإيرانيين أنّ التعامل مع الغرب هو تطبيعٌ يُحتّم على إيران السماح بتفاعلٍ ثقافيٍ وتعليميٍ ومعلوماتيٍ مفتوح مع المجتمع الدولي، والاعتراف بأنّ إيران دولة وليست قضية، وعدم السعي للسيطرة على جيرانها على الرغم من أهمية إيران الإقليمية. بتعبيرٍ آخر، يُشير التعامل الحقيقي إلى نهاية الثورة وبروز نظامٍ مُختلف حتى ولو تمّ التوصُّل إلى هذه النتيجة بشكلٍ سلمي وحافظت النخبة الحالية على القوة. يهتمُّ عددٌ قليلٌ فقط من قادة إيران بالتعامل مع الغرب، وبينما يستعدُّ "البعض" للخوض في بعض أبعاده (على وجه الخصوص الارتباط العلمي والاقتصادي)، إلاّ أنّهم يضعون الحدودَ على أبعادٍ أخرى أو يرفضونها. ما يُثيرُ الإحباط أكثر هو أنّ القلق يُساور عدداً كبيراً من القادة حيال قيام التسوية بدفع إيران إلى مُنزلق حيث يؤدّي التنازل الأول إلى سيلٍ من الضغط الإضافي، وحيث تقومُ التسوية على صعيد أيٍّ جبهةٍ بتعريض الثورة للخطر.

يعتبرُ كلاوسون أنّ أكثر ما تخشاه قيادة إيران هو عوامل الجذب الأمريكية وليس الهجوم العسكري الأمريكي، وأنّ المتشدّدين يخشون من صداقة أمريكا أكثر من عداوتها. يميلُ الأمريكيون إلى الاعتقاد بأنّ أفضل وسائل جذب الحكومات المتمنِّعة هو من خلال الشروع بحوافز بناء الثقة كتقديم المنح الدراسية، إجراء التبادلات الثقافية، تسهيل معاملات الفيزا، وتفعيل المبادلات بين السفارات. أمّا المتشدّدون، فإنّه هم يُفضّلون مواجهة ضربةٍ عسكرية بدلاً من هذه الإجراءات الصديقة، بل قد يعتبرُ بعضهم أنّ الضربة العسكرية هي نعمة فيما إذا استطاعوا تحويل ردّ الفعل الوطني إلى حماسٍ ثوري.

يرى كلاوسون أنّه على مستوى الدبلوماسية الدولية، يُشكِّلُ الحديث مع إيران والقوى الأخرى في نفس الوقت صعوبةً بالنسبة إلى الولايات المتّحدة حيث إنّ ما هو مطلوبٌ لتحريك جهةٍ ما، قد يُعقِّد الجهود المبذولة لتحريك جهةٍ أخرى، ويتطلّبُ التأثير على المتشدِّدين في إيران التدرُّج الدائم بين التنازلات وعناصر الإجبار كالعقوبات. لا تحسب إيران حساباً لمجلس الأمم المتّحدة ولكنّها تتحسَّس من النقد الإقليمي والعزلة عن الدول النامية، لذلك، ينبغي عدم إغفال الاستراتيجيات التي تتضمّن ممارسة الضغط المحلّي.

يكمنُ التهديد بالقوّة أو فرض العقوبات الملموسة الأخرى في قلب النجاحات الدبلوماسية. نجحتْ العقوبات إلى حدٍّ ما في تأخير برنامج إيران النووي، ولكن من غير المرجَّح أن تُغيِّر رأي إيران تجاه القضايا الاستراتيجية المهمّة كتطوير القدرة النووية. يرى كلاوسون أنّه ينبغي إنشاء عقوباتٍ شديدة ضدّ الامبراطورية التجارية للحرس الثوري؛ أمّا إذا تلقَّت إيران ضربةً قاسمةً على هيئة العقوبات طويلة الأمد، فمن غير الواضح كيف ستكون ردّة الفعل الداخلية. قد تتمثّل بردّة فعلٍ وطنية (ولكن لم يحصل ذلك لحدّ الآن) أو قد تقوِّض من عزيمة المتشدِّدين على الرغم من أنّ ثقتهم بأنفسهم واهتمامهم المحدود بمصلحة الشعب قد يجعلهم منيعين ضدّها.

ما زالت أهدافُ السياسة الإيرانية الخارجية ثابتة منذ عقود وهي: أن تُصبح إيران القوة المسيطِرة على المنطقة، أن تحدّ من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، وأن تُصدِّر الثورة إلى الخارج. على الرغم من بعض النجاحات في محاولة نيل النفوذ، إلاّ أنّ إيران قد واجهت أيضاً بعض النكسات. يرى كلاوسون أنّ أيَّ هجومٍ أمريكي أو إسرائيلي على إيران لن يتسبّب بنهضةٍ ضخمة في أوساط شيعة الخليج، فقد تقعُ بعض المظاهرات ولكن يُرجَّح أن يقتصر الأمر على ذلك. أمّا السؤال الأصعب فهو: ماذا سوف يفعلُ حزب الله اللبناني تحت هذه الظروف؟ لقد تطوَّرت العلاقة التي تجمع بين إيران وحزب الله عبر الزمن، وتمتلك إيران نفوذاً على المجموعة هو أقل نوعاً ما ممّا كان عليه الوضع في السنوات المنصرمة. يأملُ حزب الله اليوم أن يُحافظ على صورة الفاعل السياسي الموثوق في لبنان، وهذا الأمر قد يُقيِّد أفعاله، ولكنّه مع ذلك سوف يبقى وكيلاً إيرانياً مهماً بغضِّ النظر عن استمرار النظام الإيراني الحالي أم لا. **سوف يبقى حزب الله رصيداً استراتيجياً مهماً بالنسبة لإيران ما دام الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني قائماً.**

يذكرُ كلاوسون أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تُدركُ أنّها سوف تُصبح في خطِّ النار الأمامي في حال وقوع أيِّ صراعٍ مع إيران، ولا تُريد الاعتماد بشكلٍ حصري على الدعم العسكري والدبلوماسي الذي تُقدّمه الولايات المتّحدة، وتروم تنويعَ علاقاتها الخارجية لتوسيع نطاق حلفائها. بما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تعتبرُ إيران

قوةً عُظمى في المنطقة، فإنّها تميلُ نحو تجنُّب إثارة العداء معها. أمّا إسرائيل، فإنّها تعتبرُ أنّه إذا لم يتمّ احتواء إيران بحال عدم امتلاكها للأسلحة النووية، فلا توجد فرصةٌ كبيرة لاحتوائها حينما تحصل فعلاً على هذه الأسلحة. يعتقدُ العديد من النخب في إسرائيل أنّه سوف يتحتّم على الولايات المتّحدة التحرُّك عسكرياً عاجلاً أم آجلاً، ولكن تدور المسألة حول إمكانية انتظار إسرائيل لهذا التحرّك من دون أن تخطو هي خطواتٍ بنفسها حيث إنّ إيران النووية تُشكِّل تهديداً وجودياً محدقاً بإسرائيل. يعتبرُ كلاوسون أنّه إذا قرَّرت إسرائيل اتّخاذ خطواتٍ عسكرية أحادية الجانب، فإنّ هجومًا كهذا سوف يكون مُركَّزاً وقصير الأمد.

على أيّ هيئةٍ قد يأتي الهجوم الأمريكي على إيران؟

إذا وقت الحادثة غير المحتملة المتمثّلة بقيام الولايات المتّحدة بشنِّ هجومٍ عسكريٍ ضدّ البرنامج النووي الإيراني، فإنّ جميع الدلالات تُشيرُ إلى أنّ الحملةَ العسكريةً سوف تتضمّن استخدامَ قوةٍ هائلة. يُحتمل أن تضمّ الهجمة ضرباتٍ مُتعدِّدة تُشنُّ على مدى عدّة أيام لتدمير قذائف إيران البالستية، ومضادات الطيران، والقواعد القيادية، والأهداف النووية. قد يعتقدُ العديدون في إيران وحول العالم أنّ هدف هذه الحملة العسكرية هو تغيير النظام وأنّ المسألة النووية هي مجرد عذر، ويعتبرُ كلاوسون أنّ هذا لا ينصبُّ في المصالح الأمريكية لذا، ينبغي أن تقوم واشنطن بشرحٍ تفصيليٍ أكبر لما تقتضيه الضرباتُ الاستباقية.

5) في تقريرٍ إستراتيجي صَدَر في أيلول 2010 تحت عنوان «الخطُّ الأحمر: كيف نُقيِّم تطوُّر السياسة الأمريكية تجاه إيران»، يذكرُ كلاوسون اختلافَ المحلِّلين وصنّاع السياسة حول المنهجية التي ينبغي اتّباعها تجاه إيران حيث تتمثّل الأولى بتحسين العلاقات بين البلدين بينما تؤكِّد الثانية على التهديد الاستراتيجي الذي تُشكِّله السياسات الإيرانية الحالية وضرورة تخفيض خطره، ويؤدِّي كلٌّ من هذين المنهجين إلى نتائج سياسية تختلفُ عن الأخرى.

يعتبرُ كلاوسون أنّ قياسَ نجاح العقوبات يتطلّبُ الاتّفاق على أهدافها، ويُعدِّد

الأهداف المطروحة وهي التالية: وقف تخصيب اليورانيوم، تسهيل المفاوضات المثمرة، تعطيل إيران، مساعدة المعارضة الديمقراطية، فرض التكاليف على إيران، زيادة السخط المحليّ تجاه السياسات الحكومية، تأخير البرامج النووية والصاروخية وإعاقتها، إبراز الاستنكار العالمي، ردع البلدان الأخرى عن اتّباع الخط نفسه، صرف الشركات والدول عن نشر منتوجاتها في الأسواق الإيرانية، والوقوف ضدّ مُنتهكي حقوق الإنسان. بعد أن يذكر كلاوسون كلَّ هذه الأهداف الأمريكية المختلفة المطروحة، يُشيرُ إلى أنّ المسؤولين وصنّاع السياسة يختلفون بشكلٍ كبير حول كيفية قياس أثر العقوبات، ومع انعدام التوافق على الأهداف فمن الصعب التكهُّن بحصول الموافقة على فائدتها المحتملة.

يعتبرُ كلاوسون أنّ الخامنائي يعتقدُ بشكلٍ خاطئ أنّ الغرب هو التهديد الرئيسي الذي يُواجه سلطته، وأنّ أيّ اتفاق نووي سوف يُحرّك رغبة الغرب بتغيير النظام. يُشاطره هذا الاعتقاد العديد من المتشدِّدين الإيرانيين، وهذا لا يُبشّر بخيرٍ لمسألة التعامل أو التسوية مع إيران. ينبغي أن يفهم القادة الغربيون أنّ كُلاًّ من الحكومة والمعارضة الإيرانية يعتبران بشكلٍ خاطئٍ أنّ الغرب يحملُ مفتاحَ التطوُّرات السياسية الإيرانية المحلية وأنّ مصلحته الحقيقية تتمثّلُ في انتصار القوى الديمقراطية. هذا يعني أنّ الحكومة والمعارضة الإيرانية سوف يقيسان نجاحَ الولايات المتّحدة في مسارها السياسي تجاه إيران على ضوء تقدُّم المعارضة وتقهقهر المتشدّدين. أمّا بالنسبة لخامنائي، فإنّه يعتبرُ أنّ الارتقاء النووي يُبرز قوة إيران وأنّ البلاد سوف تكون بالتالي أقلَّ عرضةً للضغط الخارجي، ومع انخفاض هذا الضغط سوف يتقلّص الضغط الداخلي الذي تُشكِّله المعارضة. كذلك، قد يظنّ الخامنائي أنّ أفضل طريقةٍ لما يعتبره تحدياً غربياً جديداً (المسألة النووية) هو الوقوف بجرأة في وجهه.

تقييم خطر اندلاع الحرب

على الرغم من أنّ إيران تُدرك تدنيّ مستواها العسكري، إلاّ أنّها قد لا تُعارض وقوع حرب لأنّها تبحثُ عن انتصارٍ معنويٍ وليس انتصاراً عسكرياً، وقد تستنتجُ

بشكلٍ صحيح أنّ الجيش الأمريكي هو غيرُ مستعدٍّ بالضرورة لصراعٍ محدود مما يُوضِّح تركيزها على عمليات قمع التمرُّد الداخلي وفرض الاستقرار. توجد العديد من الأسباب التي تُثير القلق من حصول نزاعٍ عسكري بين الولايات المتّحدة وإيران وتتمثّل إحدى الاعتبارات الرئيسية في أنّ الإيرانيين يعتبرون أنّ الجمهورية الإسلامية تنال قوّةً متصاعدة بينما تتدهور الولايات المتّحدة، بالإضافة إلى الرأي الآخر الذي يُفيد أنّ أمريكا لا تردُّ حينما تتحرك إيران بشكلٍ لا يُرضي الولايات المتّحدة. كلُّ من يودُّ اجتناب صراعٍ أمريكي ـ إيراني ينبغي أن يهتمّ على الأقل بطريقة تعزيز الولايات المتّحدة لمصداقية خطوطها الحمراء بقدر اهتمامه بامتلاك أمريكا لبديلٍ مقبول عن أي ضربةٍ استباقية. يعتبرُ كلاوسون أنّ **أهمَّ سؤالٍ في تقييم اقتراب أيِّ صراعٍ عسكري أم لا هو: إلى أيّ درجةٍ قد تقوم إيران بتخطّي الخطوط الحمراء الأمريكية؟**

تُواجهُ الولايات المتّحدة العديد من التحدّيات والقليل من الفرص في سياستها تجاه إيران، ولا يوجد إجماعٌ كبير على الأهداف الأمريكية أو التقدُّم الذي يمُكن أن تُحرزه الولايات المتّحدة. يتمحورُ معظم الاختلاف بين المتفائلين والمتشائمين في الحكومة الأمريكية حول السؤال التالي: ما هي المعايير المناسبة لقياس التقدُّم؟ إذا كان المتشائمون على حق، يتمثّل الخطر الكبير في توجُّه أمريكا وإيران نحو اختبار الإرادة، وقد تتحوّل هذه المواجهة إلى اختبارٍ للقوة يندلعُ على الأرجح حينما تقومُ إيران سهواً بتجاوز أحد الخطوط الحمراء التي تضعها الولايات المتّحدة ممّا قد يتسبّب بردٍّ أمريكي عنيف.

6) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 131، بتاريخ تشرين الثاني 2013 تحت عنوان «انتفاءُ النتيجة الحسنة: كيف يمُكن لإسرائيل أن تنجرَّ إلى النزاع السوري؟»، يكتبُ كلاوسون خاتمة البحث المشترك مُعتبراً أنّ التدخُّل الإسرائيلي في النزاع السوري هو أمرٌ غير مرجّح، وكيفما ستنتهي الحربُ في سوريا فلن تتضمّن نتيجتُها المباشرة سلاماً مع إسرائيل. إذا طال النزاع، فإنّه قد يُرهق جميعَ الأطراف ويُضعف الحكومة المركزية إلى درجةٍ لا تستطيعُ معها التحكُّم الفعّال بالحدود الإسرائيلية-السورية. أمّا إذا خرجت الحكومة قويةً بعد الصراع، فإنّها قد تتّجهُ نحو تشديد العداء ضدّ إسرائيل. **من الملفِت للنظر أنّ كلاوسون قد صرّح بأنّ النتيجة الأرجح للصراع**

سوف تتمثّل بانتصار الأسد وحلفائه حزب الله وإيران، وأنّهم قد يكتسبون الجرأة من انتصارهم. بالتالي، قد تشعرُ إسرائيل بوجود حاجةٍ ضرورية لتعزيز الردع ضدّ الحركات المغامِرة. يعتبرُ كلاوسون أنّ بروز الخصوم المتجرّئين على إسرائيل من ناحية، وتصميم إسرائيل من ناحيةٍ ثانية على تعزيز قوّة الردع لديها قد يُشكّلان مزيجاً خطيراً.

على الرغم من أنّ خطر المواجهة مع إسرائيل لن يزول بعد انتهاء الصراع في سوريا، إلا أنّه كلّما انخفضت مدّة النزاع تقلّصتْ إمكانيةُ دخول إسرائيل فيه. ينبغي على الولايات المتّحدة أن تُساعد في إنهاء الصراع بسرعةٍ أكبر وأن تفعل ما بوسعها لتجنُّب الاحتمال البعيد المتمثّل بامتداد النزاع ليشمل إسرائيل. يتحتّم على واشنطن أن تقوم أيضاً بتقليل الخطر الذي تُشكّله الأسلحة الاستراتيجية الموجّهة ضدّ إسرائيل كالصواريخ، والدفاعات الجويّة المتطوِّرة، والأسلحة الكيميائية، وغيرها من الأسلحة التي تُغيِّر قواعدَ اللعبة، وأن يحصل تعاونٌ استخباراتيٌ وثيق بين أميركا وإسرائيل لتحديد أماكن هذه الصواريخ والقذائف في سوريا. في النهاية، **ينبغي أن تُوضِّح الولايات المتّحدة للجميع أنّه إذا قام أيُّ طرف بشنِّ هجومٍ على إسرائيل أو اكتسب أسلحةً مُغيِّرة لقواعد اللعبة، فإنّ أميركا سوف تدعمُ بقوةٍ أيَّ إجراءٍ إسرائيلي لردع الهجمات المستقبلية.** على وجه الخصوص، ينبغي أن يفهم حزب الله أنّه إذا سعى لإدخال إسرائيل إلى الحرب، فإنّ الثمن سيكونُ باهظاً.

7) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 136، بتاريخ أيلول 2014، تحت عنوان «ردّة فعل إيران تجاه أيِّ اتّفاقٍ نووي»، يعتبرُ كلاوسون أنّ هناك العديد من المشاكل التي تُواجه الاقتصاد الإيرانيِ وتشتمل على: أ) قيام إيران بالمحافظة على المنافع التي يُقدِّمها الوضع الراهن لخدمة الأقلية المتمتّعة بالامتيازات (حيث إنّ الذين انتفعوا من الانحرافات الاقتصادية في الماضي سوف يُمارسون الضغط للمحافظة على امتيازاتهم)؛ ب) عثرات إدارة روحاني الجديدة حيث إنّها قد قدّمت سياساتٍ اقتصادية غريبة؛ ج) كثرة استخدام إيران للطاقة الرخيصة؛ د) الإسراف المالي في عهدٍ الرئيس أحمدي نجاد (البدء بالمشاريع وعدم إكمالها)؛ وه) توقُّعات الشعب الإيراني العالية وغير الواقعية.

بعد أيِّ اتفاقٍ نووي، سوف تبقى معظم العقوبات الأمريكية قائمة وحتى العديد من العقوبات غير الأمريكية، وسوف يتمّ رفعها تدريجياً خلال السنوات القادمة. أمّا العوائق التي تقفُ أمام رفع العقوبات النووية، يعتبرُ كلاوسون أنّها كالتالي: أ) عدم إظهار إيران لالتزامها بتغيير سياساتها؛ ب) عدم إبراز إيران لالتزامها بالاتّفاق النووي؛ ج) العراقيل التي يضعها الكونغرس؛ ود) تردُّد الولايات المتّحدة في الإسراع برفع عقوبات مجلس الأمم المتّحدة بسبب قلقها من صعوبة فرض هذه العقوبات من جديد إذا لم تقم إيران بتنفيذ الاتفاق بشكلٍ تام.

على الرغم من جميع العوامل التي ذُكرت سابقاً، يمُكن للاتّفاق النووي أن يُوفِّر انتعاشاً اقتصادياً قصير المدى لعدّة أسباب: أ) قد يقوم رجال الأعمال المحلّيّون بتوجيه أموالهم نحو الاستثمارات المنتجة بدلاً من سوق العقارات؛ ب) قد تُقرِّر الجهات التجارية الأجنبية مُعاودةَ الدخول في السوق الإيراني بسبب أهميته المحتملة خلال السنوات المقبلة؛ ج) وجود نقاط قوّةٍ تسمح لإيران بالمحافظة على نموّها حتى لو بقيت العقوبات؛ د) عدم وقوع المالية العامة تحت ثقل الحجم نفسه من الديون التي تُعاني منها معظم الدول الصناعية؛ وهـ) تجهُّز إيران للقفز قُدُماً فيما لو خُفِّضت العقوبات.

يعتبرُ كلاوسون أنّه يصعبُ التنبُّؤ بالأثر الاقتصادي للاتّفاق النووي ولكنّه يذكرُ أنّ إحدى النتائج المعقولة هو أنّ هذا الأثر سوف يكون ضئيلاً لأنّ الشركات الأجنبية سوف تتردّد في التعامل مع إيران بسبب القيود المستمرة والبيئة الاقتصادية غير المؤاتية (الكثير من البروقراطية والفساد)، والوتيرة البطيئة في رفع القيود التجارية، وحذر البنوك الكبير من إجراء المعاملات مع الزبائن الإيرانيين. أمّا النتيجة المعقولة الأخرى، فهي أنّ الأثر سوف يكونُ كبيراً ومباشراً حيث سوف تتلهّف الشركات للدخول في سوقٍ جديد وكبير، وسوف تجد إيران أنّ البنوك مستعدةٌ لتوليّ المعاملات التي تشتملُ على المليارات من الأصول المحرّرة، وسيؤدّي التفاؤل بالتجارة الإيرانية إلى مزيدٍ من الاستثمار والإنفاق. ولكن من المرجّح أنّ هذه النتيجة الإيجابية بحدّ ذاتها قد تكون قاصرةً عن التوقعات غير الواقعية التي يعتقدُ بها الكثير من الإيرانيين. سوف

يكونُ الاختبار الحاسم لمنافع الاتّفاق النووي على مستوى الأثر السياسي وليس الآثار التقنية الاقتصادية. ويعتمد الكثير من الأمور على العوامل غير الاقتصادية كأثر الاتِّفاق على مكانة إيران في المنطقة والتصوُّرات حول مدى نجاح إيران في مقابل الولايات المتّحدة وأوروبا.

8) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 146 بتاريخ تموز 2016 بقلم باتريك كلاوسون وسايمون هندرسون تحت عنوان «سياسة الطاقة: أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية»، يرى الباحثان أنّ تقلُّبات أسعار النفط والابتكارات التقنية، بالإضافة إلى زيادة الحساسية تجاه خيارات السياسات البيئية، تؤدِّي إلى تغيير وجه النقاشات الدائرة حول وقود المستقبل، ليس في الولايات المتّحدة فحسب بل في العالم أجمع. تُنتج الولايات المتّحدة نسبة أكبر من نفطها الخاص وتستهلك نسبةً أقل نسبياً، فيما بدأ العالم يفكر في مستقبل ما بعد النفط. لكن من المرجح أن تبقى هيمنة النفط قائمة على الأقل على مدى السنوات 10-20 المقبلة، وسوف يبقى الشرق الأوسط مصدراً رئيسياً لنفط العالم.

يعتبرُ الباحثان أنّ **الدور المستمر الذي يؤدّيه النفط في الاقتصاد العالمي ما هو إلّا أحد الأسباب التي تمنع الولايات المتّحدة من الابتعاد عن الشرق الأوسط**؛ فالمنطقة تضمُّ أصدقاء وحلفاء قدامى يتطلّعون إلى الدعم الذي تُقدِّمه الولايات المتّحدة على المستوى الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي. كذلك، فإنّ المنطقة هي مصدرٌ لعدم الاستقرار الذي ما فتئ يترك تأثيراته على الولايات المتّحدة مراراً وتكراراً، وهذا عامل مهمٌّ يستدعي الوجود الأمريكي في المنطقة؛ فالشرق الأوسط هو موطنٌ لخصوم يُشكِّلون تهديداً للولايات المتّحدة. وبينما تدرس الولايات المتّحدة كيفية استغلال الفرص الجديدة والتحكُّم بالمخاطر الناشئة في الشرق الأوسط المتغيّر، يظهر خطرٌ جسيم وهو أنّ عدم الاكتراث المتصوَّر للولايات المتّحدة تجاه الأحداث والتوجّهات والتطورات الإقليمية يُؤثّر سلباً على المصالح الأمريكية وعلى أمن أصدقائها وحلفائها.

انخفاض الطلب الأمريكي على استيراد النفط يعني أنّه بوسع الولايات المتّحدة التغاضي عن احتمال مواجهتها لـ«سلاح النفط» الذي قد يُستخدم ضدّها. أمّا هدف العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط فهو ضمان بقاء ممرات الشحن مفتوحة، وهذا دورٌ يمكن تقاسمه مع الدول الآسيوية مع مرور الوقت. إذا زادت ثقة الولايات المتّحدة بإمدادات الطاقة الخاصة بها، فبإمكانها أن تفرض العقوبات وغيرها من التدابير بصرامةٍ أكبر على دول الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل. كذلك، يعني الاستقلال المتنامي للولايات المتّحدة في مجال الطاقة أنّ بوسعها أن تكون أقلّ قلقاً حيال الشرق الأوسط وأن تُحوِّل المزيد من الاهتمام نحو أماكن أخرى من العالم، ومن بينها محور آسيا. وباختصار، **فإنّ تزايد إنتاج الطاقة داخل الولايات المتّحدة يُضاعف نفوذ واشنطن بقوة ويفتح أمامها المجال لتعزيز المصالح الأمريكية بحزمٍ أكبر على مختلف الجبهات.**

من جهةٍ أخرى، لا يخلو انخفاضُ واردات الطاقة من جوانب سلبية، فإذا قلّ اعتماد الولايات المتّحدة على النفط والغاز المستوردَيْن، سيكون من الصعب للغاية تفسير سبب انخراط واشنطن بفاعلية في الشرق الأوسط للشعب الأمريكي. يعتبرُ الباحثان أنّ تقليل الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط قد يخلقُ الانطباع بأنّ الولايات المتّحدة تتراجع عن موقفها الفعّال في هذه المنطقة، الأمر الذي يُقوِّض من نفوذها على الدول الصديقة. وإذا شعرت الجهات العدوانية في المنطقة أن التزام واشنطن بأمن الشرق الأوسط يتضاءل، قد تُقرِّر تكثيفَ أنشطتها المزعزعة للاستقرار. كذلك، فإنّه من شأن ارتفاع إنتاج النفط والغاز في الولايات المتّحدة أن يقلّل من فرص توسيع الإنتاج أمام الجهات المنتجة في الشرق الأوسط، وهذا مسارٌ قد يقوّض ثبات الازدهار القائم على النفط ويحفِّزَ عدم الاستقرار على المستوى المحلي.

يرى الباحثان أنّه من أجل اغتنام أكبر الفرص وتجنُّب أدنى السيئات، يجب على واشنطن أن تعمل بنشاط على ضبط توقُّعات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك في الولايات المتّحدة نفسها والمنطقة والعالم أجمع. لا بدّ أن يستمع الأمريكيون بوتيرةٍ أعلى ووضوحٍ أكبر إلى الأسباب غير المرتبطة بالطاقة التي تقف

وراء الدور النشيط الذي تؤدّيه الولايات المتّحدة في المنطقة. وفي المقابل يجدر بالمسؤولين الأمريكيين في أعلى المستويات إلى أدناها أن يقوموا بتذكير أبناء الشرق الأوسط بشكلٍ متكرِّر بمدى قوة الالتزام الأمريكي بالمنطقة ومدى كثافة الأصول العسكرية الأمريكية المنتشرة فيها، وكم من الوقت والجهود يُكرِّسها كبار المسؤولين الأمريكيين في المنطقة، ومدى أهمية المنطقة بالنسبة للمخاوف الأمريكية. بالإجمال، **يحتاجُ العالم إلى تفسيراتٍ واضحةٍ ومتكرِّرة بأنّ الولايات المتّحدة لا تزالُ مستعدةً وقادرة على تأدية دورٍ نشيط في العديد من المناطق في الوقت نفسه.**

دينيس روس
(Dennis Ross)

مستشار برنامج Irwin Levy لتعزيز العلاقة الاستراتيجية الأمريكية ـ الإسرائيلية.

دينيس روس زميلٌ متميِّز وقد زاول مهامه في معهد واشنطن في العام 2011. قبل ذلك، كان قد عمل لمدّة سنتين كمساعدٍ خاص للرئيس أوباما وتولّى منصب كبير مديري مجلس الأمن القوميّ عن المنطقة الوسطى، وعمل أيضاً لمدّة عام كمستشارٍ خاص لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. على مدى أكثر من 12 سنة، لعب السفير روس دوراً ريادياً في صياغة التدخُّل الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي التعامل المباشر مع الأطراف المفاوِضة.

إلى جانب كونه دبلوماسياً ذا مهاراتٍ عالية، تولّى السفير روس مكانة الرجل الأول في عملية السلام في الشرق الأوسط أثناء ولاية كُلٍّ من جورج بوش الأب وبيل كلينتون، وقد لعب دوراً فعّالاً في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصُّل إلى الاتّفاق المؤقَّت عام 1995، كما أنّه قد توسَّط بنجاحٍ لتحقيق اتفاقية الخليل عام 1997، وسهَّل تحقيق معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية عام 1994، وعمل بشكلٍ مكثَّف لإحداث التقارب بين إسرائيل وسوريا.

السفير روس باحثٌ ودبلوماسيٌ يمتلكُ أكثر من عقدين من الخبرة في سياسة الاتّحاد السوفياتي والشرق الأوسط، وقد عمل بشكلٍ وثيق مع وزراء الخارجية جيمز بايكر، وارِن كريستوفر، ومادلين آلبرايت. قبل تولّيه لمنصب المنسِّق الخاص لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس كلينتون، عمل روس كمدير هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في إدارة بوش الأب. بتلك الصفة، أدّى دوراً بارزاً في السياسة الأمريكية تجاه كلٍّ من الاتّحاد السوفياتي، وعملية توحيد ألمانيا ودمجها في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومفاوضات الحدّ من التسلُّح، وتحالف حرب الخليج عام 1991.

في عهد الرئيس ريغان، عمل روس كمديرٍ لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ضمن هيئة مجلس الأمن القومي، والمدير المفوَّض لمكتب التقييم الصافي (Office of Net Assessment) التابع للبنتاغون. نال السفير روس الميدالية الرئاسية للخدمة الفيدرالية المدنية المتميِّزة من بيل كلينتون وقام الوزيران بايكر وآلبرايت بمنحه أرفع جائزة في وزارة الخارجية.

تخرّج روس عام 1970 من جامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس)، وقد تمحورت أطروحته لنيل الدكتوراه حول عملية صناعة القرار السوفياتي، ومنذ 1984 حتى 1986 عمل كمديرٍ تنفيذي لبرنامج بركلي-ستانفورد حول السلوك السوفياتي الدولي. نال أرفع ميدالية تُقدّمها جامعة كاليفورنيا وحاز وسام «خرّيج العام» فيها، كما تلقّى مجموعةً من الدكتوراه الفخرية من جامعة براندیز(Brandeis)، كليّة آميرست(Amherst)، المعهد اللاهوتي اليهودي(Jewish Theological Seminary)، وجامعة سيراكيوز(Syracuse University). في 2016-2017، وأطلق معهد جاكسون للشؤون الدولية التابع لجامعة ييل (Yale) على السفير روس لقب زميل أقدم.

ألّف روس العديد من المنشورات حول الاتّحاد السوفياتي، الحدّ من التسلُّح، والشرق الأوسط الأعم وقد ساهم بكتابة العديد من الفصول للكتب الجامعية. أثناء السبعينيات والثمانينيات، ظهرت مقالاته في دوريات «السياسة العالمية»، «العلم السياسي»، «أوربيس»، «الأمن الدولي» وغيرها، وبعد اعتزاله من الحكومة في أواخر عام 2011 كتب العديد من مقالات الرأي لصالح «نيويورك تايمز»، «واشنطن بوست»، و«وال ستريت جورنال». ألّف روس بعض الكتب المؤثِّرة حول عملية السلام، وكان أحدثها «النجاحُ المحتَّم: العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية منذ ترومان حتى أوباما»[1] (2015) وقد مُنح هذا الكتاب الجائزة الوطنية اليهودية للكتاب عن فرع التاريخ. شارك روس أيضاً في تأليف كتاب «الخرافات، الأوهام، والسلام: البحث عن اتّجاهٍ جديد لأمريكا في الشرق الأوسط[2]» مع خبير عملية السلام في معهد واشنطن دايفيد

[1]- Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama.

[2]- Myths, Illusions, and Peace: Finding a New Direction for America in the Middle East.

ماكوفسكي. كذلك، ألّف دراسةً تحت عنوان «السلام الضائع: القصّة الخفيّة للكفاح من أجل السلام في الشرق الأوسط»[1] والتي تُقدِّمُ نظرةً شاملة تحليليةً وشخصيةً عن عملية السلام في الشرق الأوسط. كذلك، نال روس مديح «نيويورك تايمز» عن كتابه الصادر في 2007 «أصول الحُكم وكيفية إعادة مكانة أميركا في العالم»[2] حيث وصفته الصحيفة بالمهم والموضِّح.

مجالات الخبرة: العراق، إسرائيل، الفلسطينيون، العلاقات العربية-الإسرائيلية، الديمقراطية والإصلاح، عملية السلام، والسياسة الأمريكية.

* * *

1) في كتابه «السلام الضائع: القصّة الخفيّة للكفاح من أجل السلام في الشرق الأوسط» الصادر في 2005، وفقاً للتقرير: «يقوم دينيس روس ـ ذو الشخصية النادرة التي تتلقّى الاحترام من جميع الأطراف: الديمقراطيين والجمهوريين، الفلسطينيين والإسرائيليين، والرؤساء والسكّان في القدس ورام الله وواشنطن ـ بسرد تفاصيل عملية السلام منذ 1988 حتى انهيار المباحثات في أوائل 2001 ممّا أدّى إلى الانتفاضة الثانية، ويأخذ بعين الاعتبار التطوّرات الحديثة مُورداً إياها في خاتمةٍ جديدة مضمومة إلى هذه الطبعة. في هذا الكتاب، يذكرُ روس مؤتمرات كامب دايفيد، أوسلو، جينيف، مصر وغيرها بالإضافة إلى حادثة اغتيال إسحاق رابين، صعود وسقوط بنيامين نتانياهو، الشخصيات والاستراتيجيات المختلفة جداً لرابين وياسر عرفات وبيل كلينتون، بالإضافة إلى الخطوات الأولى للسلطة الفلسطينية. للمرة الأولى، يقوم كتابٌ بإظهار المفاوضات التي جرت خلف الكواليس وكيفيتها الدراماتيكية والسرية في أغلب الأحيان وأسباب تعثّرها، ويشرحُ المؤلِّف سبب بقاء السلام بعيدَ المنال في الشرق الأوسط».

2) في خطابٍ له بتاريخ 20 تمّوز 2006 تحت عنوان «الحرب بين إسرائيل وحزب

[1]- The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace.

[2]- Statecraft and How to Restore America's Standing in the World.

الله»، يذكرُ روس أنّه منذ انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني قام حزب الله باحترام الخط الأزرق، ولكنّ التحوُّل الكبير في سلوكه من خلال خرقه للخط الدولي وأسره للجنديَّيْن لا يمُكن أن يُفسَّر كفعلٍ يُظهر التضامن مع الفلسطينيين بل يبدو أنّ المحرِّك لهذا السلوك هو إيران على الأرجح. قام حزب الله بعمليّته في اليوم نفسه الذي كان ينبغي على إيران أن تُجيب فيه عن مجموعة الحوافز المقدَّمة مقابل توقيفها لبرنامج التخصيب النووي، ومن خلال وكيلتها حزب الله أرادت إيران إظهار قدرتها على الردِّ على الضغوط الدولية على المسألة النووية من خلال الضغط على المجتمع الدولي من نواحٍ أخرى.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وغزة، حصل إجماعٌ في إسرائيل على أنّ العالم العربي ينظرُ إلى هذه الانسحابات كعلامة ضعف، وعليه يعزو روس الردَّ الإسرائيلي القاسي على حزب الله إلى رغبة إسرائيل في إعادة قوة ردعها العسكرية، وإظهار العواقب المترتّبة على الهجوم عليها لحزب الله وحماس، وإضعاف قدراتهم وبُناهم التحتية بشدّة.

يعتبرُ روس أنّ الاتّجاه الفكري العربيّ الجديد الذي ينتقدُ حزب الله يفتحُ مجالاً لخطّةٍ أمريكية مدعومةٍ عربياً لتغيير الحالة الراهنة. وعليه، ينبغي أن تعمل الولايات المتّحدة وراء الكواليس مع السعودية ومصر والأردن من أجل تطوير خطّةٍ تدعمُ الحكومة اللبنانية وجيشها وتلبّي الشواغل الإنسانية. يمُكن إضعاف كلٍّ من حزب الله وحماس ولكن ينبغي إنشاء بدائل سياسية واقتصادية للحلول مكانهما. جدير بالملاحظة أنّ روس يُصرِّحُ بأنّ إسرائيل لن تعود إلى وضعها قبل الحرب، وبعد بدء حرب تموز بثمانية أيام، وهو تاريخ هذا الخطاب، يقول: ينبغي عدم السماح لحزب الله بالانبعاث من الرماد وإلاّ سوف يقومُ بتحويل الهزيمة إلى انتصار.

3) في خطابٍ له بتاريخ 1 أيلول 2006 تحت عنوان «عِبرٌ ونتائج من الحرب بين إسرائيل وحزب الله: تقييمٌ مبكِّر»، يذكرُ روس أنّ **إسرائيل قد فشلت في تدمير ترسانة حزب الله الصاروخية في 1993 و1996 ومجدداً في 2006، وإذا حصل نزاعٌ جديد فإنّ هذا الهدف سوف يبقى غير قابلٍ للتحقُّق.** من المهم التفريق بين الوقائع الموضوعية

وغير الموضوعية التي أعقبت الحرب، فمن الناحية الموضوعية أصبح حزب الله الآن أضعف بكثيرٍ عسكرياً بسبب عمليات إسرائيل الهجومية، وأمّا من الناحية غير الموضوعية فإنّ حزب الله يُعتبر المنتصِر لأنّ الثقافة السياسية العربية تُثمِّنُ المقاومة وليس الخضوع. سوف يبقى حزب الله حسّاساً تجاه الديناميكيات السياسية داخل لبنان وعلى وجه الخصوص أولئك الذين لم يدعموا أفعاله ولا يريدون تعريضَ البلاد للمزيد من النزاعات.

يُصرِّح روس بأنّ **حزب الله بدأ فوراً عقب حرب تموز بإعادة التزوُّد بالسلاح بشكلٍ فعّال حيث يُدخِل السلاح إلى لبنان عبر سوريا، وإذا لم يُبذَل جهدٌ كبير لمعالجة هذه المشكلة قد تغدو شرارةً لانطلاق صراعٍ جديد في المستقبل.** كذلك، يرى روس أنّه يتحتّم على الولايات المتّحدة والدول الأوروبية تطويرَ استراتيجيةٍ مُشترَكة لإنزال العواقب الاقتصادية الوخيمة بسوريا. **تُعَدُّ نظرة السعودية إلى حزب الله كتهديد، أمراً ثميناً بالنسبة للجهود الدبلوماسية الأمريكية، ولكن لم يتمَّ استخدام هذه الفرصة بشكلٍ فعّال، ولو أنّ المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية والسعودية قد دُمجت في نهجٍ مُتماسك لكان من المرجَّح الوصول إلى نتيجةٍ سياسيةٍ أكثر نفعاً.**

4) في كتابه «أصول الحُكم وكيفية إعادة مكانة أميركا في العالم» الصادر في 2007، يحتجّ روس على أنّ مشاكل إدارة بوش قد نبعتْ من عجزها عن استخدام أدوات أصول الحُكم سواءٌ كانت دبلوماسيةً أم اقتصاديةً أم عسكريةً لتعزيز المصالح الأمريكية. يعتبرُ روس أنّ مسألة أصول الحكم هي قديمة كالسياسة، وبعد هلاك الشيوعية توقّع "البعض" تدهور أصول الحكم، ولكنّ روس يعتبر أنّ هذه الأصول ضرورية للمحافظة على السلام. في فصول الكتاب، يُلخِّصُ روس كيفية مساعدة هذه الأصول في تشكيل نظامٍ عالمي جديد بعد العام 1989، ويُظهر كيف أنّ فشل هذه الأصول في العراق والشرق الأوسط قد أضعف الولايات المتّحدة دولياً، ويوضِّح أنّ أصول الحكم لوحدها هي التي تستطيعُ الحدَّ من تصاعد الصين وخطر إيران النووية. يستندُ روس إلى خبرته للكشف عن فنِّ التفاوض الناجح، ويُظهرُ كيف يستطيع الرئيس التالي حلَّ المشاكل الراهنة وتحديد سياسةٍ خارجية واقعية وطموحة.

5) في مقالةٍ له بتاريخ 2 أيلول 2014 تحت عنوان «استراتيجية لهزيمة» الدولة الإسلامية»، يعتبرُ روس أنّ الإدارة الأمريكية تتصارعُ مع خياراتها الفعلية في سوريا، علماً أنّ هذه الخيارات يجب أن تصبو نحو هدف واضح. من الجليّ أن «داعش» لا تشكِّل تهديداً على الولايات المتحدة فقط، وأنّ الحل ليس عسكرياً بحتاً ولا يمكن أن يكون كذلك. لا بد للعشائر السنية التي ثارت على التنظيم عند دخوله إلى العراق سابقاً في 2007 أن تكرِّر ذلك مرة أخرى، وينبغي أن تتلقّى الدعم المالي والعسكري في كلٍّ من العراق وسوريا. **يتوجَّبُ على كافّة القوى السنّية الرائدة في المنطقة ـ السعوديين والإماراتيين والأردنيين والأتراك ـ أن تلعب دوراً في العملية، ولكن كما هو الحال في كثير من الأحيان، إذا لم تعمل الولايات المتحدة على تعبئة وتنسيق الردّ بين مختلف الأطراف الدولية فمن المستبعد أن تنثبق استجابة كهذه ناهيك عن تناسقها وتماسكها.**

يعتبرُ روس أنّ استلام دولة عربية سنّية لدفة القيادة في هذا السياق سيُضفي المزيد من الشرعية على الحملة ضد «داعش» ـ كما يتعيّن على الدول العربية تقديم الدعم العسكري في هذه الحملة بالإضافة إلى القوات والأسلحة والتدريب، وتوفير الدعم للقبائل، والاستخبارات، والجهود الدبلوماسية، وحتى الجهود الدينية للحطّ من شأن «الدولة الإسلامية»[1]**. لا يمكن إلحاق الهزيمة بتنظيم «الدولة الإسلامية» إلا من خلال استراتيجية كاملة وشاملة، ومع ذلك يجب أن يكون هدفها واضحاً. يعتبرُ روس أنّه** يجب على الولايات المتّحدة الاستعداد للتحرك في سوريا بطريقة يعتبرها أبرز شركائها السنّة معقولةً وموثوقة، ولكن إذا أرادوا أن تقوم واشنطن باستخدام قوتها الجوية وتقديم الدعم اللوجستي ووسائل الاستخبارات بصورة أكثر منهجية، يتعيّن عليهم بيان ما هم مستعدّون لفعله أيضاً.

6) في مقالةٍ له بتاريخ 11 أيلول 2014 تحت عنوان «الإسلامويّون ليسوا أصدقاء الولايات المتّحدة»، يذكرُ روس أنّه قد برز في الآونة الأخيرة خطٌّ تصدُّع جديد في سياسة الشرق الأوسط ستكون له تداعيات عميقة على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ويمثّل فرصةً حقيقية للولايات المتّحدة. لا يفصلُ هذا الخط بين مؤيِّدي

[1] - يعتبرُ روس أنّه يُمكن حثُّ جامعة الأزهر على إدانة تنظيم «داعش» والتهديد الذي يشكِّله على الإسلام.

تنظيم «الدولة الإسلامية» ومعارضيه، أو الصراع بين السنّة والشيعة، أو الحرب بالوكالة بين السعودية وإيران، بل يتمثّل بالانقسام الأساسي بين الإسلامويين وغير الإسلامويين. من جهة، هناك الإسلامويون سواء من السنة أو الشيعة، إذ تُمثّل «داعش» وجماعة الإخوان المسلمين الطرف السنّي في حين تمثّلُ إيران وميليشياتها بما فيها حزب الله (لبنان وسوريا) وعصائب أهل الحق (العراق) الطرف الآخر. يخوضُ العديد من هؤلاء الإسلامويين نزاعاتٍ فيما بينهم، إلاّ أنّهم منخرطون أيضاً في صراعٍ حاد مع غير الإسلامويين لتحديد الهوية الأساسية للمنطقة، والقاسم المشترك بين جميع الإسلامويين هو أنّهم يضعون الهويات الوطنية في المرتبة الثانية بعد الهوية الإسلامية.

تُكافحُ الإدارة الأمريكية لوضع استراتيجيةٍ فعّالة، ويُتيحُ الانقسام بين الإسلامويين وغير الإسلامويين فرصةً على هذا الصعيد. يعتبرُ روس أنّ غير الإسلامويين يودّون التيقُّن من دعم الولايات المتحدة، وبالنسبة لواشنطن فإنّ ذلك يعني عدم التعاون مع إيران في مواجهة «داعش»، والإبقاء على التنافس الفعلي مع إيران في باقي أرجاء المنطقة، والاعتراف بأنّ مصر هي جزءٌ لا يتجزأ من الائتلاف المناهض للإسلامويين. يمُثّل غير الإسلامويين شركاء أمريكا الطبيعيين في المنطقة، ويعتبرُ روس أنّه على إدارة الرئيس الأمريكي اتّباع ثلاثة مبادئ في هذه الشراكات: التركيز على الأمن والاستقرار، عدم مدِّ اليد للإسلامويين، وأن لا يقتضي دعم الولايات المتحدة للشركاء غير الإسلامويين قيام أميركا بالتخلي عن آرائها أو قيامها بدعم السياسات الداخلية كافّة لهؤلاء الشركاء.

7) في كتابه «النجاحُ المحتَّم: العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية منذ ترومان وحتّى أوباما» الصادر في تشرين الأول 2015، وفقاً للتقرير: يُقدِّمُ روس بياناً غيرَ مسبوق عن علاقة الولايات المتّحدة المتغيِّرة مع إسرائيل. لطالما أكّدت السياسة الأمريكية على الرابطة غير القابلة للكسر التي تجمعُ بين الدولتين والتزام أمريكا الشديد تجاه أمن هذا البلد. في يومنا الحالي، تشتدّ الروابط التي تجمع بين الولايات المتّحدة وإسرائيل إلى الحدّ الذي حين يقعُ أيُّ اختلاف بينهما فإنّه يظهرُ غالباً في الأخبار. مع ذلك، لم يكن الأمر على هذا النحو على الدوام.

شارك دنيس روس بشكلٍ مباشر في صياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل تحديداً على مدى ثلاثين عاماً تقريباً. عمل في وظائف رفيعة، ومن ضمنها كان مبعوثاً لبيل كلينتون من أجل السلام العربي ـ الإسرائيلي، وأدّى دوراً فعّالاً في النقاشات الدائرة حول كيفية تموضع إسرائيل بشكلٍ ملائم في المنطقة وما الذي ينبغي أن يؤدّي دور الموجِّه للسياسات الأمريكية. في هذا الكتاب، ينقلنا روس عبر كل إدارةٍ أمريكية منذ ترومان وصولاً إلى أوباما ويُبرز لنا بشكلٍ دراماتيكي موقفَ كلِّ رئيس تجاه إسرائيل والمنطقة، والجدالات العاصفة في أغلب الأحيان بين المستشارين الرئيسيين، والأحداث المحرِّكة للسياسات التي أدّت أحياناً إلى تحوُّلٍ في المنهج.

يُشيرُ روس في الكتاب إلى نُدرة الاتّعاظ من الدروس، وأنّ نأي الولايات المتّحدة عن إسرائيل في عهد الرؤساء آيزنهاور ونيكسون وبوش وأوباما لم يُثمر أيَّ فائدة، ويشرح السبب وراء عدم أخذ العبرة على الإطلاق من الدرس الأعم. يُقدِّم كتابُ «النجاح المحتَّم» نصائح لكيفية فهم أولويات القادة العرب وكيف يمُكن للإدارات المستقبلية أن تُشكِّل السياسة الأمريكية بأفضل طريقةٍ على ضوء ذلك.

8) في مقالةٍ له بتاريخ 12 حزيران 2016 تحت عنوان «إثبات أنّ "الدولة الإسلامية" مبعوثٌ مزيَّف»، يعتبرُ روس أنّ هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» وتشويه صورته هما عنصران أساسيان في أي خطّةٍ استراتيجيةٍ هادفة للتعامل مع الإرهاب. وعلى الرغم من وجود جماعاتٍ إرهابية أخرى، إلاّ أنّ تنظيم «داعش» يُشكِّلُ خطراً فريداً لثلاثة أسباب على الأقل: أوّلاً، **يستخدم تنظيم «الدولة الإسلامية» وسائل التواصل الاجتماعي بأسلوبٍ مُتقَن ومهني ومصمَّم لاستقطاب الشبّان المستبعَدين والمهمَّشين في المجتمع.** السبب الثاني هو أنه يُشكِّلُ مصدر إلهام للهجمات الفردية، وبخاصة بفعل دعواته إلى «قتل الكفّار» وما يزعمه عن الاستشهاد البطولي لمن يلبّي هذه الدعوات. أمّا السبب الثالث فهو إعلان التنظيم بأنّ مهمّته تتمثّلُ بالحاجة لإحداث مواجهةٍ كارثية مع الكفّار لتحقيق النصر النهائي للإسلام، ويعني ذلك أنّ تنظيم «داعش» سينفّذ الهجمات ضد الولايات المتحدة حتى إذا لم تقم الأخيرة بمهاجمته.

ما الذي ينبغي القيام به لهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»؟ يعتبرُ روس أنّه أولاً، لا بدّ أن تعمل واشنطن على إضعاف جاذبيته، فهو يدّعي أنّ مهمته إلهية، ولذلك فإنّ تكبّده لخسائر عسكرية سيبرهن أن ادّعاءه باطل. وفي حين تعمل الولايات المتحدة حالياً على دحره في كل من العراق وسوريا، إلاّ أنّ صور نجاحاته سبتقى قائمة طالما لم تبطل واشنطن أعظم انتصاراته الرمزية وهي استحواذه على الموصل واتخاذه الرقة عاصمةً له. إحدى الطرق أخرى لفضح مزاعم التنظيم المزيّفة هي من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حيث إنّه من المهم أن تقوم الولايات المتحدة بإظهار المنشقّين عن «داعش» على منصّات التواصل الاجتماعي لكي يسردوا أخبار الوحشية والظلم واستغلال النساء والطبيعة الفاسدة والتعسُّفية للحكم في الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم.

يرى روس أنّ المسلمين السُنّة هم الوحيدون الذين يستطيعون تشويه صورة «داعش» وأنّ واشنطن هي بحاجة لأن يقوم السُنّة من رجال دينٍ وعشائر وحكومات بتحقيق هذا الأمر والحلول محل التنظيم على الأرض. تكمنُ المشكلة التي تُواجهها الولايات المتحدة في حمل السُنّة على الاضطلاع بهذا الدور في كون أولويتها في سوريا والعراق هي تنظيم «الدولة الإسلامية» في حين تشغل إيران والميليشيات الشيعية والرئيس السوري بال السُنّة. من هنا، ينبغي على الرئيس الأمريكي أن يفهم هذا الواقع المعقَّد ويستفيد من استعداد الولايات المتحدة لمواجهة إيران في المنطقة من أجل كسب النفوذ والقدرة على التأثير على السنة لحثّهم على جعل تنظيم «الدولة الإسلامية» أولى أولوياتهم وأولويات الولايات المتّحدة على حدٍّ سواء.

9) في مقالةٍ له بتاريخ 62 نيسان 2017 تحت عنوان «التهديدات المشتركة تُوفّر فرصاً جديدة لتعاون إسرائيل مع دول مجلس التعاون الخليجي»، يذكرُ روس أنّ إسرائيل والعديد من الدول الخليجية ترى خطراً استراتيجياً مُشتركاً نابعاً من إيران، ويذكرُ بصراحةٍ أنّ مسؤولين قياديين سعوديين صرّحوا له في آب 2016 أنّ «إسرائيل ليست عدواً»، ويعتبرُ أنّ الذي يشغل بالهم هو إيران واستخدامها للميليشيات الشيعية بُغيةَ إضعاف الدول العربية ونيل السيطرة في المنطقة. تسري الشائعات بأنّ إسرائيل

تتعاونُ أمنياً، استخباراتياً، وحتى عملياتياً مع دولٍ عربيةٍ قيادية حتى في الجزيرة العربية، **وتقومُ السعودية ودول الخليج وإسرائيل بتوجيه أنظارها إلى ما يجري في البحرين والعراق ولبنان وسوريا واليمن حيث يعتبرون أنّ الخطر النابع من إيران هو خطرٌ وجودي.**

يعتبرُ روس أنّ **إسرائيل هي شريكٌ طبيعي لدول مجلس التعاون الخليجي وليس فقط بسبب امتلاكها لنفس النظرة تجاه التهديد الإيراني بل لأنّها تمتلكُ قدراتٍ واقعية على المستوى العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي وهي مستعدّةٌ لاستخدام هذه القدرات.** وفقاً لروس، **تستطيعُ الولايات المتّحدة أنّ تُجري مع إسرائيل والدول الخليجية خططاً خفيّة للطوارئ من أجل تطوير الخيارات لمواجهة استخدام إيران للميليشيات، بالإضافة إلى إجراء محادثاتٍ سريّة بين أميركا وإسرائيل والدول العربية لتقديم المزيد في سبيل توحيد الدفاعات الصاروخية، استكشاف العبر، التفكير في أفضل الممارسات، وتبنّي أكثر أشكال التدريب فاعليةً.** بتعبيرٍ آخر، إذا استطاعت الولايات المتّحدة تنمية هذا التعاون الخفيّ بين القوات الأمنية والاستخباراتية العربية والإسرائيلية، فإنّها ستستطيع الحصول على مكاسب إضافية في مواجهتها للتهديدات التي تُشكّلها إيران وتنظيم «الدولة الإسلامية» والقاعدة، **وإنّ التقاء المصالح الإسرائيلية-السنّية قد يكون مفيداً لمسألة السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني.**

يختتمُ روس بقوله إنّ إسرائيل والدول العربية القيادية لديها نفس التصوّرات حول التهديدات وأنّ التعاون الخفيّ بينهم يصنعُ تطوراً جديداً مهمّاً في المنطقة، ويعتبرُ أنّ الوقت والدبلوماسية الصامتة الفعّالة سيكشفان لنا إذا كانت ستستطيعُ إدارة ترامب الاستفادة من هذا التعاون لمواجهة التهديدات الإيرانية والسنّية المتطرّفة في المنطقة واستغلاله من أجل تحقيق تقدُّمٍ في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

10) في مقالةٍ له بتاريخ 8 أيلول 2017 تحت عنوان «الطريقة الصحيحة للضغط على إيران»، يذكرُ روس أنّه لا يوجد شكٌ حول موقف الرئيس الأمريكي ترامب من الاتّفاق النووي مع إيران، فقد سبق ووصَفَه خلال حملته الانتخابية بأنّه أحد

أسوإ الاتّفاقات التي تم التفاوض عليها على الإطلاق[1]. إذا لم تُصادق إدارة ترامب على هذا الاتّفاق ـ علماً أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تراقب برنامج إيران النووي قد اعتبرت مجدداً أنّ الجمهورية الإسلامية تفي بالتزاماتها ـ فإنّ هذه الخطوة سوف تُساهم في عزل الولايات المتحدة عن كلٍّ من الوكالة والدول الأخرى التي شاركت في المفاوضات النووية مع إيران. يعتبرُ روس أنّ التعبير عن الامتعاض من الجمهورية الإسلامية أمرٌ مفهوم، لا سيما نظراً إلى أعمال طهران في سوريا ومختلف أنحاء الشرق الأوسط، لكنّ الهدف الأمريكي في هذه المرحلة يجب أن يتمثل بعزل إيران وليس الولايات المتحدة نفسها.

يتحدّث روس عن نشاطات قائد فيلق القدس قاسم سليماني وقيام إيران بتعزيز وجودها في سوريا والعراق باستخدامها للميليشيات الشيعية، وتزويد الحوثيين في اليمن بالصواريخ وبمستشارين من حزب الله، ويعتبرُ أنّه يجدر على إدارة ترامب التركيز على استراتيجيةٍ للتصدّي لهذا السلوك الإيراني عبر إظهارها بأنّه سيكبّد الجمهورية الإسلامية أثماناً، وإثبات أنّ طهران ستتسبَّب بعزل نفسها والحيلولة دون أيِّ تطبيعٍ للعلاقات مع المجتمع الدولي. يختتمُ روس باعترافه أنّ المخاوف تنتابه من أن يؤدّي الاتّفاق إلى إضفاء الشرعية على بنيةٍ تحتيةٍ نوويةٍ إيرانيةٍ كبيرة والحفاظ على خيار الأسلحة النووية متاحاً أمام الجمهوريةٍ الإسلامية، ويعتقدُ بأنّه **يجب على الولايات المتحدة الاستفادة من الوقت الذي وفّره الاتفاق لتعزيز قوّتها الرادعة ليدرك الإيرانيون ما سيخسرونه إذا قرروا المضي قدماً في تطوير الأسلحة.**

[1]- بعد ثمانية أشهر من هذه المقالة، أعلن الرئيس الأمريكي ترامب انسحابه من الاتّفاق النووي مع إيران وذلك بتاريخ 8 أيار 2018.

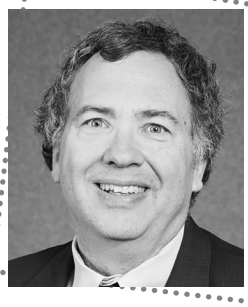

ديفيد ماكوفسكي

(David Makovsky)

مدير مشروع معهد واشنطن: «عملية السلام في الشرق الأوسط»[1]

ديفيد ماكوفسكي زميلٌ متميِّزٌ في معهد واشنطن وأستاذٌ مساعد في دراسات الشرق الأوسط في كلية بول نيتزه للدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكينز. في عامي 2013-2014، عمل ماكوفسكي في مكتب وزير الخارجية الأمريكية حيث كان مستشاراً رفيع المستوى للمبعوث الخاص حول المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

كتبَ ماكوفسكي العديد من الدراسات والمقالات الصادرة عن معهد واشنطن حول قضايا متعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وشارك مع دنيس روس في تأليف كتاب «الخرافات، الأوهام، والسلام: البحث عن اتّجاهٍ جديد لأمريكا في الشرق الأوسط» الصادر في 2009 والذي حقّق مبيعاتٍ عالية. قامت جريدة «نيويورك تايمز» بإعادة طباعة الخرائط التي أعدّها ماكوفسكي في العام 2011 حول الحلول البديلة للأراضي في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وردت مقالته بعنوان «الضربة الصامتة» في جريدة «نيويوركر» في أيلول 2012 حازت الاستحسان الواسع، وقد تناولت هذه المقالة الديناميكيات الأمريكية ـ الإسرائيلية التي أدّت إلى الهجمة الإسرائيلية على المنشآت النووية السورية في العام 2007.

ماكوفسكي عضوٌ دائمٌ في مجلس العلاقات الخارجية والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن. وردتْ تعليقاته على عملية السلام والصراع العربي ـ الإسرائيلي

[1]- تمّ إطلاق هذا المشروع في العام 2000، ويُشرف عليه حالياً ديفيد ماكوفسكي. تتمثّل مهمة المشروع بتقديم تحاليل لصنّاع السياسة الأمريكيين حول قضايا ذات أهمية قصوى لإسرائيل وجيرانها العرب، ويتناول القيّمون عليه السياسة المؤثرة على عملية السلام في الشرق الأوسط.

في «نيويروك تايمز»، «واشنطن بوست»، «لوس أنجلوس تايمز»، «وال ستريت جورنال»، «فاينانشال تايمز» وغيرها من الصحف، ويظهر ماكوفسكي بصورةٍ متكررة على وسائل الإعلام للتعليق على الشؤون العربية ـ الإسرائيلية.

أدْلى ماكوفسكي بشهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، وأمام لجنة مجلس النواب الأمريكي للشؤون الخارجية، ولعدّة مرّات أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية. في السنوات الأخيرة، قام ماكوفسكي بأكثر من 120 زيارة إلى كليّاتٍ أمريكية لمناقشة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

قبل انضمامه إلى معهد واشنطن، حاز ماكوفسكي على التكريم لعمله في مجال الصحافة وقد غطّى عملية السلام من العام 1989 حتى 2000. كذلك، عمل ماكوفسكي مُحرِّراً تنفيذياً لجريدة «جيروسالم بوست»، ومُراسلاً دبلوماسياً لـ«هآرتس» الصحيفة اليومية الرئيسية الصادرة في إسرائيل، ومُحرِّراً مُساهماً في مجلة «تقرير أخبار الولايات المتحدة والعالم» حيث كان مُراسلها المتميِّز في القدس على مدى 11 سنة. في 1994، مُنح جائزةً من نادي الصحافة الوطنية (جائزة إدوارد م.هود للمراسلات الدبلوماسية) تقديراً للمقالة الرئيسية التي شارك في كتابتها حول الشؤون المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في تموز 1994، ونتيجة للتدخّل الشخصي من قبل وزير الخارجية آنذاك وارِن كريستوفر، أصبح ماكوفسكي أولَ صحفيٍ يكتبُ لإحدى الإصدارات الإسرائيلية يزور دمشق. زار ماكوفسكي هذه العاصمةَ خمسَ مرات، وكانت الزيارة الأخيرة في كانون الأول 1999 برفقة وزيرة الخارجية آنذاك مادلين آلبرايت. في آذار 1995، وبمساعدة مسؤولين أمريكيين، مُنح ماكوفسكي إذناً غير مسبوق لإرسال التقارير من مدينة جدّة في السعودية لصالح أحد المنشورات الإسرائيلية.

التحصيل العلمي: بكالوريوس من جامعة كولومبيا وماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد.

مجالات الخبرة: إسرائيل، الفلسطينيون، العلاقات العربية-الإسرائيلية، عملية السلام، والسياسية الأمريكية.

الأبحاث الحالية: العلاقات الفلسطينيّة ـ الإسرائيلية، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، والمنشآت الجامعية الأمريكية

اللغات التي يتحدّث بها: الإنكليزية، العبرية.

* * *

1) في مقالةٍ له بتاريخ 23 تمّوز 2006 تحت عنوان «نفوذ إيران في لبنان»، يعتبرُ ماكوفسكي أنّ حرب تموز قد حرّكتْ الاهتمام العالمي لأنّها لم تُعتبر نزاعاً محلياً بل محاولةً إيرانية لرفْع الرهان في الشرق الأوسط، وأنّه يصعبُ عدم تحليل هذه الحرب كمسعىً إيراني لحرْف الانتباه عن البرنامج النووي وكتذكيرٍ للعالم بأنّ إيران قادرة على الهجوم إذا تمّ تضييق الخناق عليها.

2) في مقالةٍ له بتاريخ 14 آب 2006 تحت عنوان «الفوضى الميليشياوية الإيرانية»، يرى ماكوفسكي أنّه **من خلال إرسال عائداتها النفطية إلى حزب الله وتسليح مجموعةٍ من المقاتلين المتعصّبين، قامت إيران ببلورة استراتيجيةٍ يُمكن أن تتكرَّر إن كُتب لها النجاح في أنحاء العالم العربي.** إذا خرج حزب الله بجرأةٍ من حرب تموز، قد تسعى إيران لإحداث المزيد من الفوضى الميليشياوية وذلك من خلال تقوية المجموعات العربية المتطرّفة التي يُمكنها تقويضُ الحكومات من مصر إلى السعودية. بالنسبة إلى هذه الميليشيات سوف يكونُ حزب الله هو النموذج، **وأيّ نصرٍ مُتصوَّر لحزب الله اليوم سوف يُنتج نُسخاً شبيهة له غداً.**

3) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 60 بتاريخ تشرين الأول 2006 تحت عنوان «عِبر ودلالات حرب إسرائيل ـ حزب الله: تقييم أوّليّ»، يعتبرُ ماكوفسكي أنّ إسرائيل قد دخلتْ بعد حرب تموز في مرحلةٍ من الاختبار الذاتي، وعلى الرغم من أنّ هذه الحرب لم تخلُ من الإنجازات بالنسبة إلى إسرائيل إلّا أنّ نقاط الضعف الكامنة فيها قد اتّضحتْ بالنسبة إلى الشعب الإسرائيلي. يشيرُ ماكوفسكي إلى

انعدام الوضوح في الأهداف الإسرائيلية وفي استراتيجيات تحقيق هذه الأهداف أثناء حرب تمّوز، وأنّ إسرائيل لم تكن قادرة على تحديد علاقةٍ بين التحركات العسكرية التكتيكية والغايات السياسية الاستراتيجية. أدّى فشل عملية صناعة القرار الإسرائيلي في تحديد الأهداف الواقعية وتنفيذها إلى فقدان الكثير من أفراد الشعب الإسرائيلي للثقة بالقيادة السياسية والعسكرية.

يعتبرُ ماكوفسكي أنّ **من الأمور التي ساهمت في حصول الحرب هو ديناميكية الداخل الإسرائيلي حيث إنّ إسرائيل أصبحت تشعرُ في الفترات الممتدة قبل حرب تموز بتفتُّت قوة الردع لديها، وكان نصر الله قد صرّح بأنّ إسرائيل «هي أوهن من بيت العنكبوت». وعليه، فإنّ هجوم إسرائيل مثّل عاصفةً مُثلى لحكومةٍ يائسة لا تتحمّل سياسياً أن تبدو ضعيفةً في عيون شعبها.**

في أول الحرب وأثنائها، تمّ توجيه نقدين مختلفين لعملية صناعة القرار الإسرائيلي السياسي: النقد العام والسائد هو عدم امتلاك إسرائيل لاستراتيجيةٍ لتحقيق هدفها النهائي المتمثّل بإنزال ضربةٍ قاضية على حزب الله، وفشلها في استخدام القوة النارية والبشرية اللازمة على الأرض في أوائل المعركة. أمّا النقد الثاني، فهو أنّ هدف إسرائيل لم يكن واقعياً وكان من الأفضل البدء بهدفٍ متواضعٍ أكثر ولكنّه قابلٌ للتحقيق. وعليه، لم يكن ينبغي لإسرائيل أن تشنّ حرباً لم تكن بحالة استعداد جيدة لبدئها ومتابعتها وإنهائها، ويذكر ماكوفسكي أنّ الأمر المشترك بين النقدين هو سيطرة التردّد السياسي على صناعة القرار ممّا أدى إلى إخفاقاتٍ خلال الحرب.

يعتبر ماكوفسكي أنّ النتائج الإيجابية لحرب تموز 2006 هي: التركيز الدولي على إيران باعتبارها قوّة مُزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، إمكانية حصول الحكومة اللبنانية على مزيدٍ من السيطرة على حدودها مع إسرائيل، الحنق في الداخل اللبناني على نصر الله الذي تسبّب بالحرب، التحمّل البارز للجمهور الإسرائيلي للحرب، وبقاء العلاقات المتينة مع واشنطن. أمّا بالنسبة إلى النتائج السلبية، فبالإضافة إلى الإرتباك في صناعة القرار الإسرائيلي، فإنّها كالتالي: ازدياد

جرأة المتطرّفين الإسلامويين، تقوية إيران وسوريا، تقييد إسرائيل، وتفتيت قوة الردع الإسرائيلية.

على الرغم من أنّ إسرائيل لديها كل سبب لتكون مُمتنّة للولايات المتحدة للدعم الذي قدّمته خلال حرب تموز 2006 إلاّ أنّ هذه الحرب قد أظهرتْ نقاط الضعف في الحوار الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي لا يغوص عميقاً لدى الفحص عن الرابطة بين الخطوات العسكرية والأهداف السياسية، وهذا يستدعي حواراً أقرب في المستقبل لتفادي الأزمات والتعامل معها حين وقوعها.

يعتبرُ ماكوفسكي أنّ **حرب تموز هي نداءٌ تنبيهي لإسرائيل على عدّة مُستويات،** فقد لفتت الأنظارَ الإسرائيلية إلى خطورة الأسلحة الإيرانية، وطموحات قيادة حزب الله، وقدرة هذه الميليشيا على العمل كجيش مع تفادي القواعد التقليدية للحرب. في الماضي، مثّلت الفترات التي أعقبتْ الحروبَ الإسرائيلية أوقاتاً للاختبار الذاتي وللحصول على الحلول قبل المواجهة التالية. يرى ماكوفسكي أنّ هذه المرونة قد ساعدتْ إسرائيل في تصحيح أخطائها وتقويم ثغرات الجهوزية العسكرية لدى جنود الاحتياط، أو في توضيح عملية صناعة القرار بشكلٍ أفضل بالإضافة إلى بيان الأهداف وعلاقتها بالتكتيكات العسكرية.

4) تقرير كتاب «الخرافات، الأوهام، والسلام: البحث عن اتّجاهٍ جديد لأمريكا في الشرق الأوسط»[1] الصادر في حزيران 2009، ينصُّ التقرير على التالي: لماذا فشلت الولايات المتحدة دائماً في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الشرق الاوسط؟ يعتبرُ الكاتبان ديفيد ماكوفسكي ودنيس روس ـ وهما من ضمن الخبراء الأمريكيين الرئيسيين المختصِّين بشؤون هذه المنطقة ـ أنّ السبب يعودُ للعمل الأمريكي تحت ظلال الافتراضات الزائفة أو الخرافات المتعلّقة بطبيعة ودوافع دول الشرق الأوسط وقادتها. في هذا الكتاب، يكشفُ المؤلِّفان زيف هذه المغالطات المضرّة التي يعتقدُ

[1]-تجدرُ الإشارة إلى أنّ بعض الشخصيات البارزة قد مدحتْ هذا الكتاب مثل مادلين آلبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، وشيمون بيريز الرئيس السابق لدولة إسرائيل، وعبد الرحمن الراشد مدير قناة العربية الفضائية وغيرهم.

بها كلٌّ من حزب اليسار واليمين، ويقدّمان مبادئ مُوجزة وبعيدة المدى تستطيع مساعدة أمريكا في وضع مسارٍ فعّال للعمل في منطقة الشرق الأوسط.

من ضمن الخرافات التي يُظهر الكاتبان بطلانها وحتى خطورتها هي: فكرة كوْن السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني مفتاحَ حلِّ جميع مشاكل الشرق الأوسط، وأن يكون تغيير الأنظمة هو شرطٌ للسلام والديمقراطية، وأن تكون قيادة إيران مُحصَّنة من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي. أدّت هذه المفاهيم الخاطئة وغيرها إلى سنواتٍ من السياسات الفاشلة وعطّلت قدرة أمريكا على إصدار قراراتٍ مُثمرة في هذه المنطقة المتقلِّبة من العالم التي سوف تحمل مفتاحَ الأمن الأمريكي في القرن الواحد والعشرين.

5) في التقرير الاستراتيجي الصادر في 2011 تحت عنوان «تصوُّر الحدود: خياراتُ حلّ القضيّة الإسرائيلية ـ الفلسطينية حول الأراضي»، يتمثّل الهدف في تقديم خياراتٍ فعلية لصنّاع السياسة ولكنّ ماكوفسكي ومعهد واشنطن لا يتبنيّان أيّاً منها. تردُ في هذا التقرير خرائط تفصيلية وإحصاءات دقيقة وتُذكر ثلاثة سيناريوهات لتبادل الأراضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

يُظهر تحليلُ تداخل الديموغرافيا والجغرافيا أنّ بإمكان الطرفين تطبيقَ تبادلٍ للأراضي يُحقِّق ستّة أهداف رئيسية: أ) حصول نسبة تبادل تبلغ 1:1؛ ب) ضم إسرائيل للمناطق التي تحتوي على 70-80 % من المستوطنين؛ ج) ضم إسرائيل لمساحة ضئيلة من الأراضي التي تمّ حيازتها في العام 1967؛ د) عدم حصول تشريد فلسطيني؛ هـ) إجراء تدابير تُبدِّد المخاوف الإسرائيلية الأمنية؛ و) قيام دولة فلسطينية مُجاورة في الضفة الغربية.

6) في إصدار «مذكرات سياسية» العدد السابع تحت عنوان «سعي الفلسطينيين للحصول على عضوية في الأمم المتحدة: الأسباب المنطقية وردود الفعل والتداعيات» بتاريخ 15 أيلول 2011، يذكرُ ماكوفسكي أنّه من المرجّح أن يؤدّي طلب السلطة الفلسطينية للحصول على عضوية كاملة كدولةٍ في الأمم المتحدة إلى إثارة مواجهةٍ سياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

فيما يتعلّق بإعلان الدولة، ترى إسرائيل أنّ هناك تداعياتٍ عديدة محتملة ستظهر إذا نجح الفلسطينيون في الأمم المتحدة. أولاً، تعتبر إسرائيل أنّ الاستراتيجيّة الفلسطينية تهدفُ إلى تجاوز عملية السلام كلياً، أو على أقل تقدير، تجنُّب تقديم تنازلات بشأن شكل حدود الدولة المستقبلية. ثانياً، يخشى الإسرائيليون من أنّ تعزيز وضع الفلسطينيين في الأمم المتحدة سوف يُشجِّع السلطة الفلسطينية على استغلال آليات الأمم المتحدة بما يُحقّق مصالحها القصوى على الحساب السياسي لإسرائيل. ثالثاً، تخشى إسرائيل من استغلال الفلسطينيين لاعتراف الأمم المتحدة من أجل التأكيد على سيادتهم. نظراً للمخاطر العالية التي ينطوي عليها الأمر، حذَّر المسؤولون الإسرائيليون من أنّ مبادرة السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة سوف تؤدِّي إلى اتّخاذ مجموعةٍ متنوّعة من الخطوات الانتقامية.

قد يكون لمحاولة إعلان الدولة في الأمم المتّحدة تداعيات عميقة، بغضّ النظر عن ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة، منها تعليق مساعدات الكونغرس إلى السلطة الفلسطينية الذي سوف يُضعف أداءها بشكل جوهري أو وقوع مظاهرات تخرج عن نطاق السيطرة في فلسطين. تنظرُ إسرائيل إلى محاولة الفلسطينيين الحصول على العضوية في الأمم المتحدة بأنّها تُهدِّد مصالحها الرئيسية. يعتبرُ ماكوفسكي أنّ السلطة الفلسطينية سوف تُعرّض نفسها لمخاطر الانهيار جراء مبادرتها للانضمام كدولة إلى الأمم المتحدة، ويرى أنّ تحقيق انتصارٍ حاسم للسلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة سيثير على الأرجح خطواتٍ انتقامية من قبل إسرائيل.

7) في العدد الثامن من «التقرير الاستراتيجي» الصادر في أيلول 2012 تحت عنوان «تفادي ثورة نووية إيرانية: التنسيق الأمريكي ـ الإسرائيلي»، يشتركُ ماكوفسكي مع باتريك كلاوسُون لمناقشة هذه المسألة ويعتبرُ الباحثان أنّ المأزق النووي الإيراني يهمُّ الولايات المتحدة بشدّة وتشعرُ به إسرائيل بنحوٍ حادّ حيث يرى الكثيرون هناك أنّ المشكلة بحاجة لحلٍّ حاسمٍ سريعاً.

تُشكِّل مسألة كيفية منع إيران عن حيازة الأسلحة النووية تحدّياً بسبب التعقيدات

الكبيرة من ثلاث نواحٍ: أ) تداخل عددٍ من الأهداف الأمريكية حول إيران (الحدّ من طموحاتها النووية بالإضافة إلى استهداف أفعالها العدوانية على صعيد حقوق الإنسان وتقديم الدعم للإرهاب)؛ ب) مخاوف إسرائيل من النهج الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني (حيث يعتقد المسؤولون في إسرائيل أنّ العقوبات والدبلوماسية لديهما فرصة للنجاح فقط إذا اعتقدت إيران بإمكانية قيام الولايات المتّحدة بضرب منشآتها النووية، وأنّ الولايات المتّحدة لا تكبح جماح إيران كما ينبغي)؛ وج) استراتيجية إيران المتمثّلة بالغموض والإنكار (حيث تظهر فاعلية هذه الاستراتيجية في عدم استعداد "البعض" في المجتمع الدولي للإقرار بقيام إيران بتعدّي الحدّ الذي يُخوِّل توجيهَ ضربةٍ عسكرية إليها).

تتضمّنُ معظم التوتّرات الحاصلة في التشاورات الأمريكية ـ الإسرائيلية حول المأزق الإيراني مسألة التوقيت: أي السرعة التي تتقدّم فيها إيران، مسار المفاوضات، واللحظة التي يُعتبر فيها الاتجاه الدبلوماسي الحالي ردّاً سياسياً غيرَ كاف. يتمثّل الدافع العام لمخاوف إسرائيل بالخشية من وصول تطوُّر إيران النووي إلى نقطة مثيرة للقلق حيث يكون الأمن الوطني الإسرائيلي مُهدَّداً بالخطر، ومع أنّ الولايات المتحدة تضع نهجاً دبلوماسياً لحل المسألة سلمياً إلاّ أنّه ينبغي أن تكون حذرة لكي لا تقع في فخ الخطوط الحمراء التي فرضتها وذلك حين تفشل كل الخيارات ويوشك خيار توجيه ضربة أمريكية على الانتفاء.

لكي تمُسك الولايات المتّحدة بزمام المبادرة وتُظهر تصميمها على وقف تطوُّر إيران النووي بدلاً من السماح بمحادثاتٍ طويلة وعقيمة، يتحتّمُ عليها: أ) تحديد المعايير التي ينبغي استيفاؤها لكي تستمر المفاوضات النووية الدبلوماسية؛ ب) تعزيز أحقانية النهج الأمريكي وإظهار عدم عقلانية النظام الإيراني؛ ج) تقوية الإجماع السياسي، أي تأمين الدعم الواسع (المحلي والدولي وبخاصة في دول الشرق الأوسط) للخطوات التالية؛ وهـ) إقناع إيران بأنّها لا يُمكن أن تمتلك قنبلةً نووية.

هناك عدّة أساليب لإبطاء التقدُّم النووي؛ منها: فرض العقوبات الإضافية، الحرب

السريّة التي تتضمّن التخريب، المعركة الإلكترونية، تجنيد المنشقّين، واغتيال العاملين في البرنامج النووي. يعتبرُ الباحثان أنّ الفرصة التي تنتجُ عن هذا الإبطاء لا تعني فقط المزيد من الوقت للدبلوماسية بل ربما وقتاً إضافياً لإسرائيل قبل أن تشعر بانتهاء فرصتها لتوجيه ضربة عسكرية.

لكي تُشكِّل الولايات المتحدة إجماعاً واسعاً مع الحلفاء الرئيسيين ـ ومن ضمنهم إسرائيل بخصوص اتّفاقٍ دبلوماسي، ينبغي أن يتمّ التشاور حول سؤالين أساسيَّيْن: أ) استراتيجية التفاوض؛ وب) محتوى الاتّفاق. يجب أن تتقدّم المحادثات في وقتٍ قريب، وإلّا سوف تكون قد أُغلقت نافذة الدبلوماسية بالفعل فيتحتّم على الولاياتٍ المتّحدة أن تحشد أكبر عددٍ من حلفائها الدوليّين لتتخذ إجراءات أشد صرامة سواء أكانت علنية أم سريّة، مُعلَنةً أم قابلة للإنكار.

8) في إصدار «المجهر السياسي» تحت عنوان «الحدود الرابطة: مئة عام على اتفاقية سايكس ـ بيكو» العدد 151 بتاريخ كانون الأول 2016، يساهم عددٌ من الباحثين بمجموعةٍ من المقالات، وتندرج مقالة ماكوفسكي تحت عنوان «صراع إسرائيل المستمر على الأراضي» حيث يتناول التقارب البريطاني ـ الصهيوني الممهِّد لاحتلال اليهود لفلسطين قبل أن يذكر الأمور التالية:

تسبّب وعد بلفور بوقوع مطالب وطنية متضاربة بين الصهاينة (يستخدم ماكوفسكي هذه العبارة بالذات وليس «اليهود») والعرب الساكنين في فلسطين، ومنذ مئة عام تقريباً ما زال الفلسطينيون يعتبرون أنّ اتّفاقية سايكس ـ بيكو هي مؤامرة إمبريالية لمنح أراضيهم للغرباء. بسبب هذا الوعد، أعاد الفلسطينيون التفكير بهويتهم بشكلٍ جذري واستمرّت المنافسة الوطنية بين الصهاينة والفلسطينيين منذ 1917 حتى عام 1947 الذي شهد خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين التي أجازها الصهاينة ورفضها العرب.

لماذا نجحت الحركة الصهيونية؟ يُقدِّم ماكوفسكي عدّة أسباب:

أ) قيام الصهاينة بتنمية علاقاتٍ مع القوى العظمى وعلى وجه الخصوص بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى والولايات المتّحدة خلال الحرب العالمية الثانية.

ب) إدراك الصهاينة لأهمية تطوير المؤسسات (المستشفيات، الجامعات، نقابات العمّال، ميليشيا الهاغانا...)، وحين أُسِّستْ إسرائيل في العام 1948 جُعلت كلّ واحدةٍ منها ببساطة جزءاً من الحكومة الإسرائيلية.

ج) القيادة الصهيونية المتمتِّعة بذهنيةٍ بعيدة النظر.

أمّا الفلسطينيون، فقد افتقدوا لقياداتٍ واعية، وتصدّعت قياداتهم بسبب النزاعات بين العوائل الكبيرة. كذلك، كان يغلبُ على الشعب الفلسطيني الطابعَ الريفي ولم يكن مُستعداً للمساومة، مُعتبراً الخطة الصهيونية غير شرعية. **تغلبّت إسرائيل في حرب عام 1948 بسبب قياداتها ومؤسساتها؛ أمّا الفلسطينيون فلم تخدمهم الدول العربية التي كانت قد تعهّدت بتدمير إسرائيل نيابةً عنهم، بل كانت هذه الدول في الواقع غارقةً في مصالحها الخاصة المتضاربة.** بعد مئة عامٍ من اتّفاقية سايكس-بيكو، ما زالت الجغرافيا صلبة وليس بوسع أيِّ جانبٍ اختيار جيرانه، ويبقى الأمل قائماً بحلّ مسألة الحدود التي تُشكِّل قاعدة سايكس-بيكو، حتى ولو كان من الصعب تصوّر حصول هذا التطوُّر في يومنا الحالي.

ماثيو ليفيت

(Matthew Levitt)

ماثيو ليفيت هو مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن. خلال الفترة الممتدّة ما بين عام 2005 وبداية 2007، شغل ليفيت منصب نائب مساعد شؤون الاستخبارات والتحليل في وزارة المالية الأمريكية. بتلك الصفة، عمل كمسؤولٍ كبير في فرع الوزارة المختص بالإرهاب والاستخبارات المالية وكذلك كنائب رئيس مكتب الاستخبارات والتحليل الذي يُشكّل إحدى الوكالات الأمريكية الاستخباراتية الستّ عشرة التي يتولّى مكتب مدير الاستخبارات الوطنية إدارتها. أثناء فترة خدمته في وزارة المالية، لعب ليفيت دوراً مركزياً في الجهود الرامية لحماية النظام المالي الأمريكي من الانتهاك وإحباط قدرة الإرهابيين ومُوزِّعي الأسلحة على تمويل الهجمات المهدِّدة للأمن القومي الأمريكي. في 2008-2009، تولّى ليفيت من قِبل وزارة الخارجية دور مستشار مكافحة الإرهاب للمبعوث الخاص للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، الجنرال جيمز جونز.

من 2001 إلى 2005، عمل ليفيت في معهد واشنطن بصفة المدير المؤسِّس لبرنامج البحوث الإرهابية الذي تمّ إنشاؤه في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول. قبل ذلك، كان يعمل ليفيت كمحلِّلٍ استخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) حيث قدَّم الدعم التحليلي التكتيكي والاستراتيجي لعمليات مُكافحة الإرهاب مُركِّزاً على شبكات جمع التبرّعات والدعم اللوجستي للمجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط. أثناء عمله في مكتب التحقيقات الفدرالي، شارك ليفيت كعضوٍ في المجموعات التي واجهت لدّة من الأزمات ومن ضمنها التهديد الإرهابي المحدق في مطلع الألفية وهجمات الحادي عشر من أيلول. حاز ليفيت العديد من الجوائز والتقديرات على خدمته الحكومية في كلٍّ من مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة المالية.

يحملُ ليفيت درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة يِشيفا (Yeshiva University) بالإضافة إلى شهادة ماجستير في القانون والدبلوماسية، كما أنّه قد حاز شهادة الدكتوراه من كلية فلتشر (Fletcher) للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة تافتس (Tufts). عمل ليفيت كباحثٍ في برنامج التفاوض التابع لكلية القانون في جامعة هارفرد، وقد ألقى دروساً في كلٍّ من كلّيّة بول إتش نيتزه (Paul H. Nitze) للدراسات الدولية المتقدّمة التابعة لجامعة جون هوبكينز، وفي كلّيّة زنفيل كريغر (Zanvyl Krieger) للآداب والعلوم. يتبوأ ليفيت حالياً منصب أستاذٍ مساعد في «برنامج الدراسات الأمنية» في كلية إدموند أ.والش (Edmund A. Walsh) للخدمة الخارجية في جامعة جورجتاون (Georgetown).

أدّى ليفيت دوره كشاهدٍ خبير في العديد من القضايا الجنائية والمدنية، وألقى محاضراتٍ في الإرهاب العالمي نيابةً عن وزارات الخارجية والعدل والدفاع والأمن القومي، كما أنّه قد عمل مستشاراً للعديد من الوكالات الحكومية الأمريكية والقطاع الصناعي الخاص، وأدلى بشهادته أمام مجلسي الشيوخ والنواب في قضايا متعلّقة بالإرهاب الدوليّ. شارك ليفيت كزميلٍ في مركز مكافحة الإرهاب في الكلية الحربية الأمريكية في وِست بوينت ومركز الأمن الإلكتروني والوطني في جامعة جورج واشنطن.

بالاضافة إلى جميع ما ذُكر فإنّ ليفيت هو:

-عضوٌ في فريق مجلس العلاقات الخارجية.

-عنصرٌ في المجلس الاستشاري العالمي في كلٍّ من معهد مكافحة الإرهاب في إسرائيل، والمركز العالمي لأبحاث العنف السياسي والإرهاب في سنغافورة.

-عنصرٌ في المجلس الاستشاري في مركز العقوبات والتمويل غير القانوني التابع لمؤسّسة الدفاع عن الديمقراطيات.

-عضوٌ في المجلس الاستشاري الأكاديمي في المركز الإماراتي للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

يكتب ليفيت بشكلٍ مُوسَّع عن الإرهاب، ومكافحة التشدُّد العنيف، والأنشطة المالية غير المشروعة، والعقوبات، والمفاوضات العربية-الإسرائيلية حول السلام، ومنطقة الشرق الأوسط. ورَدَتْ مقالاتُه في الصحف الدورية والمجلات السياسية والصحافة بالإضافة إلى إصداره العديد من المنشورات الأخرى. غالباً ما يظهر ليفيت كضيفٍ على الإعلام الوطني والعالمي، وقد ألّف عدّة كتب ودراسات، من ضمنها: «حماس: السياسة، التبرُّعات الخيرية، والإرهاب في خدمة الجهاد» (2006)[1]، و«التفاوض تحت النار: المحافظة على محادثات السلام في وجه الهجمات الإرهابية» (2008)[2]، و«حزب الله: البصمة العالمية»(2013)[3].

- مجالات الخبرة: لبنان، الفلسطينيون، الإرهاب

1) في مقالةٍ له بتاريخ 6 كانون الثاني 2003 تحت عنوان «منع نشاط حزب الله في كندا»، يعتبرُ ليفيت أنّ حزب الله مجموعةٌ إرهابية تتمتّع بذراعٍ دولي وتمتلكُ شبكةً مُستحكَمةً من الدعم اللوجستي تعملُ في أرجاء كندا. يرى ليفيت أنّه ينبغي حظر حزب الله ليس بسبب خطابه، بل بسبب أنشطته الإرهابية في كندا والولايات المتّحدة وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأماكن أخرى. كذلك، فإنّه يعتبر أنّ من المستغرب أنّ الشكوك حول صوابية هذه الخطوة قد راودت بعض الأشخاص في كندا بعد حظر حزب الله هناك في 11 كانون الأول 2002. ربمّا يعود هذا التردُّد لافتراضهم بأنّ حزب الله ليس مجموعةً إرهابية بل منظمة اجتماعية وسياسية تخوضُ الصراع المسلَّح ضدّ إسرائيل، إلّا أنّ الأدلة على النشاط الإرهابي الدولي لحزب الله هي كثيرة جداً، وينبغي أن يفخر الكنديون بأنّ حكومتهم قد قامت بحظر حزب الله.

2) في مقالةٍ له بتاريخ 9 حزيران 2003 تحت عنوان «بصمات حزب الله الدامية حول العالم»، يذكرُ ليفيت أنّ الخبراء في شؤون الإرهاب يوافقون على أنّ حزب

[1]- Hamas: Politics, Charity and Terrorism in the Service of Jihad.

[2]- Negotiating Under Fire: Preserving Peace Talks in the Face of Terror Attacks.

[3]- Hezbollah: The Global Footprint of Lebanon's Party of God.

الله هو أحد أكثر المجموعات الإرهابية الدولية نشاطاً في أستراليا. يعتبرُ ليفيت أنّ وجود المتعاطفين والداعمين اللوجستيين والماليين لحزب الله يمُثّل خطراً مباشراً على الأستراليين، وعلى أستراليا أن تفعل كلّ ما بوسعها لمنع داعمي حزب الله على أراضيها من تمويل الحزب وتسهيل عملياته ضد الناس.

3) في مقالةٍ له في آب ـ أيلول 2003 تحت عنوان «شبكة حزب الله الإرهابية في الضفّة الغربية»، يذكرُ ليفيت أنّ حزب الله قد كثّف تورّطه في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ويتفاوت هذا التورط بين تدريب المجموعات الفلسطينية الإرهابية وتقديم الدعم المادي لها إلى التجنيد المباشر للعملاء الفلسطينيين. بما أنّ حزب الله يسيطر على شبكةٍ إرهابية قديرة في الضفة الغربية، فقد نصّب نفسه لإفساد السلام في الشرق الأوسط لأنّه يستطيع أن يقوم بشكلٍ مباشر بإعطاء الأوامر لغيره بالقيام بالهجمات ـ حتى ولو التزمتْ المجموعات الإرهابية الكبرى الفلسطينية بوقف إطلاق النار. **تسعى إسرائيل بسرّيّةٍ لتقويض شبكة حزب الله الإرهابية، ولكنّ الترسانة الصاروخية الضخمة لحزب الله سوف تجعل أي هجومٍ عسكري مباشر على بُنيته التحتية في لبنان أمراً مُكلِفاً للغاية**[1].

4) في مقالةٍ له في 20 آب 2003 تحت عنوان «موطئ حزب الله في الضفّة الغربية»، يذكرُ ليفيت أنّ إيران تموّل شبكةً اسمها «كتائب العودة» ويقومُ حزب الله بإدارتها وأنّ هذه الشبكة قد قامت بشكلٍ فعّال بتوسعة قدرات حزب الله الاستهدافية بالإضافة إلى أهدافه السياسية. يؤكّدُ المسؤولون الإسرائيليون أنّ حزب الله لم يعد بحاجة إلى تجنيد الإرهابيين وتدريبهم وتهريبهم إلى إسرائيل عبر أوروبا لأنه يُسيطر اليوم على شبكةٍ إرهابية قديرة للغاية في الضفة الغربية.

5) في مؤتمر «الإرهاب المعاصر: الاتجاهات، السيناريوهات، والتهديدات المستقبلية» الذي شارك فيه ليفيت في إسرائيل بتاريخ 8 أيلول 2003، قام بتقديم ملاحظاتٍ تحت عنوان «حزب الله: دراسة نفوذه العالمي» حيث اعتبر أنّ المجموعات

[1]-صرّح ليفيت بهذه العبارة قبل ثلاث سنوات من حرب تمّوز.

الإرهابية هي الوحدة البُنيوية المركزية في الإرهاب الدولي، إلّا أنّ العلاقات التي تجمع بين أفراد الإرهابيين المنتمين إلى مجموعاتٍ مختلفة هي أكثر أهميةً. يُسهِّل هذا التواصل التعاون بين المجموعات الذي غالباً ما يكون عملياتياً وفي غيرها من الأحيان لوجستياً ومالياً. تتواجدُ هذه الصلات حتى بين المجموعات التي لا يجمعها فكرٌ مُوَحَّد، ويعتبرُ ليفيت أنّ الروابط بين وحدات حزب الله والأفراد والمجموعات الإرهابية حول العالم تُقدِّم معلوماتٍ عن نفوذ حزب الله العالمي. وعليه، **ينبغي أن يكون حزب الله أحد الأهداف الأساسية في الحرب على الإرهاب.**

يقومُ عملاء حزب الله في الخارج بالاندماج في بيئاتهم ممّا يجعل الكشف عنهم صعباً جداً. وعلى الرغم من أنّ وحدات حزب الله ليست كلّها متشابهة إلّا أنّها تميلُ نحو إظهار اللمسات العملياتية المشابهة (التغلغل الخفيّ في البلاد، جمع الأموال، تجنيد السكّان المحليّين، القيام بمهام متعدِّدة). يعتبرُ ليفيت أنّ أسلوب التنفيذ الأساسي الذي ينطبق على جميع عمليات حزب الله الدولية ـ سواء أكانت مالية أم لوجستية أم عملياتية ـ هو الإشراف على الشبكات من قبل المسؤولين الكبار في حزب الله أو من إيران.

يُصرّح ليفيت أنّ حزب الله مجموعةٌ إرهابية تمتلكُ نفوذاً عالمياً، وأنّ التقييمات الاستخباراتية الصادرة عن أجهزة أمنٍ مختلفة تتّفق على أنّ الحزب قادرٌ ومصمِّمٌ على مهاجمة الأهداف الإسرائيلية والأمريكية والغربية، ويُشكِّل بذلك تهديداً جدّيًّا. قدّمت التجربة السابقة درساً يُفيدُ بأنّ **الفشل في التعامل مع تهديد حزب الله اليوم سيكون له تداعيات شديدة ومؤلمة في المستقبل.**

6) في مقالةٍ له في 2 كانون الثاني 2004 تحت عنوان «تهديد حزب الله في أفريقيا»، يذكرُ ليفيت أنّ عملاء حزب الله في أفريقيا يجمعون كمياتٍ كبيرة من الأموال ويقومون بغسلها بالإضافة إلى تجنيد العملاء المحليين، وجمع المعلومات قبل المرحلة العملياتية، ودعم نشاطات حزب الله الإرهابية ضد المصالح الإسرائيلية والأمريكية والغربية. استناداً إلى مسؤولي مخابرات من الولايات المتّحدة وإسرائيل،

تمُثّل أفريقيا ميداناً جاذباً لجهود حزب الله بسبب العدد الكبير من المغتربين اللبنانيين والشيعة القاطنين هناك وضعْف وحدات تنفيذ القانون المحلية.

يذكرُ ليفيت أنّ إحدى التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية المتركّزة على أنشطة حزب الله التمويلية في ساحل العاج والسنيغال والكونغو وجنوب أفريقيا تُقدِّر أنّ حزب الله يجمع مئات الآلاف من الدولارات سنوياً من القارة الأفريقية[1]. يعتبرُ ليفيت أنّ الكشف عن «فرع حزب الله الأفريقي» المتورّط بالنشاط المالي واللوجستي والتنفيذي في القارة ينبغي أن يؤدي دور التنبيه الموقظ (ولكن المتأخر جدًّا) للأجهزة الاستخباراتية التي تعمل ضد الإرهاب.

7) في مقالةٍ بقلم ماثيو ليفيت وآفي جوريش بتاريخ 17 كانون الثاني 2004 تحت عنوان «حظر تلفزيون حزب الله في الولايات المتّحدة»، يرى الباحثان أنّ قناة المنار تعمل كالآلة الدعائية الأساسية لحزب الله المسؤول عن قتل أكبر عددٍ من الأمريكيين بعد القاعدة وأنّ إضافة قناة المنار إلى قائمة «المنظّمات الإرهابية المشمولة بالاستبعاد» هي الخطوة الأولى لإيقاف عمليات حزب الله في الولايات المتّحدة. أمّا في الخطوة الثانية، ينبغي إضافة المنار إلى قائمة «الكيانات الإرهابية الدولية المخَصَّصة»، وذلك من أجل تمكين الحكومة من تجميد الأصول المالية المرتبطة بهذه المحطة أو الأشخاص والمنظّمات التي تتعامل معها، ومعاقبة المصارف الأجنبية التي تُقدِّم لها الخدمات. يعتبرُ ليفيت أنّ هذا سوف يؤثّر أيضاً على قدرتها على البثّ ما وراء البحار.

8) في مقالةٍ بقلم ماثيو ليفيت وزوهار بولتي بتاريخ 18 حزيران 2004 تحت عنوان «تقييم موطئ حزب الله في الضفة الغربية»، يذكر ليفيت أنّ حزب الله مسؤولٌ عن 80 بالمئة من الهجمات الإرهابية التي صدرت من الضفة الغربية، ويعتبرُ أنّه من المرجّح تكرار التقنيات التي قام الحزب بإتقانها في لبنان وتطبيقها في الضفة الغربية وغزّة وفي مناطق أخرى أيضاً.

[1]- تضع الاستخبارات الإسرائيلية دولة ساحل العاج في المرتبة الأولى من حيث جمع الأموال لصالح حزب الله وتليها السنغال.

أظهرَ حزبُ الله مقاومةً بارزة ضدّ الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، صانعاً على الدوام تقنياتٍ جديدة مع تغيُّر الظروف وإحباط التقنيات القديمة. ينصحُ ليفيت المؤسّسات الماليةَ الدولية بإصلاح الأخطاء المنهجية عبر فرض القوانين التي تمنع المجموعات الإرهابية من استخدام هذه المؤسسات كآلية مفضّلة لتحويل الأموال. من الناحية الدولية، تستطيع إيران التأثير على قرارات حزب الله عبر قطع التمويل، بينما تريد مصر السيطرة على وجود الحزب في غزة، وبإمكان تركيا إجراء التدابير لمنع عملاء الحزب من اتخاذ أراضيها كملتقى. يعتبرُ ليفيت أنّه من المطلوب تحقيق منهجيةٍ واسعةٍ لمكافحة الإرهاب تتجاوز الهجمات العسكرية على مخيّمات التدريب التابعة لحزب الله لتشمل الرقابة المالية والحصول على التعاون من دولٍ في الشرق الأوسط.

9) في كتاب «تمويل الإرهاب وردود الدولة من منظورٍ مقارن»، ساهم ماثيو ليفيت بفصلٍ تحت عنوان «موارد حزب الله المالية» حيث يعتبرُ أنّ الحقيقة المؤلمة هي أنّ أيّ جهدٍ لمكافحة الإرهاب ـ مهما كان واسعاً أو دولياً أو شاملاً ـ لن يستطيع القضاء عليه. وعليه، ينبغي أن يكون دور مكافحة الإرهاب تقليص البيئة لكي يصعب على الإرهابيين تنفيذ عملياتهم. يتحدّث ليفيت بالتفصيل عن مصادر تمويل حزب الله (إيران التي تُقدِّم الدعم الرسمي، والمغتربون في أماكن مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، والمؤسّسات الخيرية، والمشاريع المخالفة للقانون في الخارج).

يعتبرُ ليفيت أنّ حزب الله بارعٌ جدًّا في جمع الأموال وغسيلها وتحويلها عبر مجموعةٍ واسعة من الأنشطة. يضمنُ الجمع المستقل للأموال الذي يقومُ به حزب الله ـ إلى جانب المبالغ الضخمة التي يحصل عليها من إيران ـ الحرية المستقبلية للمجموعة عبر التمويل المتنوّع بغضّ النظر عن أيّ تحوّلٍ قد يطرأ على موقف إيران. **يُنفق حزب الله الأموال بشكلٍ أساسيٍ على جدول أعماله المتمثّل بإنشاء كيانٍ شيعي في لبنان وتحويل المسلمين في الغرب إلى متطرّفين.** لتحقيق هذا الأمر، تنصبُّ معظم أموال حزب الله على الرعاية الاجتماعية وعلى الأنشطة السياسية التي تموّل الإرهاب بشكلٍ غير مباشر. بالاضافة إلى النصائح المهمة من الإيرانيين، فإنّ كبار قادة حزب الله ـ وبالأخص نصرالله- هم الذين يُصدرون القرارات الرئيسية المتعلقة بكيفية الإنفاق ومواضعه.

بما أنّ حزب الله مدفوعٌ عقائدياً، فإنّ النزاهة المالية تطغى عليه على الرغم من اعتقاد "البعض" بأنّ الحزب يُحافظ على سياسة عدم التساهل تجاه الفساد المالي فقط للإبقاء على سمعته كمنظّمة نزيهة وإرضاء كافليه في طهران. بما أنّ علاقات حزب الله بإيران وسوريا توفّر القليل من نقاط الضعف العملياتية للوكالات المكافِحة للإرهاب، إلا أنّ هذه العلاقات تُشير إلى أنّ **أفضل وسائل استهداف حزب الله هي من خلال استهداف علاقته بإيران وسوريا.**

يُعلن ليفيت بشكلٍ صريح أنّه إذا فشلت الولايات المتّحدة في تعديل هيئة فرض القانون والمخابرات، وفي سنّ القوانين والإجراءات الملائمة، وفي تكريس الموارد والعزم اللازم، سوف تجد أنّ الحرب على الإرهاب سوف تغدو أصعب وأطول وأكثر كلفةً في الأرواح. لا تعني مكافحة الإرهاب إلحاق الهزيمة به بل تقليص البيئة الفاعلة لكي يصعب على الإرهابيين فعل ما يريدونه على كل المستويات: تنفيذ العمليات، حيازة الوثائق المزوّرة ونقلها، نقل الفارّين من مكانٍ لآخر، توفير التمويل، وجمع الأموال وغسلها. استناداً إلى ليفيت، تعني مكافحة الإرهاب عرقلة الأنشطة العملياتية واللوجستية والمالية للإرهابيِّين. **فقط من خلال التنسيق الدولي الأكبر تستطيع السلطات النجاح في استهداف الشبكة الدولية المالية الداعمة لحزب الله وتقليص البيئة الفاعلة التي تزدهرُ فيها هذه المنظمة حالياً.**

10) في مقالة له في 27 تمّوز 2011 تحت عنوان «حزبُ الله: حزبُ الاحتيال»، يرى ليفيت أنّ الجهود الدولية المستهدِفة لأنشطة حزب الله الإجرامية بدلاً من الإرهابية سوف تُضعِفُ شبكَته الداعمة وتُقوِّض سمعته في لبنان والخارج. منذ أن قامت إيران بتأسيس حزب الله في عام 1982 عملتْ على تسليح المنظمة وتمويلها وتدريبها وتحويلها إلى قوةٍ إرهابية وقتالية مؤثِّرة. بيد أنّ حزب الله لم يعتمد بشكل كلّي على إيران لتمويل عملياته فقد قام أيضاً بجمع الأموال عبر أنشطة إجرامية، بما في ذلك تزوير العملات والبضائع والاحتيال في البطاقات الائتمانية وغسل الأموال.

بعد أن تعرَّض فجأةً لضائقةٍ مالية بعد سنواتٍ من التمويل الإيراني الوفير، تحوّل حزب الله إلى مشاريعه الإجرامية التي كانت قائمة من قبل، وقد عزَّزت هذه الأنشطة الإجرامية من قدرة حزب الله وصعّبت على الدول الغربية تقويضه إلّا أنّها قد عرّضته أيضاً لمخاطر غير مسبوقة. يُفضِّل حزب الله إخفاء أفعاله عن الأنظار إلّا أنّ شبكته الإجرامية قد وضعت المنظّمة تحت رقابةٍ غير مسبوقة من قِبل وكالات تنفيذ القانون في جميع أنحاء العالم، ممّا فتح نافذة جديدة تستطيع من خلالها الإجراءات الدوليّة إضعاف الحزب على نحوٍ لم يحدث من قبل.

11) في مقالةٍ له بتاريخ 18 كانون الثاني 2012 تحت عنوان «حزب الله يستعدُّ لشنّ هجوم في جنوب شرق آسيا»، يذكرُ ليفيت أنّ التقارير الاستخباراتية تُشيرُ إلى أنّ عملاء حزب الله كانوا ناشطين في منطقة جنوب شرق آسيا خلال معظم سنوات التسعينيات من القرن الماضي، بما في ذلك تايلاند والفيلبين وسنغافورة وماليزيا وأستراليا، وحتى بورما.

استمر نشاط حزب الله في المنطقة في الألفية الجديدة، ولكن بصورةٍ تُماثل النهج الذي اتّبعته الجماعة بعد حوادث 11 أيلول من ناحية التركيز على الإسناد والتموين والإمدادات أكثر من العمليات وذلك من أجل البقاء بعيداً عن مرمى الحرب العالمية على الإرهاب. ولكن حتّى خلال هذه الفترة، شارك حزب الله في بعض النشاطات العملياتية، ولا سيما عمليات التسلُّل إلى إسرائيل من قبل عملاء قادمين من أوروبا، وفي إحدى الحالات من جنوب شرق آسيا. **تمّ القضاء على الفجوة العملياتية بصورة كاملة بعد اغتيال مغنية في شباط 2008، حيث كان يشغل منصب قائد عمليات حزب الله في الخارج.**

يعتبرُ ليفيت أنّه لا ينبغي التفاجؤ اليوم من حيازة حزب الله للقدرة على شنّ هجمات والانخراط في أنشطة الدعم اللوجستي في تايلاند وأماكن أخرى في المنطقة، وإذا ما دعت الحاجة فإنّ المجموعة على استعدادٍ إمّا للقيام بعمليات طوارئ أثناء تحركها أو شراء ونقل المتفجرات أو غيرها من المواد.

12) في مقالته «شبكة حزب الله الشرائية في كندا» في 2012، يذكرُ ليفيت أنّ حزب الله قد بنى شبكةً عالميةً واسعة ذات قدراتٍ تنفيذية تُخوّلها مهاجمة المصالح الغربية خارج الشرق الأوسط. تعتمدُ هذه الشبكة في تحصيلها للدعم اللوجستي والمالي على العناصر والمؤيِّدين في المجتمعات اللبنانيّة الشيعية المهاجرة حول العالم. في كندا، حافظ حزبُ الله طويلاً على شبكةٍ متينة من وكلاء المشتريات الذين يستطيعون شراء المواد ذات الاستخدام المزدوج وإرسالها إلى لبنان.

تتمتّع كندا بموقعٍ صناعي وتجاري وماليٍّ قوي بما يجعل هذا البلد مكاناً جاذباً للانخراط في الأنشطة التجارية. تجعلُ هذه الخصائص كندا مكاناً جاذباً لشراء الأسلحة والمواد ذات الاستعمال المزدوج. إنّ هذا الأمر ـ بالاضافة إلى تاريخ حزب الله الطويل في كندا ـ يجعل ضرورة التركيز على جهود حزب الله الشرائية في البلد أمراً ذا أولوية، ويعتبرُ ليفيت أنّ الخبر السار يكمن في أنّ السلطات الكندية تُدرك تماماً التهديد الذي يُشكّله حزب الله.

13) في شهادةٍ له أمام اللجنة الحكومية للأمن الوطني في 21 آذار 2012 تحت عنوان «إيران، حزب الله، والتهديد المحدق بالوطن»، يذكرُ ليفيت أنّ المخابرات الأمريكية ترى أنّ قادة إيران قد أصبحوا أكثر استعداداً للموافقة على تنفيذ الهجمات في الولايات المتّحدة. كذلك، فإنّ حزب الله قد سبق واستهدف المصالح الأمريكية في بيروت والخارج. يمتلك الحزب قاعدةً كبيرة من الداعمين في الولايات المتّحدة تتشكّل من عملاء قد تلقّوا التدريب العسكري والتنفيذي، وعددٍ أكبر من المتعاطفين والمؤيِّدين الذين يقدّمون التمويل وبعض الدعم اللوجستي للمجموعة ويمكن استدعاؤهم لدعم النشاط التنفيذي إذا قرَّر الحزب القيام بهجوم في أمريكا.

حينما يعتبرُ حزب الله أنّ الولايات المتّحدة قد تورّطت بشكلٍ مباشر في استهدافه أو تقويضه، فإنّ احتمال قيامه بهجومٍ ضد المصالح الأمريكية في الداخل أو الخارج سوف يتضاعف. يعتبرُ ليفيت أنّ هناك 4 خيارات أمام حزب الله لتفعيل شبكاته والمتعاطفين معه في حال أراد شنّ هجومٍ في أمريكا:

أ) تسخير الشبكات المحلية للقيام بهجومٍ يُدار من الخارج.

ب) استدعاء الأفراد والشبكات لتقديم الدعم للعملاء السريِّين المرسَلين من الخارج لتنفيذ الهجوم.

ج) الاعتماد على العلاقات الفعّالة مع العناصر المجرمة ودفْعهم لدعم الهجوم أو حتّى تنفيذه.

د) دعوة المتعاطفين والمؤيدين للقيام بعمليات «مقاومة» للتضامن مع الحزب.

من غير المؤكَّد أن يقوم حزب الله بتنفيذ هجوم مباشر على الولايات المتّحدة بحال تعرّضت إيران للهجوم أو مصالحه للخطر. من الأكثر ترجيحاً أن يحاول حزب الله استهداف المصالح الأمريكية في أماكن لا تكون فيها إجراءات مكافحة الإرهاب قوية. يُفضّل كلٌّ من إيران وحزب الله تنفيذ هجمات يُمكن لهما إنكار القيام بها، ويعلمُ حزب الله بأنّ تنفيذ هجوم في الولايات المتّحدة سوف يضعه بشكلٍ مباشر في مرمى نيران الحرب الأمريكية ضدّ الإرهاب الدولي. مع ذلك، إذا قرّر الحزب الهجوم لأنّه يرى أنّ ذلك يصبُّ في مصلحته، فإنّ لديه القدرة على ذلك.

14) في مقالةٍ له بتاريخ 18 تمّوز 2012 تحت عنوان «هل فعلها حزب الله؟»، يذكر ليفيت الهجوم الذي استهدف مجموعةً من السيّاح الإسرائيليين في بلغاريا والذي نُسب إلى حزب الله، ويعتبر أنّ **اغتيال عماد مغنية قد أعاد إحياء الجناح العملياتي الدولي لحزب الله** الذي كان قد تمّ تقليصه في أعقاب هجمات 11 أيلول من أجل إبقاء المجموعة خارج نيران الحرب على الإرهاب. لكلٍّ من إيران وحزب الله أسبابهما الخاصة لتنفيذ هجمات إرهابية تستهدف أهدافاً إسرائيلية أو غربيّة -فإيران تسعى للانتقام من الهجمات على علمائها وعلى العقوبات التي تستهدف برنامجها النووي، بينما يسعى حزب الله للانتقام من اغتيال مغنية، وهذا التلاقي في المصالح يعزِّزُ علاقتهما الوثيقة القائمة منذ فترةٍ طويلة بما يجعل قدراتهما العملياتية المجتمعة أكثر خطورة.

15) في مقالة له بتاريخ أيلول 2012 تحت عنوان «حزب الله وإرهاب المخدرات: خطرٌ متنامٍ عابرٌ للحدود»، يذكرُ ليفيت أنّ الأدلة المتاحة تُشيرُ إلى أنّ حزب الله كان له باعٌ طويل في استخدام خطوطٍ طولية لتهريب المخدرات عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية لأغراضٍ ذات صلة بالعمليات العسكرية بالإضافة إلى مبادلة المخدّرات بالمعلومات الاستخباراتية من مجرمين من عرب إسرائيل (وأحياناً من يهود إسرائيليين). كذلك، يذكرُ ليفيت ما أوردته إحدى التقارير بأنّه على مدار السنوات القليلة الماضية وسّع الحزب بشكل كبير من أعماله اللوجستية المرتبطة بتجارة المخدرات وغسيل الأموال وأضفى الطابع المؤسّساتي عليها إلى الحدّ الذي ازدادت فيه عائدات الأموال من تجارة المخدرات عن تلك الأموال التي وصلتْ إلى المجموعة من كافّة مجالات التمويل الأخرى مجتمعةً.

يذكرُ ليفيت أنّه بعد تأسيس حزب الله في أوائل الثمانينيات، استفادت المجموعة من الفتوى الدينية الصادرة في منتصف ذلك العقد والتي منحت مبرِّراً دينياً للاتجار بالمخدرات. بدأ حزبُ الله بالتوسُّع في مجال صناعة المخدرات في أمريكا الجنوبية في أوائل الثمانينيات إلّا أنّ نشاطه قد ازداد بشكلٍ كبير خلال العقود التالية. تلقّى الحزب الدعم من الجالية اللبنانية في أمريكا الجنوبية وتوثّقت الروابط بينه وبين عصابات المخدرات بشكل كبير وبخاصة على طول الحدود الأمريكية المكسيكية. كذلك، لم تقتصر أنشطة حزب الله على أمريكا الجنوبية فحسب بل امتدّت لتشمل أفريقيا أيضاً.

يرى ليفيت أنّه مع الوقت، تحوّلتْ تجارة المخدّرات من مشروعٍ إجرامي يشارك فيه بعض داعمي حزب الله ليصبح تكتيكاً منظَّماً يقوم به عملاء الحزب لجمع الأموال. يُعتبر ضلوع مجموعات إرهابية مثل حزب الله في الاتجار بالمخدرات عاملاً يُعزِّز انعدام الاستقرار والأمن على الحدود الأمريكية، وتُتيح تلك الشبكات لـحزب الله القدرة على جمع مبالغ طائلة من المال عن طريق تهريب المخدرات وغسل الأموال.

16) في إصدار«المجهر السياسي» العدد 123، بتاريخ كانون الثاني 2013 تحت عنوان «حزب الله وفيلق القدس في حرب إيران الخفيّة ضد الغرب»، يذكر ليفيت أنّ فيلق القدس ـ أي قوة النخبة في الحرس الثوري الإيراني ـ وحزب الله قد قرّرا في 2010 بدءَ حملة عُنفٍ جديدة مركَّزة على إسرائيل وعلى أهدافٍ أمريكية وغربية. لا تعودُ العلاقة الوطيدة بين قادة حزب الله والجمهورية الإسلامية فقط إلى الالتزام التام للحزب بمبدأ ولاية الفقيه الذي يقع «في قلب عقيدتنا الدينية» على حدّ تعبير الأمين العام حسن نصر الله، بل أيضاً بسبب اعتماد حزب الله على إيران لنيل الدعم المالي والمادي والسياسي.

على الرغم من أنّ حزب الله قد استمرّ في حملته المتمثلة بالاستهداف العسكري لإسرائيل مع بقاء التوتُّر مع الغرب، إلاّ أنّه لم يقم بهجومٍ ناجح ضدّ المصالح الغربية منذ تفجير أبراج الخُبر. أمّا بعد اغتيال مغنية في 2008، انبعث الجناح التنفيذي الدولي لحزب الله من جديد، ولكن مضت سنتان من الإخفاق في العمليات الخارجية ممّا حتّم إعادة التقييم. انخرط حزب الله بمحادثاتٍ تفصيلية مع مسؤولين إيرانيين لتحديد دوره في الحرب الخفية المنسَّقة ضد المصالح الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية والخليجية، ويعتبرُ ليفيت أنّ دور حزب الله قد تحدّد باستهداف السيّاح الإسرائيليين.

على الرغم من أنّ عمليات حزب الله وفيلق القدس في الخارج كانت غير مُتقَنة إلّا أنّ المسؤولين الغربيين يخافون من قيام الجهتين مع الوقت بتنفيذ عملياتٍ ناجحة ضد المصالح الغربية. ما زال حزب الله مُلتزماً بالثأر لاغتيال مغنية إلّا أنّ الوحدة الخاصة المكلّفة بذلك قد بدأت بإدراك صعوبة استهداف شخصيةٍ إسرائيلية مهمة في الخارج. بما أنّ هذه الشخصيات تتمتّع بحمايةٍ مُشدّدة إجمالاً، وضع حزب الله خططاً موازية لاستهداف مسؤولين إسرائيليين داخل بلدهم. يرى ليفيت أنّ نتيجة حرب إيران الخفيّة ضد الغرب هو بروز فيلق القدس وحزب الله مجدَّداً على لائحة التهديدات المباشرة التي تواجه الولايات المتّحدة وحلفائها.

17) في مقالةٍ له في خريف 2013 تحت عنوان «حزب الله كمنظّمةٍ إجرامية»، يعتبرُ ليفيت أنّ اضطلاع حزب الله بالأنشطة الإجرامية ينبعُ من حاجته لتوفير التمويل وخصوصاً من أجل التأسيس لاستقلاليته عن مموّليه في طهران ودمشق في الوقت الذي يُواجه كلٌّ منهما حالةً من انعدام الأمن المالي. يديرُ عملاء حزب الله إحدى أكبر العمليات الإجرامية وأكثرها تعقيداً في العالم، وقد عزّزت تلك الأنشطة الإجرامية من شوكة المنظّمة وزادت من صعوبة قدرة الدول الغربية على تقويضها.

يعتبر ليفيت أنّ هناك أعمالاً إجرامية يضطلعُ بها حزب الله حول العالم ويتحدّث عن كلٍّ واحدةٍ منها، وهي كالتالي: تهريب المخدّرات، غسيل الأموال، تزييف العملات، شراء الأسلحة المتطوّرة، وتزوير الوثائق. بما أنّ حزب الله قد أصبح أكثر نشاطاً في أوروبا، فقد اتّخذ الاتحادُ الأوروبي خطوةً مهمّة للبدء بمواجهته من خلال تصنيف جناحه العسكري كجماعةٍ إرهابية. ولكن يعتبر ليفيت أنّه من خلال اقتصار التصنيف على «الجناح العسكري» لـحزب الله، فإنّ الاتحاد الأوروبي قد قوّض بشكل قوي من قدرته على مصادرة أي أموال بموجب نظام مصادرة الأصول الذي يطبّقه حيثُ إنّ أيّ أموال مرتبطة بـحزب الله ولكنّها غير مرتبطة علناً بجناحه العسكري، سوف تبقى بعيدة المنال ومحمية في أوروبا. على الأرجح، سوف يواصل حزب الله الحصول على الأموال في القارة الأوروبية لكن تحت مظلّة الأنشطة السياسية والاجتماعية.

18) في لقاءٍ مخصّص للحديث عن كتابه الجديد «حزب الله: البصمة العالمية» في معهد واشنطن في 6 أيلول 2013، يذكرُ ليفيت أنّ حزب الله يمتلك هوياتٍ متعدِّدة حيث يرتبطُ في آنٍ واحدٍ بفتاوى العلماء الإيرانيين، والدولة اللبنانية، والمجتمع الشيعي في لبنان، والشيعة المغتربين. غالباً ما تقومُ هذه الهويات بجذب المجموعة إلى جهاتٍ مختلفة مما يُحتِّم على الحزب العمل بطريقةٍ غير متقاطعة. كذلك، تشتملُ إحدى هويات حزب الله المتعدّدة على استهداف المصالح الغربية حول العالم. **يؤمنُ حزب الله بشدّة بمبدإ ولاية الفقيه، وهذه العقيدة مهمة لفهم المجموعة سواءٌ في إطارها التاريخي أو من خلال مشاركتها في سوريا.**

19) في مقالةٍ له بتاريخ 10 أيلول 2013 تحت عنوان «هل سينتقمُ حزب الله للغارات على سوريا؟»، يذكرُ ليفيت أنّ حزب الله قد وضع ثقله إلى جانب بشّار الأسد، ويعتبرُ الحزب أنّ بقاء كيانه يتعلق ببقاء نظام الأسد. إذا اعتُبرت الغارات الغربيّة على سوريا محدودة ورامية فقط لمعاقبة الأسد وليس خلْعه، قد لا يستدعي ذلك ردّاً على الإطلاق من النظام السوري وحزب الله وشركائه. ولكن إذا اعتُبرت الغارات مُقوِّضة للنظام قد يتمّ استدعاء شبكات حزب الله الدوليّة للثأر من المصالح الإسرائيلية أو الغربية.

20) في مقالةٍ له بتاريخ 24 أيلول 2013 تحت عنوان «الخروج المرجّح لإرهابيي حزب الله من الملاذ الآمن»، يعتبرُ ليفيت أنّ حزب الله اليوم غارقٌ في مأزق وأنّ هذه المجموعة التي تصفُ نفسها «بالمقاومة» وتتعهّد بتدمير إسرائيل أصبحت متورطة بحربٍ طائفيةٍ في سوريا حيث تقوم «بمقاومة» إخوانها المسلمين. يذكرُ ليفيت أنّ الحربَ في سوريا قد عادت على حزب الله بخسرانٍ هائل للقاعدة والدعم السياسي في لبنان حيث يتسرّب الصراع الطائفي إلى داخل الحدود ويُهدّد بحربٍ أهليةٍ جديدة، وإذا استمرّت مكانة حزب الله بالانهيار في لبنان ربمّا لن يبقى هذا البلد ملاذاً آمناً لأفراد الحزب كما كان سابقاً لعشرات السنين.

21) في كتابه «حزب الله: البصمة العالمية» الصادر في تشرين الأول 2013، يستندُ ليفيت إلى سلسلةٍ واسعة من المصادر التي تضمُّ وثائقَ حكوميةً منشورةً حديثاً وسجلّاتٍ قضائيةً وحواراتٍ شخصيةً مع مسؤولين في وحدات الاستخبارات وتنفيذ القانون حول العالم. ينطلقُ ليفيت للتحقيق في بدايات حزب الله وهجماته العنيفة الأولى في لبنان، ومن ثمّ أنشطته الإرهابية ومشاريعه الإجرامية في الخارج. يتحدّث ليفيت أيضاً عن وحدة حزب الله المخصَّصة لدعم المجموعات الفلسطينية المقاتلة ومشاركته في تدريب ودعم المتمرِّدين الذين واجهوا القوات الأمريكية في العراق بعد صدّام. يختتمُ الكتاب بإلقاء نظرةٍ إلى دور حزب الله المتكامل والمستمر في حرب إيران الخفيّة ضدّ إسرائيل والغرب، بالاضافة إلى خططه لاستهداف المدنيين حول العالم.

22) في مقالةٍ له بتاريخ 13 كانون الأول 2013 تحت عنوان «الانتشار الكبير لحزب الله يجعل منه خطراً قريباً من الوطن»، يرى ليفيت أنّ حزب الله له نمطٌ قد استخدمه مراراً وتكراراً وهو قائمٌ على تجنيد عملاء ذوي ملامح غربيّة ويحملون جنسياتٍ وجوازات سفر غربية ومن ثم استخدامهم لتنفيذ العمليات في الخارج. يغرقُ حزب الله حالياً في أوحال سوريا حيث تكبَّد خسائر فادحة جراء قتاله إلى جانب نظام الأسد، ويُشيرُ ليفيت إلى أنّ معظم المقاتلين الأجانب الذاهبين للقتال في سوريا هم من السنّة الذين يقاتلون ضدّ حزب الله وأنّ عدداً صغيراً منهم فحسب قد ذهبوا للقتال إلى جانب الحزب.

يعتبرُ ليفيت أنّه على ضوء تجنيد حزب الله لعملاء أستراليين لتنفيذ عمليات إرهابية في الخارج أو القتال في سوريا، وأنشطته السابقة والحالية في جنوب شرق آسيا، فقد حان الوقت بأن تقوم الحكومة الأسترالية بتوسيع حظرها للجماعة الذي يقتصر حالياً على «أجنحتها» العسكرية والإرهابية ليشمل المنظمة بأسرها - بما في ذلك عملياتها السياسية.

23) في مقالته «حزب الله والمأزق السوري» في 2014، يرى ليفيت أنّ حزب الله قد وضع نفسه في قلب صراعٍ طائفي لا يمتُّ بصلةٍ إلى غايته الوجودية المتمثّلة «بمقاومة» الاحتلال الإسرائيلي. من خلال المشاركة في هذه الحرب الطائفية، يقومُ حزب الله بتهديد استقرار المجتمع اللبناني الطائفي المحطَّم والمنقسم. لطالما لعب الحزب دوراً رائداً في لبنان وقام بتوسعة نفوذه عبر النشاط السياسي والاجتماعي بالاضافة إلى الإرهاب والعنف السياسي والخبرة العسكرية. ادّعى حزب الله على الدوام أنّه يتصرف وفق مصالح لبنان، ولكنّه اليوم بمشاركته في سوريا لا يُمكنه الحفاظ على هذا الوهم. تُظهر أنشطة حزب الله على جانبي الحدود اللبنانية-السورية أنّه على النقيض من إعلانه، فإنّه يعملُ بشكلٍ أساسيٍ انطلاقاً من مصالحه ومصالح إيران وليس الشعب اللبناني.

يرى ليفيت أنّ حزب الله يخوضُ الحرب حتى تحقيق النصر من أجل المحافظة على ثلاثة أمورٍ استراتيجية: إبقاء الأسد في السلطة لتحقيق مصالح حزب الله، المحافظة على الممرّات الجوية والبريّة لإيصال الأسلحة والأموال وغيرها من المواد الآتية من إيران، ودعم المصالح الإيرانية.

24) في مقالةٍ له بتاريخ 6 كانون الثاني 2014 تحت عنوان «الأزمة الأيديولوجية التي يُواجهها حزب الله»، يعتبرُ ليفيت أنّه يوجد عددٌ قليلٌ فقط من المقتنعين بمنطق حزب الله المعوجّ الذي يقول بأنّ الثورة السورية هي خطةٌ أمريكية أو إسرائيلية. وعليه، قد يشعرُ حزب الله مع الوقت بالحاجة لتجديد مؤهلاته «المقاومة» عبر مواجهة إسرائيل بشكلٍ مباشر. بوقوفه مع نظام الأسد ومساندته لأنصار النظام العلويين وإيران وحمله السلاح ضد الثوار السُنة، وضعَ حزب الله نفسه في بؤرة صراع طائفي ليس له علاقة من قريب أو بعيد بعلّة وجود الحزب المزعومة وهي: «مقاومة» الاحتلال الإسرائيلي. يرى ليفيت أنّ إقدام حزب الله على الزجّ بمقاتليه في سوريا قد أوجد لدى العديد من اللبنانيين شعوراً بأنّ الحزب إنمّا يضع مصلحته كجماعةٍ فوق مصلحة لبنان كدولة، وهو الشيء الذي يتناقض مع الصورة التي طالما سعى جاهداً أن يرسمها لنفسه وهي أنه جماعة لبنانية أولاً وقبل كل شيء.

25) في مقالةٍ واردة في إصدار«وجهات نظر بشأن الإرهاب» العدد الثاني، نيسان 2014 وتحت عنوان «رجل حزب الله في مصر»، يتحدّث ليفيت عن شبكة حزب الله التي كانت فاعلةً في مصر منذ 2005 لغاية 2008 معتبراً إياها مثالاً واضحاً لكيفية عمل شبكات حزب الله في الشرق الأوسط ومناطق أخرى خارج الحدود اللبنانية. **على الرغم من أنّ حزب الله جماعةٌ شيعية مسلّحة في الأساس، إلّا أنّ تعاونه مع الفلسطينيين السنّة ضد «المحتلين الصهاينة» قد أكسبه دعماً واسعاً في أنحاء العالم العربي.**

أنشأ حزب الله «الوحدة 1800» من أجل تحقيق الأهداف التالية: زيادة دعمه للمجموعات الفلسطينية في التسعينيات، وتقوية بُنيته الإرهابية في الضفة الغربية،

وتسهيل تسلّل عملائه إلى إسرائيل لجمع المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ الهجمات الإرهابية، وخطف الإسرائيليين، وتجنيد العرب الإسرائيليين. قام حزب الله على يد محمد منصور وعنصر رفيع من «الوحدة 1800» ببناء شبكةٍ في مصر لتهريب السلاح والمال إلى المجموعات الفلسطينية، والإشراف على تدريب المسلحين الفلسطينيين، وتسهيل الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل. قامت هذه الشبكة لعدة سنواتٍ بجمع المعلومات الاستخباراتية نيابةً عن الحزب، ولكن وفقاً للتقارير لم تكن السلطات المصرية على علم بذلك حتى لفتت العديدُ من أجهزة المخابرات الأجنبية المختلفة ـ بما في ذلك «الموساد» الإسرائيلي و«وكالة المخابرات المركزية» الأمريكية- انتباه السلطات المصرية إلى هذه الشبكة.

تؤكِّد شبكة حزب الله في مصر على ثلاثة مواضيع مهمة وحاسمة لفهم آلية عمل الجماعة في الخارج وهي:

أولاً، غالباً ما يتمّ استدعاء شبكات حزب الله لتوفير الدعم اللوجيستي أو غيره في العمليات التي تتجاوز نطاق اختصاصها الأصلي.

ثانياً، يتبنّى حزب الله طريقة عمل ثابتة منذ فترة طويلة تتمثّل بمراقبة الأهداف المحتملة قبل تنفيذ العمليات حتى عند عدم وجود أي مخطَّط يُجرى الإعداد له. مهما كان هدف هذا الرصد، فإنّه يمُكّن المجموعة من تطوير التخطيط الجاهز الذي يمكن الاستفادة منه في المستقبل إن أرادت ذلك.

ثالثاً، يملك حزب الله سجلاً خطيراً من العمليات في الشرق الأوسط.

يرى ليفيت أنّ حزب الله قد بذل جهوداً مضنية لتبرير وجوده على الساحة العالمية باعتباره منظّمة «مقاومة». أمّا اليوم، يواجه الحزب هجوماً أكثر شراسة جراء مشاركته في الحرب السورية. من دون وجود إسرائيل لتبرير احتفاظ حزب الله بأسلحته باعتباره «مقاومة مشروعة»، لن يتبقى للحزب سوى مبرّرٍ ضعيف لوجوده. ما دام حزب الله يُقاتل إلى جانب نظام الأسد ضدّ السنة، فسيُنظر إليه بشكل متزايدٍ على أنّه قوّة قتالية طائفية تعمل على تقويض الدولة

اللبنانيـة. في ظـلّ هـذه الظـروف، من شـبه المؤكَّـد أن يُعيد حـزب اللـه تركيزه على أنشـطة «الوحـدة 1800» في مسـعًى منه لدعـم سـمعته كمجموعةٍ تُركِّز أساسـاً على «مقاومـة» إسرائيل.

26) في مقالةٍ له بتاريخ 18 حزيران 2014 تحت عنوان «سدّ الثغرات الاستخباراتية المتعلقة بعمليات حزب الله الدولية»، يعتبرُ ليفيت أنّ حزب الله ينشطُ اليوم حول العالم وفي سوريا على وجه الخصوص، وأنّ فهم هذه المجموعة ومواجهة أنشطتها هو أمرٌ يتمتّع بضرورةٍ حاسمة. يُظهر تقرير «واشنطن بوست» أنّ **وحدة المخابرات الأمريكية تعاني من 50 ثغرة في مواجهة الإرهاب ويتعلّق العديد منها بحزب الله.**

يرى ليفيت أنّ حزب الله معرّضٌ للعقوبات المالية بسبب تورّطه في الأعمال غير المشروعة قانونياً من أجل سدّ النقص الحاصل في التمويل الإيراني، وتُمثّل هذه الأنشطة فرصةً لكشف الطابع الإجرامي لحزب الله. سوف يضع قانون «منع النشاط الدولي المالي لحزب الله» الصادر في 2014 المنظمة تحت المزيد من المراقبة، ويتطلّب هذا القانون توفير التقارير المتعلقة بشبكات حزب الله اللوجستية الدولية ومشاريعه الإجرامية العالمية. عبر هذه التقارير، يأمل الكونغرس سدّ بعض الثغرات الاستخباراتية المتعلّقة بحزب الله وتقوية الولايات المتّحدة من أجل العمل بشكلٍ أوثق مع حلفائها الدوليّين لمواجهة أخطر المجموعات الإرهابية في العالم.

27) في مقالة بقلم ماثيو ليفيت ونداف بولاك بتاريخ 25 حزيران 2014 تحت عنوان «حزب الله في العراق: مساعدةٌ صغيرة قد تنفع كثيراً»، يرى الباحثان أنّ عمليات حزب الله السابقة في العراق تُظهر أنّ عدداً محدوداً من «المستشارين» الخبراء بالتعاون مع فيلق القدس قد يزيدون بشكلٍ كبير من خطورة الميليشيات الشيعية المحلية التي تتجهّز لمواجهة هجوم داعش. سيكتفي حزب الله على الأرجح بإرسال أعدادٍ قليلة من المدرِّبين ومنفّذي العمليات الخاصة، ومع ذلك سيكون لأيّ انتشار وإن كان متواضعاً لقوات حزب الله اللبناني في العراق أثراً كبيراً نظراً لعملياته الخاصة وأنشطته التدريبية داخل العراق وعلاقته الوثيقة مع فيلق القدس الإيراني.

أنشأ حزب الله «الوحدة 3800» في العراق بعد أن طلب منه فيلق القدس ذلك في العام 2003 لدعم الميليشيات العراقية الشيعية التي تستهدفُ القوات المتعدِّدة الجنسيات. بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، عملت «الوحدة 3800» في أماكن أخرى في المنطقة وبشكلٍ أساسي في اليمن لمساعدة الحوثيين في مواجهتهم للحكومة. تسلّم خليل حرب، وهو قائدٌ ومستشارٌ مقرَّب من نصر الله، قيادة هذه الوحدة في العام 2012. يعتبرُ ليفيت أنّه من المنطقي أن يتمّ نشر عناصر هذه الوحدة في العراق لأنّه يُفترض أنّ نصر الله يُريد قائداً ذا خبرة يكون مسؤولاً عن مثل هذه المنطقة الهامة.

كما كان عليه الوضع سابقاً، من غير الضروري أن يُساهم حزب الله في إرسال مئات المقاتلين بل عدداً محدوداً من المدرِّبين ذوي الخبرة و«استشاريي» العمليات الخاصة. لا يُرهق هذا النوع من المساهمات حزبَ الله وقد يُسهّل في تحقيق الميليشيات الشيعية العراقية لإنجازاتٍ واسعة النطاق.

28) في مقالةٍ له بتاريخ 19 آب 2014 تحت عنوان «ما هو حزب الله؟ الأبعاد المحلية والنفوذ الدولي»، يُقدِّم ليفيت معلومات أولية عن بدايات حزب الله وفكره، ودعمه المحلي، ومشاركته في سوريا، وتورّطه في الخارج (العراق واليمن والخليج وأوروبا)، وتجنيده للّبنانيين الذين يحملون جنسياتٍ أجنبية. يختتم ليفيت بالقول إنّ حزب الله يقدِّم نفسه كمقاومة لبنانية ولكنّه قد شاركَ بهجماتٍ إرهابية وأصبح ادّعاؤه على العمل فقط لصالح اللبنانيين، يزول رويداً في العقد الأخير، بالإضافة إلى تدنيٍّ الدعم العربي له تدريجياً. يعتبرُ ليفيت أنّ حزب الله كان دائماً ملتزماً بولاية الفقيه، ولكن يبدو أنّ هذا المبدأ سوف يؤثّر عليه سلباً في النهاية.

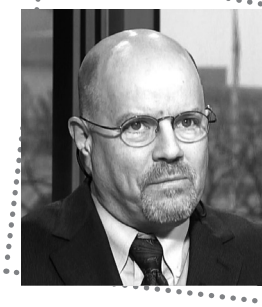

مايكل آيزنشتات

(Micheal Eisenstadt)

مدير برنامج الدراسات الأمنية والعسكرية في معهد واشنطن.

مايكل آيزنشتات خبيرٌ في شؤون الخليج الفارسي والقضايا الأمنية العربية ـ الإسرائيلية، وقد ألّف الكثير من الأبحاث التي تتناول الحروبَ التقليدية وغير النظامية ومسألةَ انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى تنقّله الكثيف في هذه المنطقة.

قبل انضمامه إلى معهد واشنطن في العام 1989، عمل آيزنشتات كمحلِّلٍ عسكري لصالح الحكومة الأمريكية، وخدم لـ26 عاماً كضابطٍ في قوات الاحتياط الأمريكية وذلك قبل اعتزاله في العام 2010. اشتملت خدمتُه العسكرية على القيام بمهماتٍ في العراق بالاشتراك مع مقرّ القوات الأمريكية هناك (2010) وفريق تقييم الدائرة البشرية (2008). كذلك، عمل آيزنشتات في القدس والضفّة الغربية والأردن بمعيّة المنسِّق الأمني الأمريكي لشؤون إسرائيل والسلطة الفلسطينية (2008-2009)، وكان من ضمن القيادة المركزية الأمريكية والهيئة المشتركة أثناء «عملية الحرية الدائمة» بالإضافة إلى مشاركته في تخطيط «عملية الحرية العراقية» (2001-2002) وحضوره في تركيا والعراق خلال «عملية توفير الاطمئنان» (1991).

خـدَمَ آيزنشـتات أيضـاً بصفـةٍ مدنيّة في فريـق الحملة المشـتركة لتقييـم التخطيط (2009) التي جمعتْ بين القوّات المتعدِّدة الجنسـيات في العراق والسـفارة الأمريكية في بغـداد، وكمستشـارٍ للفريق البحثي المفـوَّض من الكونغـرس (2006)، وفي الهيئة العسـكرية المتعدِّدة الجنسـيات في العراق «الوحـدة الحربية للاسـتخبارات» (2005-2006)، وفريـق عمـل السياسـة الدفاعيـة التابـع لـوزارة الخارجيـة الأمريكيـة حـول

«مستقبل العراق» (2002-2003). في العام 1992، أخذ آيزنشتات إجازةً من معهد واشنطن لكي يُنجز تقرير «دراسة القوّة الجوية في حرب الخليج»[1] الذي كلّفته به القوات الجوية الأمريكية.

التحصيل العلمي: ماجستير في الدراسات العربية من جامعة جورج تاون.

مجالات الخبرة: إيران، العراق، إسرائيل، دول الخليج الفارسي، الشؤون العسكرية والأمنية.

الأبحاث الحالية: البرنامج النووي الإيراني وتداعياته، تأثير إيران الإقليمي، الاستراتيجية الثقافية الإيرانية، الحملة العسكرية ضدّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، تقويض جاذبية الدولة الإسلامية، دور الآلة العسكرية واستخدام القوّة في السياسة الأمريكية، النزاعات غير الواضحة المعالم وغير المنتَظَمة، والتوازُن العسكري العربي ـ الإسرائيلي.

اللغات التي يتحدّث بها/يُجيد قراءتها: العربية، الإنكليزية، الفرنسية، العبرية.

* * *

1) في مقالةٍ له بتاريخ 7 أيّار 1996 تحت عنوان «عمليات حزب الله: الأنماط الماضية والاحتمالات المستقبلية»، يذكرُ آيزينشتات أنّ حزب الله قد خرج من حرب عناقيد الغضب سالماً نسبياً مع حصوله على شعبيةٍ جديدة في لبنان، ولكن عليه أن يُوازن بين الضغوطات المتضاربة التي تُمارسها إيران عليه للاستمرار في أنشطته من جهة، والتي يُمارسها عليه السكّان المدنيّون من جهةٍ أخرى ليتوخّى المزيد من ضبط النّفس. من المرجّح أن لا تستمرّ الموجةُ الكبيرة من الدعم الشعبي التي يُقال بأنّها قد أدّت إلى حصول التعاطف مع حزب الله وساهمت في زيادة التدفُّق المالي عليه، وأن تكون ذا أهميةٍ محدودة. في الختام، يذكرُ آيزنشتات أنّ معظم اللبنانيين لا يؤمنون برؤية حزب الله وأهدافه وهذا يحدُّ من إمكانياته كتنظيمٍ جماهيري.

[1]- Gulf War Air Power Survey.

2) في مقالةٍ له بتاريخ 7 آب 1996 تحت عنوان «إمكانية وقوع إرهاب إيراني ضدّ الأمريكيين والردود الأمريكية المحتَمَلة»، يذكرُ آيزينشتات وباترك كلاوسون بعض الأعمال الإرهابية التي وقعت ويُرجّح أن تكون إيران وراءها ويعتبران أنّه على المستوى الدبلوماسي ينبغي للولايات المتّحدة أن تحثّ المجتمع الدولي على فرض عقوباتٍ قاسية على إيران. مع أنّه من غير المرجّح أن تُعرقل العقوبات قدرةَ إيران على التورُّط في الإرهاب إلا أنّها ترفع كِلفَتَه وتؤجّج الاستياءَ الشعبي من النظام وتُقلّص قدرة طهران على إثارة المشاكل، وذلك من خلال منْع إيران من العملة الصعبة المطلوبة لشراء الأسلحة ومن وسائل إنتاج أسلحة الدمار الشامل. كذلك، يعتبر الباحثان أنّه على الولايات المتّحدة أن تُقنع حلفاءها بخفْض حجم الوجود الرسمي الإيراني على أراضيهم والحدّ من تحرّكات الدبلوماسيين الإيرانيين. **أمّا الاقتصاص العسكري الأمريكي من إيران، فإنّه سيكون محفوفاً بالمخاطر، فقد أظهرتْ إيران قدرةً عاليةً على تحمُّل الألم وقد تجلّى ذلك في حربها الطويلة ضدّ العراق.**

3) في مقالةٍ له بتاريخ 22 كانون الأول 2004 تحت عنوان «حزب الله، إيران، واحتمالات عملية سلام إسرائيلية ـ فلسطينية جديدة»، يذكرُ آيزينشتات أنّ أنشطةَ حزب الله وإيران في الميدان العربي ـ الإسرائيلي هي جديرة بالملاحظة بسبب استمرارها لأكثر من عقْدَين ونطاقها المشتمل على العمل في جميع جبهات الصراع والعديد من المناطق والدول مثل إسرائيل، الضفّة الغربية، غزّة، مصر، الأردن، السعودية، وتركيا. **تُعبِّر أنشطة إيران وحزب الله في الصراع العربي-الإسرائيلي عن تركيبٍ نادر من الجدّية وثبات الهدف والكفاءة التقنية والفطنة الاستراتيجية.** من السهل أن نستنتج بأنّ عرقلة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، وتقويض المجتمع الإسرائيلي وتوهين عزيمته، وتهديد مراكز الثقل السكّاني الإسرائيلي هي بالنسبة لحزب الله وإيران أهدافاً استراتيجية ذات أهمية حاسمة وينبغي السعي لتحقيقها بنشاط.

يعتبرُ الباحثان أنّه يمُكن للمجتمع الدولي تحسينَ فرص عملية السلام عبر التعامل بفاعليةٍ مع محور حزب الله ـ إيران، وذلك من خلال: أ) تحسين الوضع الاقتصادي والسياسي في المناطق الفلسطينية؛ ب) الضغط على حزب الله (عبر سوريا) وإيران

لتوقيف دعمهما للمجموعات الفلسطينية المعارِضة؛ وج) تجميد البرنامج النووي الإيراني ومن ثمّ توقيفه.

4) في مقالةٍ له بتاريخ 13 تمّوز 2006 تحت عنوان «حزب الله يفتح جبهةً ثانية»، يعتبرُ آيزينشتات أنّ التطوّرات على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية تُظهر احتمالَ حصول مزيدٍ من التصعيد. تكمنُ المخاطر في ظهور محور عسكري معادٍ لإسرائيل والولايات المتّحدة ومؤلَّف من حماس وحزب الله وسوريا وإيران. يصعبُ التصديق بأنّ حزب الله لم يلتمس بركة إيران قبل إقدامه على خطف الجنديَّيْن، وينصبُّ توقيت هذه الخطوة لصالح إيران لأنّه يحرف الانتباه عن المواجهة الدبلوماسية المستمرة حول الملف النووي الإيراني ومناقشة هذه المسألة في مجلس الأمم المتحدة.

5) في إصدار «المرصد السياسي» بتاريخ 19 حزيران 2009 تحت عنوان «قوّات الأمن في الجمهورية الإسلامية ومصير المعارضة»، يتحدّث آيزنشتات بشكلٍ موجز[1] عن قوّات الجيش والحرس الثوري والبسيج الإيراني وعلى من تقع مسؤولية صدّ الاضطرابات الداخلية والاحتجاجات، ويتطرّق إلى مسألة تدخُّل العناصر المتشدِّدة في أجهزة الأمن والقوات المسلحة بصورةٍ سريّة في الساحة السياسية وصولاً إلى تحوّل الحرس الثوري إلى الدعامة الرئيسية للنظام.

كثيراً ما تقوم إيران بمفاجأة المتتبِّعين لأحداثها ـ حتى أكثر المراقبين المخضرمين- حول ما سيحدث فيما إذا وقع اشتباكٌ عنيف بين النظام والمعارضة. يتوقف الكثير على الأسئلة التالية:

-أي من قوات الأمن سيختارها النظام للقيام بأعمال القمع: ميليشيا «البسيج» المدعومة من «قوات إنفاذ القانون»، أم «فيلق الحرس الثوري الإيراني»؟

-وكيف سيختار نشرها: مواجهة المحتجين من خلال استعراضٍ ضخم للقوة مع التركيز على استخدام العنف بصورة محدودة نسبياً، أو نشر أعدادٍ هائلة من القوات واستخدام العنف بصورة مفرطة؟

[1]-على ضوء الاحتجاجات التي أعقبتْ الانتخابات الرئاسية الإيرانية في العام 2009.

-وبأيِّ درجة من المهارة تستطيع المعارضة تشجيعَ الانشقاق في صفوف قوات الأمن والفرار منها؟

مع ذلك، يعتبرُ آيزنشتات أنّ القيام بحملة عنيفة ـ حتى لو كانت ناجحة (كما يبدو على الأرجح) ـ قد يكون مرحلةً لافتتاح صراعٍ طويل ومرير مع آثار بعيدة المدى على تماسك قوات الأمن واستقرار النظام على المدى البعيد.

6) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 111، بتاريخ نيسان 2011 تحت عنوان «نفوذ إيران في العراق: مواجهة منهج طهران الحكومي الشامل»، يقوم ثلاثة باحثون: مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي بمناقشة أبعاد النفوذ الإيراني على العراق بعد الإطاحة بنظام صدّام حسين.

في الاستراتيجية السياسية لإيران، يعتبرُ الباحثون الثلاثة أنّ إيران قد استهدفتْ توحيدَ الأحزاب الشيعية العراقية لتتمكّن من ترجمة الثقل الشيعي الديموغرافي (نحو 60 بالمائة من السكّان) إلى نفوذٍ سياسي يرمي إلى تعزيز سيطرة الشيعة على الحكومة. سعت إيران، كجزءٍ من استراتيجيتها الطويلة الأمد لممارسة التأثير في العراق، لتحصيل النفوذ من خلال الأحزاب السياسية الشيعية التي ساهمتْ في تأسيسها وقدّمت لها الدعم لأكثر من ثلاثة عقود، بالإضافة إلى المحافظة على علاقات جيدة مع الأحزاب الكردية الرئيسية للتأمين على نفوذها في مناطق مِن شمال العراق.

أمّا بالنسبة إلى الدعم الإيراني المقدَّم للميليشيات والمتمرّدين، فقدْ قامت إيران بتسليح وتدريب وتمويل الميليشيات والمتمرِّدين الشيعة ـ وفي بعض الأحيان السنّة- للعمل من أجل تقويض أو إلغاء الخصوم السياسيين وإنزال هزيمةٍ مُهينةٍ بالولايات المتحدة تصبُّ في ردْع التدخُّلات العسكرية الأمريكية المستقبلية في المنطقة. تستخدمُ إيران هذه المجموعات لإشعال التوتُّرات الطائفية وإثارة العنف السياسي، ثم تتدخل دبلوماسياً لحل هذه المشاكل لتصقل صورتها كشريكٍ أساسي للعراق. كذلك، تُزوِّد هذه الجماعات المسلحة إيرانَ بمصدر نفوذ إضافي إذا ثبت أنّ حلفاءها السياسيين لا يمكن الوثوق بهم، وتوفِّر لها وسيلةً للانتقام من القوات الأمريكية في العراق في

حالة تعرض المنشآت النووية الإيرانية لهجومٍ من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل. قد تستخدم إيران دعمها لهذه الميليشيات الشيعية والجماعات المتمردة للضغط على الحكومة العراقية من أجل الحدِّ من علاقتها مع الولايات المتحدة وكمصدرٍ للتأثير في قضايا أخرى. وبمحاكاتها لحزب الله اللبناني، قد تُحاول أيضاً بعضُ المجموعات العراقية الخاصة التي ترعاها إيران أن تبسطَ نفوذها في الشارع وتستخدمَ أنشطةَ المقاومة السابقة التي اضطلعتْ بها ضدّ الولايات المتحدة كمدخل إلى الحياة السياسية.

يعتبرُ الباحثون الثلاثة أنّ القوة الناعمة الإيرانية تُشكِّل على الأرجح أكبر تهديدٍ على سيادة العراق واستقلاله على المدى الطويل، وهي كالتالي:

أ) الروابط الاقتصادية: يعتبر الباحثون أنّ توازن التجارة بين العراق وإيران يميلُ لصالح الأخيرة، وقد عزَّزت إيران من روابطها التجارية والاقتصادية مع العراق من أجل الحصول على مكاسبَ مالية وتحقيق القدرة على التأثير على جارتها. ضمن التدخّلات الإيرانية الاقتصادية يندرجُ ما يلي:

-إغراق العراق بمنتجات وسلع استهلاكية رخيصة ومدعومة، ممّا يقوِّض القطاعات الزراعية والتصنيعية العراقية ويتسبَّب بمشاعر استياء بين العراقيين.

-بناء السدود وتحويلها لأنهار تغذِّي المجرى المائي لشط العرب، ممّا يُقوِّض الزراعة العراقية في الجنوب ويعيقُ جهود إحياء الأهوار في العراق.

-التعويض نوعاً ما عن نقص الكهرباء في العراق من خلال توفير نحو 10 بالمائة من احتياجات البلاد، إلّا أنّ العديد من العراقيين يرون أنّ إيران تتلاعب بهذه الإمدادات لأغراض سياسية.

كذلك، أصبح العراق وجهةً رئيسية للسياح الدينيين الإيرانيين إذ يزور نحو 40,000 إيراني المدن المقدّسة في العراق شهرياً، كما أنّ النجف قد أصبحت محط تركيز الاستثمارات الإيرانية التي تفيد -على نحو غير متناسب ـ حلفاءَ طهران من السياسيين المحليين، وبهذه الطريقة تشتري إيران نفوذها في العراق.

ب) تصدير الإسلام الثوري: منذ الثورة الإسلامية، كان أحد أهداف إيران الرئيسية تأمين سيادة أيديولوجيتها الرسمية في المجتمعات الشيعية في أنحاء العالم. أنفقت إيران أموالاً طائلة لتمويل أنشطة علماء الدين المسيَّسين المقترِنين بقم لكي تتجاوز الإنفاق المالي للمراجع في النجف وتستميل الحوزويين والجماهير من أجل وضْعهم تحت نفوذها، بالإضافة إلى تمويل الأنشطة الدعائية لترويج النموذج الإيراني عن الإسلام. لا تقومُ إيران بذلك انطلاقاً من العقيدة الدينية أو المصلحة السياسية فحسب، بل أيضاً لأنّ المسؤولين يعتبرون أنّ ترويج الشعور بالتضامُن مع إيران بين شيعة العالم سوف يضمنُ قيام الشيعة في كلّ مكان بالاحتشاد إلى جانب إيران في حال تعرّضها للهجوم.

تجدرُ الإشارة إلى الأهمية التي يُولِّيها الباحثون الثلاثة لمدينة النجف انطلاقاً من مركزيتها القديمة في قلب العالم الشيعي ويتحدّثون عن أنشطة إيران هناك لكسْب القلوب والعقول، ويعتبرون أنّ انعدام الوجود الدبلوماسي الأمريكي في النجف سوف يُقيِّد بشكلٍ كبير من قدرة أمريكا على التعامل مع الشيعة ـ وبالأخص الزوّار الإيرانيين ـ وعلى قدرتها على مواجهة النفوذ الإيراني في العراق وفي المجتمعات الشيعية حول العالم. يرى الباحثون أنّ على الولايات المتّحدة إعادة التفكير بقرارها غير الحكيم المتمثّل بعدم فتح قنصليّةٍ أمريكية في النجف، لأنّ هذه القنصلية تُسهِّل وصول أمريكا إلى السياسيين ورجال الدين العراقيين الأساسيين، وإحداث التواصل مع الزوار الإيرانيين، والتعامل مع الزوار الشيعة من أنحاء العالم كافّة.

ج) المعلومات والدعاية والرأي العام: إلى جانب جهودها الأخرى، تتنافس إيران من أجل الفوز بعقول العراقيين وقلوبهم من خلال الأخبار والبرامج الترفيهية باللغة العربية التي تعكسُ وجهةَ نظر طهران حول الأخبار المتعلِّقة بالعراق والمنطقة.

يعتبرُ الباحثون الثلاثة أنّ محاولات إيران لبسط نفوذها في العراق لم تحقِّق حتى الآن سوى نتائج متباينة، على الرغم من أنّ تشكيلَ حكومة جديدة تتضمَّن العديد من الحلفاء العراقيين الأكثر قرباً من طهران، والانسحاب العسكري الأمريكي سوف

يمنح فرصاً جديدةً لكي توسِّع إيران من نطاق نفوذها. على المدى الطويل، سوف تعتمدُ طبيعة العلاقة بين العراق وإيران إلى حدٍّ كبير على الوضع الأمني في العراق، والتركيبة السياسية للحكومة العراقية، ونوع العلاقة الطويلة الأمد التي تبنيها العراق مع جيرانها العرب والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّه من المرجَّح أن يُساهم ظهور العراق كمصدِّرٍ رئيسي للنفط بزيادة التوتّرات بين البلدين.

ماذا ينبغي أن تفعله الولايات المتّحدة؟ يعتبرُ الباحثون أنّه ينبغي لأمريكا أن تدعم جهود تحقيق الاستقرار التي تقومُ بها القوات الأمنية العراقية، وأن تمُارس الضغط من أجل تهميش المتطرِّفين في الحكومة الجديدة، وأن تقوم ببناء العلاقة الموصوفة في اتّفاق «الإطار الاستراتيجي الأمريكي ـ العراقي»، وأن تُقدِّم المساعدة في تطوير قطاع النفط والطاقة العراقيَّيْن.

إذا كان الانشغال الأمريكي في العراق بعد 2011 مُتواضعاً فإنّ إيران التي تتمتّع بروابط أوثق وأشمل وأكثر تنوُّعاً مع العراق سوف تسعى حتماً لبسْط نفوذها لتأكيد موقعيتها كأعظم قوةٍ أجنبية داخل الأراضي العراقية. سوف يكونُ لهذا الأمر تداعياتٍ مُعاكسة على النفوذ الأمريكي في المنطقة والجهود الأمريكية لردع إيران ومحاصرتها، ويمُكن تفادي ذلك وتعزيز المصالح الامريكية فقط إذا قامت الولايات المتّحدة بالتعامل مع العراق في العديد من الميادين ـ دبلوماسياً، اقتصادياً، معلوماتياً، وعسكرياً ـ ومواجهة المنهج الإيراني الحكومي الشامل بمنهجٍ أمريكي مُماثِل.

يختمُ الباحثون الثلاثة بالتوصية بالإبقاء على طاقمٍ عسكري أمريكي في السفارة الأمريكية يكون مُختصاً بالعمليات المعلوماتية التي يعتبرها الضبّاط الأمريكيون إحدى أقوى وسائل مواجهة النفوذ الإيراني في العراق -هذه الأنشطة المعلوماتية التي تُبرز تدخّل إيران في السياسة العراقية، ودعمها للمجموعات المسلَّحة العنيفة، وانتهاكها للسيادة العراقية، وسياساتها الاقتصادية التي تُبقي العراق بحالةِ ضعف، سوف تجدُ آذاناً صاغية في العراق، وقد تكون أكثر الأساليب فعّاليةً لتقوية المواقف العراقية التي تضع قيوداً قوية على التأثير الإيراني على العراق على المدى الطويل.

7) في إصدار «ملاحظات بحثية» العدد 11 بتاريخ حزيران 2012 تحت عنوان «ما بعد تحليل أسوء السيناريوهات: ردود إيران المحتملة ضد ضربةٍ إسرائيلية وقائية»، يعتبر مايكل آيزنشتات ومايكل نايتس أنّه من المرجَّح أن يُسترشد ردُّ إيران على أيِّ هجومٍ وقائي من جانب إسرائيل بثلاثة اعتبارات رئيسية: الإصرار على التبادلية، الرغبةٍ في عدم توسيع نطاق الصراع دون ضرورة وعلى نحو لا تستطيع إيران تحمُّله، والرغبة في الردّ بطريقة تردع شنَّ هجماتٍ إسرائيلية إضافية والتدخُّل اللاحق من جانب الولايات المتحدة.

تعتبرُ طهران أنّ البرنامج النووي هو عاملٌ رئيسي لتحويل الجمهورية الإسلامية إلى قوّةٍ إقليمية، لذا، فإنّ الهجوم الوقائي العسكري من جانب إسرائيل سيؤدّي على الأرجح إلى ردٍّ عنيف. من الردود الإيرانية المحتملة: أ) **الهجمات الصاروخية ضدّ مفاعل ديمونة والمراكز السكانية الإسرائيلية** (وقد يُطلق حزب الله عدداً صغيراً من القذائف الصاروخية ضد إسرائيل)؛ ب) تنفيذ هجمات إرهابية في الخارج؛ ج) تنفيذ **هجمات عن طريق الوكلاء على المواطنين الأمريكيين في أفغانستان**؛ د) اختطاف أمريكيين؛ وهـ) وقوع مصادمات مع البحرية الأمريكية. ولكنّه من غير المرجّح أن تشنّ إيران **هجمات صاروخية على الدول المجاورة أو أن تقوم بإغلاق مضيق هرمز.**

يعتبر الباحثان أنّ التبعات غير المقصودة لأي هجومٍ وقائيٍ إسرائيلي قد تكون كالتالي: أ) الاصطفاف الوطني داخل إيران؛ ب) ارتفاعٍ صوت الشارع العربي؛ ج) الشروع في برنامج نووي مكثَّف وسرِّي. على الرغم من أنّ الهجوم الإسرائيلي الوقائي سينطوي على مخاطر جمّة، إلاّ أنّه لن يكون نهاية العالم المروعة كما يتوقع "البعض"، وتستطيع الولايات المتحدة أن تتخذ خطوات عديدة للحدِّ من هذه المخاطر دون أن تبدو ضالعة في قرار إسرائيل بالهجوم.

ولكن إذا وقع هجومٌ عسكري أمريكي على إيران، يكاد يكون من المؤكد أنّه سوف يؤدِّي إلى رد أوسع نطاقاً من حالة وقوع هجوم إسرائيلي. يُرجَّح أن لا تستهدف طهران مصالح الولايات المتحدة فحسب، وإنما إسرائيل وحلفاء واشنطن من دول

الخليج العربي أيضاً، حيث ستعاقب هذه الدول على تشجيعها المفترض للهجوم وستحاول ردعها عن تقديم مساعدات إضافية للجهود العسكرية الأمريكية.

يرى الباحثان أنّ التحديات الرئيسية لسياسة الولايات المتّحدة ستكون ثلاثية الأبعاد في حال وقوع ضربةٍ إسرائيلية: أ) ردع أي عمل انتقامي من جانب الإيرانيين ضد المصالح الأمريكية؛ ب) الحدّ من نطاق الصراع ومدّته عن طريق إخراج حزب الله من الحرب وحشد الضغط الدولي على إيران؛ ج) التأكُّد من عدم قدرة إيران على إعادة بناء برنامجها النووي في أعقاب الصراع وعدم قدرة حزب الله على إعادة التسلح.

8) في إصدار «مذكّرات بحثية»، العدد 14 بتاريخ نيسان 2014 تحت عنوان «ما يُخبرنا ماضي إيران الكيميائي عن مُستقبلها النووي»، يرى آيزينشتات أنّ تاريخ البرنامج الإيراني للأسلحة الكيميائية يُوفِّر رؤيةً مهمّة حول كيفية تفكير النظام تجاه تطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، والقوانين الأساسية والثقافة الاستراتيجية للقيادة العُليا للجمهورية الإسلامية. وُضِع كلٌّ من برنامج إيران الكيميائي والنووي لأغراض مختلفة، حيث إنّ الأول كان محاولةً لتطوير قدرة رادعةٍ في زمن الحرب العراقية-الإيرانية لمواجهة إمكانيةٍ محدَّدة امتلكها العدو وانتفت الحاجة إليها مع انتهاء الحرب، أما برنامج إيران النووي فهو مشروعُ نفوذٍ مزدوج تأسّس لكي يوفِّر لإيران خيار السلاح النووي، بالإضافة إلى كونه أمراً محورياً لهوية النظام وصورته الذاتية، وتصوّره لمكانة إيران على خريطة العالم، وطموحاته لتحويل الجمهورية الإسلامية إلى قوةٍ إقليمية.

يذكر آيزنشتات أنّ الخميني والخامنائي قد أبديا هواجسَ أخلاقية حقيقية حول استخدام السلاح الكيميائي والنووي، ولكنّ صناعة إيران للسلاح الكيميائي وإقدامها الصريح على وضع تصميمٍ لخطة السلاح النووي يُبرز خضوعَ القيم الدينية لمصالح النظام الإيراني. وعليه، فإنَّ نبذ إيران للأسلحة النووية حتى ولو تمّ تأطيره بمصطلحاتٍ دينية لن يكون بديلاً للمراقبة الشديدة لأيِّ اتّفاق نووي مع إيران. يعتبرُ آيزنشتات أنّه

يوجد درسٌ أساسي لتتعلّمه الولايات المتّحدة من تجربة الأسلحة الكيمياوية الإيرانية وهو مدى كون البيانات الصادرة عن المسؤولين في الحكومة الإيرانية مؤشّراتٍ لا يُعتمد عليها بشأن القدرات والنوايا الإيرانية الحقيقية، فهم غالباً ما يبالغون في وصف القدرات ويحرِّفون النوايا ومن شأن ذلك أن يُعقّد جهودَ الولايات المتحدة المستقبلية الرامية إلى تقييم القدرات والنوايا الإيرانية والتمييز بين «الإشارات» و«الضوضاء» وتأسيس علاقةِ ردعٍ مستقرة مع إيران.

كان الهدف من برنامج السلاح الكيميائي الردع والاستخدام الحربي ولكنّ برنامج السلاح النووي يرومُ خدمة أهداف سياسية ـ نفسية (تعزيز الحرب الناعمة والنفوذ السياسي) وأهداف عسكرية (الردع والدفاع). ينبغي أن يتمّ تحصيل معرفةٍ دقيقة ـ وهذا ليس مجرد موضعَ اهتمامٍ أكاديمي بل اهتمامٍ عملي أساسيٍ لصنّاع السياسة- لأنّه من المرجّح أن تؤدّي الافتراضات الخاطئة عن برامج أسلحةٍ الدمار الشاملة التابعة للخصوم إلى سياساتٍ فاشلة. تُساعد هذه الثغرات المعلوماتية إيرانَ في ضمانة سيادة رواياتها الخاصة ممّا يُشكّل بيئةً تُفضي بشكلٍ أفضل إلى تحقيق أهداف سياستها، ويقفُ نقص الشفافية الذي ساهم بوقوع الحالة الراهنة كسببٍ رئيسي لانعدام الثقة بين إيران والولايات المتّحدة وكعائق أساسي أمام تحسين العلاقات بين البلدَيْن.

يعتبرُ آيزنشتات أنّ مسار البرنامج النووي الإيراني يعتمد على عدّة عوامل: توازن القوة الحزبيّة في طهران، مخاطر وتكاليف محاولة الحصول على القدرة النووية، الأزمات المحتملة التي قد تُبدِّل شروطَ الجدال وحساب القرار في إيران، وإلى أيٍّ درجة تعتقدُ القيادة الإيرانية بإمكانية الكشف عن محاولةٍ لإعادة إحياء برنامج إيران السري الموازي. أمّا قدرة أمريكا على التأثير بفعاليةٍ على حساب القرار الإيراني، فإنّها سوف تعتمد على تحصيلِ فهمٍ أكبر لجميع العوامل المتقدّمة وذلك عبر: العمل الاستخباراتي، التفاعلات الدبلوماسية، التبادلات غير الرسمية، والبحث الأكاديمي.

9) في إصدار «ملاحظات بحثية» العدد 18 بتاريخ أيّار 2014 تحت عنوان «بين الحياد التام والانخراط الكامل: الخيارات العسكرية الأمريكية في سوريا»، اجتمع

أربعةُ باحثين ومنهم آيزينشتات لتقديم نظرةٍ عامّة إلى الخيارات العسكرية الأمريكية في سوريا وتقييم إيجابيات وسلبيات كلٍّ واحدةٍ منها من دون توجيه الأمر باتّباع واحدةٍ محدَّدة منها، وهي كالتالي: منع نظام الأسد من الوصول إلى الأصول الماليةٍ، تشكيل تهديد جدّيّ من خلال استعمال القوّة للضغط على النظام، تدريب وتجهيز المعارضة، عرقلة وصول إمدادات السلاح إلى النظام، **شنّ الهجمات على قدرات الأسلحة الكيميائية المتبقية أو احتواؤها، ضرب أهمّ الوحدات العسكرية التكتيكية، شنّ هجمات بطائرات دون طيار على العناصر التابعة لـتنظيم القاعدة، ضرب أهمٍّ الأهداف العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية، وفرض مناطق حظر جوّي/ ملاذات إنسانية آمنة.**

هل سوف ينتقمُ أعداء الولايات المتّحدة منها إذا قامتْ بضربةٍ عسكرية؟ يرى الباحثون الأربعة أنّ سوريا قد لا تردّ عسكرياً على الهجوم الأمريكي إذا بقيت قواتُها منشغلةً مع المعارضة وإذا اعتقدت بأنّها ستدفع ثمناً باهظاً على الصعيد العسكري، وإذا ما اختارت الرد فالاحتمال كُبيرٌ بأن تُكلِّف جهةً ثالثة بذلك. أمّا حزب الله، فمع وجود الآلاف من مقاتليه في سوريا، لن يستطيع فتحَ جبهةٍ أخرى ضد الولايات المتحدة دون تكبُّد الخسائر، وقد يسعى إلى ردع التحرك الأمريكي دون أن يصبح هو بنفسه هدفاً أمريكياً. أمّا إيران، فإنها ستشعرُ أنّها بحاجة إلى الرد إذا قُتل عناصرها في الضربة إلاّ أنّ اعتبارات مختلفة ستؤثر على مثل هذا القرار، وقد يُملي عليها حذرُها إرجاءَ عملية الردّ.

على الرغم من أنّ الدبلوماسية والعقوبات لم تحقِّق النتائجَ المنشودة في سوريا، ما زالت الإدارة الأمريكية قلقةً من أن يجرَّها أيُّ تحرُّكٍ عسكري، مهما كان محدوداً، إلى حربٍ أخرى في الشرق الأوسط. ولكن إذا أحجمتْ أمريكا عن التحرك، فإنّها سوف تخاطِرُ بالبقاء في دور المتفرّج في نزاعٍ له تداعياتٌ واسعة النطاق على مصالحها. يعتبرُ الباحثون الأربعة أنّه في هذا النزاع الذي لن يُسفر عن أيِّ نتائج حسنة، لعلَّ التحرك من أجل تجنُّب حدوث نتائجَ أسوأ للشعب السوري وشعوب المنطقة ـ والأهم من ذلك لمصالح الولايات المتحدة ـ هو الحل الأفضل الذي يُؤمَل تحقيقه.

10) في إصدار «مُذكّرات سياسية» العدد 20 بتاريخ تشرين الثاني 2014 تحت عنوان «إلحاق الهزيمة بالدولة الإسلامية: استراتيجية التعامل مع عدوٍّ مرنٍ وصراعٍ مُستعصٍ»، يذكرُ آيزينشتات أنّ حملة التغلُّب على داعش تُواجه تحدياتٍ كبيرةً هي كالتالي:

أ) من شبه المؤكَّد أنّ نتائج هذه الحملة لن ترتقي إلى مستوى التوقُّعات بسبب مرونة داعش والتعقيد الكامن في بيئة الشرق الأوسط العملياتية ممّا يحدّ من احتماليات النجاح.

ب) على الرغم من وجود نقاط الضعف الهائلة في جسد داعش إلّا أنّ قدرة الولايات المتّحدة على استغلالها هي محدودة بحالات الضعف التي يُعاني منها شركاء أمريكا على الأرض والسياسية الصِّفرية في المنطقة.

ج) قيام الولايات المتّحدة بتخصيص مواردَ غير كافية في سعيها وراء أهداف غير واقعية.

من غير المرجّح أن يتمّ تحقيق توقّعات الشعب الأمريكي بتدمير داعش بسبب مرونة هذه المجموعة النابعة من فكرها وتنظيمها وبيئتها العملياتية، واشتمال الحروب على نتائج غير مقصودة أو غير محدَّدة، اعتماد الحملة على قوى أخرى على الأرض. يعتبرُ آيزنشتات أنّ نقاط قوة داعش هي: القيادة والتنظيم، امتلاك قضية مُدوّية (إعادة تأسيس الخلافة، وإرجاع الإسلام إلى مجده السابق، ومقاتلة أعدائه «الحقيقيين» وعلى رأسهم الشيعة وإيران)، القدرة الدعائية القوية، القوات المجهَّزة جيداً، قابلية التكيُّف، خطوط التواصل الداخلية، وهالة من المنعة. من ناحيةٍ أخرى، تتمثّل نقاط الضعف في: الامتداد الزائد للقوّات، نفور الشعوب السنّة من التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية، قيادة تحالف قابل للانقسام، نقاط الضعف العسكرية، التمويل غير الكافي، والعزلة المكانية وإحاطة الأعداء بها. يكمنُ التحدِّي الرئيسي في قيام الولايات المتحدة باستغلال نقاط ضعف المجموعة عبر الأعمال الأحادية الجانب أو المتعدِّدة الأطراف، واستهدافها بطريقةٍ منهجية ومستمرة لكي تقضي على تنظيم «الدولة الإسلامية».

يرى آيزنشتات أنّ الحملة الجويّة هي أهم عنصر في الاستراتيجية الأمريكية، ولكنّ القوة الجوية بمفردها لن تهزم داعش. تستطيعُ القوة الجوية أن تمنع انتصارات داعش، وتكسر زخمها، وتُسقط قدراتها، وتكبحها عسكرياً، وتعزل قوّاتها في العراق وسوريا وتمنعها من تقديم الدعم بعضها لبعض، وتُؤمِّن الوقتَ والمكانَ من أجل تنظيم وضع شركاء أمريكا على الأرض وتزايد عددهم. من الناحية المثالية، ينبغي أن تمُثّل الحملة الجوية جُهداً حذراً ومدروساً ومتأنياً يُمكن تكثيفه أو تقليصه والإبقاء عليه لسنواتٍ إذا استلزم الأمر ذلك.

لإلحاق الهزيمة بداعش وتدمير «دولتها الإسلامية»، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تستغل نقاطَ ضعْفها وتركّز على التناقضات الكامنة في حُكمها، وهذا الأمر يتطلّب العملَ على مستوياتٍ عسكرية واقتصادية ونفسية. كذلك، يُمكنها أن تربط بين الأنشطة المعلوماتية والعمل العسكري لتحقيق النتائج النفسية. يذكرُ آيزينشتات أنّه لا ينبغي أن يتوهّم أحدٌ بأنّ هزيمة داعش سوف تُؤذِن بنهاية الفكر الجهادي. قد تنجح الولايات المتّحدة في إذلال داعش إلاّ أنّ الفكر الذي تستمدُّ منه إلهامها سوف يبقى. على الولايات المتّحدة أن تجد طريقاً لخفْض التهديد الذي تُشكّله داعش ليصل إلى درجاتٍ قابلة للسيطرة ولكن مع عدم التسبُّب بخسائر كبيرة في الدم والثروة الأمريكية.

11) في إصدار «ملاحظات بحثية» العدد 26 بتاريخ أيار 2015 تحت عنوان «ردع حصول إيران على القدرة النووية»، يعتبرُ آيزنشتات أنّ مراقبة منشآت إيران النووية يُشكِّل وظيفةً مهمّة، ولكن من المرجّح أنّ حيازة إيران للسلاح النووي لن تتمّ عبر المنشآت المعلَن عنها بل عبر منشآت سريّة، وهو الذي يُشكِّل أكبر تهديدٍ وتحدٍّ، وقد يكون ردع إيران عن الحصول على القدرة النووية بطريقةٍ خفيّة هو أفضل وسيلة لضمان القمع النووي الإيراني. من أجل ردْع إيران عن بناء أو حيازة أداةٍ نووية، ينبغي أن تقوم الولايات المتّحدة بإقناعها أنّه لن يُكشَف أمرُها فحسب بل سوف تعاني من النتائج التالية: إعادة فرض العقوبات من قبل أمريكا أو زيادتها، إطلاق حملة حربٍ ناعمة مُزعزِعة للنظام، أو حتى استخدام القوة العسكرية لتدمير برنامجها النووي.

يذكرُ آيزنشتات أنّ الولايات المتحدة والوكالات الاستخباراتية الأجنبية ـ ربما بمساعدة بعض الإيرانيين الساخطين ـ قد نجحت في الكشف عن أنشطةٍ نوويةٍ سريّة سابقة في إيران، وأدركتْ إيران الاختراقَ المستمر لبرنامجها ممّا أوهن من عزيمتها ودفعها للعمل بحذرٍ أكبر. لكي تمنع أمريكا إيرانَ من استئناف الأنشطة النووية الخفيّة على نطاقٍ واسع، ينبغي أن تُعزِّز خوف إيران من كشف أمرها. سواءٌ حصل اتفاقٌ مع إيران أم لا، فإنّ إنجاز الأهداف الأمريكية الأساسية في مقابل إيران سوف يتطلّب ردعاً موثوقاً من أجل الحيلولة دون وصول إيران إلى القدرة النووية، وتحقيق هذا الأمر بشكلٍ صحيح هو مفتاح نجاح السياسة الأمريكية تجاه إيران في السنوات المقبلة.

12) في دراسةٍ صادرة بتاريخ تشرين الثاني 2015 تحت عنوان «الاستراتيجية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية: الدين، المصلحة، والقوة الناعمة في عصرٍ من التغيير المخِلّ»، يعتبرُ آيزنشتات أنّ إيران عدوٌ غير تقليدي ممّا يستلزمُ مقارباتٍ غير تقليدية في التخطيط والاستراتيجيا والسياسة. ينبغي لهذه المقاربات أن تأخذ بعين الاعتبار ثقافةَ إيران المتطوِّرة وتوجُّهها الديني ـ الفكري والأهمية الدائمة للقومية الإيرانية وتاريخ إيران العسكري المعاصر.

يسعى المسؤولون الإيرانيون لإظهار صورة إيران كخصمٍ خطير وأنّ جنودها يسعون نحو الشهادة وأنّ مجتمعها مُستعدٌ لدفْع الثمن، ولكنّ هذه الصورة قديمة وتعود لأيام الثورة وأوائل فترة الحرب ضد العراق، إذ إنّه بعد الخسائر الكبيرة التي وقعتْ أُحبِط المجتمع الإيراني وأصبح صانعو القرار يُفضِّلون تجنُّبَ المواجهة المباشرة والعمل بالوكالة (من خلال حزب الله مثلاً) أو خلسةً. ومع أنّ الدستور الإيراني يدعو لحماية المستضعفين إلّا أنّ إيران قد أهملت المجتمعات الشيعية المتعرِّضة للخطر (العراق/الانتفاضة الشعبانية 1991، أفغانستان/مجزرة مزار شريف 1998، لبنان/حرب تمّوز 2006، البحرين/ مظاهرات 2011) وتمثّلت ردودها على نحوٍ غير مباشر. يعتبرُ آيزنشتات أنّ هذه البراغماتية تتطابقُ مع مبدإ المحافظة على «مصلحة النظام»، والفرضية الأساسية في هذا المبدإ هو أنّ الإسلام الثوري لن يستمر إلّا إذا بقيت الجمهورية الإسلامية، وعليه تكون المحافظة على النظام هي القيمة

الدينية العليا ويُسمح بارتكاب أيِّ شيء في سبيل ذلك حتى لو تتضمّن مخالفة التعاليم الإسلامية.

يندفعُ **التخطيط الدفاعي** للجمهورية الإسلامية من رغبةٍ شديدة لـ: أ) رفْع مكانتها عبرْ تحويل إيران إلى قوةٍ إقليمية تستطيع التأثير في الشرق الأوسط وخارجه؛ ب) تجنُّب إعادة الفشل الاستراتيجي الذي أدّى إلى اجتياح العراق لإيران؛ ج) تحقيق الاعتماد على الذات في جميع مجالات الحياة[1]. لإنجاز هذا الأمر، تسعى إيران لتفادي الصراع التقليدي أو ردعه بينما تقوم في الوقت ذاته بتعزيز برنامجها الرامي لتغيير الوضع الراهن عبر التوكيل والعمليات المعلوماتية (الحرب النفسية) وجمْع القوة الصلبة والناعمة لتشكيل البيئة الإقليمية والعالمية بطرقٍ تُعزّز مصالحها.

القوّة الناعمة الإيرانية: عادةً، **تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وراء استراتيجيةٍ وطنيةٍ أمنيّةٍ تمزجُ بين القوة الصلبة والناعمة ولكنّها تُفضّل الأخيرة، ويعودُ ذلك لاعتقاد القادة الإيرانيين بسيادة الأبعاد الأخلاقية والروحية والنفسية على أصول الحُكم والاستراتيجيا. يرى هؤلاء القادة أنّ الحربَ الأمريكية الناعمة تستطيعُ إبعادَ الشباب الإيراني عن فكر الثورة، وتقويض الدعم الشعبي للنظام، واستنزاف التلاحُم الاجتماعي.** أمّا المسؤولون الأمريكيون، فيعتبرُ آيزنشتات أنّهم يميلون إلى التمسُّك بالحرب الصلبة والتقليل من قيمة الحرب الناعمة ويتّجهون نحو التغاضي أو إساءة فهْم الدور الرئيسي للحرب الناعمة ـ على الأخص الحرب الدعائية والنفسية- على صعيد سياسة إيران الدفاعية والخارجية.

بالنسبة لإيران، تتألّف الحرب الناعمة ممّا يلي: التحكُّم بصورة النظام وسمعته، تصدير الإسلام الثوري، تعزيز النفوذ الاقتصادي، الدعاية والتلفيق، وتقديم نفسها كعنصرٍ عالمي مسؤول. ولكن تجدرُ الإشارة إلى أنّه **مع تركيز إيران المعتاد على الحربِ الناعمة، فإنّها لم تُهمل الحرب الصلبة ويظهرُ ذلك من خلال قدراتها العسكرية وبرنامجها النووي ومُقاتليها بالوكالة.**

[1]- وهو هدفٌ أساسي للثورة الإسلامية وفقاً لآيزنشتات.

يعتبرُ آيزنشتات أنّ هناك عدّة أُسس تُشكِّل **الأسلوب الحربي للجمهورية الإسلامية** وتتضمّن التالي:

أ) العمل غير المباشر (الذي يتمّ عبر الوكلاء، ويعتبرُ آيزنشتات أنّ حزب الله سوف يؤدّي دوراً كبيراً في الثأر لأيِّ ضربةٍ أمريكية أو إسرائيلية على إيران)، اتّباع منهج الغموض، والتحلّي بالصبر الاستراتيجي.

ب) التعامل بالمِثل، التناسبية، والاستخدام الحصيف للقوة (عدم استخدام الرصاص ضد المحتجّين في المظاهرات ضد النظام ووضع أخطر الخصوم المحليِّين تحت الإقامة الجبرية).

ج) التركيز على الأبعاد الأخلاقية والروحية والنفسية لأصول الحكم والاستراتيجيا. يعتبرُ آيزنشتات أنّ كلَّ مواطن إيراني مُعرَّض للرسائل التخريبية التي تدخلُ البلاد عبر الإنترنت والراديو والفضائيات، وتمتلكُ هذه الوسائل القدرة على تقويض الدعم المقدَّم للفكر الثوري التابع للنظام، وتزدادُ نقطة الضعف هذه جرّاء انجذاب العديد من الإيرانيين إلى الثقافة الشعبية الأمريكية. من الإجراءات التي اتّبعتها إيران للمواجهة: التشويش على بثّ الراديو والتلفاز الأجنبي، حظر وسائل التواصل الاجتماعي، بناء برامجَ حماية تُصعِّب وصول الإيرانيين العاديين إلى الإنترنت، السعي لتصميم «إنترنت وطني» لعزْل الشعب عن التأثيرات الخارجية، أسلمة الجامعات والقوات الأمنية والجيش، تنمية ثقافة الجهاد والمقاومة والشهادة، وتقوية عملية مواجهة الضغط الاجتماعي.

د) المرونة التكتيكية: أحياناً قد تقف إيران بثبات في وجه الضغوط أو التهديدات، وأحياناً قد تتراجع في حال مواجهتها لتحدٍّ قويّ وتسعى لاستغلال نقاط ضغطٍ أو ضعْفٍ أخرى. لا يبدو أنّ المسؤولين الإيرانيين يرتبطون بالادّعاءات أو التهديدات أو الالتزامات الماضية التي يُطلقونها ولا يشعرون بحاجةٍ للتوفيق بين التناقضات.

هـ) إحداث الانقسام بين التحالفات المعادية عبر الإيقاع بين الخصوم.

تداعيات حصول إيران على السلاح النووي: يعتبرُ آيزنشتات أنّه إذا حصلتْ

إيران على السلاح النووي، قد تستمر في سياستها المتمثّلة بالغموض النووي وتُبقي ترسانتها النووية سرّاً حتى تؤدي أزمةٌ أو حربٌ أو نزوعٌ نحو الافتخار إلى الكشف عن هذه القدرة. وإذا قامت إيران بالإعلان عن قدرتها النووية أو اختبرتْها في حالة السلام، فإنّها سوف تفعل ذلك (مبدئياً على الأقل) من أجل تحقيق أهداف سياسية-نفسية تتمثّل بتعزيز القوة الناعمة للنظام وزيادة تأثيره في المنافسة الاستراتيجية المستمرة مع أعدائها العرب والولايات المتّحدة وإسرائيل. يرى آيزنشتات أنّ **هدف إيران هو إيقاع إسرائيل في سلسلةٍ من النزاعات الطويلة والدموية والمحبِطة وغير الحاسمة مع وكلاء إيران على الحدود الإسرائيلية مع التهديد الضمنيّ بالدمار النووي.**

يذكرُ آيزنشتات أنّ الثقافة الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية كان لها أثرٌ بالغ على أصول الحكم والاستراتيجيا والحرب، وتمثّلت النتيجة بعدوٍّ غير تقليدي يتطلّب مقاربات غير تقليدية في الاستراتيجيا والسياسة. يظهر هذا على النحو الأوضح في بُنية القوّات المسلّحة الإيرانية المنظَّمَة لتنفيذ الإرهاب والتخريب والعمليات بالوكالة وحرب العصابات البحرية وحملات القصْف الاستراتيجي. خدمت هذه البنيةُ غير التقليدية إيرانَ جيداً، وردعتْ الهجمات على الأراضي الإيرانية والبرنامج النووي، وساعدت في بسط النفوذ الإيراني في المنطقة منذ بداية الربيع العربي. أمّا أهم نقاط ضعف الجمهورية الإسلامية، فهي: النقص في الدفاعات الجويّة المتكاملة، الانخفاض في قدرة الجهاز الإرهابي، عدم استطاعة القوة البحرية الإيرانية النجاة في معركةٍ مع فريقٍ حربيٍ بحري-جوي مُعاصِر ومُتنوِّع، وإمكانية حصول المشاكل في اختراق قوّتها الصاروخية للدفاعات الإسرائيلية أو الخليجية.

ماذا ينبغي أن تفعله الولايات المتّحدة؟

-السعْي لمنْع إيران من حيازة الأسلحة التي قد تُتمّ بُنية القوة لديها وتسدّ الثغرات الرئيسية في القدرات وتحدّ من نقاط الضعف الأساسية وتُفسد المصالح الأمريكية.

-الاستمرار في الجهود الدبلوماسية التي تمنعُ إيران من الحصول على الأسلحة المغيِّرة لقواعد اللعبة.

-تشجيع حلفاء أمريكا على حيازة القدرات التي تستثمر نقاط الضعف الإيرانية وتواجه نقاط القوة.

-مواجهة كلّ عنصر من ثلاثية إيران الردْعية والحربية لكي تتدنّى ثقة إيران بقدرتها على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية أو تحقيق أهدافها أو إنهاء الصراع بشروطٍ مؤاتية.

-فهم الخطوط الحمراء الإيرانية لكي لا يقع صراعٌ غير مقصود إذا تم تخطّيها سهواً، وكذلك على الولايات المتّحدة أن تكون واضحة فيما يتعلّق بالخطوط الحمراء الخاصة بها وأن تردّ جهود إيران الرامية لاختبار هذه الخطوط أو التحايل عليها.

-اتّباع المرونة في توجيه التهديدات لإيران (تارة بنحوٍ علني وآخر بنحو ضمني).

-إظهار استعداد الولايات المتحدة لتحمُّل المجازفات في تعاملها مع إيران وردّ السياسات الإيرانية التي تُلحق الضرر بمصالحها، وإلّا فسوف تستمر إيران في تجاوزها للحدود ممّا يزيد من خطورة وقوع مواجهةٍ غير مقصودة مع أمريكا.

-التركيز على كُلٍّ من الردْع من خلال المنع/الردْع من خلال العقوبة، والتأكيد على قيام الولايات المتّحدة باستهداف الممتلكات الإيرانية الرئيسية وأنّها لن تردّ بالضرورة بشكلٍ متساوٍ فحسب في حال وقوع النزاع، ممّا يجعل أمريكا خصماً يصعبُ التنبّؤ بأفعاله.

-طمأنة الحلفاء عبر إبراز قدرة أمريكا على مواجهة القدرات الإيرانية مع تقوية عملية الردع من خلال التأكيد على ضعف إيران في الإقدام على الانتقام.

-استخدام الحرب الناعمة/السياسية التي قد تكون أكثر الوسائل فعاليةً لدى أمريكا.

13) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 143 بتاريخ نيسان 2016 تحت عنوان «المشاركة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير»، يعتبرُ آيزينشتات أنّ

التدخُّلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط الأعم خلال العقدَين الأخيرَيْن قد فشلت غالباً في مواجهة التهديدات ضدّ المصالح الأمريكية النابعة من تلك المنطقة أو في تعزيز تلك المصالح هناك. في الواقع، كثيراً ما قامتْ السياسات الأمريكية بزيادة العلل وفاقمت الصراعات العسيرة. يرى آيزينشتات أنّ حالات الإخفاق هذه ينبغي أن تتسبّب بإعادة تقييم التفكير والتنظيم والعمل العسكري الأمريكي في المنطقة، خصوصاً لأنّ **المصالح الأمريكية تفرضُ التدخُّل دبلوماسياً وعسكرياً في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل المقبل.**

-**في القسم الأول تحت عنوان «تأثير البيئة العملياتية في الشرق الأوسط»**، يرى آيزينشتات أنّ على الولايات المتّحدة امتلاكَ توقّعات متواضِعة فيما يتعلّق بإنجازات التدخّل العسكري ولكن عليها أن تُدرك إمكانية وقوع تبدُّل دبلوماسي في الحروب[1]. على أمريكا أن تعلم أنّ التدخُل العسكري قد يكون ضرورياً في بعض الأحيان وأنّ نتيجته ستكون مُفيدة ودائمة، وأن تتخلى عن التركيز على العثور على حلول لمشاكل المنطقة، وأن تعلم أنّ نجاح الجهود الأمريكية المواجِهة للإرهاب والتمرُّد يعتمدُ غالباً على سياسات الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة إلاّ أنّ بقاء الثقافة السياسية التي تُفيد أنّ «الفائز يأخذ كلَّ شيء» في هذه المنطقة سوف يُساهم في سهولة تكيُّف المجموعات المتطرّفة والشبكات الإرهابية.

-**في القسم الثاني تحت عنوان «الاستراتيجية المُفَكَّكَة: ترتيب الأساليب والوسائل والغايات»**، يذكرُ آيزينشتات أنّ الاستراتيجية تتعلّق باختيار الأساليب والوسائل المناسبة لتحقيق الغايات الواقعية والقابلة للتحقُّق. يُقدِّمُ التعقيد الكامن في الشرق الأوسط تحديّاتٍ جدّيّة، ولكن كثيراً ما تسبّب صنّاع السياسة الأمريكيون بتفاقم الوضع بسبب فشلهم في إدارة أو تولية الأهمية للمتطلّبات المتزاحمة والغايات المتعارِضة، وقد قوّض هذا الأمر من الجهود العسكرية الأمريكية في المنطقة. يكمنُ التحدِّي في العثور على مستوًى مُستدامٍ من الانشغال الدبلوماسي والعسكري في

[1]- على سبيل المثال: تحوُّل مصر إلى حليفة إثر حرب 1973 وإرساء دعامة وثيقة السلام المصرية-الإسرائيلية.

المنطقة يكونُ كافياً لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وتعزيزها من دون فرْض تكاليف مانعة على هذه المصالح في مناطق أخرى.

-**في القسم الثالث تحت عنوان «الحملات المضادّة لإرهاب القاعدة وداعش بعد الحادي عشر من أيلول»**، يعتبرُ آيزنشتات أنّ سياسات الولايات المتّحدة قد ساهمت في إشعال العديد من الصراعات التي كانت تسعى أمريكا عبر حملاتها العسكرية والمضادّة للإرهاب لإيقافها. منذ الحادي عشر من أيلول، قُتل نحو 45 أمريكي داخل الولايات المتّحدة بسبب الهجمات الإرهابية و160 خارجها وهذا علامة على نجاح السياسة الأمريكية المضادّة للإرهاب. ولكن في نفس هذه المدة ازدادت الهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خمسةَ أضعاف حاصدةً عشرات الآلاف من الأرواح وقامت المجموعات الإرهابية برفْع نطاق عملياتها وسرعة القيام بها، وهذا يدعو إلى إعادة تقييم صوابية وفعالية التقنيات المتّبعة في مقاتلة هذه المجموعات وعلى وجه الخصوص تقنية توجيه الضربات عبر الطائرات بدون طيّار.

-**في القسم الرابع تحت عنوان «الردع، الإرغام، وبثّ الطمأنينة»**، يرى آيزنشتات أنّه يوجد الكثير ممّا ينبغي تعلّمه حول كيفية تقييم الأعداء المحليِّين لمصداقية أمريكا وتهديداتها وقدراتها، وكيفية جريان عمليات الردع والإرغام في الشرق الأوسط ـ وعلى وجه الخصوص في المجال الإلكتروني. **بما أنّ معظم أنظمة الحُكم في الشرق الأوسط تنهمكُ في المحافظة على كيانها، على الولايات المتّحدة أن تبحث في كيفية استغلال مخاوف هذه الأنظمة من الانقلاب والثورات الناعمة** لأسبابٍ عائدة إلى الردع والإرغام. كذلك، على الولايات المتّحدة أن تفهم بشكلٍ أفضل نظرةَ حلفائها إليها وكيفية تشكيل توقّعاتهم وأن تُطمئنهم على قدرة أمريكا وإمكانية الاعتماد عليها.

-**في القسم الخامس تحت عنوان «تمكين الآخرين: التدريب/التجهيز، ومهمّات قوّة المساعدة الأمنية»**، يُقدِّم آيزنشتات ثلاثة أمثلة: القوّات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، المعارضة السورية، والقوّات الأمنية العراقية، ويعتبرُ أنّها تُظهر أنّ السياسة غالباً ما تؤدي دوراً حاسماً في تحديد نتيجة مهمات التدريب/التجهيز وقوّة المساعدة

الأمنية. يعتبرُ آيزنشتات أنّه ينبغي أن تقترن جهودُ تقديم الدعم العسكري على الأغلب بجهودٍ دبلوماسية مُوازية من أجل تشكيل البيئة السياسية وضمان إفضاء الشروط إلى النجاح ـ على الأخص في المجتمعات المنقسمة بشكلٍ حاد كالعراق ـ بالإضافة إلى منع القوات العسكرية والأمنية من أن تُصبح مُسَيَّسَة.

-**في القسم السادس تحت عنوان «الأنشطة المعلوماتية»**، يعتبرُ آيزنشتات أنّ هذه الأنشطة أدّت دوراً حاسماً في نجاح أعداء الولايات المتّحدة، وينبغي أن تحتلّ أهميةً مركزية في ردّ أمريكا واستراتيجيتها المحلية. تتألف الأنشطة المعلوماتية من استخدام الكلمات والأفعال والصور العاطفية للتأثير على الجماهير وتقويض جاذبية الأعداء، وهي أعظمُ مصدرٍ غير مُستَثمَر للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. في تقييمهم لقدرة الأعداء على إلحاق الضرر بمصالح الولايات المتّحدة، يميلُ صنّاع السياسة الأمريكيون إلى التركيز على القوّة الصلبة (على الأخص القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية للأعداء) ويتّجهون نحو التخفيض من أهمية الحرب الدعائية والمعلوماتية.

لعبتْ الأنشطة المعلوماتية دوراً رئيسياً في نجاح داعش، ولهذا السبب ينبغي أن تكون مواجهة هذه الأنشطة عنصراً أساسياً في الحملة ضد هذه المجموعة. أمّا بالنسبة لإيران، فإنّها تعكفُ على حملةٍ دعائية مستمرة لصقْل سمعتها في الداخل والخارج وتشويه صورة الولايات المتحدة. كذلك، فإنّ نجاحات إيران الأخيرة المتمثّلة ببسط نفوذها في سوريا والعراق واليمن قد عزّزت صورتها ومكانتها في المنطقة على صعيد مؤيِّديها وأوهنت أعداءها. وعليه، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تواجه أنشطة إيران المعلوماتية عبر تحدي روايتها بشكل أكثر فعالية، وتكذيب «عقيدتها المقاوِمة» من خلال ضمان خسارة ميليشياتها التي تُقاتل بالوكالة، وإبراز الثمن الذي يدفعه الشعب الإيراني للدعم الذي تُقدّمه الدولة الإيرانية للحركات الراديكالية ونظام الأسد، وإبراز إيران بصورةٍ سخيفة وعاجزة في أعين مواطنيها وسكّان المنطقة. كذلك، يعتبرُ آيزنشتات **أنّه ينبغي على الولايات المتّحدة أن تثني الدول عن إرسال رعاياها إلى إيران لتلقّي العلوم الدينية، حيث يُمكن أن تُجنّدهم الاستخبارات الإيرانية**

أو أن يصبحوا راديكاليين. يعتقدُ قادة إيران أنّ «الحرب الناعمة» تُشكِّل تهديداً أعظم للنظام من الضربة العسكرية أو الاجتياح، وينبغي على الولايات المتّحدة أن تستخدم هذا الخوف للضغط على إيران ودعْم قوة الردع، وقد يكونُ التهديد بالحرب الناعمة أو السياسية أحد أكثر أدوات السياسة الأمريكية فعاليةً لدى التعامل مع دول مثل إيران.

يرى آيزنشتات أنّ أنشطة الولايات المتّحدة المعلوماتية كانت تعاني من التفكُّك تماماً كالعناصر الأخرى في استراتيجيتها. لتحقيق النجاح، من المهم امتلاك معرفة وفهمٍ عميقَيْن بالثقافات والمجتمعات الأجنبية، وعلى الولايات المتحدة أن تُكرِّس المزيد من الموارد لصالح هذا الجهد وأن تحشد كلّ الأساليب القائمة تحت تصرُّف الحكومة سواء أكانت علنيةً أم خفيةً لدعم هذه الأنشطة وإزالة العوائق البيروقراطية أمام التعاون الفعّال بين الوكالات. **على الرغم من أنّ وزارة الخارجية الأمريكية لا تُوظِّف أكثر من نحو 20 شخصاً للعمل في مجال التواصل الاجتماعي ضدّ المجموعات المتطرِّفة إلا أنّ عدد الأفراد حول العالم الذين يُواجهون هذه المجموعات على الإنترنت ربمّا يبلغ الملايين. وعليه، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تبذل المزيد من الجهد لتقوية الأشخاص الذين يُقاتلون أعداءَ أمريكا في الفضاء المجازي.**

-في القسم الختامي تحت عنوان «أساليب جديدة للحرب في عصر النزاع المعقَّد الممتد»، يذكرُ آيزنشتات أنّ الولايات المتّحدة تُواجه تحديّاتٍ عسكرية غير مسبوقة في الشرق الأوسط الأعم. مهما ساء الوضع في هذه المنطقة، يُمكن دائماً أن يتدهور أكثر وهو ما يحصلُ غالباً، ويعتمدُ المستقبل بشكلٍ جزئي على كيفية ردِّ الولايات المتحدة على الأزمات في الشرق الأوسط. إلى حد الآن، ساهمتْ أمريكا بشكلٍ غير متعمَّد في الاضطراب المحلي عبر قيامها بأخطاء مُتعدِّدة على مستوى الفعلِ أو الامتناع. يعتبرُ آيزنشتات أنّه **لا ينبغي أن تنسحب الولايات المتّحدة من منطقة الشرق الأوسط بل ينبغي أن تبقى متورطةً عسكرياً لكي تصيغ التطورات وتؤثِّر عليها وتدعم الدبلوماسية الأمريكية وتُسندها، مع عدم التسبُّب بخسائر كبيرة في الدم والثروة الأمريكية.**

يتطلَّبُ تحسين القدرة الإستراتيجية الأمريكية حصول تغييراتٍ في طريقة تفكير أمريكا وتنظيم حكومتها وعملها العسكري في المنطقة ممّا يستدعي: أ) فهماً أعمق للبيئة العملياتية؛ ب) إصلاحات مؤسَّساتية لتحسين الأداء الإستراتيجي؛ وج) إعادة التفكير في النهج الأمريكي المتعلِّق بعددٍ من وظائف الأمن الوطني الحاسمة التي تشمل مكافحة الإرهاب، والردع والإجبار وبثّ الطمأنينة، وقوة المساعدة الأمنية، والعمليات المعلوماتية، والعمل السريّ.

14) في خطابٍ له في منتدىً سياسي في معهد واشنطن بتاريخ 14 أيلول 2016 تحت عنوان «تقييم الحملة العسكرية ضد الدولة الإسلامية»، يعتبرُ آيزينشتات أنّ إلحاق الهزيمة بـتنظيم «الدولة الإسلامية» عبر «محاصرته وتدميره» في الرقة والموصل (وفقاً لخطة البنتاغون) قد لا يُترجم بالضرورة إلى هزيمة، ففي أفغانستان عام 2001 وفي العراق عام 2003 أدّى انهيار مقاومة العدو إلى عودة العناصر كمتمرّدين.

ستبقى سوريا دولةً مُدمَّرة في المستقبل المنظور، لذلك على واشنطن التخلّي عن ميلها نحو «إيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل» والتركيز عوضاً عن ذلك على السيطرة على النزاع من خلال إيجاد ترتيباتٍ محلية تصاعدية. على الولايات المتّحدة أن تبقى منخرطةً في سوريا، وعلى الرغم من أن الإرهاب لا يُشكِّل تهديداً وجودياً إلا أنّ لديه القدرة على تغيير المشهد السياسي المحلي في أوروبا (لصالح روسيا) والولايات المتّحدة. في النهاية، يتعيّن على واشنطن اتّخاذ خطوات لضمان أن تدمير تنظيم «الدولة الإسلامية» في الرقة والموصل لن يدفع عناصره ببساطةٍ نحو الدول المجاورة والتسبُّب بزعزعة استقرارها بشكل أكبر.

جيمز جيفري

(James Jeffrey)

السفير جيمز جيفري زميلٌ متميِّزٌ في معهد واشنطن ينصبُّ اهتمامه على الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدّة في الشرق الأوسط ويُركّز على تركيا وإيران والعراق. يُعدُّ جيفري من أحد كبار الدبلوماسيين الأمريكيين وقد تسلّم سلسةً من المناصب ذات الحساسية الفائقة في واشنطن والخارج. بالإضافة إلى عمله السابق كسفيرٍ في أنقرة وبغداد، شغل أيضاً منصب مساعد الرئيس ونائب مستشار الأمن القومي في إدارة بوش مع تركيزٍ خاص على إيران، وقد عمل أيضاً كنائب رئيسي للأمين المساعد لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية حيث تضمنّت مهامّه قيادة الفريق المختص بالسياسة الإيرانية وتنسيق السياسة العامة. تضمّنت وظائفه السابقة ما يلي: رئيس مستشاري وزير الخارجية لقضايا العراق، نائب رئيس البعثات إلى بغداد وأنقرة والقائم بأعمالها، وسفير أمريكا في ألبانيا.

السفير جيفري ضابط مُشاة سابق في الجيش الأمريكي وقد خدم في ألمانيا والفيتنام منذ 1969 إلى 1976.

التحصيل العلمي: بكالوريوس من جامعة نورث إيسترِن، ماجستير من جامعة بوستون.

مجالات الخبرة: إيران، العراق، دول الخليج الفارسي، تركيا، الطاقة والاقتصاد.

* * *

1) في إصدار «التقرير الاستراتيجي» العدد العاشر بتاريخ شباط 2013 تحت عنوان «التحرّك لاتخاذ القرار: سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران»، يُورد جيفري بعض التوصيات الأساسية لصنّاع السياسة الأمريكيين:

أ) مجابهة سعي إيران للهيمنة والردع\مقاومة أي جهود إيرانية لتجاوز العتبة النووية: على الرغم من أنّ هذه السياسة ستحتاج إلى تدعيم على المدى الطويل، إلاّ أنّه ينبغي أن تمُثِّل تهديداً كافياً للنظام الإيراني يدفعه إلى تغيير سلوكه. يعتبرُ جيفري أنّه يمكن توفير المستوى المناسب من التهديد عبر تشديد العقوبات، وقيام خيار عسكري وقائي أكثر مصداقية، وإقامة تحالف إقليمي قوي، وتعزيز الوضع العسكري، والحدّ من بعض التحديات الإيرانية لا سيّما التحديات العسكرية.

ب) منع حيازة إيران لأسلحة نووية: بالإضافة إلى التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الأخرى، ينبغي تقديم تسويةٍ نووية تكون الأكثر شمولاً على الإطلاق، مع التوضيح بأنّ عدم قبول إيران بتلك التسوية سوف يُفسَّر على أنه قرار من النظام بالمضي قدماً في امتلاك الأسلحة النووية. في سبيل زيادة الثقة الدولية بسياسة الوقاية، ينبغي أن يُوضَّح بأنّ أي دليل قاطع حول امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يؤدِّي إلى شنّ هجمات أمريكية مُدمِّرة ـ أي أنّ **حصول إيران على سلاح نووي لن يكون رادعاً لعمل عسكري أمريكي، وإنما سيكون محفزاً له.**

ج) تعزيز القدرات العسكرية التقليدية للولايات المتّحدة وحلفائها: وذلك من أجل ردع بل وهزيمة أي عمل عسكري إيراني في المنطقة. يعتبرُ جيفري أنّه **يجب على الولايات المتحدة أن تُحقِّق فوزاً حاسماً وقاطعاً في أيّ استخدامٍ للقوة، ولهذا فإن الإبقاء على تواجدٍ أمريكي في منطقة الشرق الأوسط سوف يكونٍ كافياً لتحقيق الردع، والفوز في أي صراع مع إيران ينبغي أن يمثل الأولوية الدفاعية الأولى للولايات المتحدة.**

د) التعزيز المستمر للتحالفات الرسمية وغير الرسمية: وهو ما يُمثِّل واحدة من الأوراق الأمريكية الأكثر قوة في مواجهة إيران. في سبيل الحفاظ على هذه التحالفات

ينبغي على الولايات المتحدة أن تُميّز بين الأفعال الإيرانية التي تبغضها وتلك التي تعترض عليها لدرجة تستدعي فرض عقوباتٍ واتخاذ عمل عسكري.

هـ) مواصلة الضغط الاقتصادي على إيران: من خلال استهداف قطاع الهيدروكربونات والمؤسسات المالية و«فيلق الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني.

و) التواصل مع الشعب الإيراني: وبيان احترام الأمريكيين للشعب الإيراني مع العمل على تعزيز الديمقراطية.

يعتبرُ جيفري أنّ المسألة لا تتعلّق فيما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تتعامل مع إيران أم لا، بل كيفية ذلك، ويُعدِّد الخيارات السياسية التي قد تتخذّها الولايات المتحدة تجاه إيران. أوّلُ الخيارات المحتملة هو عمليةٌ عسكريةٌ ضخمة لإسقاط النظام وبناء دولةٍ جديدة متطابقة مع المعايير الأمريكية والدوليّة، ولكن بما أنّ هذا الاحتمال ينطوي على مخاطر كبيرة فقد تمّ استبعاده. يتمثّل البديل في: أ) تنفيذ العمليات السرية، تقديم الدعم العسكري وغير العسكري لـ«الثائرين»، وفرض العقوبات الدولية أو الأحادية الجانب، وب) تنفيذ البرامج الديمقراطية وتعبئة الحكومات والإعلام والرأي العام، وإطلاق العمليات الدعائية، وتقديم مُختلف أنواع الدعم السياسي للمجموعات المعارضة.

الخيار الثاني هو محاولة التقرُّب، وذلك عبر المبادلات الثنائية والمحادثات والروابط، ويهدفُ هذا الخيار إلى التسامي فوق الصراع نفسه. يعتبرُ جيفري أنّ الولايات المتحدة ينبغي أن تكون مستعدّة لإجراء المحادثات إذا أبرز الإيرانيون رغبةً فعليةً بذلك، ولكن إذا لم يُغيّر الإيرانيون موقفهم الحالي لا ينبغي على أمريكا أن تُضحّي بشيءٍ مهم في سبيل هذا التقرُّب.

الخيار الثالث هو مواجهة إيران إذا لم تُثمر محاولات تبديل نظرتها العالمية، من خلال تغيير النظام والتقرُّب، مع عدم وصول الأمر إلى الاجتياح والاحتلال. وعليه، يرى جيفري أنّه يبقى على الولايات المتّحدة مواجهة أفعال إيران العدوانية والمرفوضة، وهذه هي السياسة الأمريكية المتبّعة تجاه إيران منذ 30 عاماً.

2) في مقالةٍ بقلم جيمز جيفري وسونر جاغابتاي في 30 نيسان 2013 تحت عنوان «الإسلام السياسي المعتدل»، يذكر الباحثان النفوذ المتنامي لحزب العدالة والتمنية في تركيا وأصوله الضاربة بجذورها في المعارضة الإسلامية، والسؤال المطروح حول ما إذا كان الحزب سيستخدم صلاحياته المهيمنة لأسلمة الدولة وتحويلها إلى دولة تطبِّق الشريعة الإسلامية. يرى الباحثان أنّه من المرجّح أن تكون الإجابة على هذا السؤال هي «لا»، **فـسماتُ تركيا التاريخية والسياسية الفريدة تجعلها أرضاً غير خصبة لتطبيق الشريعة أو لظهور الإسلام الراديكالي.**

يعتبرُ الباحثان أنّه توجد 3 عوائق أمام تطبيق الشريعة في تركيا: أ) مفهوم «الشريعة» الذي يحمل دلالة غير إيجابية في المجتمع التركي حيث لا تدورُ الأسلمة حول فكرة الشريعة وإنما حول الإسلام الأخلاقي؛ وب) الطابع الغربي القائم والمؤسَّسي الذي يُمثِّل سمةً تنفرد بها تركيا بين جيرانها المسلمين في الشرق الأوسط؛ ج) إرث تركيا من العلمانية الدستورية وإرث كمال أتاتورك.

يذكرُ الباحثان أنّ الأمم تقع عرضة للتغيير الذي قد يحدث بسرعةٍ أحياناً. لذلك، فإنّ أي استنتاجات واسعة النطاق بشأن مصير تركيا سوف تكون مصحوبة بحذر بالغ. على الرغم من ذلك، فإنّ مزيج تركيا الفريد الذي يجمع بين الانتماء للعالم الإسلامي ووجود النفوذ الغربي يُرجَّح أن يكون بمثابة بوصلة للمستقبل، بغضّ النظر عن وقوع تغييراتٍ محددة في اتجاه أو آخر. كذلك، فإنّ تركيا التي تدير ظهرها لأيٍّ من مصادر شخصيتها الوطنية الرئيسية سوف تفتح الباب أمام الشقاق الداخلي، وتفقد جاذبيتها أمام العالم الصناعي وجيرانها في الشرق الأوسط، وتواجه صعوباتٍ في الحفاظ على تطورها السياسي ـ الاجتماعي، ونموّها الاقتصادي، ونجاحها الدبلوماسي.

3) في مقالةٍ بقلم جيمز جيفري وسونر جاغابتاي بتاريخ 5 أيلول 2014 تحت عنوان «هل يتطابق الإسلام السياسي مع الديمقراطية؟»، يرى الباحثان أنّ **الإسلام السياسي ليس من أشكال الدين الإسلامي بل هو فكرٌ سياسي يسعى لاستمداد الشرعية من الإسلام.** تُعدُّ الأحزاب الإسلامية السياسية جزءاً من الحركات السياسية

المدفوعة فكرياً، بينما تستندُ الديمقراطية على نزاهة الفرد وحرية اختياره. **في ظلّ الإسلام السياسي، تُصبح الحكومة «أداةً» للحركة الفكرية التي تروم فرض العقيدة.**

ينتقلُ الباحثان للحديث عن تركيا، فيعتبران أنّه **مع عدم التطابق بين الإسلام السياسي والديمقراطية، سوف تتغلّب الديمقراطية على الإسلام السياسي في تركيا.** توجد أمورٌ تحول دون تسلُّط أردوغان، منها: التنوّع الكبير في المجتمع المدني التركي، حلول وسائل التواصل الاجتماعي مكان الإعلام التقليدي مما يُشكّل التفافاً حول قبضة أردوغان على الإعلام، وعدم قدرة أردوغان على تحدّي قاعدة السياسة التركية، ووجود الانتخابات الحرّة. على المدى القصير، يضع مسار حزب العدالة والتنمية المصالح الأمريكية تحت الضغط. يعتبرُ الباحثان أنّ الطريق إلى النفوذ الأمريكي في تركيا غير مباشر، وبصرف النظر عن الدفاع عن مبدأ الانتخابات الحرة، لا تستطيع الولايات المتحدة أن توصي الدول الأخرى إلى أيٍّ مدى يمُكنها أن تكون «تعدُّدية». سوف يعتمدُ عمق علاقة أمريكا مع تركيا واستعدادها لدفع ثمن المحافظة على هذه العلاقة على بقاء العناصر الديمقراطية الأساسية في تركيا، وتأتي الانتخابات الحرة على رأسها.

5) في مقالةٍ بقلم أربعة سفراء أمريكيين سابقين من ضمنهم جيمز جيفري بتاريخ 6 شباط 2015 تحت عنوان «لماذا ينبغي أن نُبقي على سفيرنا في اليمن؟»[1]، يعترض هؤلاء السفراء على سحب السفير الأمريكي من اليمن مُعتبرين أنّ كهذا قرارًا لا ينبغي أن يصدر من واشنطن وحدها وأن يكون مدفوعاً بالخوف على حياة السفير. تقفُ اليمن على حافة الحرب الأهلية، والعمل وإصدار القرار على الأرض ضروريان في هذا الوقت الحاسم من أجل محاولة تثبيت الوضع قبل أن ينزلق اليمن إلى الفوضى العارمة.

يرى السفراء الأربعة أنّ الحوثيين الذين سيطروا على القوة في العاصمة لديهم أصدقاء إيرانيون، ولكنّ العلاقة غير واضحة ممّا يعني أنّه لا ينبغي القفز إلى افتراضاتٍ حول وجودِ تحالفٍ وثيق مع إيران. يعتبرُ السفراء أنّ على الولايات المتّحدة أن تفهم ما يسعى إليه الحوثيون، واحتمال أن يكون هناك مصالح مشتركة، وإمكانية قيام المساعدات الأمريكية المالية والعسكرية بتعزيز الاستقرار السياسي.

[1]-في شباط من العام 2015، تمّ إغلاق السفارة الأمريكية في اليمن وتمّ نقل السفير Matthew Tueller إلى السعودية مع هيئة موظّفي السفارة.

لدى السعوديّين اهتماماتٌ شديدة في اليمن ونفوذٌ بالغ على بعض القبائل اليمنيّة. بالتالي، على الولايات المتّحدة الأمريكية أن تتعاون مع السعوديين بسبب نفوذهم القويّ وعلاقتهم الكبيرة بأمريكا وعمق مصالحهم في اليمن. لا أحد يستطيع تقييم المشهد المحلي وإصدار القرار أفضل من السفير، ولا أحد غيره سوف يدفع الثمن نفسه إذا كان القرار غير صائب. **ينبغي على الولايات المتحدة أن تفعل كلّ ما بوسعها لتأمين السفارة الأمريكية في اليمن، وعليها أن تدرك القيمة العظمى للمحافظة على سفيرٍ ذي مؤهلات عالية جدًّا هناك إذا كان ذلك ممكناً.**

6) في مقالة له بتاريخ 16 تشرين الثاني 2015 تحت عنوان «على الولايات المتحدة إرسال قوات برّيّة للقضاء على الدولة الإسلامية»، يعتبرُ جيفري أنّه من الواضح أنّه لن يتمّ إلحاق الهزيمة بتنظيم «الدولة الإسلامية» مع غياب قوات برية متنقلة من الدرجة الأولى بالإضافة إلى وجود قوةٍ جوية ساحقة. لا يجب أن تكون هذه القوة البرية كبيرة، كما أنّه لا يجب أن تكون جميعها أمريكية. ولكن مع غياب قوةٍ أمريكية، سوف يحافظ تنظيم «الدولة الإسلامية» على تماسكه، كما أنّ هجماته المضادّة وكذلك الاستغلال الإيراني ـ الروسي لـه لتحقيق أهدافهما العدوانية الخاصة سيؤدّي إلى زعزعة الاستقرار في الكثير من دول أوراسيا ويُعرّض الولايات المتحدة مرةً أخرى لهجماتٍ إرهابيةٍ واسعة النطاق.

يعتبرُ جيفري أنّ السبب وراء عدم إرسال قوات أمريكية لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» هو شعار الإدارة الأمريكية في عهد أوباما، المتمثّل بعدم اللجوء إلى الحلّ العسكري أبداً، واعتبار العديد من الأمريكيين ـ وحلفاء أمريكا الأوروبيين ـ أنّ العمليات العسكرية البريّة في الشرق الأوسط على وجه الخصوص تؤدّي إلى نتائجَ عكسيةٍ في أحسن الأحوال وكوارث في أسوئها، وضرورة تفادي الخسائر البشرية في القوات الأمريكية. على الرغم من ذلك، لا يُغيّر جيفري رأيه ويصرّ على ضرورة إرسال قواتٍ أمريكية لمحاربة «الدولة الإسلامية».

7) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 143 بتاريخ نيسان 2016 تحت عنوان

«**المشاركة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير**»، يرى جيفري أنّ الخطوة الأولى تتمثّل في إحصاء العمليات وحركات الانتشار العسكرية الأمريكية، ومن ثم تقييم نجاح كلٍّ واحدةٍ منها على حدة، وذلك بالاعتماد على المعايير العسكرية بشكلٍ أساسي وأثرها السياسي في تعزيز استراتيجية أمريكا في المنطقة.

تركّزت الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة منذ الحرب الباردة على تأسيس نظامٍ أمنيٍ عالمي وإدارته من أجل الإحاطة بأيِّ تهديدٍ يواجه هذا النظام وردعه. بالنظر إلى القوةٍ الديمغرافية والاقتصادية ـ التقنية التي تطبع المنطقة الأوروبية ـ الآسيوية، فإنّ أي قوةٍ عظمى ـ أو قوى ـ تنشأ هناك قد تقومُ مع الوقت وباستخدام التكنولوجيا العسكرية المعاصِرة باستعراض القوة في وجه الولايات المتحدة. يرى جيفري أنّ **معظم التهديدات المتبقية التي تُواجه النظام الدولي تتواجد في الشرق الأوسط الكبير**، وأنّ الحملة الأمريكية ضدّ هذه التهديدات تعكسُ التطبيقَ الإقليميّ للمبدإ العام والاهتمام بمنطقة محدّدة يُوجد فيها الكثير من العنف والتهديدات.

يذكرُ جيفري أنّه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتّخذت المشاركة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط عدّة أشكال، منها: تقديم المعدّات للحلفاء، التمركز الواسع للقوات الأمريكية، والمشاركة العسكرية التي تتراوح بين الغارات المختصرة إلى الحملات الضخمة على الأرض. من أجل تحقيق الاستراتيجيات الإقليمية، قامت الولايات المتحدة بالعديد من الأنشطة السياسية والعسكرية على المدى القريب والبعيد وقد اشتملتْ على خمسة أنواع:

أ) تقديم الضمانات والالتزامات الأمنية: غالباً ما تأتي الالتزامات الأمريكية بمساعدة حلفائها الذين يرزحون تحت الضغط، على هيئةٍ غير مباشرة، ويذكرُ جيفري أنّ تمركز القوات الأمريكية في دولةٍ محدَّدة هو عادةً إشارة كبيرة على الاستعداد العسكري للدفاع.

ب) المساعدة الأمنية والتدريب والتعاون: **يأتي أكثر النشاط العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط على شكل المساعدة الأمنية المتمثلة ببرامج المبيعات**

العسكرية للخارج، التدريب، تقديم المشورة، مشاركة المعلومات الاستخباراتية، التعليم العسكري في أمريكا، وغيرها. يذكر جيفري أنّ الهدف من ذلك هو ضمان قدرة هذه الدول على الدفاع عن أنفسها دون الاعتماد على التعزيزات الضخمة من القوات الأمريكية، وأن تقوم بدعم العمليات الأمريكية لدى الإمكان.

ج) تأسيس القواعد العسكرية ونشر القوات في الشرق الأوسط.

د) القيام بالعمليات العسكرية أو التهديد بالأنشطة العسكرية: قد يتضمن ذلك الاستخدام الفعلي أو المحتمل للقوة، وبالتالي يكون أشد خطراً ولكن أكثر تغييراً في البُنية الأمنية.

هـ) تحصيل الدعم الدبلوماسي الدولي للأمن الإقليمي والعمليات الأمريكية.

يُقدّم جيفري لائحةً بأنواع العمليات الأمريكية في الشرق الأوسط وأماكنها وتواريخها، ويحكم على نجاحها أو فشلها أو كونها «ممزوجة». يرى جيفري أنّه بغضّ النظر عن النجاح أو الفشل التكتيكي العسكري والأثر على الأهداف السياسية، فإنّ العمليات العسكرية والسياسات وانتشار القوات تخضعُ لمعيارٍ آخر وهو: المقبولية من الشعب الأمريكي والكونغرس.

في يومنا الحالي، يمُكن للولايات المتحدة أنّ تعدّ معظم دول المنطقة حلفاء (تركيا)، أو شركاء مميزين (إسرائيل)، أو مجرد شركاء (باكستان، أفغانستان، العراق، دول الخليج الستّ، الأردن، مصر، والمغرب). تتلقّى هذه الدول معدّات عسكرية أمريكية، وفي بعض الأحيان دعماً اقتصاديًّا أو عسكريًّا ماديًّا، بالإضافة إلى ضماناتٍ أمنيةٍ أمريكية قانونية أو فعلية، وتخطيطٍ أو تدريب مشترك مع هيئة الأركان العسكرية الأمريكية. كذلك، تتواجد القوات أو القواعد الأمريكية في 12 دولة من هذه الدول. أما لبنان والجزائر، فإنّ هاتين الدولتين تنسِّقان إلى حدٍّ ما مع أمريكا حول قضايا أمنية متعدِّدة. في هذه المنطقة، توجد دولتان معاديتان فقط وهما: إيران وسوريا، بينما قد انحدرت ثلاث دول إلى الفوضى باعتبارها مناطق غير محكومة وهي: الصومال، اليمن، وليبيا.

8) في منتدًى سياسي بتاريخ 7 نيسان 2016 تحت عنوان «مكافحة الإبادة الجماعية: إعادة تقييم الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية»، قدّم جيفري ملاحظاته حيث يرى أنّ هناك ازدواجية بين التدخلات الإنسانية التي تهدفُ إلى حماية السكان المعرَّضين للخطر وبين التدخلات الواقعية السياسية. بشكل عام، يزيدُ الدعم الدولي المعزَّز من شرعية التدخل ومن احتمالات نجاحه، وكما أنّ احتكار القوة أمرٌ بالغ الأهمية، إلا أنّ الجهود الرامية لحماية السكان لا بدّ أن تكون متكاملة مع غيرها من الجهود، ومن الضروري أيضاً تقوية السكان المحليين.

يرى جيفري أنّه كلّما كان الخاسرون في صراعٍ معيّن قادرين ومستعدين للرد بالعنف، كلما كان بإمكانهم إعادة إطلاق دورة إراقة الدماء التي دفعت إلى التدخُّل في المقام الأول. يواجه المدنيون في الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الاضطهاد. هناك أسباب أخرى لاستهداف التنظيم، ولكنّ تحرير الملايين الخاضعين لسيطرته هدف نبيل بحدِّ ذاته. ومع ذلك، حالما يتم تحرير هذه المناطق، سيبقى تنظيم «داعش» قادراً على التسلل والهجوم واستعادة الأراضي، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى احتكار القوة. وبينما يُنظر عادة إلى القوات الأمريكية على أنّها قوة موضوعية فارضة للتوازن في حالات ما بعد الأزمات، فإنّ الحفاظ على الوجود الأمريكي على المدى الطويل في ظل غياب القوى المحلية غالباً ما يُولّد عداءً جيوسياسيًّا. يعتبرُ جيفري أنّ عملية التخطيط للمرحلة التي تلي تحرير الأراضي من قبضة تنظيم «الدولة الإسلامية» تُشكِّل تحدّياً كبيراً، لذلك يتوجّب على البيت الأبيض تحديد صاحب الصلاحية والاختصاص للقيام بهذه الجهود.

9) في خطابٍ له بتاريخ 17 تشرين الثاني 2016 تحت عنوان «الأزمة الإنسانية في اليمن»، يعتبرُ جيفري أنّ تعزيز الأهداف الأمريكية الاستراتيجية في اليمن قد يبدو متعارضاً مع تجنّب الكارثة الإنسانية إلاّ أنّه ليس كذلك. حتى ولو أوقفت الولايات المتحدة تعاونها مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، فمن المرجَّح أن تستمر الحرب وتحصل كارثةٌ إنسانية. يذكرُ جيفري أنّه يمُكن تلخيص الصراع في

اليمن كنزاعٍ بين إيران وحلفائها الإقليميين من جهة، والتحالف المحلي الذي تقوده السعودية ودول خليجية من جهةٍ أخرى، مع مساهمةٍ جزئية من تركيا وإسرائيل. يعتبرُ جيفري أنّ هذا النزاع قد يؤدّي إلى نشوب حربٍ سُنيّة ـ شيعية في المنطقة، وأنّ السياسة الأمريكية ينبغي أن تُركّز على التالي:

أ) تكتيكيًّا: الحدّ من الأزمة الإنسانية من خلال إقناع حلفاء الولايات المتحدة بتوخّي الحذر أكثر لدى تنفيذ العمليات العسكرية في مقابل نيل المزيد من التنسيق العسكري ومعلوماتٍ استخبارية أفضل من أمريكا.

ب) عملياتيًّا: التوصّل إلى وقفٍ لإطلاق النار والانتقال من الحرب إلى الخطاب السياسي.

ج) استراتيجيًّا: مناقشة الصراع الإقليمي الشامل بين إيران والتحالف بقيادة السعودية.

يعتبرُ جيفري أنّ إنهاء الدعم الأمريكي العسكري أو الدبلوماسي للتحالف لن يُنهي الحرب أو الأزمة الإنسانية في اليمن، ولكن إذا قامت الولايات المتحدة بصراحةٍ أكثر بتناول التهديد الاستراتيجي الأكبر الذي يُشكّله دور إيران في اليمن واعترفت بعمليات التقدّم الإيرانية وكانت على استعدادٍ للمساعدة في ردعها، فبإمكانها أن تُقنع التحالف الذي تقوده السعودية بتعديل تكتيكاته العسكرية المثيرة للجدل (القصف الجوي على وجه الخصوص)، وتقليل المعاناة الإنسانية، ودعم أي مجهودٍ جادٍّ لتحقيق السلام.

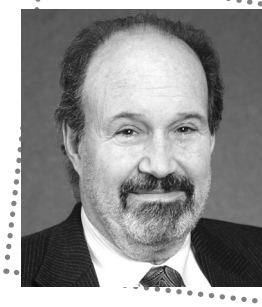

ديفيد بولوك

(David Pollock)

ديفيد بولوك زميلٌ أقدم في معهد واشنطن يُركِّز أبحاثَه على الحراك السياسي في بلدان الشرق الأوسط. يُديرُ بولوك «مشروع فكرة» وهو برنامجٌ يتولّى البحث والنشر وبناء الشبكات من أجل تكوين الأفكار السياسية التي تهدفُ إلى تعزيز التغيير الإيجابي ومواجهة انتشار التطرُّف في الشرق الأوسط. في مقدّمة هذا الجهد يبرزُ «مُنتدى فكرة»، وهو منبرٌ إلكترونيٌ فريد باللغتين العربية والإنكليزية يُروِّجُ للتبادل الفكري بين عموم المسلمين والديمقراطيين العرب وصنّاع السياسة وأصحاب الرأي الأمريكيين.

عمل بولوك سابقاً كمستشارٍ رفيع المستوى حول الشرق الأوسط الكبير في وزارة الخارجية الأمريكية حيث تولّى هذا المنصب في العام 2002. بتلك الصفة، قدّم بولوك استشاراتٍ سياسية تتعلّق بقضايا الديمقراطية والإصلاح في المنطقة مع التركيز بشكلٍ خاص على حقوق المرأة. كذلك، ساعد بولوك في إطلاق «المبادرة الديمقراطية للنساء العراقيات» التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية وقد بلغتْ تكلفتها 15 مليون دولار بالإضافة إلى «المجلس النسائي الأمريكي ـ الأفغاني»، وقد عمل بشكلٍ مباشر مع المدافعين عن حقوق النساء في أنحاء الشرق الأوسط.

من العام 1996 إلى 2001، تولّى بولوك عدّة مناصب استشارية سياسية في وزارة الخارجية تُغطّي منطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط، وقد عمل أيضاً لمدّة أربع سنواتٍ كخبيرٍ محليّ في هيئة التخطيط السياسي التابعة لوزير الخارجية الأمريكي. كان بولوك قد ترأس سابقاً أبحاث الشرق الأدنى/جنوب آسيا/أفريقيا في مركز المعلومات الأمريكي حيث أشرف على دراسة الحكومة الأمريكية للرأي العام ومواقف النُخَب والمضمون الإعلامي في هذه المناطق الثلاث. في العامين 1995-1996، عمل بولوك

كباحثٍ مُقيم في معهد واشنطن حيث قام بتأليف الإصدار السياسي المقروء على نطاقٍ واسع تحت عنوان «الشارع العربي: الرأي العام في العالَم العربي».

ألقى الدكتور بولوك دروساً في جامعة هارفارد كأستاذٍ زائر، وعمل كمدرِّسٍ مُساعد في جامعة جورجتاون. تنقّل كثيراً في أنحاء الشرق الأوسط ولديه شبكة اتصالات قوية مع أشخاصٍ في الحكومات والميدان الأكاديمي وقطاع الأعمال في مختلف أرجاء المنطقة.

مجالات الخبرة: العراق، إسرائيل، شمال أفريقيا، الفلسطينيون، السياسة الإسلامية والعربية، العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، الديمقراطية والإصلاح، عملية السلام.

التحصيل العلمي: بكالوريوس من كليّة هارفارد، دكتوراه من جامعة هارفارد.

اللغات التي يتحدّث بها الكاتب: العربية، الإنكليزية، الفرنسية، العبرية.

* * *

1) في إصدار «المجهر السياسي» بتاريخ حزيران 2010 تحت عنوان «الأفعال وليس المواقف: النموذج الجديد للعلاقات العربية ـ الأمريكية»، يعتبرُ بولوك أنّ التصوُّر العام غير مصيب إطلاقاً حول العلاقات الأمريكية العربية خلال العقد الماضي حيث إنّنا نجدُ أنّه مع قياس السلوك بمعايير موضوعية فإنّ العلاقات مع كلّ الحكومات العربية ـ وأغلب الجماهير العربية ـ قد تحسّنت باستمرارٍ وقوّة بعد السنة الأولى من حرب العراق. يطرحُ بولوك السؤال التالي: ما هو السلوك العربي الفعلي تجاه الولايات المتحدة خلال العقد الماضي؟ تتفرّع عدّة استفسارات عن هذا السؤال؛ على سبيل المثال:

هل قطعتْ الدول العربية علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة أو صفقاتها من الأسلحة الأمريكية؟

هل لم يعد العرب يهتمّون بالسفر أو الدراسة في الولايات المتحدة أو شراء المنتجات الأمريكية؟

هل تفجّرتْ المظاهراتُ المعادية لأمريكا في الشوارع العربية؟

هل تراجعت الدول العربية عن الإصلاح السياسي أو الاقتصادي عندما كان هذا الإصلاح بدعمٍ من واشنطن؟

يُصرِّحُ بولوك أنّ الأدلة التي يُقدِّمها هذا التقرير تُثبِتُ أنّ الإجابة على كل هذه الأسئلة هي «لا»، ويعتبرُ أنّ هذه النتائج تؤكِّدُ الحاجة إلى نموذجٍ جديد يتمُّ من خلاله فهْمُ العلاقات الأمريكية العربية وهو النموذج الذي من شأنه التركيز على الأفعال أكثر من المواقف. الفكرة الرئيسية وراء النموذج الجديد هي بسيطة وتتمثّلُ بـ: ترك الاستطلاعات والتغطية الإعلامية والتعليقات والبيانات الرسمية والخطاب الدبلوماسي، ثم إيجاد طريقةٍ لإحصاء الأنواع المختلفة من السلوك العربي الفعلي وخاصة ذلك المتعلق بالعلاقات الأمريكية العربية، **أي باختصار: ما يفعله العرب وليس ما يقولونه (على المستوى الحكومي والشعبي).**

يعتبرُ بولوك أنّ هناك أربعة تفاسير معقولة للفجوة الكبيرة بين المواقف المعادِية للولايات المتّحدة المنتشِرة افتراضاً والأفعال العربية الواقعية:

على مستوى الحكومات: أ) معظم الحكومات العربية ليست أنظمةً ديمقراطية **تستطيع شعوبها محاسبَتها؛ ب)** معظم النُخَب العربية الحاكمة تُريدُ علاقاتٍ جيدة مع الولايات المتّحدة وتُوافِقُ سراً على بعض السياسات الأمريكية؛ ج) بعض الحكومات العربية تُتقِنُ إخفاء تعاونها الواسع مع الولايات المتّحدة وراء قناع معاداة أمريكا؛ ود) حتى الشعوب العربية التي لا تُحبُّ الولايات المتّحدة أو بعض سياساتها تعترفُ بقيمة العلاقات الجيدة بين الحكومات.

أمّا على مستوى السلوك الشعبي: أ) يعتبرُ معظمُ العرب أنّ العلاقات السياسية مع الولايات المتّحدة ليست الأولوية المهمة بل الاقتصاد المحلي هو الذي يُمثِّلُ الأولوية؛ ب) حرية الإعلام وراحة الأفراد قد تدفعُ بعض العرب للاكتفاء فقط بمشاهدة التلفاز أو المشاركة في المدوّنات الإلكترونية على الإنترنت فحسب من

دون اتّخاذ خطوات عملية؛ ج) تمييز العرب بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، أو بين بعض السياسات الأمريكية والتعليم، والتجارة، والفرص الأخرى التي يحصلون عليها بالتعاون مع أمريكا؛ ود) تحوُّل بعض المظاهرات في الدول العربية ضدّ الأنظمة بحدّ ذاتها وليس ضدّ أمريكا.

يعتبرُ بولوك أنّ النتائج المستفادَة من هذا البحث هي كالتالي: يمُكن أن يتطابق سلوكُ معظم الحكومات العربية على المدى المتوسِّط مع المصالح الأمريكية ـ خصوصاً فيما يتعلّقُ بالروابط الاقتصادية والأمنية- حتّى ولو كانت المواقف الشعبية مُعادية لأمريكا. بالنسبة إلى الشعوب العربية، حتى بحال معارضتها لسياسات الولايات المتّحدة فإنّها لا تفتأُ تميلُ نحو الروابط الشخصية والعلمية والاقتصادية مع أمريكا، وعلى الأغلب تمتنعُ هذه الشعوب بشكلٍ متنامٍ عن المشاركة في المظاهرات المعادِية للولايات المتّحدة. يرى بولوك أنّه **ينبغي على صنّاع السياسة أن يضعوا في أذهانهم الازدواجية بين المصالح والمواقف العربية حينما يقومون بتحديد الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث سوف تختار الحكومات والشعوب العربية التصرُّف وفق مصالحها.** يختتمُ بولوك بقوله إنّه من المطلوب إجراء المزيد من الأبحاث ولكن تلك الأبحاث التي تتمحورُ حول الأفعال وليس المواقف!

2) في تقريرٍ استراتيجي بقلم ديفيد بولوك ومايكال آيزنشتات صدر في أيلول 2012 تحت عنوان «كيف تستفيدُ الولايات المتّحدة من تحالفها مع إسرائيل؟»، يذكرُ الباحثان أنّ العادة قد جرتْ على توضيح معالم العلاقة الخاصة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل من ناحية مفهوم الالتزام الأخلاقي والقيم المشتركة والمصالح المتبادلة. بعد مرور عقدٍ من الزمن على حوادث الحادي عشر من أيلول، تُواجِهُ الولايات المتحدة بيئةً أمنيةً متغيِّرة وأكثر تعقيداً، ويرى الباحثان أنّ إسرائيل هي إحدى البلدان القليلة التي تقف في وضعٍ يمُكّنها من مساعدة الولايات المتّحدة على التعامل مع هذه التحديات الأمنية القديمة والجديدة على حدٍّ سواء.

يعتبرُ الباحثان أنّ **إسرائيل تُشكِّلُ حصناً ضدّ التطرف الإسلامي في بلدان المشرق**

العربي. يُساعِد الدعمُ العسكري الأمريكيّ في تعزيز الردع الإسرائيلي ضدّ الدول المعادية والأطراف الفاعلة غير الدولية، وفي الوقت نفسه تتوافرُ المعدّات العسكرية التي تمَّ تخزينها مسبقاً في إسرائيل لدعم خطط الولايات المتحدة الطارئة في شرق البحر المتوسط والخليج الفارسي. من ناحيةٍ أخرى، يُبيّن السجل التاريخي بأنّ دعم الولايات المتّحدة لإسرائيل في العقود الأخيرة لم يؤثر على جوهر العلاقة بين أمريكا وحلفائها العرب أو المسلمين أو غيرهم. علاوةً على ذلك، **تُحافِظُ العديدُ من الدول العربية على علاقاتٍ استخباراتية مع إسرائيل بل تنخرط في جهودٍ من وراء الكواليس لحثِّ إسرائيل على العمل كوسيط مع واشنطن، ولا يؤكِّدُ ذلك إلا على الأولوية المستدامة للمصالح بين الأطراف.**

منحت الولاياتُ المتّحدة دعماً دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً واسع النطاق إلى إسرائيل، والتزمت بالحفاظ على «التفوُّق العسكري النوعي» للدولة اليهودية، ووقّعت على اتفاقية للتجارة الحرة معها، وقدّمت لها مساعداتٍ عسكرية واقتصادية كبيرة حيث مكّنتْ هذه المساعدات من قيام إسرائيل ببناء جيشٍ قوي مما أدّى إلى تجنُّب الحاجة إلى تدخُّلٍ عسكري أمريكي فعلي لمساعدة إسرائيل. في هذا الزمن الذي يتّسِمُ بعدم وجود اليقين إلى حدٍّ كبير وتزايد التوتُّرات مع إيران، يرى الباحثان أنّه **من المرجّح أن تعتمد الولاياتُ المتّحدة بشكلٍ أكبر على حلفائها غير الديمقراطيين الأكثر استقراراً مثل السعودية، وحلفائها الديمقراطيين المستقرّين مثل إسرائيل وتركيا لتأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.**

يعتبرُ الباحثان أنّ **مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية** يتمُّ عبر: أ) التعاون في مجال الاستخبارات حيث لا تزالُ المخابراتُ الإسرائيلية تُشكِّلُ مصدراً رئيسياً لتزويد المعلومات بشأن برنامج إيران النووي وأنشطة حزب الله على الصعيد العالمي وأنشطة المنتسبين إلى تنظيم القاعدة. وفي الوقت الذي تعملُ فيه واشنطن على تخفيض ميزانية استخباراتها في السنوات المقبلة، فإنها سوف تعتمد بشكل متزايد على حلفاء مثل إسرائيل لملء الفجوات؛ ب) التعاون في ميدان الدفاع (الصواريخ/

القذائف)؛ ج) التعاون العسكري في ميدان مكافحة الإرهاب[1] ومجال الدروس العسكرية المستفادَة وميدان الطائرات بدون طيّار والروبوتات؛ د) التعاون الدفاعي الصناعي؛ وهـ) الأمن الداخلي.

أمّا **مواجهة التحديات الأمنية الجديدة**، فإنّه يتمُّ من خلال: أ) إنعاش الاقتصاد الأمريكي حيث يُساهِمُ الاستثمارُ الأمريكي ـ الإسرائيلي وبرامج البحث والتطوير والمشاريع المشتركة في خلق عشرات الآلاف من فرص العمل للعمّال الأمريكيين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والدفاع والبحث والتطوير الطبي، وتُعتبر إسرائيل من بين أهمّ عشرين مستثمر دولي مباشر في الولايات المتحدة؛ ب) التعاون السيبرانيّ والحرب الإلكترونية؛ ج) الأمن المائي والغذائي؛ د) متابعة مصادر الطاقة المتنوِّعة والمتجدِّدة؛ هـ) تحسين الصحة العامة حيث إنّ إنجازات إسرائيل الطبية تُساهِمُ في صحة الشعب الأمريكي من خلال مساعدتها على تخفيض تكاليف الرعاية الصحية، وزيادة إنتاجية القوى العاملة الأمريكية، وتعزيز النجاح التجاري لأصحاب مصانع الطبّ الحيوي في الولايات المتحدة؛ و) تعزيز القدرة على التكيُّف المجتمعي، فالتقنيات الإسرائيلية لتعزيز مرونة المحاربين تُساعِدُ الجنودَ الأمريكيين على الاستعداد لجولاتٍ قتالية متعدِّدة والتعامل مع الاكتئاب أو المرض النفسي المعروف بـ«اضطراب ما بعد الصدمة» بالإضافة إلى التقدُّم الحاصل في الاستجابة لحالات الطوارئ وعلاج الضحايا الشامل والتعليم الوقائي.

وفقاً للباحثَيْن، تتمثّلُ التحدياتُ المستقبلية التي تُواجه علاقةَ الولايات المتّحدة مع إسرائيل بالأمور التالية:

أولاً، السلام مع فلسطين؛ إذ ينبغي على إسرائيل ممارسة المزيد من ضبط النفس فيما يتعلّق بمصادرة الأراضي وتدمير المساكن الفلسطينية غير المشروعة وبناء المستوطنات.

---

[1]- يذكرُ الباحثان مثلاً أنّه يُعتقد على نطاق واسع بأنّ إسرائيل قد قامت باغتيال القائد العسكري لـحزب الله عماد مغنية «الذي يحملُ دماً أمريكياً على يديه أكثر من أيِّ إرهابيٍ آخر باستثناء أسامة بن لادن».

ثانياً، الانتفاضات العربية حيث إنّه بالحدّ الذي تكون فيه الحكوماتُ الشعبوية الجديدة معادية لإسرائيل أو حسّاسة بصورةٍ أكثر للرأي العام، قد تجد الولايات المتحدة صعوبةً أكبر في تحقيق التوازن بين علاقاتها مع إسرائيل والعرب. مع ذلك، يستدركُ الباحثان ويذكران أنّ الاضطرابات السياسية العربية لديها القدرة أيضاً على تعزيز التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثالثاً: **الحد من عدم الثقة،** حيث لا تزالُ العلاقاتُ بين الولايات المتّحدة وإسرائيل تتأثر بتيارٍ خفيٍّ من عدم الثقة في الوقت التي تتجذّرُ فيه هذه العلاقات بروابط وثيقة في عددٍ كبير من المجالات.

رابعاً: الاعتماد على الذات، حيث إنّ استمرار طلب المساعدة العسكرية الأمريكية إلى أجلٍ غير مسمّى، وبخاصة إذا ما بقي الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود وإذا ما حصدت إسرائيل مكاسب كبيرة من الطاقة في السنوات المقبلة، قد يؤدّي إلى حصول توتراتٍ إضافية في العلاقات بين البلدين.

خامساً: يتّجه أعداء إسرائيل إلى المقاطعة وشنّ حملاتٍ لسحب الاستثمارات وبذل جهودٍ ترمي إلى نزع الشرعية عن الدولة اليهودية كوسيلةٍ لعزلها دبلوماسياً ممّا يحدُّ من خياراتها العسكرية والاقتصادية، وإذا نجحت هذه الخطوات فإنّها قد تُلحق الضرر بالاستثمارات في إسرائيل وتُعرقل جهودَ البحث والتطوير والإنتاج التعاوني التي تُعَدُّ نقاطاً مركزية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية.

إسرائيل بلدٌ صغير، ولكنّها تُساهم بشكلٍ كبير في عددٍ من المجالات المهمّة لأمن الولايات المتحدة. يرى الباحثان أنّ هناك حاجة للمزيد من الاعتراف بأنّ إسرائيل لا تجني فوائد جمّة من دعم الولايات المتّحدة فحسب، بل تُساهم أيضاً بشكلٍ كبير في دعم مصالح الولايات المتّحدة. تنفعُ قوّةُ إسرائيل واستقرارها، إلى جانب إنجازاتها العسكرية والتكنولوجية والعلمية، في تعزيز قدرة الولايات المتّحدة على تلبية المتطلّبات الأمنية والاقتصادية ومتطلّبات التنمية (في الداخل والخارج) التي لا غنى عنها للمحافظة على الازدهار والريادة الأمريكية.

يعتبرُ الباحثان أنّه يتعيّنُ على الزعماء والمسؤولين الأمريكيين تشجيع الشراكات مع إسرائيل والاعتراف بها بشكلٍ صريح بالإضافة إلى القيم المشتركة، والالتزامات الأخلاقية، وتطلُّعات صنع السلام في الشرق الأوسط. يجب على الوكالات التجارية والتقنية والعلمية والطبية ووكالات المعونة الأمريكية أن تستفيد بقدرٍ أكبر من الخبرة والمهارات الإسرائيلية وأن تُشرك إسرائيل بصورة أكبر جنباً إلى جنبٍ مع غيرها من الشركاء الدوليين، كما يتعيّن على رجال الأعمال الأمريكيين من القطاع الخاص والأفراد في المجتمعات التكنولوجية والعلمية أن يتحفّزوا بصورة أكبر لإعادة منافع هذه الاتصالات إلى الولايات المتحدة.

3) في مقالة له بتاريخ 9 نيسان 2015 تحت عنوان «ردود الفعل العربية المتباينة على إطار الاتّفاق النووي الإيراني»، يذكرُ بولوك أنّ معظم المحلّلين قد ركّزوا على ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية حيال إطار الاتّفاق النووي الإيراني على الرغم من ردود الفعل العربية المهمّة والمتباينة إلى حدٍّ كبير في جميع أنحاء المنطقة.

ركّزتْ ردودُ الفعل العربية على جهةٍ واحدة وهي الدلالات الأوسع نطاقاً للصفقة النووية المحتملة التي تتمثّلُ بتدخُّل إيران المألوف في الصراعات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، تُظهِرُ البحوث الإحصائيّة أنّ معظم الجماهير العربية تدعم وجهات نظر حكوماتها السلبية للغاية تجاه السياسات الإيرانية، حتى إذا كانت بعض هذه الجماهير تشعرُ بقلق حيال مختلف المشاكل الداخلية لديها.

في لبنان، رحّب حزبُ الله بالاتّفاق ولكن لم يكن الوضع كذلك في الجانب السياسي اللبناني المعاكِس حيث تتطابقُ ردودُ الفعل المتباينة مع الانقسامات الطائفية في المواقف الشعبية اللبنانية تجاه إيران. أمّا في سوريا، فقد توالتْ التصريحات الرسمية السورية على تهنئة إيران على المكاسب التي حقّقتها في إطار الاتّفاق الذي لا يخدم «مصالح الشعب الإيراني في مجال الطاقة النووية» فحسب، بل يخدم أيضاً الحملة الدولية لعزل إسرائيل. أمّا مصر والأردن، فقد التزمتا الصمت بينما شكّكتْ وسائل إعلامية كبرى هناك بسياسة الولايات المتحدة. من ناحيةٍ أخرى، فإنّ دول

مجلس التعاون الخليجي الصغيرة تتوخّى الحذر بينما تُشيرُ معظم وسائل الإعلام إلى سياسات إيران التخريبية. أمّا السعوديون، فإنّهم يُركِّزون على طموحات إيران الإقليمية.

يعتبرُ بولوك أنّ هذه النتائج تُقدِّمُ عدداً من المبادئ التوجيهية التي تستطيعُ الولايات المتّحدة استخدامها لإدارة ردّة الفعل العربية تجاه المحادثات النووية الإيرانية في المرحلة القادمة. **أولاً**، يجب على واشنطن معالجة مخاوف العرب حول تهديدات إيران غير النووية بقدر تهديداتها النووية المحتملة ـ ليس فقط في اليمن ولكن أيضاً في سوريا والعراق ولبنان والبحرين وخارجها. **ثانياً**، ينبغي أن تتجنّب الولايات المتّحدة الخلط بين هذه المسألة والحديث عن التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو الدينية في الدول العربية. **ثالثاً**، يجب أن تولي أمريكا اهتماماً عاجلاً بالمملكة العربية السعودية حيث يرتفعُ مستوى القلق من سياسة الولايات المتحدة وتتزايدُ الجهودُ الناشطة لكسْب حلفاء بديلين وتوجد احتمالاتٌ حادّة للانتشار النووي.

4) في مقالةٍ لديفيد بولوك وغيث العمري بتاريخ 7 آب 2015 تحت عنوان «التزام إيران بالقضية الفلسطينية من وجهة نظر الفلسطينيين»، يعتبرُ الباحثان أنّ الاتّفاق الإيراني جزءٌ من سياقٍ أوسع قوامُه سياسات القوّة في الشرق الأوسط، مع وجود مصاعب تطرحها مسألة الهوية العرقية بين فارسي وعربي والطائفية بين شيعي وسنّي، وتُضاف إلى اهتماماتٍ إسلاميةٍ ووطنية وجيوسياسية متعدّدة. تُصرّح إيران بمناصرتها للـ«المقاومة» الفلسطينية في وجه الاحتلال، بينما تحتجُّ الحكومات العربية على أنّ القضية الفلسطينية تخُصّهم وتقاوم «التدخّل» الإيراني في الشؤون العربية.

تُعَدّ نظرة الفلسطينيين أنفسهم إلى هذا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مؤشّراً مهمّاً لكيفية تطوّر الأحداث في المنطقة في المستقبل. يستندُ الباحثان إلى استطلاعٍ للرأي العام الفلسطيني جرى بتكليفٍ من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بينما كان الاتّفاق الإيراني يشارف على الانتهاء، ليقدّم بعض البيانات الموثوقة والفريدة من نوعها حول هذه المسألة، ويعتبر الباحثان أنّه من أجل التوصّل إلى فهم كاملٍ

للموقف الفلسطيني تجاه إيران، من المفيد التطرُّق إلى الطريقة التي ينظرُ من خلالها الفلسطينيون إلى السياسات الإيرانية وإلى حلفاء إيران العرب الرئيسيين.

يحظى حزب الله بنسبةٍ ملحوظة من التأييد تصل إلى 69 في المائة لدى سكّان الضفة، أمّا لدى سكان قطاع غزة فتنخفض هذه النسبة إلى حدٍّ ما، بيد أنّها تبقى مثيرةً للإعجاب إذ تناهز 57 في المائة. تجدرُ الإشارة إلى أنّ **شعبية حزب الله هي أعلى بأشواط لدى الفلسطينيين منها لدى أيّ جمهور عربي آخر تمّ مؤخّراً استطلاع رأيه.** أمّا الجماعة الأخرى التي تحظى بتأييد كبير، فهي وكيلٌ إيراني آخر متطرّف: أي حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حيث تحظى هذه الجماعة بتصنيفٍ إيجابي تصل نسبته إلى 71 في المائة في الضفة الغربية و84 في المائة في قطاع غزة، وهي نسبةٌ مذهلة. **تفوقُ شعبية حركة الجهاد الإسلامي بأشواط شعبية حركة حماس، لا بل إنّ جزءاً من هذه الشعبية ربما يعكس نوعاً من «التصويت الاحتجاجي» ضدّ فشل حماس وسوء حكمها والقمع الذي تمارسه.** أمّا بالنسبة لشعبية الدول، تُسجّل سياساتُ مصر الأخيرة معدّلَ التأييد نفسه تقريباً الذي حظيت به سياسات إيران، ويُسجّل الأردن نسباً أفضل من مصر. كذلك، ينالُ عددٌ من منافسي إيران الإقليميين الآخرين تصنيفات أعلى كقطر، وأعلى منها السعودية، والأكثر تأييداً هي تركيا حيث حاول الأتراك جاهدين على مدى السنوات القليلة المنصرمة أن يُوفّروا الدعم السياسي والمادي الرفيع للفلسطينيين.

استناداً إلى هذه الأدلّة، يستخلِصُ الباحثان الاستنتاجات الآتية: أوّلاً، المذهب السنّي هو عاملٌ يدخل في الحسابات، ولا تستطيع إيران أن تُعَدّ على المدى البعيد مناصراً شعبياً للقضية الفلسطينية. ثانياً، الشارع الفلسطيني قابلٌ للاستيلاء في ما يتعلّق بالشركاء الإقليميين ـ عرباً كانوا أم غير عربٍ ـ أو حتى في ما يتعلّق بإسرائيل، فالفلسطينيون يستجيبون لأيّ حزبٍ يرون أنّه يعكِس أولوياتهم أو يلبّي احتياجاتهم ولديهم اندفاعات معتدلة وراديكاليّة على حدٍّ سواء. أمّا إمكانية قيام إيران باستغلال هذه النقطة، فتقترنُ على الأرجح بالبدائل التي يعتقدُ الفلسطينيون أنّهم يتمتّعون بها. لهذا، وبغضّ النظر عمّا يحدثُ في النقاش الدائر حول الاتّفاق بشأن الملف النووي

الإيراني، ينبغي على الأطراف المعنيّة جميعها، -أي الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب والأطراف الأخرى ـ أن تعمل بجدٍّ لتجعل من التعايش الكريم خيارها الأكثر واقعيةً وجاذبية.

5) في مقالة له بتاريخ 9 تشرين الأول 2015 تحت عنوان «الشعب الأردني لا يُحبّ روسيا ولا إيران ولا حزب الله ولا تنظيم «الدولة الإسلامية»، ولكنّه مع عدم التدخُّل في سوريا»، يذكُرُ بولوك أنّه مع تصاعد التداعيات الدولية للأزمة في سوريا، ينظرُ جيران سوريا إلى الوضع بقلقٍ حذر. يُشيرُ بولوك إلى أنّ استطلاعاً جديداً للرأي العام في الأردن ـ الذي يستضيفُ مليون لاجئ سوري وبرنامجاً أمريكياً داعماً للمعارضة السورية ـ قد ألقى الضوء على وجهات نظرٍ محلية قاسية حول هذا الصراع والصراعات الإقليمية الأخرى المشتعلة في الجوار.

في الأردن، **يُنظر إلى كلٍّ من الأسد وروسيا وحزب الله، إلى جانب تنظيم «الدولة الإسلامية» نظرةً سلبية جدًّا** ولا يرى الأردنيون أيّ «أخيار» في سوريا اليوم. كذلك، عندما سُئل الأردنيون عن السياسات الإيرانية الأخيرة اعتبرت الأغلبية الساحقة منهم أنّها سلبية، ويُنظر أيضاً إلى الاتّفاق النووي الإيراني على أنّه يطرحُ إشكالية أيضاً. أمّا **المطالب الأبرز للشعب الأردني من الولايات المتّحدة فقد تمثّلت بتقديم معونةٍ اقتصادية/تكنولوجية أكبر ثم الأسلحة والتدريب العسكري بينما حلّ الخيار الدبلوماسي ثالثاً. ويعتبرُ بولوك أنّ ما يُثيرُ الدهشة هو أنّ** خيار الحصول على فرص أكثر للعرب للدراسة، أو السفر/العيش في أمريكا جاء في المركز الأخير.

يرى بولوك أنّ هذه النتائج تُشيرُ إلى أنّه عند قياس المخاطر على استقرار الأردن، فمن غير المحتمل أن يحظى تنظيم «الدولة الإسلامية» أو إيران وحلفاؤها بما يكفي من الدعم الشعبي لإحداث اضطراباتٍ خطيرة. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الملك عبد الله الثاني الهادئة تجاه سوريا تبدو محسوبةً جيداً لإبقائه بعيداً عن المشاكل. قد تُفضي الضغوطات الخارجية لتعزيز دور الأردن في سوريا إلى ردّة فعلٍ اجتماعيةٍ عنيفةٍ لا يُستهان بها. بدلاً من ذلك، فإنّ الجمهور الأردني سيكون أكثر تقبُّلاً لزيادة

الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري، وذلك بهدف إبقاء الأردن بمنأى عن الصراعات المشتعلة على حدوده بدلاً من الانخراط فيها بشكلٍ أكبر.

6) في مقالةٍ له بتاريخ 25 شباط 2016 تحت عنوان «استطلاعات الرأي تُظهِرُ أنّ معظم المسلمين يرفضون كلاًّ من التطرُّف والإصلاح الإسلامي»، يذكرُ بولوك الأخبار الخاطئة التي تُفيد أنّ الأيديولوجيات الجهادية المتطرِّفة قد اجتذبتْ بطريقةٍ أو بأخرى أعداداً كبيرة من المسلمين ويعتبرُ أنّ العكس صحيح استناداً إلى بياناتٍ مادية وواقعية مستخلَصة من استطلاعاتٍ فعلية للرأي العام.

في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، لا تحتلّ الأيديولوجيا المكان الأساسي في أذهان معظم الأشخاص بل هي بعيدةٌ كلَّ البعد عن ذلك، فقد منحت أغلبيةٌ كبيرة من المسلمين الأولوية للقضايا العملية مثل فرص العمل أو العائلة أو التعليم أو الصحّة أو الدخل. وعندما سُئلوا عن أولوياتهم الوطنية، صنّف معظمُهم الأمن أو التنمية الاقتصادية أو محاربة الفساد في أعلى القائمة بدلاً من أيِّ توجُّه أيديولوجي معيّن. بالإضافة إلى ذلك، وخلافاً للأفكار الخاطئة الشائعة، فإنّ الإجراءات المضادّة الصارمة ضدّ الأيديولوجيات والمنظّمات الجهادية ربمّا تكون مقبولة لدى الغالبية العظمى من السكّان المسلمين المحليين بما أنّ هذه الغالبية تُعارضُ بشدّة تنظيمَ «الدولة الإسلامية» أو أيّ حركات جهادية متطرِّفة أخرى. أمّا حزب الله فقد شهِدَ تراجعاً ملحوظاً ومتسارعاً في شعبيته إلاّ بين أبناء طائفته الشيعية في لبنان، وحتى حركة حماس قد خسرت الكثير من الدعم في بعض الدول لا سيّما في مصر وأيضاً في منطقة الخليج.

على الرغم من نتائج الاستطلاع ورفْض الأغلبية لتنظيم «الدولة الإسلامية» إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ هذه الجماهير الرئيسية التي تتألّفُ بأغلبها من العرب السنّة ترفضُ جميعَ المنظّمات الأصولية، كما أنّ الرفض شبه العالمي للتنظيم لا يعني أنّ هذه الجماهير العربية تودُّ أن تشهد «إصلاحاً» دينياً في الإسلام. يمُكن استنتاج تحذيرٍ عمليٍ مهمّ من الإحصاءات، وهو أنّ النسب المئوية الضئيلة لمؤيدي تنظيم «الدولة

الإسلامية» أو التنظيمات المتطرّفة العنيفة الأخرى بين السكّان تكفي للتسبُّب بضرر كبير، وينطبقُ ذلك بشكلٍ أدق في المناطق التي تكون فيها الحكومات ضعيفةً أو متداعية.

-يُصرِّحُ بولوك أنّ الاستطلاعات التي بنى عليها مقالته هي موثوقة، و**الأخبار الجيدة هي أنّ معظم المسلمين يرفضون الأيديولوجيات الجهادية المتطرفة الأكثر عنفاً، أمّا الأخبار السيئة فهي أن معظمهم يرفض أيضاً الجهود الرامية إلى إعادة تفسير الإسلام بطريقةٍ معتدلة أو متسامحة أو معاصرة.**[1]

7) في مقالةٍ له بتاريخ 20 تشرين الثاني 2017 تحت عنوان «السنّة والشيعة في البحرين: استطلاع جديد يُظهِر أوجهَ التوافق والاختلاف»، يستندُ بولوك إلى استطلاعٍ تمّ برعاية معهد واشنطن في البحرين التي شهدتْ قدرًا هائلاً من الاحتقان الطائفي خلال معظم العقد الماضي، ويُعزى ذلك إلى نظامها الملكي ونخبتها التي تهيمن عليهما الطائفة السنيّة وغالبًا ما تنشأ معارضةٌ بينها وبين أغلبية السكّان الذين ينتمون إلى الطائفة الشيعية. بعكس ما يمكن تصوّره، اتّضح أنّ النخبة السنية في البلاد والشارع الشيعي يملكان في الواقع وجهات نظر متشابهة جدًّا تتّسمُ بالإيجابية عمومًا وبخاصةً فيما يتعلّقُ بالتعايش مع بعضهما ومع الدول العربية المجاورة كما وأنهما يميلان إلى الاتّفاق على أهمية العلاقات الطيبة مع واشنطن وعلى تعزيز السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ولكن يختلفُ مواطنو البحرين السنّة والشيعة بشكلٍ واضح في مواقفهم تجاه سياسات إيران ووكلائها في المنطقة.

يعتبرُ بولوك أنّ ما يُثيرُ الاستغراب هو الإجماع الحاصل حول العلاقات مع الولايات المتّحدة حيث إنّ نسبةً تصلُ إلى النصف تقريبًا من كلا الطائفتين تقول إنّه من المهم بالنسبة إلى البحرين أن تجمعها علاقاتٌ جيدة بالولايات المتحدة. وفقاً لبولوك، يُبشِّرُ هذا الأمر بالخير لمستقبل العلاقة مع البحرين التي تضمُّ قاعدةً بحريةً أمريكيةً كبرى، على الرغم من استمرار التوتُّرات الطائفية والسياسية الداخلية

[1]- ملاحظة: جرى الاستطلاع في دولٍ إسلاميةٍ مُحدّدة ولم يكن على صعيد جميع الدول الإسلامية.

في الجزيرة. وفي ما يتعلّقُ بالاحتمالات المستبعدَة حول فتح الطريق أمام التقارب مع إسرائيل ـ حيث أُفيد بأن حكّام البحرين قد أعربوا عن تفاؤلهم الخاص في الآونة الأخيرة ـ يُميّز سكان البحرين بين دعم السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني والانفتاح الفعلي على الدولة اليهودية.

أمّا فيما يتعلّقُ بسياسات إيران الإقليمية، صوّت 2 % فقط من السنّة في البحرين بإيجابية إلى حد ما، في حين يَنظُرُ 68 % من المواطنين الشيعة إلى سياسات إيران بشكلٍ إيجابي. كذلك، يُنظَرُ إلى حزب الله بشكل سلبي من قبل 95 % من السنّة في البلاد و62 % من الشيعة. وفي هذا الإطار، تعارض نسبةٌ 90 % من السنّة و71 % من الشيعة الحوثيين في اليمن.

-يرى بولوك أنّ نتائجَ هذا الاستطلاع تُبرِزُ صورةً أكثر دقّةً عن الانقسام الطائفي المعروف في مجتمع البحرين المختلط. هناك درجةٌ كبيرةٌ من التقارب على الرغم من التوتُّرات السائدة وإن لم يكن التوافق بالضرورة مُنصبّاً على تأييد سياسة الحكومة القائمة. تظلُّ القضايا المتعلقة بإيران موضعَ خلافٍ مع الأغلبية الشيعية سواء من ناحية السياسة الرسمية أو من وجهة نظر الأقلية السنية الحاكمة في البلاد. وفي الوقت نفسه، لم يُبد الشيعة في البحرين أيَّ تعاطفٍ مع الميليشيات الحليفة لإيران في الحروب الطائفية التي تجري في بلدان أخرى في المنطقة. يعتبر بولوك أنّ الرغبة الشعبية المشتركة في التوصل إلى حلٍّ وسطي والتعايش معاً، يُمكن أن تكون أساسًا للاستقرار النسبي أو حتى للمصالحة السياسية.

مايكل نايتس

(Micheal Knights)

مايكل نايتس زميلٌ أقدم في معهد واشنطن مُتخصِّصٌ بالشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران واليمن ودول الخليج. تنقّل نايتس كثيراً في العراق والدول الخليجية، وقام على نطاقٍ واسعٍ بنشر مواضيع تتعلّق بقضايا أمنية في وسائل إعلامٍ رئيسية مثل نشرة تحليل استخبارات قطاعي الأمن والدفاع «آي إتش إس جين» (Jane's IHS). يقومُ نايتس بانتظام بإطْلاع صنّاع السياسة في الحكومة الأمريكية وضبّاط الجيش الأمريكي على الشؤون الأمنية الإقليمية.

عمل نايتس كرئيسٍ لقسم التحليل والتقييمات في مجموعةٍ من الشركات الأمنية وشركات النفط، وقام بتوجيه فرق جمع المعلومات في العراق وليبيا واليمن. كذلك، عمل بشكلٍ واسع مع الوكالات العسكرية والأمنية المحليّة في العراق ودول الخليج واليمن.

أجرى نايتس بحوثاً موسَّعة حول الدروس المستفادة من العمليات العسكرية الأمريكية في الخليج منذ التسعينيات، وحصل على الدكتوراه من قسم دراسات الحروب في «الكلية الملكية في لندن» حيث تناولتْ أطروحتُه قضية العمليات العسكرية الأمريكية في الخليج. كذلك، عمل نايتس كصحفيٍ متخصِّصٍ بالشؤون الدفاعية لـ«غلف ستيتس نيوزليتر» (Gulf States Newsletter) و«جينس إنتيليجنس ريفيو» (Jane's Intelligence Review). صدر أوَّلُ كتبه عن أمن الخليج تحت عنوان: «المياة المضطربة: مستقبل المساعدة الأمنية الأمريكية في الخليج» (2005)[1].

---

[1]- Troubled Waters: Future U.S. Security Assistance in the Persian Gulf.

مجالات الخبرة: الشؤون العسكرية والأمنية للعراق، إيران، ودول الخليج الفارسي.

الأبحاث الحالية: المخاطر والفرص التي تواجهها السياسة الأمريكية في العراق.

* * *

1) في مقالةٍ بقلم مايكل نايتس وآنا سولومون-شوارتز بتاريخ 19 تمّوز 2004 تحت عنوان «التهديد الأعم الآتي من الإسلامويين السنّة في الخليج»، يعتبرُ الباحثان أنّ المؤسَّسات الأمنية في الدول الخليجية قد بدأت تتكيّفُ ببطءٍ مع التهديدات التي تُشكِّلها الكتل المتطرّفة في المجتمعات السنيّة الحاكمة. يُشكِّلُ صيانة الدعم الأمريكي العسكري والاستخباراتي للدول الخليجية الأصغر حجماً[1] وتوسيعه جزءاً رئيسياً من أيِّ إستراتيجيةٍ طويلة الأمد لحماية المصالح الأمريكية والموظّفين الأمريكيين في الخليج.

من عادة الإرهاب أن ينتقل إلى الدول التي توجد فيها أقلّ الأماكن خطورةً لتنفيذ العمليات وتوفِّرُ أيضاً أكبر عددٍ من الأهداف الغربية، وهذان العاملان موجودان في دول الخليج. يعتبر الباحثان أنّ التيّار الأخطر ليس مئات الجهاديين الذين يرجعون إلى السعودية من العراق، بل آلاف السنّة الذين أصبحوا متطرِّفين ويعودون إلى بلدانهم من السعودية. من المحتمل أن يقومَ الإصلاحُ السياسي والاقتصادي وآثار العولمة بزعزعة العديد من المجتمعات السنّية الدينية التقليدية في الخليج ممّا يُشكِّلُ بيئاتٍ مُناسبة للعمليات الإرهابية الموسَّعة ولتصاعد المجموعات السنّية السياسية المتطرِّفة.

2) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 127 في حزيران 2013 تحت عنوان «الإرتقاء إلى مستوى التحدِّي الإيراني: القدرات العسكرية لدول «مجلس التعاون الخليجي «والتعاون الأمني الأمريكي»، يذكرُ نايتس أنّ شعوب دول مجلس التعاون الخليجي تعيشُ في إحدى أكثر المناطق خطورةً في العالم. بالإضافة إلى قربها من

[1]-تُركِّز المقالة على دولتي البحرين وقطر.

دولٍ غير مستقرة ومعرَّضة للصراعات مثل العراق واليمن وسوريا، يُواجِهُ مجلسُ التعاون الخليجي تهديداً من إيران وهي إحدى القوى الإقليمية الطموحة التي تسعى للحصول على أسلحةٍ نووية. **يخشى قادةُ مجلس التعاون الخليجي السنّة من هلالٍ ـ أو بدرٍ ـ شيعيٍ يصعد من إيران ليشمل دولهم.**

-**في الفصل الأول**، يقومُ نايتس بتعداد نقاط القوة ومكامن الضعف والفرص والتهديدات التي تُواجهها جيوش الدول الخليجية ويتحدّث عنها بالتفصيل. تتمثّل **نقاط القوة** في:

-الاشتراك مع الولايات المتّحدة في النظرة إلى التهديدات حيث يذكرُ أنّه في الواقع، تقترب آراء قادة الدول الخليجية حول مسألة حيازة إيران على الأسلحة النووية من رؤية إسرائيل أكثر من قربها إلى الموقف الأمريكي والأوروبي.

-الاستثمار القويّ في قطاع الدفاع وتقديم الدعم للاستعراض الأمريكي للقوة حيث يذكرُ أنّ السعودية ستبقى أهمَّ مستثمرٍ في قطاع الدفاع على المدى المنظور. **على الرغم من أنّ جميع دول الخليج الأصغر حجماً تُقدِّم نوعاً من القاعدة أو النفوذ أو الدعم للجيش الأمريكي إلا أنّ عُمان تبرز كحليف مُلتزم ومقتدر عسكرياً.**

-وجود قدراتٍ أمنيةٍ داخلية مشدَّدة للغاية.

أمّا **مكامن الضعف** فإنّها تتمثّل بجغرافيا الدول الخليجية حيث تنصبُّ التضاريس لصالح إيران، وجود محدوديةٍ في المصادر البشرية، الازدواجية والفشل في التنسيق، ومواجهة تحدِّي الجهوزية وقوة التحمُّل.

يعتبرُ نايتس أنّ الفرص التي تتشكّلُ من خلالها قدرات جيوش الدول الخليجية بنحوٍ إيجابي هي: الاحترافية المتنامية، الانفتاح على الشراكات الدولية، وجود التيّارات التكنولوجية، والتعاون في مجال الدفاع الجوّيّ والصاروخي. أمّا بالنسبة إلى التهديدات فهي التالية: فقدان الثقة بالولايات المتّحدة، حصول إيران على السلاح النووي (وهذان العاملان قد يقودان دول الخليج إلى التكيُّف مع إيران أو السعي

بأنفسهم للحصول على أسلحة الدمار الشامل)، وقوع الاضطراب في إحدى الدول الخليجية، تخفيض ميزانية الدفاع، والتمديد المفرط للتخطيط العسكري.

يرى نايتس أنّ التعاون الأمني مع جيوش دول مجلس التعاون الخليجي هو النهج الأكثر فاعليةً والأكثر عمليةً للمحافظة على الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج الفارسي. بما أنّ الاحتفاظ بوجودٍ عسكريٍ أمريكيٍ كبير لا يُعتبر حلاً دائماً على المدى الطويل، ينبغي على الولايات المتحدة الاستفادة من القدرات العسكرية المتزايدة لدول مجلس التعاون الخليجي ومضاعفتها. تزدادُ جيوشُ دول الخليج العربي ديناميكيةً يوماً بعد يوم، وربمّا لا تكون هذه الدول حليفةً عسكرية مثالية إلاّ أنّ لديها العزم لتكون كذلك، وهي تستثمر أموالاً طائلة في مجال الدفاع. الأهمُّ من ذلك هو وجودها الفعلي في المنطقة، وعلى الرغم من أنّها تقع في مرمى الأسلحة الإيرانية فقد اختارت المشاركة بفعاليةٍ إلى جانب الولايات المتّحدة لاحتواء قدرات إيران العسكرية.

-**في الفصل الثاني**، يرى نايتس أن جيوش الدول الخليجية لا تستطيع أن تحلَّ مكانَ القوات العسكرية الأمريكية في جميع المناطق التي تُنَفَّذ فيها المهمّات، إلا أنّ هذه البُلدان تستطيعُ توليِّ القيادة في بعض المناطق وتوفير معظم القوات المسؤولة عن أمنها الخاص في مناطق أخرى، أو في أحيانٍ أخرى تؤدّي دور الداعم أو قد لا يكون هناك حاجة إليها فتدفعها أمريكا بعيداً عن الميدان. يُقسِّم نايتس المهمات إلى فئتين: الأولى) **مهمات أساسية «دفاعية»**؛ حيث تستطيعُ جيوش الدول الخليجية الانخراط بقوة، وتتركّز هذه المهمات بشكل تام تقريباً على الأراضي والمياه الإقليمية والمجال الجوي لدول الخليج، وقد اتّخذ مجلس التعاون الخليجي خطواتٍ واسعة في ثلاثة مجالات دفاعية تستطيعُ الولايات المتّحدة الاستمرارَ في دعمها وتشكيلها وهي:

أ) الأمن الداخلي، الدفاع المدني، وحماية البنية التحتية الحيوية؛

ب) الإنذار المبكِّر المشترك والدفاع الجوي والصاروخي المتكامل؛

ج) الدفاع عن «المناطق الاقتصادية الحصرية» والمياه الإقليمية والموانئ.

الثانية) **مهمات «هجومية» محتملة** حيث تكون قدرات الدول الخليجية أقلّ محورية ولكن تستطيع تقديم مساهماتٍ مهمّة في المستقبل. من الأمثلة عليها: دعم حرية الملاحة في مضيق هرمز، دعم العمليات الجويّة الهجومية، الدفاع الداخلي الأجنبي، والحرب غير التقليدية. بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، السؤال الشامل هو كيف يمكن لواشنطن أن توفِّر للدول الخليجية وسائلَ انتهاج أسلوبٍ هجومي تكتيكي للدفاع عن الحالة الراهنة دون العمل على مفاقمة التوترات العسكرية أو خلق ديناميكية أقل استقراراً في المنطقة.

-**في الفصل الثالث**، يصلُ نايتس إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً، **ما زالت الولايات المتّحدة ملتزمةً بقوةٍ بأمن الخليج ولا يوجد منافسٌ يستطيعُ أخذ دورها الفريد في المنطقة.** حتى ولو قلّلت الولايات المتحدة من استيراد إمدادات الطاقة من الخليج، إلا أنّ اقتصادها سيبقى معتمداً على استقرار الأسعار في أسواق النفط. تتمتّع الولايات المتحدة بمقامٍ مهيمِن في الخليج لأنّها قد رسّخت مصداقيتها كأقوى شريكٍ عسكريٍ في العالم وكحليفٍ مُعتَمَد للحكومات الملكية هناك.

ثانياً، يوجد دورٌ واضح للولايات المتّحدة يؤكِّدُ على التعاون الأمني غير المكْلِف مع دول الخليج من دون الحاجة لنشر أعدادٍ كبيرة من القوات الأمريكية.

ثالثاً، إنّ توقّعات التعاون الأمني الأمريكي الناجح وتقاسم الأعباء بين دول الخليج يمرُّ بأفضل حالاته، وبدأت تتأرجحُ نقاط القوة والفرص على مكامن الضعف والتهديدات.

يُقدِّم نايتس طرقاً متعدِّدة ينبغي أن يتركّز عليها التعاون الأمني الأمريكي مع الدول الخليجية في المستقبل وهي كالتالي:

أ) توجيه عملية تطوير القدرات العسكرية المتخصِّصة ودعمها داخل مناطق المهمّات الحساسة في الدول الخليجية بهدف ردْع إيران. سوف يُقلّلُ دعم تطوُّر هذه القدرات في أرجاء دول الخليج العربيّ كافّة من احتمال أن يصبح الجيش الأمريكي

معتمداً بشكلٍ كامل على حليفٍ إقليمي واحد قد يختار الانسحاب من مواجهةٍ مستقبلية مع إيران.

ب) الاستمرار في توجيه الجهود الرامية لحماية الأمن الداخلي والبنية التحتية الحيوية ودعمها، وعلى وجه الخصوص ميدان الأمن الإلكتروني.

ج) تشجيع الدول الخليجية ذات القوة البحرية على تعزيز الدوريات البحرية والقدرات الجويّة لضبط كامل نطاق مياهها الإقليمية.

د) اعتبار الدفاع الجوي والصاروخي أحد أكثر الميادين الواعدة في التعاون الأمريكي ـ الخليجي.

يعتبرُ نايتس أنّه من المهم الحفاظ على وجودٍ عسكريٍ أمريكي واضح يحظى بتغطيةٍ إعلامية دورية جيدة في بلدان الخليج العربية بما في ذلك برامج التدريب مع القوات، كما أنّه ينبغي على الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي القيام بمناوراتٍ دفاعية جوية وصاروخية في آن واحد وبانتظام لتعزيز الالتزام الأمريكي تجاه دولِ الخليج وبناء الثقة والمهارات داخل هذه الدول.

3) في إصدار «المجهر السياسي» العدد 137 عام 2015 تحت عنوان «الجهدُ الكبير: إعادةُ تفعيل التعاون الأمني الأمريكي في العراق»، يرى نايتس أنّ معركةَ إضعاف «الدولة الإسلامية» وتدميرها سوف تكون طويلةً وستُشكِّل تحدياً، ومع أنّه من المتوقَّع أن يشهد عام 2015 محاولةَ إعادة المدن الرئيسية التي سيطر عليها التنظيم، إلّا أنّ العراق سوف يحتاج لدعمٍ مهمٍّ من الولايات المتّحدة وغيرها في 2016 والسنوات التالية لكي يبسُطَ سيادته على مناطق حدودية مع سوريا بالإضافة إلى أماكن بعيدة أخرى.

إلى جانب الحرب ضد «الدولة الإسلامية»، يرى نايتس وجودَ مشهدٍ على المدى المتوسِّط هو أكثر خطورة يتمثّل في جُهد إيران والمجموعات المقاتلة بالنيابة عنها للسيطرة على الحكومة العراقية وقطاعها الأمني. **في يومنا الحالي، تبرزُ بنيةٌ أمنيةٌ موازية قد تُساهمُ في تحويل الهيكل الأمني العراقي إلى نموذجٍ كحزب الله، وإذا**

استطاعت إيران أن تُعيد ما أنجزته في لبنان فقد تُحقِّق سيطرةً متينة على دولة العراق التي تضمّ 36 مليون نسمة وتُشكِّل قوةً نفطية تمتلكُ القدرة على تصدير النفط على نطاق يُوازي السعودية خلال عقدٍ من الزمن. إنّ تحويل العراق إلى نموذجٍ كحزب الله لن يؤثِّر عليه فحسب، فقد تقوم الميلشيات العراقية المدعومة من إيران بإعادة الانتشار في سوريا لدعم نظام الأسد وقد يتمُّ تقويض قدرة الولايات المتّحدة على حصر الصراع السوري وتشكيله بالإضافة إلى تحوُّل الخوف من «الهلال الشيعي» الممتد من إيران إلى البحر المتوسِّط إلى احتمالٍ واقعيّ. يعتبرُ نايتس أنّ إحدى أساليب تقليل إمكانية وقوع هذه النكسة الكارثية هو من خلال التفوُّق على الإيرانيين كحليفٍ عسكري للعراق، ولكن بطرقٍ تتناسبُ مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية الكبيرة هناك. **كلَّما تضاعف عمل الولايات المتّحدة سيزداد نفوذها،** وبالتالي يُمكن لها أن تطلب من العراقيين بشكلٍ مُتزايد أن يقوموا بما يخدم المصالح الأمريكية.

من أجل استقرار العراق وضمان المصالح الأمريكية ومواجهة النفوذ الإيراني، ينبغي تحقُّق منظورٍ شامل للتحالف الأمني طويل الأمد الذي يتجاوزُ إلى حدٍّ كبيرٍ المظاهرَ الأمنية الموجودة، في اتّفاق الإطار الأمريكي ـ العراقي الاستراتيجي. إذا أرادت الولايات المتّحدة بناءَ علاقةٍ أمنيةٍ جديدة مع العراق على أساس المصالح والاهتمامات المشتركة، فإنّ هزيمة «الدولة الإسلامية» تُمثّل فقط نقطةَ الانطلاق، وتمتلكُ أمريكا ميزاتٍ في الحرب ضدّ هذا التنظيم الإرهابي تفوقُ ما تمتلكه إيران.

تتمثّل طريقةٌ أخرى بنشر فرقٍ أمريكية تُقدِّم المشورة القتالية، وتُسهم هذه النصائح القتالية في وضع إحدى الأُسسِ للعلاقة العسكرية الطويلة التي تجمع بين الولايات المتّحدة والعراق. أمّا بعيداً عن «الدولة الإسلامية»، فتستطيع أمريكا مساعدة القادة المعتدلين والتكنوقراطيين في العراق على تعزيز الاستقلال الاستراتيجي للدولة العراقية. يعتبرُ نايتس أنّ مستقبلَ العراق الاستراتيجي يتطلَّبُ تقدُّم القادة السياسيين والعسكريين الذين يرون سلبيات الاعتماد المفرط على إيران. لا يُمكن إصلاح المنظومة السياسية والأمنية إلّا من خلال البدء من رأسها، وإذا كان الوضع جيداً على المستوى الأعلى من صنّاع السياسة فإنّ العديد من النتائج الحسنة سوف تنتقل إلى سائر المنظومة.

يرى نايتس أنّ أولى المصالح الحيوية الأمريكية في العراق تتعلّق بدور هذا البلد داخل المنظومة الدولية في الشرق الأوسط. **كلّ البُنى العظيمة لديها حجر أساس يجعل البُنيانَ متماسكاً، وفي الشرق الأوسط يُعَدُّ العراق أحد أحجار الأساس التي تُثبِّت منظومةَ الدول والحدود في أماكنها.** أمّا صادرات النفط، فإنّها تُشكِّل ثاني المصالح الاستراتيجية الأمريكية في العراق، بينما تتعلَّقُ آخر المصالح الاستراتيجية بالسياسة الطائفية في الأزمة العراقية. بالنسبة إلى حلفاء أمريكا في المنطقة، فإنّ بقاء العراق كدولة مستقلة هو طريقٌ لقياس إلتزام الولايات المتحدة بمصالحها وشركائها في الشرق الأوسط ونظام المنطقة ككل. إذا سُمح بتفكُّك العراق ووقوع أقاليم طائفية تحت نفوذ «الدولة الإسلامية» أو إيران، فإنّ الدول الخليجية وغيرها من الحلفاء العرب المعتدلِين سوف يُشكِّكون بالعزيمة والقدرة الأمريكية.

على المستوى العملياتي، استفادت إيران من تجربتها الطويلة في دعم الميليشيات الشيعية في لبنان والعراق وسوريا، وبمساندة إيرانية أرسل حزب الله 250 مستشاراً فنياً ومحلِّلاً استخباراتياً إلى العراق. يتحدّث نايتس عن العمل العلني داخل العراق لقاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، وأمّا التعاون الأمريكي والغربيّ فقد تفتّح بشكلٍ تدريجي. كانت الولايات المتّحدة بعد انسحابها في العام 2011 من العراق تأمل أن تُبقي على الدفاع الجوي ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع العراق، ولكنّ هذا الجهد قد تعثَّر في البداية بسبب تردُّد العراق تجاه الالتزام بشراكةٍ أمنية مع أمريكا على المدى البعيد، ولكنّ أوائل العام 2014 شهد البدء بمشاركاتٍ أمريكية.

يُقدِّمُ نايتس نتائج إحدى الأبحاث التي تُفيد أنّ التعاون الأمني الأمريكي الناجح يتعلّق بدولٍ حليفة تمتلكُ الصفات التالية: الاشتراك مع الولايات المتّحدة في المصالح والاهتمامات الأمنية وكيفية النظر إلى التهديدات، امتلاك القدرة المالية على الاستثمار في التعاون الأمني، وامتلاك القدرة الاستيعابية للاستفادة القصوى من الدعم الأمريكي. أمّا أنجح مناهج التعاون الأمني الأمريكي فهي: البرامج الأمريكية الضخمة المموَّلة بشكلٍ جيد والتي تُحقِّق بالتالي نتائج أفضل، العمل بثباتٍ وعلى

المدى الطويل، وتطوير القدرة الاستيعابية للدولة الشريكة، وملاءمة المساندة الأمريكية مع الأهداف الاستراتيجية والقدرة الاستيعابية لشريكتها. تطابقاً مع هذا البحث، يعتبر نايتس أنّ المرحلة التالية من التعاون الأمني الأمريكي مع العراق ينبغي أن تتّجه نحو بناء القدرة الاستيعابية للعراق الفيدرالي وحكومة إقليم كردستان (حيث يُبدي الأكراد استعدادهم لاستقبال وجودٍ عسكريٍ أمريكي طويل الأمد في ديارهم).

يرى نايتس أنّه **ينبغي على الولايات المتّحدة أن ترتبط بالعناصر الفاعلة الرئيسية المستقبلية داخل منظومة القوات الأمنية العراقية، فهذا ما تفعله إيران وهذا ما ينبغي أن تُحقّقه الولايات المتحدة أيضاً.** كذلك، ينبغي لأمريكا أنّ تدعم بقوةٍ حصولَ العراق على التدريب والمعدّات الأمريكية، ومن المهم عدم الغفلة عن وزارة الداخلية العراقية لأنّها تضمُّ عدداً غير مسبوق من القوات العسكرية، وإنّ أيَّ جُهدٍ لمنع تحوُّل العراق إلى نموذجٍ كحزب الله ينبغي أن يتّصل بكيفية تشكيل وزارة الداخلية.

4) في مقالةٍ له بتاريخ 14 آذار 2015 تحت عنوان «هل يستطيعُ الجيش العراقي طردَ تنظيم «الدولة الإسلامية؟»»، يعتبرُ نايتس أنّ التمعُّن والتدقيق في عملية تكريت يُسلِّطُ الضوء على نقطتين رئيسيتين يسودهما الالتباس، وهما: هل يمكن لقواتٍ تتألَّف بغالبيتها من المتطوِّعين الشيعة أن تلعب دوراً ريادياً مثمراً في العمليات التي يتمّ تنفيذها في المجتمعات السنية؟ وهل يستطيع الجيش العراقي طرد مدافعي تنظيم «الدولة الإسلامية» من الأماكن الحضريّة المحصنة؟ يذكرُ نايتس غيابَ التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتّحدة عن الهجوم ومشاركة وحدات الحشد الشعبي ويتحدَّث بشكلٍ موجز عن قائدها أبو مهدي المهندس وعمله وغيره من القادة بشكل مكثَّف مع الحرس الثوري الإيراني واستعانتهم المستمرة بمستشارين إيرانيين ولبنانيين من حزب الله في عملياتهم.

إذا نجح الهجوم على تكريت، فإنّه قد يزيد من احتمال قيام العراق بتكرار هذا النموذج شمالاً في الموصل[1] مع نشر وحدات الحشد الشعبي لدعم جهود الجيش

[1]- بتاريخ 10 تموز 2017 تمّ الإعلان رسمياً عن تحرير الموصل على يد القوات العراقية من تنظيم «الدولة الإسلامية».

العراقي لاستعادة السيطرة على المدينة ذات المليون نسمة والتي تُعدُّ عاصمة السنّة في العراق. لا شيء يضمن ترحيب أبناء الموصل ذوي الفكر المستقل بقوّات وحدات الحشد الشعبي، لا سيما وأن 65 % من سكان المدينة هم من العرب السنّة، وقد يُلقى بثقل العملية على كاهل الجيش العراقي الذي تدعمه الولايات المتحدة، فهو يحظى باحترامٍ أكبر بعض الشيء من قبل مواطني الموصل. يعتبرُ نايتس أنّ إحدى العواقب غير المقصودة التي قد تترتَّبُ على معركة استعادة الموصل هي إضعاف سيطرة الدولة على الملف الأمني في بغداد نفسها بشكل خطير، وهذا وضعٌ قد يصعب التعافي منه في السنوات المقبلة.

6) في مقالةٍ بقلم مايكل نايتس وألكساندر ميلو بتاريخ 30 نيسان 2015 تحت عنوان «عقيدة الهجوم: تنظيم «الدولة الإسلامية «في وضعية الدفاع»، يذكرُ الباحثان أنّه قد مضى أكثر من ثمانية أشهر على اتّخاذ تنظيم «الدولة الإسلامية» مواقفَ دفاعية في العراق، وخسر فعلياً في كلِّ معركة خاضها، وقد أخذت المساحات الخاضعة له بالانحسار ببطءٍ وانتظامٍ بعد أن كانت قد بلغت قمتها في آب 2014. يتَّبعُ تنظيم «الدولة الإسلامية» نمطاً عملياتياً دفاعياً فريداً تشوبه عدّةٌ من نقاط الضعف التي يمُكن استغلالها. من نواحٍ كثيرة، يُشبه نمط الدفاع الذي يعتمده «داعش» ذاك الذي اتّبعه الجيش الألماني بين عامي 1944 و1945؛ فعلى المستوى التكتيكي، تُعتبر عناصره شديدة الخطورة ولا تزال قادرةً على تحقيق الانتصارات في الاشتباكات، ولكن على مستوى العمليات تفتقرُ إلى التماسك الاستراتيجي وتُظهر عجزاً مزمناً عن الدفاع عن الأراضي التي تقعُ تحت سيطرتها.

يعتمدُ النمط العملياتي الذي تتّبعه «داعش» في العراق على تركيبة التنظيم وهيكليته وأيديولوجيته وقيادته. يبدو أنّ بعض المخطِّطين الكفوئين قد تولّوا بفعالية قيادة التنظيم على المستوى الاستراتيجي، ولكن على المستوى العملياتي يظهر أنَّ هناك فرصة ضئيلة لقيام سيطرة مركزية. ما زالت نواة تنظيم «الدولة الإسلامية» عبارة عن تحرُّك عسكري صغير جداً في العراق، إلى الحدِّ الذي لا يستطيع مواصلة الدفاع عن الأراضي الواقعة حالياً تحت سيطرته بشكلٍ دائمٍ بالإضافة إلى أنّه ليس مؤسَّسةً عسكريةً

مهنية وفقًا لكل المقاييس. يُمكن اعتبار التنظيم اتَّحاداً لفرق قتالية مؤلَّلة شرسة، تخوض في معظم الأحيان اشتباكات تكتيكية من خلال تعزيز قوّة فصائلها العسكرية.

حينما يرى التنظيم أنّه قد تمَّ التفوق على أعداده، غالباً ما يتخلّى عن الأراضي الخاضعة تحت سيطرته من أجل التناسب مع الاحتياجات العملياتية الخاصة به، وتصدر عنه إشاراتٌ مفادها أنّه يدرك بأنّه سيتمُّ إقصاؤه في وقت قصير عن المناطق التي تمت مهاجمتها. ومع أنّه يبقى في معظم الأحيان في تلك المناطق حتى اللحظة الأخيرة الممكنة قبل الانسحاب منها، إلاّ أنّ تاريخه يحفلُ بحالات استنزاف لقواته الأساسية في المناطق التي تكون على وشك التعرُّض للهجوم. على الرغم من تمتُّع البلدات والمدن بقيمةٍ رمزيةٍ واستراتيجية على حدٍّ سواء، يبدو أنّ تنظيم «الدولة الإسلامية» يصبُّ معظم تركيزه على الدفاع النشط عن المناطق الريفية التي تضمُّ المناطق الحضرية، وعندما يلتزم التنظيم بالدفاع عن منطقة فغالباً ما يختار المقاربة الأكثر هجومية وعدائية لأداء المهمة.

يبدو أنّ العديد من وحدات «داعش» تُعاني من الارتباك التكتيكي المزمن، الذي يتمثّل بحاجةٍ شبه مَرَضية لاتّخاذ زمام المبادرة ومهاجمة العدو. يمكن لهذه المقاربة أن تحافظ على المعنويات وتُعزِّز الخبرة العملياتية للجنود الصامدين وهذا ما تقوم به فعلاً، إلاّ أنّها تُنهك القوات وتؤدِّي بشكلٍ مستمر إلى استنزاف قوتهم الإجمالية. يُحدث التنظيم تدفقاً مستمراً من العمليات التي تحظى بتغطيةٍ إعلامية كبرى وتدعم جهوده الدعائية[1]، وتترك هذه الصور انطباعاً لدى مؤيِّدي التنظيم بأنّ «داعش» يواصل حالة الهجوم في حين أنّ العكس هو الصحيح. لا شكّ بأنّه يتمُّ استنزاف قوّات تنظيم «الدولة الإسلامية» بشكل متزايد، وعلى الرغم من أنّ معدّل تجديد عناصره غير معروف، فقد يعاني التنظيم من صعوبة كبرى في استبدال الخسائر الأسبوعية التي تفوق 250 قتيل (بالإضافة إلى أعدادٍ متناسبة من الإصابات والانشقاقات الأخرى) لا سيّما على مستوى القادة والقوى البشرية المتخصِّصة الماهرة.

[1]- يعتبر نايتس أنّ وسائل الإعلام العالمية قد أعانت مقاتلي «داعش» خلال العام المنصرم عبر تحويلهم إلى رجالٍ خارقين إثر إنجازاتهم في العراق ممّا فتح أبواباً كثيرة للتوسّع في أماكن أخرى.

يرى الباحثان أنّ إحدى جوانب الحملة العسكرية لـ«داعش» في العراق التي تمَّ الاستخفاف بها هو ارتكازها على جهودٍ واسعة النطاق لـما يُسمّى بـ«اقتصاد القوة»، فقد انخرطت قوّاتُ تنظيم «الدولة الإسلامية» بشكل غير واضح في الدفاع النشط لحجب الضعف الأساسي في عددها على الأرض. العامل الأساسي الذي يُعيقُ سرعة التقدم في وجه تنظيم «الدولة الإسلامية» يتمثَّلُ في عدم حشد العدد الكافي من قوات الإخلاء، وعدم وضع خططٍ فعّالة لتطهير المناطق، وعدم استخدام أعدادٍ كافيةٍ من الوحدات الفعّالة لملء المساحات المتنازَع عليها وتعزيز ملكيتها.

يعتبرُ الباحثان أنّه يُمكن إلحاق الهزيمة بتنظيم «الدولة الإسلامية» في مدن عراقية أخرى أيضاً وحتى محافظة الرقة في سوريا إذا تمَّ إعداد قواتٍ مندفعة ومدعومة جيداً لتحرير تلك المناطق وتعزيز القبضة عليها. لا تُعزى النجاحات التي حقّقها التنظيم إلى قوّته الجوهرية، بل تعودُ بشكلٍ كاملٍ تقريباً إلى غياب المعارضة الفعّالة. وصحيح أنّ تنظيم «الدولة الإسلامية» لم يستطعٍ الاحتفاظ بالأراضي التي وقعت في قبضته، إلاّ أنّه قد يُفلح في منع إعادة التوطين وترسيخ الاستقرار في المناطق المتضررة في مرحلة ما بعد النزاع. وهنا تكمن القوة شبه العسكرية لـ«داعش»، وهذا هو التحدِّي العسكريّ الفعلي الذي يُواجه العراقيين وشركاءهم في التحالف.

7) في خطابٍ له بتاريخ 1 حزيران 2015 تحت عنوان «النفوذ الإيراني في العراق: بين فرض التوازن والسير على خُطى حزب الله»، يتحدّث نايتس عن وحدات الحشد الشعبي وتحوّلها إلى قوات قتاليةٍ فعّالة في العراق، ويُصرِّح أنّه على الرغم من عمل هذه الوحدات بشكلٍ مستقل على الأغلب، إلاّ أنّه من غير الدقيق تسميتها بالمليشيات لأنّها تشكِّلُ جزءاً من القيادة المشتركة لقوّات الأمن العراقي. عملياً، يتمُّ التحكُّم بهذه الوحدات إلى حدٍّ كبير من قبل الجماعات السياسية المدعومة من إيران مثل منظّمة بدر وفي النهاية من قبل فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وقد لعبت هذه الوحدات دوراً حاسماً في استعادة السيطرة على الأراضي من قبضة تنظيم «الدولة الإسلامية». **يعملُ الحشد الشعبي كقوّةٍ ضاربةٍ متنقّلة ممّا يُضاعف من الإمكانيات الهجومية**

المتاحة للعراق. يُشكّل هذا الأمر معضلة بالنسبة لواشنطن، حيث إنّ العديد من المقاتلين في صفوف الحشد الشعبي يُعادون الولايات المتّحدة.

تضمُّ وحدات الحشد الشعبي ما بين 60 ألف و90 ألف مسلَّح يعملون بالتناوب، كما يقومُ الحرس الثوري الإيراني وحزب الله بدعم نخبة عناصر هذه الوحدات ويزوّدانها بالمعلومات الاستخباراتية والمستشارين والخدمات اللوجستية والأسلحة. أمّا خارج إطار القتال، تكتسبُ هذه الوحدات نفوذاً شعبياً، ويمكن أن تصبح قوةً سياسيةً كبرى، مع استفادة أعضائها من ارتباطهم بالإنجازات الميدانية[1]. يبدو أن أمام وحدات الحشد الشعبي مسارين مُحتملين على المدى الطويل، إذ يُمكنها أن تُصبح قوّةً عابرةً للطوائف، أو بإمكانها أن تُصبح قوّةً عسكريةً مُوازية على غرار الحرس الثوري الإيراني فتؤدّي دورَ قوةٍ أمنيةٍ شيعيةٍ مُقوّضة لقوات الأمن العراقية ورافضة للدعم الغربي. يعتمدُ تحقيق أيٍّ من هذه النتائج على تعاون مختلف جماعات الحشد الشعبي مع بعضها أو تنافسها فيما بينها، وفيما إذا كانت تتطلّع إلى قيادة الحكومة العراقية أو طهران.

8) في مقالةٍ له بتاريخ 12 كانون الأول 2015 تحت عنوان «آن الأوان للتركيز على الحروب ضمن الحرب على «الدولة الإسلامية»، يعتبرُ نايتس أنّه خلافاً لعدّة تأكيدات، قد لا يكون إلحاق الهزيمة بتنظيم «الدولة الإسلامية» شديد التعقيد في المناطق التي سعت هذه الجماعة للاستيلاء عليها في كلٍّ من العراق وسوريا وليبيا وغيرها. إذا نظّمت القوات المسلحة المحلية صفوفها وتلقّت الدعم الجوي، ستهزم تنظيم «داعش» على أرض المعركة، وبهذا سوف تقوِّضُ سمعةَ هذه الجماعة القائمة على النجاح وتحدّ من قدرتها على تجنيد العناصر. ولكن يوجد عائقٌ واحد يحولُ دون تحقيق هذا النصر، وهو انعدام الوحدة وقلة الاندفاع من قبل معارضي التنظيم. مع غياب الانتشار لقوّةٍ بريّة دولية كبرى، ستستمرُّ الجهات الفاعلة المحلية بالتحكُّم بوتيرة الحرب ممّا يعني أنّ المعركة ستدور وفقاً لجدولها الزمني الخاص وليس وفق

[1]-حلّ الجناح السياسي الذي يضمُّ أغلب فصائل الحشد الشعبي في المرتبة الثانية في الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في شهر أيار 2018 إذ نال «تحالف الفتح» بقيادة هادي العامري 47 مقعداً.

الجدول الزمني للولايات المتحدة. يمتلكُ جميع حلفاء الولايات المتحدة وخصومها أهدافاً أكثر تعقيداً بكثير من تقويض تنظيم «داعش» وهزيمته، وبالنسبة إليهم، تُشكِّلُ المعركة الحالية في سوريا فرصةً للتموضع تحسُّباً للعمل الفعلي الذي سيبدأ وسرعان ما يتم إلحاق الهزيمة بتنظيم «الدولة الإسلامية»، وتقومُ الأولوية القصوى لمعظم اللاعبين على تعزيز سيطرتهم على الأرض.

يعتبرُ نايتس أنّ المقارنة مع «الحرب الباردة» قد تُلائِمُ الوضعَ الحالي في الشرق الأوسط، ولعلّ أوضح اتجاهٍ في السنوات الأخيرة قد تمثّل باصطفاف الأطراف في نزاعٍ شيعي ـ سني محتمل، بالإضافة إلى ارتباط عدّة نزاعاتٍ بعضها مع بعض ضمن نسيجٍ واحد. من جهة، يوجد «محور المقاومة» الذي يضم لاعبين مثل إيران وحزب الله ووكلاء إيران في العراق وقد صمّم هذا المحور على استبعاد القوات الأمريكية من المنطقة. من جهةٍ أخرى، يوجدُ تحالفٌ أقلّ تماسكاً ولكن في طور النمو يضمّ المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة. تركِّزُ هذه الفئة على محاربة محور المقاومة الشيعي في المقام الأول، وبالنسبة لتركيا منع تعاظم النفوذ الكردي على أراضيها وفي سوريا. يَعتبرُ هذا التحالف السنّي تنظيم «الدولة الإسلامية» والعناصر الجهادية الأخرى تهديداً أقل خطراً من التهديد الشيعي، حتى أنه ينظر إلى المقاتلين السلفيين كأداة في بعض الحالات، كما هو الوضع في اليمن حيث يخوض تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» حرباً موازية ضد الحوثيين المدعومين من إيران.

على الرغم من أنّ واشنطن قد تسعى لتأدية دور القوّة الموازنة بين هذين المعسكرين، تُواجه الحكومة الأمريكية خياراتٍ شديدة الصعوبة تتأرجحُ بين حلفائها السنّة التقليديين من جهة واللاعبين الشيعة المتوقَّع لهم النجاح الذين يشكِّلون عنصراً أساسياً في الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» من جهة أخرى. يرى نايتس أنّه لا بدّ من أن تبدأ الولايات المتحدة الآن في الاستعداد لدرء الحروب المقبلة أو خوضها، لأنّ خصومها قد بدأوا فعلاً بالتحرك، ممّا يُحتِّم تحديد مصالح واشنطن الطويلة الأمد بوضوح ومحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» بطريقةٍ تدعم هذه الأهداف

على المدى الطويل. إذا كان هدف الولايات المتّحدة ومصلحتها في الشرق الأوسط يتمحوران حول محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» فحسب، يمكن عندها اعتبار الاستراتيجية الحالية كافية ووافية. ولكن يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار الحروب المتعدِّدة المنضوية في إطار الحرب ضد تنظيم «داعش» والتي بدأت ملامحها بالظهور.

9) في خطابٍ له بتاريخ 14 أيلول 2016 تحت عنوان «تقييم الحملة العسكرية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، يذكرُ نايتس أنّ المشهد في العراق قد تغيَّر بشكل ملحوظ منذ أيلول 2014 حيث بدأ يُقدِّم بعضَ العِبر المهمة الرئيسية بشأن طبيعة الصراع المحلي. تدهورت القدرات العسكرية والدفاعية لـتنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق، كما تداخلت خسارة الجماعة لأراضٍ مهمة مع انخفاض قدرته على التجنيد وبثّ الذعر في النفوس والاستفادة من أصول النفط.

يمُكن استخلاص ثلاث عِبر من الحملة العسكرية حتى الآن: أولاً، أهمية القيادة في الحرب حيث إنّ عجز القيادة عن التصرّف بحزمٍ في مواجهة التحذيرات المتكررة بأنّ التنظيم سيشنّ هجمات كبيرة هو الذي مكّن تنظيم «الدولة الإسلامية» من التوسّع بين عامي 2011 و2014. ثانياً، كررت الحملة التأكيد على أهمية القوات الصغيرة العدد والباسلة في ملاحقة العدوّ على الرغم من نقص قواها البشرية. ثالثاً، شكّل عاملا الوقت والإنهاك سلاحاً فعّالاً لكافة الأطراف المشاركة في الحرب، لكن الأحداث قد أظهرت أيضاً أنه غالباً ما يكون لهذا السلاح نتائج عكسية.

يرى نايتس أنّ المراحل القادمة من الحرب ستشتملُ على الاقتتال في الأراضي العراقية غير الخاضعة للسلطة. من أجل التصدّي لأيِّ هجمات قد يشنّها تنظيم «الدولة الإسلامية» في المستقبل من هذه الأراضي، على الولايات المتّحدة مضاعفة تعاونها مع قوات الأمن العراقية، وتسليحها وتدريبها في مجالات مكافحة الإرهاب وضبط أمن الحدود وتقنيات الاستخبارات واستهداف مواقع محدّدة بالإضافة إلى أمورٍ أخرى. يتعيّن على واشنطن أيضاً العمل عبر تحالف مجموعة «دول العشرين»

على تعزيز الإصلاح والتعاون بين القوات العراقية و«قوات البشمركة الكردية»، إلى جانب تنفيذ مشاريع حُكم في المناطق السنّية والشيعية على حد سواء.

11) في إصدار «المجهر السياسي» تحت عنوان «الحدود الرابطة: مئةُ عامٍ على اتفاقية سايكس ـ بيكو» العدد 151 كانون الأول 2016، يُقدِّم نايتس مقالةً تحت عنوان «العراق: تحديدُ الدولة المستقرّة» حيث يذكرُ فيها أنّ حدودَ العراق التي تردُ في الخرائط المعاصرة ليست نتاجاً دقيقاً لاتّفاقية سايكس ـ بيكو بل اندماجاً لثلاث محافظاتٍ عُثمانية. في الفترة الممتدة بين 1921 و1932 أُقيمت حدود العراق ومنذ ذلك الحين تُنتقدُ «اصطناعية» هذه الدولة، ويعودُ ذلك إلى حدٍّ بعيدٍ بسبب افتقارها للوحدة العرقية ـ الطائفية. انضمّ تنظيمُ «الدولة الإسلامية» مؤخراً إلى قافلة الناقدين حينما هدّد في العام 2014 بالقضاء على مؤامرة سايكس ـ بيكو.

يطرحُ نايتس الأسئلة التالية: كيف ينبغي أن تنظر الولايات المتّحدة إلى العراق، وكيف تتقاطعُ المصالح الأمريكية مع طبيعة الدولة العراقية وهيئتها؟ هل ينبغي أن تسعى الولايات المتّحدة نحو نتيجةٍ محدَّدة ـ توحيد العراق أو اقتطاعه (إنشاء دولةٍ كُردية مُستقلة) ـ أم أن تنتظر قيام العراقيين بوضع جدول الأعمال؟ يُجيبُ نايتس بصراحةٍ أنّ **على الولايات المتحدة أن تعمل كوسيطٍ يُساعد على حدوث انفصال ودّي بين كردستان والعراق وأن تضمن بقاء الاثنين جارَين صديقين.** كذلك، على الولايات المتّحدة أن تضمن عدم تجاهل الأقليات (التركمان، المسيحيين، الأزيديين، الشَبَك، الكاكاي، وغيرهم) لأنّهم أطراف معنيّة مهمة في المناطق المتنازَع عليها ولديهم شكاوى وطموحاتٍ خاصة. أمّا في المناطق العراقية غير الكردية، فيرى نايتس أنّ الفيدرالية لديها إمكانيةٌ جيدة للتطبيق، وأنّ الولايات المتّحدة تستطيعُ اتّخاذ دور المطَمئِن في التفاعلات بين الكتل الشيعية وممثلي المجتمع السنّي.

يعتبرُ نايتس أنّه لا أحد يهتمّ بتعديل حدود العراق الخارجية إلّا أنّه يبدو أنّ العراقيين يُدركون الحاجة لتعديل الحدود الداخلية. إذا انفتح العراقيون على انفصالٍ

عادل عن الأكراد، فتودّ أميركا بقوةٍ حصولَ اتحادٍ عراقي. لدى واشنطن اهتمامٌ شديد بالروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية الوثيقة بين العراق وكيانٍ كرديٍّ جديد، وهاتان الجارتان تمُثّلان حليفتان قويّتان لأمريكا. على الرغم من صعوبة تصوُّر الأمر في بعض الأحيان، إلا أنّ العراق قد يستفيد أكثر من حكمٍ تمثيلي متعدِّد الثقافات واللغات والتسامح الديني. كيفما انتهى أمر كردستان والمناطق المتنازَعٍ عليها والعراق الفيدرالي، لا يمُكن حلّ النسيج المتنوِّع العراقي بشكلٍ تام، وينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار في الحكومة المستقبلية.

محمد الدجاني
(Mohammed Dajani)

محمد الدجاني هو زميلٌ في برنامج الزمالة الافتتاحي «وستون» (Weston) في معهد واشنطن، ومؤسِّسُ حركة «الوسطية» التي تستندُ إلى الإسلام المعتدل. يحملُ الدجاني الجنسية الفلسطينية، وقد عمل سابقاً كأستاذٍ في العلوم السياسية في جامعة القدس، وانضمّ إلى معهد واشنطن في العام 2012 كزميلٍ مؤقَّت.

خلال سنوات دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، انضمّ أولاً إلى «حركة القوميين العرب» ومن بعدها إلى حركة «فتح»، لكنّه قرَّر في العام 1975 أن يترك ميدان السياسة ليصبّ اهتمامه على البيئة الأكاديمية. بعد أن تلقّى تهديداتٍ إثر انتقاده للفساد في حركة «فتح»، غادر إلى الولايات المتحدة حيث نال شهادة الدكتوراه، وعاد في العام 1993 إلى القدس للمرة الأولى منذ العام 1967.

يحملُ الدجاني المولود في القدس شهادتي دكتوراه من جامعتي تكساس وساوث كارولينا ويعملُ كباحثٍ وناشط سلام، وهو المدير المؤسِّس لمعهد القدس للدراسات والأبحاث، ورئيس مجلس إدارة «دار المياه والبيئة في رام الله» وعضو في مجلس إدارة جمعية الشبّان المسيحيين (YMCA) في القدس.

في آذار من العام 2014، اصطحب الدجاني 27 طالباً فلسطينياً في رحلةٍ إلى معسكرات الاعتقال النازية في بولندا ليعرّفهم على المحرقة، فقام العمّال والموظفون ورابطة المعلمين في جامعة القدس بتعليق عضويته نهائياً، كما أصدرت تسع منظمات طلابية سياسية تابعة للجامعة بياناً علنياً ضدّه تحت عنوان «التطبيع=خيانة»، وتظاهر الطلاب ضدّه في حرم الجامعة ووجّهوا رسالةً إلى مساعده يهدِّدون فيها بقتله إذا عاود التعليم في الجامعة، وعمدوا إلى إحراق سيارته لاحقاً.

كتب الدجاني بشكلٍ موسَّع حول الثقافة والسياسة العربية، وقد ألّف بالاشتراك مع مدير معهد واشنطن روبرت ساتلوف مقالةً للرأي وردتْ في صحيفة International Herald Tribune تحت عنوان «لماذا ينبغي أن يدرس الفلسطينيون عن المحرقة؟».

مجالات الخبرة: الفلسطينيون، السياسة الإسلامية والعربية، العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، الديمقراطية والإصلاح.

اللغات التي يتحدّث بها الكاتب: العربية، الإنكليزية.

* * *

1) في مقالةٍ بقلم محمد الدجاني وروبرت ساتلوف بتاريخ 29 آذار 2011 تحت عنوان «لماذا ينبغي أن يدرس الفلسطينيون عن المحرقة؟»، يطرحُ الباحثان السؤال التالي: هل يجب على الفلسطينيين (والعرب الآخرين) أن يدرسوا عن المحرقة؟ هل ينبغي أن تُدرَج هذه المأساة التاريخية في المناهج الدراسية العربية؟ ويُجيبُ كليهما بنعم.

يعتبرُ الباحثان أنّه لكي نمنع حدوث إبادة جماعية في المستقبل بقدر الإمكان فإنّ فهم الأمور التي تُثيرها هو أمرٌ ضروري، ومع عدم وقوع حوارٍ حول المحرقة فليس هناك معنى لمناقشة الإبادة الجماعية. لا يعرف الفلسطينيون والعرب بشكل عام سوى القليل عن المحرقة، وغالباً ما يتمُّ تشويه ما يعرفونه عبر المنظور المنحرف للثقافة الشعبية العربية. **لا يتمُّ تدريس الأحداث التي جرت لليهود خلال الحرب العالمية الثانية في المدارس أو الجامعات العربية، غير أنّه ليس لدى العرب ما يخشونه من فتح أعينهم على هذا الفاصل من التاريخ البشري، فكما تقول الآية: {وقُلْ رَبِّ زِدْنِيْ عِلْماً}.**

يذكر الباحثان أنّهما لا يحثّان على تدريس المحرقة فقط لكي يفهم الفلسطينيون المعاناة اليهودية وتأثيرها على نفسية الشعب اليهودي، فإنّ تدريس الفلسطينيين عن المحرقة لهذا السبب وحده يمُثّل خطراً لأنّه يُغذّي المعادلة السهلة بأنّ «اليهود لديهم المحرقة والفلسطينيون لديهم النكبة». يحثُّ الباحثان الفلسطينيين على تعلّم المزيد عن المحرقة لكي يتسنّى لهم التسلُّح بالمعرفة التي تساعدهم على رفض المقارنة، لأنه

إذا تمّ تجنُّب ذلك على نطاقٍ واسع، فإنّ السلام سيكون أقرب منالاً. **مع كلِّ المعاناة التي يتحمّلها الفلسطينيون، فإنّ صراعهم مع إسرائيل ما زال في جوهره صراعاً سياسياً يُمكن أن ينتهي من خلال استعمال الدبلوماسية والتوصُّل إلى اتفاقات.** يعتبرُ الباحثان أنّ تدريس المحرقة للفلسطينيين هي وسيلةٌ لضمان عدم سيرهم في الطريق المسدود المتمثِّل بالاعتقاد بأنّ عملية السلام التي تجري بين حين وآخر بينهم وبين إسرائيل ميؤوسٌ منها، و**سوف تؤكّد مناقشة المحرقة أنّه يُمكن تحقيق السلام.**

2) في مقالةٍ له بتاريخ 15 كانون الثاني 2015 تحت عنوان «دعوةٌ إلى الإسلام المعتدل»، يعتبرُ الدجاني أنّه بدلاً من الوقوف جانباً، ينبغي على المسلمين المعتدلين أن يتآزروا للاعتراف بأنّ أقليةً صغيرة قد قامت باستلاب دينهم ونصوصه الأساسية من أجل أهداف سياسية. يذكرُ الدجاني أنّ النصوص الدينية، سواء الإسلامية أو اليهودية أو المسيحية، تتشاركُ بقيمٍ مماثلة قائمة على السلام والرحمة والمصالحة والاعتدال، حتى أنّ القرآن يُحذّر من التطرف الديني وقد أوصى النبيُّ محمد ﷺ أتباعه بتبنِّي الاعتدال. على الرغم من ذلك، فإنّ المسلمين المتطرِّفين يعمدون منذ فترة طويلة إلى تفسير آيات القرآن لخدمة أجنداتهم السياسية الخاصة، ولم يتحلّ سوى قليلٌ من المعتدلين بالشجاعة على المواجهة. ينتقد الدجاني التفسيرات الخاطئة لبعض الآيات القرآنية ويعتبرُ أنّ هناك العديد من النصوص في القرآن والحديث والسيرة النبوية التي تُعارض القراءة المتطرِّفة.

يُصرِّح الدجاني أنّه لا يجوز أن يبقى المسلمون المعتدلون مكتوفي الأيدي، ولا بدّ من أن ترفع الأغلبية المعتدلة الصامتة صوتها مهما كانت المخاطر لكي تُدافع عما تُؤمن به، فهذه الأصوات الموحَّدة قادرة على كبح جماح الإسلام المتطرف، وعليها الانطلاق من قدرتها على الإبداع والابتكار لتعزيز الاعتدال في الدين والسياسة والحياة.

3) في خطابٍ له بتاريخ 27 شباط 2015 تحت عنوان «النضال من أجل الإسلام المعتدل: الأفكارُ والأنشطة الفاعلة على الجبهة الأمامية الجديدة»، يعتبرُ الدجاني أنّ

هناك ثلاثة محظورات في المجتمع الفلسطيني لا بدّ من كسرها، ألا وهي: المواقف تجاه الولايات المتحدة، وتجاه تعليم الدين الإسلامي، وتجاه تعليم تاريخ المحرقة. يُصرّح الدجاني أنّه يعمل على كسْر هذه المحظورات منذ أكثر من عشرين عاماً، ويُشيرُ إلى الإنسانية التي لاحظ وجودها عند الإسرائيليين والتي قد ساهمت في تغيير مواقفه.

يتحدّث الدجاني عن تأسيسه لحركة «الوسطية» المكرَّسة للإسلام المعتدل بعد أن لاحظ اندماج بعض المسلمين المعتدلين مع الإسرائيليين ويذكرُ أنّه لم تكن طبيعة هذه الحركة سياسيةً على الإطلاق بل سعتْ إلى بناء جسرٍ بين السياسة والدين بهدف تغيير الثقافة الفلسطينية. ركّزت أولى المشاريع التي أجرتها حركة «الوسطية» على تردّي مستوى التعليم الإسلامي الفلسطيني حيث يتعلّم الأطفال الفلسطينيون قتل المرتدِّين وغير المسلمين وأنّ الإسلام هو الدين الذي يُفضلّه الله. نظراً إلى هذا الأمر، قامت هذه الحركة بتوجيه الدعوة للفلسطينيين من أجل العودة إلى التفسير الصحيح للقرآن والتركيز على المسار الوسطي الذي يرسمه بالإضافة إلى تعليمهم بأنّ الأديان الأخرى تُشجِّع على الاعتدال أيضاً.

تتمثّل الأهداف الرئيسية الثلاثة لحركة «الوسطية» في بناء الثقة بين أبناء الأديان المختلفة، والقضاء على الأفكار النمطية، وتثقيف الأجيال المقبلة. مع أنّ هذا المشروع قد واجه معارضةً شديدة داخل المجتمع الفلسطيني حيث قام كثيرون باتّهام الحركة بأنها نموذجٌ عن الإسلام المستوحى من الولايات المتحدة، ولكن يعتبرُ الدجاني أنّ الجماعات المتطرفة أمثال «الدولة الإسلامية» لن تُهزم بالقوة العسكرية وحدها، وأنّه ينبغي تقديم إيديولوجيا بديلة على غرار «الوسطية»، أي أنّ الدجاني يُشيرُ ضمنياً إلى أنّ **البديل عن التطرُّف هو مدُّ يد الصداقة إلى إسرائيل**، ويعتبرُ أنّ كسْرَ جميع هذه المحظورات هو أمرٌ رئيسيٌ لوضع حدٍّ لحلقة الخوف وضمان مستقبلٍ أفضل لأطفالنا.

4) في مقالة له بتاريخ 9 نيسان 2015 تحت عنوان «تعليم أولادنا رسالةَ الإسلام الحقيقية»، يذكرُ الدجاني أنّه في بعض الدول العربية يتعلّم الأطفالُ أفكاراً تُحرِّفُ المعنى الحقيقي للقرآن والحديث. يُقدِّم الدجاني أمثلةً على ذلك، ثمّ يُصرِّح بأنّ

القرآن لا ينفي التوراة والإنجيل بل يؤكّد عليهما ويؤيِّدهما، ويزخر بآياتٍ تُبجّلهما، ويؤكِّد على القيم المشتركة بين الأديان الإبراهيمية الثلاث. يُقدِّم الإسلامُ للمسيحيين واليهود مجالاً واسعاً من الحريات الدينية والحماية، ويعتبرُ أنّ حقوق الأقليات هي واجبٌ ديني وأخلاقي. يحثُّ القرآنُ المسلمين على دعوة غير المسلمين إلى حوارٍ محترم ولطيف حول القضايا الدينية {بالحكمة والموعظة الحسنة}، وحينما ينشأ الاختلاف والحدّة يُعلِّم القرآن المسلمين أن يقولوا: {لكم دينكم ولي دين} و{قل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر}، وهذا ما ينبغي أن نُعلّمه لأطفالنا.

5) في خطابٍ له بتاريخ 16 كانون الأول 2015 تحت عنوان «هل هناك إسلامٌ مُعتدل؟»، يذكرُ الدجاني أنّ الإسلام يحتاجُ إلى الابتعاد عن الماضي، فمفهوم «الإصلاح» يعني العودة إلى الأصل. الاعتدال هو أمرٌ أساسي في الإسلام، وذلك وفق أساس واضح يمكن العثور عليه في العديد من السور والأحاديث النبوية الشريفة؛ فالتحليل العقلاني للنصوص والمبادئ الدينية هو وحده الذي يسمح بالوصول إلى صيغةٍ مُعتدلة وصادقة عن الإسلام. من خلال تصريحه بأنّه **يتوجّبُ على المسلمين المعتدلين أن يدركوا أنّ الجهاد هو الصراع الروحي داخل أنفسهم ضد الشر والخطيئة وليس النضال ضدّ غير المؤمنين**، يقومُ الدجاني بنفي البعد العسكري للجهاد في الإسلام ويحصر الجهاد في عملية التطهير الروحي.

يعتبرُ الدجاني أنّ التفسيرات الحرفية للغاية لا تُقدِّم المعنى الحقيقي، لذا ينبغي على الإسلام النظر في الإصلاح المسيحي الذي نأى بالدِّين عن التفسيرات الحرفية للكتاب المقدس، فالهدف النهائي للإسلام هو خير البشرية ولذلك يجب أن يُدرس بقلبٍ إنساني، وليس بقلبٍ من حجر. كذلك، يجب على المعتدلين الوقوفَ في وجه التطرف الذي يُرتكب باسم الإسلام، ولن يتمَّ القضاء على التطرُّف من خلال حرب الكراهية ولكن من خلال قهر الخوف وتعزيز المصالحة. **يُقدّم الدجاني أمثلةً على أمورٍ يعتبرُ أنّها لم ترد في القرآن كالحجاب، والعداء تجاه اليهود والمسيحيين، ورجم الزانية، وقتل المرتدين**، ولكنّ المتطرفين يُطبِّقونها في يومنا هذا بينما لا يُدافع المسلمون المعتدلون عن هذه الآراء المتخلِّفة ولا يمارسونها.

6) في مقابلةٍ معه بتاريخ 13 أيلول 2016 تحت عنوان «لماذا ينبغي على الفلسطينيين دعم التطبيع مع إسرائيل؟»، يتحدّث الدجاني عن حركة مناهضة التطبيع مع إسرائيل في فلسطين، **ويُعدِّد** المبادئ الأساسية الثلاث لهذه الحملة ألا وهي: إنهاء الاحتلال، وتأمين حقوق مساوية للإسرائيليين والفلسطينيين، ومنح حق العودة الكامل للّاجئين الفلسطينيين، ويعتبرُ أنّ التطبيع يُشكِّل خطوةً أساسية في عملية إنهاء النزاع. لا بدّ من أن يجلس الإسرائيليون والفلسطينيون معاً على طاولة المفاوضات ويتوصلوا بكلِّ حُسن نية إلى تنازلاتٍ مؤلمة تحظى بموافقة الطرفين، ولن يتحقق ذلك إلّا إذا أيّد الرأي العام الإسرائيلي قضيةَ السلام.

من الجانب الإسرائيلي، من غير المرجَّح أن تؤدِّي مقاطعة إسرائيل على الصعيد الأكاديمي والثقافي والتجاري إلى إنهاء الاحتلال، بل ستزيد اليمين الإسرائيلي قساوةً وتصلباً وتقوِّي المتطرِّفين في إسرائيل. في الواقع، تستغل الحكومة الإسرائيلية حملة مناهضة التطبيع للادِّعاء بعدم وجود شريك من الجانب الفلسطيني. أمّا من الجانب الفلسطيني، تُشكِّل مناهضة التطبيع نوعاً من «التنفيس» من خلال تفريغ مشاعر الغضب والإحباط التي تُراود الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.

يعتبرُ الدجاني أنّ التطبيع لا يحرم الفلسطيني حقَّه في المطالبة بحقوقه ولا يمنعه من إدانة الظلم المرتكب من قبل دولة إسرائيل بحقِّ الفلسطينيين، ويذكرُ أنّه مُستعدٌ **للمشاركة في حوارٍ مع المجموعات أو الأفراد الإسرائيليين اليمينيين الذين يؤيِّدون الإبقاء على الاحتلال وبناء المستوطنات** لأنّ هذه بالتحديد هي الفئة التي يجب التحاور معها من أجل تغيير الوضع أو التوصُّل إلى تفاهم. يُمكن إنهاء الاحتلال من خلال القضاء على النفوذ المتطرِّف لدى الجانبَين، وبالتالي خلق بيئة مبنيّة على الثقة من شأنها إحلال حقبة جديدة من المصالحة والسلام عبر تسويةٍ سلمية يتم التفاوض عليها، ويبدأ ذلك من الاعتراف بالآخر واحترامه وليس نزع الشرعية عنه وعزله.

في حين تفترض عملية مناهضة التطبيع عدم التوافق مع الآخر، سيدفع إنهاء الاحتلال الفلسطينيين إلى الاتفاق معه في نهاية المطاف. بالتالي، يمكنهم أن يحرزوا

مكاسب عديدة من خلال أخذ زمام المبادرة لناحية دعم «حملة التطبيع». يختتمُ الدجاني بالقول إنّه **بدلاً من حملة مناهضة التطبيع، تستوجبُ مصالحُ الفلسطينيين تنفيذَ حملةٍ مباشرة واستراتيجية لإشراك الإسرائيليين وإثارة إعجاب الرأي العام الإسرائيلي، فمن دون التعاون والتواصل والتطبيع يستحيلُ تحقيق السلام، وهذا هو الهدف بالتحديد.**

7) في مقالة له بتاريخ 14 شباط 2017 تحت عنوان «أسباب معارضة نقل السفارة الأمريكية من تلّ أبيب إلى القدس»، يعتبرُ الدجاني أنّ الرئيس ترامب سيُحسن صنعًا إذا لم يلتزم بتعهُّده الذي يقضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وذلك للأسباب الآتية:

أ) ستناقض إدارة ترامب في هذه الحالة السياسة الأمريكية القديمة التي تعتبر القدس مدينةً محتلة كجزءٍ من قرار التقسيم التي اتخذته الأمم المتحدة عام 1947 لجعل القدس منطقةً دولية وإبقائها مفتوحةً أمام الأديان السماوية الثلاثة.

ب) من شأن الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمةٍ غير مقسَّمة لإسرائيل أن يقوِّض التزام أوسلو، ويحدّ من اندفاع إسرائيل في سعيها إلى تسوية هذه القضية بشكلٍ سلمي، ويُعطي المتطرِّفين المسلمين حجةً لتصعيد الخطط الإرهابية ضد المدنيين في القدس.

ج) ستوسِّع هذه الخطوة الهوة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

د) ستؤدِّي هذه الخطوة إلى تراجع الدعم من قبل الأنظمة العربية المؤيِّدة للأمريكيين على غرار الأردن والسعودية والمغرب ومصر، وهي دولٌ تحتاجها الولايات المتحدة كحلفاءٍ لها في حربها ضدّ الإرهاب وتنظيم «الدولة الإسلامية».

هـ) قد تُولِّد هذه الخطوة اضطراباتٍ في الشارع العربي، مقوضةً بذلك التعاون الخجول بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة. وإذا ما اتخذت عملية السلام المؤجَّلة منحًى عنفيًّا، قد يُستهدَف المواطنون الأمريكيون والمصالح الأمريكية في المنطقة ممّا يزيد من عزلة الولايات المتّحدة في العالمين العربي والمسلم.

و) ستكتسي هذه الخطوة بأبعادٍ دينية عميقة في العالمين الإسلامي والمسيحي حيث إنّه في العالم الإسلامي، ستعتبرها الجماهير جزءًا من الحرب التي تشنّها إدارة ترامب على الإسلام ممّا قد يدفع بالكثيرين إلى دعم أيديولوجية تنظيم «الدولة الإسلامية» ممّا يعزّز التطرُّف. أمّا في العالم المسيحي، فستُعتبر تلك الخطوة تنازلاً عن القدس لصالح الديانة اليهودية، كما ستشكِّلُ تجاهلاً لحقوق المسيحيين ومراكزهم الدينية في المدينة المقدسة.

باختصار، يعتبرُ الدجاني أنّ هذه الخطوة ستُلهب الأوضاع في المنطقة من دون داعٍ، فتُعرّض المصالح الأمريكية والأمريكيين لخطر الهجمات من جهة، وتتسبَّب بزعزعة الاستقرار السياسي في الأنظمة العربية المعتدلة من جهة أخرى.

حنين غدّار
(Hanin Gaddar)

حنين غدّار زميلةٌ مؤقتة في معهد واشنطن تُركّز أبحاثها على السياسة الشيعية في منطقة الشرق، وهي مديرة تحريرٍ سابقة للنسخة الانكليزية من موقع NOW الإخباري اللبناني. كمديرة تحرير هذا الموقع، ألقت غدّار الضوءَ على نطاقٍ واسعٍ من القضايا الراهنة التي تتراوحُ بين تطوُّر حزب الله داخل المنظومة السياسية اللبنانية المهشّمة، إلى نفوذ إيران المتصاعد في أنحاء الشرق الأوسط. ساهمت غدّار بكتابة عددٍ من المقالات للمجلات والصحف الأمريكية ومن ضمنها «نيويورك تايمز» و«فورين بوليسي». قبل انضمامها لموقع NOW في 2007، كتبت غدّار مقالاتٍ لصالح الصحف التالية: السفير، النهار، والحياة وعملت أيضاً كباحثةٍ في المكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة. تنحدرُ غدّار من بلدة الغازية في لبنان ولديها إجازة في الأدب الإنكليزي وماجستير في دراسات الشرق الأوسط من الجامعة الأمريكية في بيروت.

مجالات الخبرة: لبنان، السياسة الإسلامية والعربية.

* * *

1) في خطابٍ لها بتاريخ 15 آب 2016 تحت عنوان «تجربةٌ تحوُّلية: فهم انخراط حزب الله في سوريا»، تذكرُ غدّار أنّ حزب الله قد أرسى ثلاث ركائز أساسية لنشاطاته وهي: أ) إنشاء خدماتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ مستقلة في لبنان؛ ب) التشديد على «المقاومة» المتواصلة لتحرير الأراضي المحتلة؛ و ج) إحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين التي تُشكّل سياقاً مناسباً للدور السياسي والعسكري الذي يلعبه حزب الله في لبنان. من خلال إجادة التنظيم الربطَ بين هذه الركائز، استطاعَ تعبئة الشيعة تحت رايته بينما نجح أيضاً في التغلغل في مؤسسات الدولة والاقتصاد والسياسة.

تعتبرُ غدّار أنّه حينما بدأ حزب الله تدخُّله في سوريا، تغيّرت أولوياته واستراتيجياته وخطاباته. أولاً، شرع بتخصيص نسبةٍ أكبر بكثير من ميزانيته للإنفاق العسكري، وعلى الرغم من استمرار تمويله للخدمات الاجتماعية إلّا أنّ نسبةً أكبر منها قد وُجِّهت إلى العائلات والمؤسَّسات المرتبطة ببنيته التحتية العسكرية، وذلك في إطار الجهود التي يبذلها لدعم قواته. ثانياً، أصبحت سياسة «المقاومة» ضدّ إسرائيل ثانوية مع تحوّل اهتمام التنظيم إلى النزاع السوري. ثالثاً، تخلّى التنظيم عن خطابات «النصر الإلهي»، وبعد أن كان حزب الله يُعتبر قوةً تُحقِّق الانتصارات السريعة والحاسمة، أصبح اليوم قوةً تُرسل إلى بلادها جثامين «شهدائها»، فالقتال في سوريا لا يُفسح الكثير من المجال أمام الانتصارات الإلهية.

تتحدّث غدّار عن الفجوة الكبيرة التي تسبَّبت بها الحرب بين شيعة لبنان، ومع اعتبار حزب الله الآن على نحوٍ متزايد ميليشيا شيعية إقليمية، وجد العديدُ من الشيعة أنّه من شبه المستحيل إيجاد وظائف في المؤسّسات السنّية في لبنان ودول الخليج. تذكرُ غدّار أنّ فرص العمل المتوافرة أمام اللبنانيين الشيعة على وجه الخصوص هي ضئيلة جداً خارج إطار الفرص التي يوفّرها لهم حزب الله، ولولا الانتشار الكثيف للتنظيم في سوريا لكان معظم سكان ضاحية بيروت الجنوبية عاطلين عن العمل.

على الرغم من أنّ الصراع قد أثقل كاهل مقاتلي حزب الله، واستنزف المجتمع الشيعي اجتماعياً ومالياً، وعمّق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، إلّا أنّ أبناء كبار المسؤولين في حزب الله يعيشون حياةً مرفّهة ـ وهذه ظاهرةٌ استثارت مشاعر الحرمان لدى العديد من اللبنانيين الشيعة. تعتبرُ غدّار أنّ هذه الفوارق الاجتماعية ـ بالإضافة إلى مقتل معظم القادة الميدانيين للحزب منذ حرب 2006 ـ قد أرهقت المقاتلين والمدنيِّين الشيعة. وفي حين أنّ من شأن أيّ مواجهة جديدة مع إسرائيل أن تحيي روح التضامن لدى حزب الله، إلّا أنّ الأعباء الاجتماعية والمالية المترتِّبة على الانخراط في حرب خارجية (سوريا) قد ألحقت أضراراً كبيرة على الدعم الذي يتمتّع به التنظيم.

2) في مقالةٍ لها بتاريخ 8 أيلول 2016 تحت عنوان «وصول استراتيجية "سوريا

المفيدة" التي تعتمدها إيران إلى مرحلة الاكتمال العملي»، تذكرُ غدّار أنّ قيام إيران بمساعدة نظام الأسد على إرساء السيطرة التامة على دمشق تُشكِّلُ جزءاً واحداً فقط من خطّتها لتشكيل هلالٍ شيعي، وأنّ أيَّ خطةٍ لوقف تعزيز هذه الأهداف قد تُشعلُ صراعاً طائفياً أوسع. تتحدّث غدّار عن قيام نظام الأسد بإفراغ المناطق المحيطة بدمشق من سكّانها السنّة وتعتبرُ أنّ تورط الميليشيات المدعومة من إيران بهذه العملية يكشفُ الكثير عن اهتمام إيران بالسيطرة على هذه البلدات التي تقع ضمن نطاق «سوريا المفيدة» والهلال الشيعي الأوسع. في منازل هؤلاء السنّة الراحلين، يقومُ النظام بإسكان العوائل العراقية وعلى وجه الخصوص أولئك المنحدرين من الجنوب العراقي الشيعي.

بينما تهدفُ الاستراتيجية الديموغرافية للأسد إلى مساعدة النظام على الحفاظ على سيطرته على دمشق، فإنّ إيران وميليشياتها بالوكالة تستثمر أيضاً بشدّة في هذه العملية إذ تأمل طهران أن تقوم الاتفاقيات التي تُعقد مع المدن السنّية المحاصرة بتعزيز استراتيجيتها الخاصة القائمة على فكرة «سوريا المفيدة» التي تتضمّن انتزاع السيطرة على الممر الذي يربط المنطقة الساحلية السورية بمعاقل حزب الله في لبنان. وبصفته العميل الشيعي الرئيسي لإيران، أجرى حزب الله تطهيراً عرقياً بنفسه في بعض المناطق على طول الحدود (على سبيل المثال، في مدينة القصير ومنطقة القلمون).

نتيجةً لهذه الجهود، قد يُصبح الممر الذي يربط القلمون بدمشق وحمص والجيب العلوي خالياً من السنّة قريباً. بالإضافة إلى حماية العاصمة من القوات ذات الأغلبية السنية المناهضة للأسد، فإنّ هذا التطور قد يعطي حزب الله إمكانية الوصول الآمن إلى هضبة الجولان، ويحتمل أن يسمح له بفتح جبهة أخرى ضد إسرائيل. ينبغي النظر إلى هذا الممر في السياق الإقليمي، إذ سيربط إيران والعراق و«سوريا المفيدة» شبه المكتملة بسهل البقاع والمعقل العسكري لـحزب الله في جنوب لبنان، وسيكتمل بالتالي الهلال الشيعي الذي تُسيطر عليه طهران ولكنّه سيكون محاطاً ببحرٍ من السنّة، وبخطابٍ طائفي متصاعد، وبزيادة العداء تجاه الشيعة. وعليه، تعتبرُ غدّار أنّه سيتوجَّبُ على الميليشيات التابعة لإيران، بما فيها حزب الله، أن تبقى منتشرة على

جبهاتٍ متعدِّدة لحماية هذا الهلال في لبنان وسوريا والعراق وأيِّ مكان آخر قد تكون هناك حاجة إلى أن تتواجد فيه.

3) في مقالة لها بتاريخ 12 تشرين الأول 2016 تحت عنون «نساء حزب الله غير سعيدات»، تُقدِّمُ غدّار مثالاً عن والدة مُمتعضة لشهيد من حزب الله وتعتبرُ أنّ لقب «شهيد» لن يؤمِّن مستقبل هذه الأم. على الرغم من أنّها سوف تحصل على تعويض ومنافع إلا أنّها سوف تُنسى كآلاف الأمهات اللواتي خسرْن أبنائهنّ في المعركة. تذكرُ غدّار أنّ الأموال التي صرفها حزب الله على عوائل الشهداء في السابق هي أكثر ممّا يصرفه اليوم ويعودُ السبب إلى أنّ معظم التمويل الآتي من إيران يُصرف على العمليات العسكرية المحلّيّة وعلى وجه الخصوص في سوريا. في الوقت الراهن، يلقى المزيد من المقاتلين حتفهم وتقوم عائلاتٌ إضافية بالمطالبة بالتعويض والخدمات، وهذا الأمر يُثيرُ السخط في مجتمع حزب الله والمجتمع الشيعي الأعم في لبنان.

تتحدّث غدّار عن وضع النساء في حزب الله حيث إنّ الحزب يمنح المقاتلين رواتبهم لقاء جهودهم وتضحياتهم بينما يُفترض على النساء الانتظار، وتتطرّق أيضاً لمسألة تربية الفتيات في مدارس كالمصطفى والمهدي والتوقّعات التي تقع على أكتافهنّ ليعملن ضمن صفوف حزب الله ويتزوّجن من مجاهدين لاحقاً ويروِّجن قيم الحزب داخل عوائلهنّ وفي المجتمع. تتلقّى النساء من العوائل القديمة في الحزب احتراماً وتعويضاً أكثر من غيرهنّ، ومع أنّ الخدمات للمجتمع الأوسع قد تقلّصت إلّا أنّ الدائرة الداخلية ما زالت تتلقّى الاهتمام الخاص. ترى غدّار أنّ المشكلة الجديدة تتمثّل في زوجات المقاتلين الجدد اللواتي يُعانين من الناحية الاقتصادية. كذلك، تتحدث غدّار عن استخدام حزب الله لمسألة الزواج المؤقَّت واضطرار النساء للدخول في عقود كهذه من أجل المال وقيام بعض المسؤولين في حزب الله بالضغط على الأرامل للقبول بإجراء عقود زواج مؤقّتة معهم.

تعتبرُ غدّار أنّ **النساء يمُثِّلن المشكلة الداخلية الرئيسية في حزب الله**، فهنّ يخسرن أبناءهن وإخوتهن وأزواجهن في الحرب في سوريا وهذا الأمر يهمِّش دورهنّ في الحزب، ويدفع الأفقر من بينهن إلى حافّة البقاء على قيد الحياة. كذلك، تُصرّح غدّار

أنّ الإحباط والظلم الاجتماعيَّيْن التي تستمر الحرب في زيادتهما وتعميقهما قد يؤدّيان قريباً إلى انفجارٍ «لن تكون حتى السيدة زينب قادرة على منعه» على حدّ تعبيرها.

4) في مقالةٍ لها بتاريخ 18 تشرين الأول 2016 تحت عنوان «البدائل الاقتصادية قد تُساهم في فصل الشيعة عن حزب الله»، تتحدّث غدّار عن قيام مصرف لبنان في أيار 2016 بإصدار تعميمٍ دعا فيه المصارف كافّةً إلى إغلاق حساباتٍ تعود إلى أفرادٍ ومؤسَّساتٍ مرتبطة بـحزب الله، وقد صدر هذا التعميم في أعقاب تشريعٍ جديد أصدرته الولايات المتّحدة وعُرف دولياً باسم «قانون مكافحة تمويل حزب الله». منذ أيار، تمّ إغلاق مئات الحسابات، الأمر الذي سبّب حالةً من الذعر في أوساط المؤسّسات والكيانات الأخرى المرتبطة بالحزب، وقد سخِر الأمين العام لـحزب الله من العقوبات الأمريكية معتبراً أنّه لن يكون لها أيّ تأثير على الحزب لأنّه يحصل على أمواله من إيران.

لن تنفد أموال حزب الله قريباً، ولكنّه قد أدخل تعديلاتٍ هائلة على سياساته الإنفاقية منذ انخراطه في الحرب السورية عام 2011. تمثّلَ أثر هذه التغييرات في الميزانية بزيادة التسلُّح وازدياد العزلة أكثر من أيّ وقت مضى، وخلال عددٍ من المقابلات التي أُجريت مع مقاتلين في صفوف حزب الله وأعضاء فيه وداعمين له، تجلّى شعورٌ واحدٌ بوضوح: قد يكون هؤلاء الأفراد منفتحين على النظر في فرصٍ اقتصادية خارج نطاق الحزب.

من الناحية التاريخية، كان حزب الله يقسِّم نفقاته بين القطاعين العسكري والخدماتي، وبين مجتمعه الرئيسي في لبنان والمجتمع الشيعي الأوسع نطاقاً في المنطقة. أمّا اليوم فقد **حوّل حزب الله نفسه إلى ميليشيا إقليمية ـ أو ذراع إيران العسكرية في المنطقة ـ وأصبحت معظم الأموال القادمة من الجمهورية الإسلامية تُخصّص لتمويل عملياته العسكرية في سوريا والعراق واليمن وأيّ مكان آخر تسعى فيه إيران إلى نشر قواتٍ بالوكالة.** قبل الحرب السورية، اعتَبر أتباعُ حزب الله أنّ «المقاومة» هي دعوة أو تكليف، أمّا في أيامنا هذه فإنّ المقاتلين في سوريا يصفون مهمتهم بأنها مجرد «عمل» أو «وظيفة».

أدّت الحرب إلى إنهاك الطائفة الشيعية في لبنان على العديد من المستويات، لكنّ العواقب كانت وخيمة بشكل خاص على سكان الجيوب الفقيرة في الأحياء التي يسيطر عليها حزب الله، وقد أصبح الشيعة اللبنانيون معزولين للغاية، ومرفوضين من قبل جماعاتٍ أخرى في لبنان وفي مختلف أنحاء العالم العربي. **قد لا يُساهم استحداث بدائل اقتصادية للشباب الشيعة بدفعهم إلى مناهضة حزب الله ولكنّه قد يُقدِّم لهم خياراً وسبيلاً لوضع حدٍّ لاعتمادهم على مصادر الحزب.**

ترى غدّار أنّه من خلال المساعدة على توفير فرص عمل للشباب الشيعة في لبنان، سيعمل المجتمع الدولي على تقويض قدرة حزب الله على تجنيد المقاتلين. يُدركُ الحزب جيداً هذا الواقع، وبالتالي فإنه يبذل جهوداً حثيثة لتقويض جهود المساعدات الدولية ـ بما فيها تلك التي تُقدِّمها الولايات المتّحدة ـ الرامية إلى تحسين رفاهية الطائفة الشيعية. يكمنُ التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في المثابرة على مدّ اليد للشيعة في لبنان مع الكشف في الوقت نفسه عن نفاق حزب الله المتمثّل بزعمه الدفاع عن مصالح الشيعة بينما يمنع دخول المساعدات.

5) في مقالةٍ لها بتاريخ 23 تشرين الثاني 2016 تحت عنوان «احتمال قيام إيران باستخدام العراق وسوريا كجسرٍ إلى لبنان»، تعتبرُ غدّار أنّه على الرغم من أهمية تحرير الأراضي من قبضة «الدولة الإسلامية» إلاّ أنّ نتائج ترك بعض الأجزاء من العراق وسوريا تحت السيطرة الإيرانية قد يكون بنفس مستوى فظاعة تركها في قبضة الجماعات المتطرّفة. هناك رسالةٌ تُكرِّرُ إيران إرسالها إلى المجتمع الدولي وهي أنّها ستقومُ بكلّ ما يلزم لتكون من صنّاع القرار في الممر الذي يصلُ العراق بلبنان عبر سوريا. على الرغم من أنّه قد لا يكون للجسر البري أهمية كبرى لطهران من ناحية نقل الأسلحة، إلاّ أنّه سيوفِّر مسرحاً أكبر لاستعراض قوتها وترسيخ الوجود الإيراني المتواصل في العراق وسوريا ولبنان.

جاء التسارع في الاستراتيجية الإيرانية الواضحة لمدّ هذا الجسر في أعقاب تغيُّراتٍ جذرية في الهيكلية الهرمية للميليشيات الشيعية في سوريا. نظراً لسلسلة النجاحات التي حققتها «منظمة بدر» في العراق وسوريا، قرّرت إيران تغيير القيادة العملياتية في

سوريا، حيث بقي حزب الله مُسيطراً على القصير وضواحي دمشق بينما وضعت «منظمة بدر» على رأس العمليات العسكرية في حلب وأصبحت تعمل مباشرةً تحت إمرة الحرس الثوري الإيراني. مع تواجد «منظمة بدر» على جهةٍ من الحدود وحزب الله على الجهة الأخرى، من المحتمل أن تكون إيران في طور التخطيط لتوسيع الجسر البري إلى جنوب لبنان قريباً. وإذا نجحت إيران في هذه المساعي، فإنّ الدول الثلاث المتورّطة في هذه الاستراتيجية قد تخسر ما تبقى من سيادتها.

ترى غدّار وجود مشكلة أكثر إلحاحاً وهي احتمال أن يؤدِّي تأجُّج الخطاب والنفوذ الشيعيين إلى تحفيز الخطاب الطائفي لتنظيم «الدولة الإسلامية» والإسهام في تعبئة السكان السنّة إلى جانبه وإلى جانب الجماعات المتطرِّفة الأخرى التي تتغذَّى من هذه المشاعر. **وفي حين يُعتبر تحرير الأراضي السورية والعراقية من قبضة قوات تنظيم «داعش» أمراً جوهرياً، يجب على واشنطن والأطراف الفاعلة الأخرى التفكير بتأنٍّ في النتائج المترتبة على تسليم هذه الأراضي إلى إيران.**

6) في مقالةٍ لها بتاريخ 14 كانون الأول 2016 تحت عنوان «توقّفوا عن تسمية النزاع السوري بالحرب الأهلية، فهو ليس كذلك»، تذكرُ غدّار أنّ المجتمع الدولي يعتبر الأزمة في سوريا حرباً أهلية، ولكنّ هذا التبسيط غير دقيق ويحفل بالخطورة فهو يعفي المجتمع الدولي من المسؤولية ويمنح بشار الأسد غطاءً من الشرعية، كما أنّه يبرّئ روسيا وإيران اللَّتين ينخرطُ جنودهما بفاعليةٍ في الصراع، ويسمح للتنظيمات الإرهابية المحلية بتبرير تدخُّلها في النزاع وأعمالها العنيفة. وفقاً لغدّار، ليس هناك شكٌ في أنّ الحرب الأهلية هي إحدى الصفات المتعدِّدة التي تطبعُ النزاع السوري، ولكنّ الحقيقة هي أنّ هذه حربٌ يشنّها نظام الأسد وحلفاؤه على الشعب السوري.

تعتبرُ غدّار أنّه لا يُمكن إطلاق تسمية الحرب الأهلية على هذا الصراع في حين أنّ المعارضة السورية نادراً ما تُقاتلُ الموالين السوريين للنظام بل تخوضُ عملياتها بوجه مقاتلين أجانب في بلدها، وكذلك فإنّها ليست حرباً أهلية عندما تكون روسيا وإيران والسعودية والولايات المتّحدة وغيرها من دول حلف الناتو منخرطةً فيها بشكلٍ أو بآخر. إنّ وصف هذا الصراع بالحرب الأهلية له تداعياتٌ خطيرة على السياسة، حيث

يؤمِّنُ الحماية للأسد ويُعطي الانطباع أيضاً بأنّ هذا النزاع محلي، الأمر الذي يُتيح للقوى الغربية والمنظّمات الدولية عدم الانحياز لجهةٍ أو لأخرى. تختتمُ غدّار بقولها أنّه لا يمُكن فهم تاريخ النظام واستراتيجيته، والطبقات المختلفة من الشعب السوري، ومصالح الأطراف المتدخلة في الصراع، ولا أهمية المساءلة، إلاّ لدى التوقُّف عن تسمية النزاع بالحرب الأهلية.

7) في مقالةٍ لها بتاريخ 22 شباط 2017 تحت عنوان «حزب الله يفقدُ بريقَه في ظلِّ سُليماني»، تذكرُ غدّار أنّ العلاقات بين مقاتلي حزب الله وقادتهم في الحرس الثوري الإيراني تُعتبر معقَّدة، إلاّ أنّها أكثر إشكاليةً من أن تُناقَش علناً، وقد كشفت الحرب في سوريا عن نوايا إيران التوسُّعية الحقيقية، إلى جانب غطرسةٍ فارسيةٍ في التعامل مع الشيعة العرب لم يألفها مقاتلو حزب الله من قبل.

بعد إرسال سليماني إلى سوريا في الأيام الأولى من الحرب، سرعان ما تغيّرت الديناميكية بين حزب الله وإيران. أدّت الدعوات المتكرِّرة للتركيز على الهوية المذهبيّة إلى توحيد الميليشيات الشيعية كافة التي تُقاتل تحت راية الحرس الثوري الإيراني خلال الحرب، ولكن منذ ذلك الحين أصبح يُواجِهُ هذا الاتحاد تحدياتٍ تتمثَّل بالتوترات العميقة بين الفرس والعرب. تُورد الكاتبة بعض الاعتراضات من مقاتلين في حزب الله على التعامل الإيراني القاسي والمتغطرس معهم أو تخلّي الإيرانيين عنهم في ساحة المعركة. يرى العديد من مقاتلي حزب الله أنّ سليماني يعتبرهم مجرد ذخيرة عربية يمُكن استبدالها بسهولة، ويقومُ التوتُّر الناتج عن ذلك بالتسبُّب بخيبة أملٍ تجاه ادّعاءات إيران عن الوحدة الشيعية الشاملة. أصبح العديد من المقاتلين المخضرمين يعتقدون أنّ مفهوم «وحدة الهوية الشيعية» هو خيال، وأنهم سيعودون إلى بلادهم كعرب لبنانيين خائبي الأمل أكثر من كونهم مقاتلين منتصرين يمثّلون عموم الشيعة، كما يعتقدُ الكثير من المقاتلين أنّهم يدفعون جميع التكاليف بينما يجني الإيرانيون الثمار.

تنعكس التغييرات في القوة القتالية لـحزب الله بشكل خطير على المجتمع الشيعي داخل لبنان، ونظراً لعدم شعبية الحرب في سوريا بصورةٍ عامة وآثارها الاقتصادية

الحادة، أصبح اللبنانيون الشيعة أكثر عزلةً. لن يتمكَّن حزب الله من تحمُّل الضربات التي تشوِّه سمعته لوقت طويل، إلاّ أنّه يبدو أنّ إيران وسليماني هم غير منزعجين من الوضع الراهن، بل يعتبران أن هذه المشكلة تخصُّ حزب الله وحده. فقدَ حزب الله بعضاً من «القدسية» التي كان يحظى بها في لبنان، ولم يعد العديد من الشيعة الذين يبحثون عن هويةٍ وخطابٍ مغاير أو طريقة عيشٍ مختلفة يعتبرون الحزب مجدياً.

ترى غدّار أنّ الإقدام على مواجهة إسرائيل قد تكون خطوة تستطيعُ إحياء الدعم الشعبي الشيعي لـحزب الله في لبنان. إذا عمدت واشنطن إلى الضغط على حزب الله وسط تزايد التوتُّرات بين الولايات المتّحدة وإيران، قد يعمد الحزب إلى اتِّخاذ صفة الضحية ليكسب من جديد الدعم الشعبي الذي كان يحظى به. بالتالي، **ستتحقَّقُ مصالح الولايات المتّحدة بشكلٍ أفضل إذا اشتملت خطواتها المستقبلية ضدّ حزب الله على خطةٍ للاستفادة من الانشقاقات والتناقضات داخل المجتمع الشيعي**، وإلاّ فسيلجأ حزب الله من دون شك إلى استغلال أيّ مواجهة لإعادة الشيعة إلى قاعدتهم الطائفية.

8) في مقالةٍ لها في شباط 2017 تحت عنوان «إدراك البُعد الشيعي للإرهاب»، تعتبرُ غدّار أنّ المجتمع الدولي قد انهمك بالتفكير فيما ينبغي فعله حيال تنظيم «الدولة الإسلامية» ونسي الوجه الآخر من الموضوع، ألا وهو الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا ولبنان ودول أخرى في المنطقة المدعومة من إيران، فمكافحة الإرهاب تتطلَّبُ إلقاءَ نظرةٍ أوسع على الجماعات الإرهابية.

عندما جُرّ حزب الله إلى الحرب في سوريا، بدأ الخطاب المقّدس ينهار وتمّ قمع السخط العام لفترةٍ من الزمن عبر تشبيه المعارك في سوريا بمعركة كربلاء. ادّعى حزب الله أيضاً أنّ الحرب في سوريا هي معركةٌ مقدسة من شأنها أن تمهِّد الطريق لظهور المهدي المنتظَر، لكن مع ازدياد عدد القتلى في سوريا بدأ معظم الشيعة في لبنان بإدراك أنّ الخطاب المقدّس ليس دائماً وصفةً لتحقيق النصر. في حين تترسّخ جذور حزب الله بعمقٍ أكبر في سوريا، تحوّلت المقاومة التي كانت تجذب إليها سابقاً متطوّعين متحمّسين إلى مؤسسةٍ مشتركة لمقاتلين يبحثون عن دخلٍ أو منصب. أصبح المقاتلون المتدرّبون الذين انضمّوا إلى الحزب قبل الحرب السورية

يغادرون حالما يجدون مصدر دخلٍ آخر، في حين يتدفّق قادمون جدد أقل تدريباً، وليسوا بنفس القدر من الولاء، وهم أقلّ تديُّناً وأكثر طائفية.

تتحدّث غدّار عن تشكيل حزب الله ووحدات الحشد الشعبي العراقية وميليشيات شيعية باكستانية وأفغانية لقوّةٍ واحدة تقعُ تحت سيطرة الحرس الثوري الإيراني، وأنّ هذا الجيش القومي الشيعي قد تمّ إنشاؤه وتمويله وتدريبه من قبل الحرس الثوري من أجل تعزيز السيطرة الإيرانية على المنطقة. تتمثّل المهمة الرئيسية لهذا الجيش الشيعي في سوريا بحماية «سوريا المفيدة» وهي ممرٌ جغرافي يربط العراق وسوريا ولبنان. على الرغم من صعوبة تعطيل هذا الممر، تعتبرُ غدّار أنّه لم يفت الأوان بعد للمحاولة، فقد يُساهم حلٌّ سياسي استراتيجي طويل الأمد بوضع حدٍّ للإجراءات العسكرية الإيرانية وإلزام الحرس الثوري بإيقاف خطّته لإكمال هذا الممر.

9) في مقالةٍ لها بتاريخ 24 أيار 2017 تحت عنوان «لردع حزب الله الجديد ينبغي التفكير على المستوى الإقليمي»، تعتبر غدّار أنّه يزداد احتمال حدوث حربٍ بين حزب الله وإسرائيل ما دام الحزبُ مستمراً في بناء ترسانته بالاعتماد على الأسلحة الإيرانية المتطوّرة، وما دام يُشكّلُ خطراً على إسرائيل من جهة الحدود اللبنانية والقسم السوري من هضبة الجولان. وسّع حزبُ الله دائرةَ نفوذه في المنطقة إلى حدٍّ كبير منذ اندلاع حربه الأخيرة مع إسرائيل في عام 2006، و**لا بدَّ للخطط والسياسات الرامية إلى احتواء تهديد حزب الله داخل لبنان وخارجه ـ سواء عبر الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية ـ أن تأخذ بعين الاعتبار الدورَ الجديد الذي يضطلع به الحزب على المستوى الإقليمي.** يُعتبر حزب الله اليوم من أهم عناصر الجيش الإقليمي الإيراني، وبالتالي فإنّ الجهود المبذولة للحدِّ من نفوذ الحزب على الجبهة الداخلية اللبنانية وحدها ستكون غير كافية.

تذكرُ غدّار أنّ حزب الله لا يريد اندلاع حربٍ مع إسرائيل لعدّة أسباب، منها تورُّط قواته في حروبٍ أخرى، والحفاظ على مكاسبه السياسية داخل لبنان، واعتباره الهدوء أحد أسرار نجاح الأعمال التجارية في المعاقل الشيعية، وقلّة الأموال التي سوف يحصلُ عليها إن وقعت الحرب، والأهم من ذلك كلّه أن حزب الله سيتحمّل هذه المرة ـ خلافاً لما جرى في عام 2006 ـ مسؤوليةَ النازحين من الطائفة الشيعية. من

جهتها، **تعلم إسرائيل أنّ توجيه الضربات إلى ترسانة حزب الله في لبنان قد يتسبَّب بردّ فعلٍ مغاير عن الضربات التي تشنّها على ترسانته في سوريا، ممّا يدفعها إلى تجنُّب مثل هذه الاستفزازات.** سمح هذا التوازن الدقيق بإبعاد الحرب عن المنطقة حتى الآن إلا أنه لا مفرّ من وقوع الأخطاء بخاصة في مثل هذه الساحة المشحونة.

أصبح حزب الله يتمتّع بإمكانياتٍ عسكرية متقدِّمة بفعل نشاطه في سوريا وبلدان أخرى، ويقوم بنفسه بتدريب وقيادة الميليشيات الشيعية العراقية والسورية والباكستانية والأفغانية واليمنية. مع ازدياد دور إيران في المنطقة، يتعاظمُ أيضاً دور حزب الله فيها، ويعتبر معارضو حزب الله أنّ أثره الواسع في المنطقة يجعل التصدي له مهمةً أكثر تعقيداً مما كانت عليه في الماضي كما أنّ استهدافه في لبنان لن يؤثِّر عليه في مناطق أخرى. تعتبرُ غدّار أنّه من أجل التصدي لـحزب الله حالياً، يجب على الولايات المتّحدة وإسرائيل وخصوم الحزب من العرب مواجهة واحتواء خططه ودوره في سوريا والعراق وبلدان أخرى في المنطقة. لن يغادر حزب الله سوريا ما لم تكتمل المهمة التي رسمتها إيران لنفسها، ولعلّ «التحوُّل المستمر» هي العبارة المناسبة التي تصف دور حزب الله ونطاق عمله ومقاتليه والتركيبة الديموغرافية الأوسع للمنطقة. لا بدّ لأيِّ استراتيجيةٍ ترمي إلى مواجهة حزب الله أن تأخذ بعين الاعتبار مثل هذا التحوُّل وأن تركِّز على أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

10) في مقالةٍ لها بتاريخ 4 أيلول 2017 تحت عنوان «الحرب مع حزب الله الآن تعني حرباً مع إيران»، تذكرُ غدّار أنّه يزداد احتمالُ نشوب حرب وشيكة بين إسرائيل وحزب الله نتيجةَ الخطابات المحمومة التي يُطلقها المسؤولون الإسرائيليون وقياديو حزب الله حول الضرر الذي ستُنتجه الحرب المقبلة على الجانب الآخر. إذا لم يتمّ احتواء إيران في سوريا والتعامل مع التهديد الذي يُشكّله حزب الله لإسرائيل من جهة لبنان وهضبة الجولان، فإنّ الحرب المقبلة بين إسرائيل وحزب الله قد تكون حتمية (وإن لم تكن بالضرورة وشيكة في الوقت الحاضر). على الرغم من تصاعُد الخطابات الحربية، يُدرك كلا الطرفين أنّ هناك الكثير على المحك، وهذا هو السبب في وجود دلائل على تجنُّب كلا الجانبين للحرب.

نظراً إلى أنّ حزب الله يُسيطر الآن على مساحاتٍ أكبر في سوريا، قد تجدُ إسرائيل نفسها تقاتل على جبهتين أو أكثر في أيّ حرب مقبلة وفي مواجهةٍ مع الميليشيات الشيعية كافة في سوريا، وليس فقط مع حزب الله. يقودُ الحزب حالياً عشرات الآلاف من المقاتلين الشيعة من لبنان وسوريا والعراق وأفغانستان وباكستان واليمن تحت القيادة العامة لفيلق القدس الإيراني، وقد تكون الحرب المقبلة حرباً فعلية بين إسرائيل وإيران.

في حال اندلاع الحرب، قد يسهل على حزب الله إعلان النصر هذه المرة، فجُلّ ما يحتاجه هو إلحاق أضرار جسيمة بإسرائيل والصمود فقط. وطالما أن إيران ـ التي تُسيطر على سوريا والعراق ـ تقوم بدعم حزب الله، سيتمكّن الحزب دوماً من إعادة بناء ترسانته كما فعل بعد حربه ضد إسرائيل عام 2006. لن تُشكِّل الأضرار التي تلحق بلبنان والمدنيّين أيَّ عائقٍ بالنسبة لـحزب الله، بل على العكس من ذلك قد يستفيدُ الحزب من ذلك ليحظى بتأييدٍ شعبي واسع لـ«المقاومة» التي تراجعت نسبةُ مؤيِّديها منذ مشاركة حزب الله في سوريا. من ناحيةٍ أخرى، قد تؤدِّي الحرب أيضاً إلى استعادة حزب الله لمكانة المقاومة، إلى جانب تشتيت انتباه الناس عن المشاكل الداخلية، ولا شك في أنّ هذا ينصبّ في مصلحة الحزب. وأمّا إذا وقعت الحرب في سوريا فلن يستفيد حزب الله بالقدر نفسه، بل سيُنظر إليه على أنّه جزء من الحرب الإقليمية.

إذا كان هدف الحرب هو القضاء على حزب الله، سيكون على إسرائيل مواجهة إيران، وستكون هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان عدم قيام الحزب بإعادة بناء ترسانته. ولكن مع غياب رغبة الولايات المتّحدة في قيادة حرب ضد إيران، قد تحاول إسرائيل احتواء حزب الله في الوقت الحالي من خلال توسيع ضرباتها في سوريا لمنع الحزب من السيطرة على مزيدٍ من الأراضي أو تخزين المزيد من الصواريخ. مهما كان السيناريو، فإنّ الأمر المؤكّد الوحيد هو أنّه سيتعيّن على كلٍّ من إسرائيل وحزب الله بقيادة نصر الله أخذَ عوامل كثيرة بعين الاعتبار قبل الإقدام على خطوةٍ كهذه.

هذا الكتاب

تهتم هذه السلسلة بتعريف وترجمة وعرض ونقد نتاجات ما يسمى اليوم «بمراكز التفكير» Think tanks اصطلاحاً، باعتبار هذه المراكز الفاعلة والمؤثرة في مختلف المجالات الحيوية اليوم، امتداداً معاصراً للجهود الإستشراقية عبر التاريخ، بل ونسخة متطورة جداً لآليات المسح والتدخل الغربي في العالم ككل وخصوصاً عالمنا الإسلامي.

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

http://www.iicss.iq
info@iicss.iq
islamic.css.lb@gmail.com

تطبيق المركز